

١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصير العرب

(المجلد الثالث عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٢ الجات ومصر العرب (المجلد الرابع عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اتفاقيه التجارة العربيه لا تتعارض مع الجات مجدى الحسينى	الأهرام العربى	٢٠٠	٩٧-٠٥-١٧
نجاح الاصلاح الاقتصادى يؤهلنا للاستفادة من الجات محمد صلاح الزهار	الاخبار	٢٠١	٩٧-٠٥-٢٠
ضغوط مصرية على اوروبا لالغاء الشروط المجحفة للشراكة جمال سوفى	الوفد	٢٠٢	٩٧-٠٥-٢٠
التأجيل مقابل التعجيل .... فى تطبيق اتفاقية "الملكية الفكرية"	الاهرام	٢٠٣	٩٧-٠٥-٢٣
التنمية فى ظل قيود الجات	الاهرام	٢٠٥	٩٧-٠٥-٢٦
رؤية مصر للقرن الحادى والعشرين وآفاق "التوافق الوطنى" سميع شلبى	الاهرام	٢٠٨	٩٧-٠٥-٢٦
غياب الحماية الفكرية يعوق انضمام السعودية لاتفاقية "الغات" رويتر	الكفاح العربى	٢١٠	٩٧-٠٥-٢٨
الاستفادة من اتفاقيه التجارة لاقامة كيان اقتصادى	الاهرام	٢١١	٩٧-٠٥-٢٨
اغراقنا فى السكر وخلافة جمال الدين صادق	الاهرام	٢١٢	٩٧-٠٦-٠٢
قضيه للمناقشة - العرب والملكية الفكرية فريدة النقاش	الاهالى	٢١٣	٩٧-٠٦-٠٤
تشكيل ١٥ لجنة متخصصة لبحث بنود الجات خالد حسن	العالم اليوم	٢١٤	٩٧-٠٦-٠٤
آثار الجات على مهنة المحاماة خالد حرب	العالم اليوم	٢١٥	٩٧-٠٦-٠٥
المنظمة العالمية للتجارة تحدد قواعد الاستثمار العالمى للقرن المقبل	الكفاح العربى	٢١٦	٩٧-٠٦-٠٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
منظمه التجاره الدوليه : قواعد للاستثمار العالمى على مشارف القرن المقبل	الحياة	٢١٧	٩٧-٠٦-٠٦
ى احدث تقرير لمنظمه التجاره العالمية مليار و٦٠٠ مليون رحلة طيران سياحى عام ٢٠٢٠ / رأفت سليمان	الاهرام	٢١٨	٩٧-٠٦-٠٦
تسجيل ادوية مصرية جديدة فى دول الاوروبية	العالم اليوم	٢١٩	٩٧-٠٦-٠٨
الجات وحق الملكية الفكرية والتكنولوجيا الجديدة .. تحديات تواجه اعلامنا العربى	الاهرام	٢٢٠	٩٧-٠٦-١٣
تدريب المحامين لمواجهه الجات	الأهرام العربى	٢٢١	٩٧-٠٦-١٣
من القلب / محسن محمد	المساء	٢٢٢	٩٧-٠٦-١٤
اتحاد الصناعات يتهم "الجات" بالتواطؤ مع شركات الادوية العالمية / ماجد كريم	العالم اليوم	٢٢٣	٩٧-٠٦-١٥
مصر تدرس الانضمام الى ٥ اتفاقيات لحماية الملكيه الفكرية / مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٢٥	٩٧-٠٦-١٥
اتحاد الصناعات يحذر من "التربس" مرة اخرى	العالم اليوم	٢٢٦	٩٧-٠٦-١٥
فرصه برامج الكمبيوتر - صراع مزمن فى راس الاقتصاد العالمى	غير موجود	٢٢٧	٩٧-٠٦-١٥
منطقة التجارة الحرة العربية الفرصة الاخيرة	العالم اليوم	٢٣٠	٩٧-٠٦-١٥
٣٠ مليون دولار من الاتحاد الاوروبى لتنمية القطاع الخاص / حسين ثابت	الاهرام	٢٣٥	٩٧-٠٦-١٦
مصر ترفض الربط بين تحرير التجارة ومعايير العمل الدولية / هيثم سعدالدين	الاهرام الاقتصادى	٢٣٦	٩٧-٠٦-١٦
البورصة واللف على الجات / عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٢٣٩	٩٧-٠٦-١٦
اتهام لمصر .. بالتهاون فى حماية الملكية الفكرية / حسام عبدربة	اخرساعة	٢٤١	٩٧-٠٦-١٨
اعادة تقييم الاتفاقيات التجارية مع العالم / خالد حسن	العالم اليوم	٢٤٢	٩٧-٠٦-١٨

مجلد رقم ١٣ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بنك " جينات" .. فى مواجهه الجات - ثروات مصر من الاصول الوراثية النباتية والحيوانيه فى طريقها ال			
محمد البرعوبى	الاهرام	٢٤٣	٩٧-٠٦-١٩
مؤتمر اتحاد المحامين العرب بتونس ينافس حقوق الملكيه الفكرية			
	الاهرام	٢٤٦	٩٧-٠٦-٢٠
منظمة التجارة العالمية بدلا من الجات			
ابراهيم عباد المراعى	العالم اليوم	٢٤٧	٩٧-٠٦-٢١
ادويه من النبات الطبيه			
خالد سيف الدين	العالم اليوم	٢٤٩	٩٧-٠٦-٢١
صرخه برلمانيه للحكومه لمواجهه تأثير "الجات" على الصناعات النسجية			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	٢٥٠	٩٧-٠٦-٢٢
د. جويلى يتهم التجارة والمصدرين بالجهل ..!!			
على فاروق	المساء	٢٥١	٩٧-٠٦-٢٣
تلث تجارة المنسوجات .. فى ذمه الجات			
	العربى	٢٥٢	٩٧-٠٦-٢٣
صناعة المنسوجات يتخوفون من "مفرمة"			
خالد حسن	الاهرام الاقتصادى	٢٥٣	٩٧-٠٦-٢٣
مصائب اقتراب الجات الملابس الجاهزة تستعد للرحيل ومليار جنيه خسائر الدواء			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٢٥٩	٩٧-٠٦-٢٣
وخفض الرسوم ليس مرتبطا بالجات			
مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٦٢	٩٧-٠٦-٢٣
الحاجة عزيزة .. ومنى والجات !			
صلاح صابر	العالم اليوم	٢٦٣	٩٧-٠٦-٢٣
قوانين النقلة الحضارية الشركات الاجنبية تفرض اتاوات من اجل التكنولوجيا			
محمد حسن البنا	الاخبار	٢٦٤	٩٧-٠٦-٢٤
المطالبة بتخفيض مهلة تحرير التبادل التجارى الى ٥ سنوات			
عاطف صقر	الاهرام	٢٦٧	٩٧-٠٦-٢٥
تعيين المحكمين للمنازعات التجارية ومساندة تعددية مراكز التحكيم			
	الحياة	٢٦٨	٩٧-٠٦-٢٥
الفاظ ومعان الفقر فى العالم			
اسماعيل صبرى عبد اللة	الاهالى	٢٧٠	٩٧-٠٦-٢٥
وفد اردنى الى جنيف الشهر المقبل			
صلاح حزين	الحياة	٢٧١	٩٧-٠٦-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العرصه الفكريه ..... كيف يواجهها الفكر الاسلامى ؟			
محمد يونس	الاهرام	٢٧٢	٩٧-٠٦-٢٧
وزير تجارتها فى حوار مع الاهرام العربى			
محمد على بن كامل	الأهرام العربى	٢٧٤	٩٧-٠٦-٢٨
بعد فترة حظر استيراد القماش ٥ سنوات فتح الاستيراد يهدد الصناعة .. والدول الاوربية تستخدم نظا			
هانى صالح	الجمهورية	٢٧٨	٩٧-٠٦-٢٩
مالى ام حروب وتحديات اتفاقية تحرير التجارة العالمية			
	العالم اليوم	٢٨٠	٩٧-٠٦-٢٩
٦٥٠ الف دولار تسرق من كل فيلم مصرى			
	العالم اليوم	٢٨١	٩٧-٠٦-٢٩
خسائر كبيرة لبرامج الكمبيوتر فى مصر بسبب القرصنة			
سعيد عرلان	العالم اليوم	٢٨٢	٩٧-٠٦-٣٠
فى السنوات القادمة... الحرب ستكون من شارع لشارع لماذا يتخيل البعض انه من الغباء تطبيق قواز			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٨٤	٩٧-٠٦-٣٠
دعاوى ضد ٤ شركات مصرية تشريعات جديدة لحماية برامج الحاسب الالى			
	الاهرام المسائى	٢٨٨	٩٧-٠٦-٣٠
السينما المصرية لا تصلح للعالمية والجات ستكشف عن سرقات مؤلفينا			
	الوفد	٢٨٩	٩٧-٠٧-٠١
صناعة الدواء تحتضر صناعة الدواء المصرية			
عيد حسن	الاحرار	٢٩١	٩٧-٠٧-٠٢
دوره ناجحة لوزراء الاعلام العرب : مصر تطرح قضايا تأثير الجات على الاعلام وحق الملكية الفكرية لل			
اسامة عجاج	اخرساعة	٢٩٤	٩٧-٠٧-٠٢
ندوة الادوات الفنية والقنونية تناقش :			
صفاء نوار	الاخبار	٢٩٧	٩٧-٠٧-٠٢
شركات السيارات تستعد لمواجهة الجات			
	المصور	٢٩٨	٩٧-٠٧-٠٤
استراتيجيتنا هى التمويل الذاتى والتشغيل الاقتصادى			
محمود سالم	الحوادث	٢٩٩	٩٧-٠٧-٠٤
التامين .. واتفاقية الجات بين الرواج والتنظيم			
	العالم اليوم	٣٠٢	٩٧-٠٧-٠٥
دراسة اقتصادية تحذر من انهيار الصناعات الصغيرة			
احمد شعير	العالم اليوم	٣٠٥	٩٧-٠٧-٠٦

مجلد رقم ١١٧ الجات ومصر العرب (المجلد الرابع عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نتمسك بحقنا فى حمايه صناعة الدواء المصرية			
	الاحرار	٣٠٦	٩٧-٠٧-٠٦
صناعة الدواء فى مصر وتحديات المستقبل - مطلوب تكاتف وزارات الصحة والبحث العلمى وقطاع الاع			
	الوفد	٣٠٨	٩٧-٠٧-٠٧
استمرار فترة السماح لاتفاقية الملكية الفكرية بحقق الانطلاق			
احمد عبد المنعم	الشعب	٣١٠	٩٧-٠٧-٠٧
تقرير برلمانى يحذر : صراعات تجارية ابشع من الحروب فى نهاية القرن العشرين			
	الوفد	٣١٥	٩٧-٠٧-٠٨
مباحثات مصريه - امريكيه فى واسنطن			
عاطف الغمرى	الاهرام	٣١٦	٩٧-٠٧-٠٩
مباحثات مصريه امريكية			
	الاهرام	٣١٧	٩٧-٠٧-٠٩
رئيس الشركة القابضة للادوية			
محمد مبر	الاهالى	٣١٨	٩٧-٠٧-٠٩
خبير اقتصادى سعودى منظمة التجارة الدولية ستفرض على العرب التكتل اقتصاديا			
حسام زايد	الاهرام	٣٢١	٩٧-٠٧-٠٩
الاقتصاد اللبنانى وتحديات "الجات"			
	الكفاح العربى	٣٢٢	٩٧-٠٧-١٠
فى ندوة ساخنه بنادى الجزيرة بدأت حرب "الجات" بين ١٢٥ دولة !			
أحمد الدسوقى	الاحرار	٣٢٣	٩٧-٠٧-١٢
التسابق بين شركات النامين لمواجهة اثار "الجات"			
	العالم اليوم	٣٢٦	٩٧-٠٧-١٣
سوق المعلومات والكمبيوتر تطلب الحماية !			
رأفت سليمان	الاهرام	٣٢٨	٩٧-٠٧-١٣
عقوبات اقتصادية على مصر بسبب برامج الكمبيوتر "المضروبة"			
	الدستور	٣٣٠	٩٧-٠٧-١٦
مصانع النسيج ترفع الراية البيضاء			
	العالم اليوم	٣٣١	٩٧-٠٧-١٦
مصر فى المحكمة بسبب ملايات السرير والالمونيوم			
سمية احمد	الجمهورية	٣٣٤	٩٧-٠٧-١٧
خبير مصرى لـ "الكفاح العربى" :			
كرم جبر	الكفاح العربى	٣٣٧	٩٧-٠٧-١٧

المؤلف	العنوان / المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	الملابس الجاهزة باسطار قرارات سيادية		
	العالم اليوم	٣٣٨	٩٧-٠٧-١٧
	السيراميك لا يخاف الجات والجلود تطالب بالبوطس		
	العالم اليوم	٣٤٣	٩٧-٠٧-١٧
	الطموحات الاقتصاديه وواقعها فى مجال تصنيع المعدات الاستثمارية وقطع الغيار بالتعاون مع المراكز		
	المصور	٣٤٣	٩٧-٠٧-١٨
	دراسة بسبب الجات خسائر للحكومة والمنتجين والمستهلكين		
	العالم اليوم	٣٤٩	٩٧-٠٧-١٩
	منظمه التجارة العالميه		
	العربى	٣٥٠	٩٧-٠٧-٢١
	ندوه لمنافسه التحديات والمخاطر التى تهدد اقتصاديات صناعة الدواء المصرية		
	الاهرام	٣٥١	٩٧-٠٧-٢٦
	الغاء حظر الاستيراد استجابة للجات		
خالد حسن	العالم اليوم	٣٥٢	٩٧-٠٧-٢٧
	تساؤلات		
عبد الله نصار	الجمهورية	٣٥٣	٩٧-٠٧-٢٧
	راى -المستهلك دائما يدفع الثمن !!		
	الوفد	٣٥٤	٩٧-٠٧-٢٧
	الجمارك والجات		
	العربى	٣٥٥	٩٧-٠٧-٢٨
	حقوق الاداء العلنى فى اسرائيل		
حمادة حسين	روزاليوسف	٣٥٦	٩٧-٠٧-٢٨
	حرية التجارة .... واخواتها		
محمود عوض	الحياة	٣٦٠	٩٧-٠٧-٢٨
	الجات والعمارة المصرية بين التحدى والتوجهات المستقبلية		
مجدى محمد	الاخبار	٣٦٣	٩٧-٠٧-٢٩
	بحث الاجراءات الكفيلة لحماية الملكية الفكرية		
محمد عرفة	الاخبار	٣٦٤	٩٧-٠٧-٣٠
	صناعة الدواء تفرق بشرى للمرضى محدودى الدخل:		
اسامة هيكل	الوفد	٣٦٥	٩٧-٠٧-٣١
	اقتصاديات صناعة الدواء "تتهاوى" تحت ضغوط الاستيراد والتهريب وفتح الابواب لتسجيل الدواء لغير ا		
	الاهرام	٣٧٣	٩٧-٠٨-٠٢

المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خليفه ادهم	لا ضرائب جديدة وتخفيضات متدرجه للجمارك	الاهرام	٣٧٤	٩٧-٠٨-٠٣
	السعوديه تامل الانضمام لمنظمه التجارة العالمية القرن القادم	الاهرام	٣٧٦	٩٧-٠٨-٠٤
جبار عثمان	كيف نحمى السوق المصرية من سلبيات الجات ؟....ز	الوفد	٣٧٧	٩٧-٠٨-٠٤
	القاموس الاقتصادى الجات تلزم مصر بالتعريفة الجمركية العالمية عام ٢٠٠٠	العربى	٣٨٠	٩٧-٠٨-٠٤
	ادوية للاثرياء فقط	العربى	٣٨١	٩٧-٠٨-٠٤
	اقتصاديات الوطن اول الاثار السلبية للتطبيق العملى "للجات"	الوطن العربى	٣٨٢	٩٧-٠٨-٠٥
فاطمة احسان	جمارك مبارك : اختيار الاعضاء الجدد بالمجلس الرئاسى مسئولية الحكومة	العالم اليوم	٣٨٣	٩٧-٠٨-٠٦
صلاح سالم	نحن ومتغيرات نظام التجارة العالمى	الاهرام	٣٨٤	٩٧-٠٨-٠٦
	ضغوط امريكية جديدة على مصر	الاحرار	٣٨٥	٩٧-٠٨-٠٧
رمضان عبد العال	فى مواجهة ضغوط الشركات الامريكية تنفيذ برنامج لاعادة تأهيل الصناعات الدوائية باستثمارات قدر	الاحرار	٣٨٧	٩٧-٠٨-٠٧
عصام شهلوب	راى الصناعة الوطنية واتفاقيات الجات	الحوادث	٣٩٠	٩٧-٠٨-٠٨
	فى ندوة الهندسة الوراثية	الحقيقة	٣٩١	٩٧-٠٨-٠٩
	رئيس الشركة القابضة للادوية- نحن على اتم الاستعداد لتطبيق يشمل جميع الشركات التابعة لنا	الاحرار	٣٩٢	٩٧-٠٨-١١
	الامارات تسجن احد مخالفى حقوق الاستنساخ	الاهرام الاقتصادى	٣٩٣	٩٧-٠٨-١١
صلاح أيوب	الدول النامية وربط التجارة الدولية الدولية بمعايير العمل	الاهرام	٣٩٤	٩٧-٠٨-١٢
	مسئول سعودى - السعودية ستنضم لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٢	غير موجود	٣٩٦	٩٧-٠٨-١٣

مجلد رقم ١٣ الحاب ومصير العرب (المجلد الرابع عشر)

العنوان

المؤلف

المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دول اوروبا تعارض انضمام السعودية الى اتفاقية "الغات		
الكفاح العربي	٣٩٧	٩٧-٠٨-١٣
١٦ مليار جنيه مخزون سلعي راكد لايجد اسواقا لتصديره		
الاحرار	٣٩٨	٩٧-٠٨-١٤
العلم المصرى يطلب الحمايه فى الخارج		
العالم اليوم	٣٩٩	٩٧-٠٨-١٤



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٧

الخبراء حسموا الجدل

اتفاقية التجارة العربية لاتتعارض مع «الجات»

كتب - مجدى الحسينى:

حسم الخبراء القانونيون المصريون الجدل حول تعارض اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية مع اتفاقية كامب ديفيد، والجات لصالح الاتفاقية العربية.

وعلمت «الأهرام لعربى» أنه من المنتظر أن يصدر الرئيس حسنى مبارك قراراً جمهورياً بانضمام مصر للاتفاقية، لتصبح العضو رقم ١٧.

وكان الخبراء القانونيون فى وزارات الخارجية، والاقتصاد والتعاون الدولى، والتجارة الخارجية والتموين، قد تبادلوا البحث والمذكرات القانونية بسبب ما اعتبره البعض تعارضاً بين المادة ٢٠ فى الاتفاقية العربية التى تلزم الدول الموقعة بمقاطعة إسرائيل، وبين نصوص معاهدة كامب ديفيد، لكن خبراء الخارجية المصرية وجدوا أن معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية تنص على عدم إخلال الدولتين بالتزاماتهما الدولية، ورأوا أيضاً أنه يمكن لمصر إيداع خطاب تتحفظ فيه على المادة ٢٠ من الاتفاقية العربية مع وثائق التصديق عليها

وعلمت «الأهرام العربى» أن اتفاق وزراء الخارجية العرب فى مارس الماضى على استثناء الموقعين على اتفاقيات سلام مع إسرائيل(مصر والأردن)، من قرار وقف التطبيع مع إسرائيل، فتح الطريق إلى انضمام مصر للاتفاقيات العربية رغم المادة ٢٠.

وبالنسبة للجات فقد تم حل الموقف بناء على المادة ٢٤ من الاتفاقية الدولية التى تسمح بإنشاء مناطق تجارة حرة بين الدول الأعضاء، وهو ما يتفق أيضاً مع شرط التمكين الذى يتيح للدول النامية القيام بإجراءات للتكامل فيما بينها استثناء من أحكام الاتفاقية.

وأرجع عدد من الخبراء تأخر مصر فى الانضمام للاتفاقية العربية ،واستمرار الجدل القانونى خمس سنوات كاملة ، إلى حرص مصر على الوفاء بالتزاماتها الدولية كجزء من شخصيتها التى تحظى بالاحترام والتقدير.

وزير الاقتصاد الأسبق:
نجاح الاصلاح الاقتصادى يؤهلنا للاستفادة من الجات

كتب محمد صلاح الزهار:

أعلن الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ان استكمال نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى يحقق اقصى استفادة من اتفاقية الجات التى تهدف الى تحرير التجارة العالمية وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات. اضاف ان المرحلة الحالية من خطة الاصلاح الاقتصادى التى تنفذها الحكومة تشهد اهتماما كبيرا من الدولة بدفع عجلة الاستثمار والانتاج بما يتيح زيادة فى حجم الصادرات تتناسب مع حجم الواردات جاء ذلك فى المحاضرة التى القاها د يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق بالمركز الاعلامى الأعلى بوزارة الداخلية فى الندوة التى اقيمت لشرح مفهوم وابعاد مجموعة اتفاقيات الجات. ادار اللقاء اللواء رؤوف المناوى مساعد وزير الداخلية للاعلام والعلاقات



ضغوط مصرية على أوروبا لإلغاء الشروط المجحفة للشراكة

«مبارك» يسعى لإقناع ألمانيا بأهمية مهلة الجات وزيادة الصادرات

كتب ـ جمال شوقي:

بدأت مصر ضغوطا مكثفة على الاتحاد الاوروبى لتعديل شروط «الشراكة» المجحفة بحقوق مصر والتى يتمسك بها الاتحاد خلال المفاوضات التى استمرت طيلة العامين الماضيين. من المنتظر ان يسعى الرئيس حسنى مبارك خلال زيارته الحالية الى المانيا لاقناعها بالضغط على ممثلى الاتحاد الاوروبى لتعديل شروط «الشراكة» والغاء بعض القيود التى وضعها الاتحاد على مصر وخاصة فى مجال الصادرات الزراعية والغذائية، كما يقوم الرئيس مبارك باقناع المانيا باهمية عدم تنازل مصر عن المهلة التى حددها اتفاق «الجات» والخاصة بالتحرير التام للتجارة وخفض الجمارك وتطبيق القوانين الجديدة لحماية حقوق الملكية. وكان الاتحاد الاوروبى قد اصر على تنازل مصر عن المهلة المخصصة لتطبيق الجات وقوانين الملكية لتنتهى فى العام القادم بدلا من عام ٢٠٠٥. ومن المنتظر ان تقوم مصر بحملة دبلوماسية مكثفة وعلى مستوى عال لاقناع باقى اعضاء الاتحاد الاوروبى والدول المؤثرة على قراراته بوجهة نظر مصر.

وتطالب مصر بمعاملتها معاملة مساوية لما تم مع تونس واسرائيل اللتين شاركتا فى اتفاقيات «الشراكة» مع الاتحاد الاوروبى كما تطالب مصر بمنحها حصصا اكبر فى الصادرات الزراعية والغذائية. ويؤدى تطبيق الشروط الاوروبية المجحفة الى خسائر عديدة للاقتصاد القومى يقدرها الخبراء بمليارى دولار سنويا بينما لاتتعدى المساعدات التى وعد بها الاتحاد ٤ مليارات طول السنوات القادمة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٧
المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ وزيرة البحث العلمى فى مذكرة مهمة إلى
رئيس مجلس الوزراء حول الدواء المصرى:

خاص

«التأجيل مقابل التعجيل».. فى تطبيق اتفاقية «الملكية الفكرية»

● صياغة مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع يواجه تحديات التنفيذ بعد ٨ سنوات

● تشكيل مجموعات متخصصة للمرحلة الأولى من استراتيجية تطوير الدواء وتدبير احتياجاتها



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٧

أكدت الدكتورة فينيس جودة وزيرة الدولة للبحث العلمي في مذكرة أخيرة إلى الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء حاجة مصر للافادة الكاملة من الفترة الانتقالية لاتفاقية التجارة العالمية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، والمتبقى منها ثماني سنوات.

وركزت الوزيرة على أهمية ما تنصح به على قطاع الدواء بالذات..باعتباره إنتاجا استراتيجيا له تأثيراته الصحية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ،كما أنه «ملكية صناعية»تقوم على ابداع الحديث والمتطور من المنتجات والخامات الدوائية الذى تحققه انشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وحددت في مذكرتها اربعة أسباب تتعلق بقطاع الدواء بالذات تشمل حاجة الصناعات المصرية إلى تمكينها من توفيق أوضاعها بزيادة قدرتها التنافسية إلى الدرجة المناسبة عن طريق تنفيذ برامج مخططة للبحث والتطوير وتوفير التمويل اللازم لها وكبح جماح تزايد أسعار الدواء بما لا يتعدى قدرات المواطن المصرى العادى وتأمين حجم معقول من السوق المحلية للصناعة الوطنية إلى أن تتمكن من فتح أسواق خارجية وبذلك نحافظ عليها من احتمالات الانهيار والافادة من الفرص الزمنية المتاحة لإجراء تكنولوجي حاسم ومتسارع في مؤسسات الانتاج والبحث العلمي تؤمن مستقبل صناعة الدواء المصرية على المدى الطويل.وأشارت الوزيرة إلى أن توصيتها لا تخل بأية حقوق رتبتها الاتفاقية في المقابل للدول المتقدمة بالنسبة للفترة الانتقالية ،حيث تكفل الاتفاقية للشركات التقدم بطلب حماية براءات منتجاتهم واعطائه ميزة الانفراد بالسوق المحلية دون انتظار تعديل التشريعات الوطنية أى دون انتظار لصدور قانون براءات الاختراع الجديد والذى يكفل حماية المنتج بالنسبة لصناعة الدواء.

وتقول الدكتورة فينيس جودة أن وزارة البحث العلمي ترجمت مدى أهتمامها بتطبيق إتفاقية الملكية الفكرية فور انتهاء الفترة الانتقالية في عدة مسارات منها:

□ صياغة المشروع الجديد لقانون براءات الاختراع ليحل محل القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ على النحو الذى يتسق مع أحكام الاتفاقية ،وتنص احكامه في نفس الوقت على الحقوق والواجبات التى وردت ،صراحة وضمنيا ،في الاتفاقية ،وعلى النحو الذى ينفع في مواجهة التحديات واغتنام الفرص التى تعبر عنها تلك الشرعية الدولية الجديدة ولم ينص في ذلك المشروع على موعد بدء تطبيقه ،لأن ذلك يتوقف على القرار السيادى الذى تتخذه الدولة ببدء تطبيق الاتفاقية في مصر.

□ دعوة ممثلين لمختلف الانشطة الاقتصادية في مجال الدواء التى منحت إلى جانب البحث العلمي،الصناعة ،والانتاج من قطاع الأعمال والقطاع الخاص والمشترك والأجنبي للحوار والاستفادة من سيناريو التأجيل مقابل التعجيل بحده الأقصى في مجال الدواء والسلبيات والإيجابيات في الحالتين.

□ في اطار الجهود لإيجاد صياغة سياسية علمية تكنولوجية للبلاد ،في هيئة منظور إستراتيجي يمتد إلى عام ٢٠١٧ جرى تبادل الزيارات مع تجارب وخبرات عديد من الدول التى حققت نجاحات مرموقة في الارتقاء التكنولوجي السريع في اوروبا وآسيا،ومن بينها بعض الدول حديثة التصنيع في مجموعة النمور الآسيوية وكان الهدف هو التعرف على ما أتبعته تلك الدول من أساليب لادارة الأنشطة العلمية-التكنولوجية من خلال رؤى طموحة لها آفاق إستراتيجية وبرامج مفصلة للتنفيذ

□ اتمام صياغة عدة إستراتيجيات قطاعية في عديد من مجالات الاقتصاد ذات الأهمية الحاضرة أو المستقبلية ،ومن بينها التنمية التكنولوجية في مجال الدواء من منظور استراتيجي جرت مناقشتها واقرت في ديسمبر الماضي



د. فينيس جودة

□ اتخاذ عدد من الخطوات اللازمة لتفعيل هذه الاستراتيجية حيث تم وضع مخطط لبرامج البحث والتطوير في المرحلة الأولى وعرض بتفاصيله ومشروعاته في ملتقى تحسين سياسة وإدارة العلم والتكنولوجيا عقدت تحت رعاية الدكتور رئيس مجلس الوزراء في ديسمبر الماضي ايضا

□ ومن اجل تنفيذ هذه الاستراتيجية تم تشكيل لجنة قيادية عليا يرعاها وزيرا قطاع الأعمال والبحث العلمي ،ويرأسها رئيس الشركة القابضة للدواء،ويتولى تحديد المهام العلمية والتكنولوجية لمجموعات عمل تخصصية بالتكليف المباشر مع توفير ما تحتاج اليه من العلماء والخبراء والممارسين في كل المؤسسات ومعامل الجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات الصناعية وغيرها بحيث تنتظم كلها في شبكة قومية تجمعها وحدة الهدف وتقتسم بينها مسئوليات التنفيذويتم تدبير التمويل اللازم لهذا العمل من الموارد المركزية للدولة وموارد صناعة الدواء ،على أن يتزايد الاسهام تدريجيا مع الوقت

□ ويجرى حاليا من خلال التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تطوير جذرى في تنظيم وادارة وأداء مكتب براءات الاختراع ،باعتباره جهاز الدولة المسئول عن حماية حقوق الملكية الصناعية للمخترعين،وخدمة المجتمع وحماية مصالحة في الوقت نفسه بتطبيق أحكام القوانين الوطنية واتفاقية الملكية الفكرية في مجال براءات الاختراع.

٢٠٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧

التنمية في ظل قيود الجات

الهدف الاستراتيجي للمشروع النهضوى المصرى هو التحول بالمجتمع المصرى من مجتمع استهلاكى مستورد إلى مجتمع إنتاجي مصدر، وأساس هذا التحول هو القدرة التكنولوجية لدى المرافق الوطنية التى تنتج السلع والخدمات.

أيام كان الاتجاه الايديولوجي او السياسى للمتحاورين حول مسالة المشروع القومى للنهضة فإن هناك مايشبه الاجماع على ان التنمية الاقتصادية، والتكنولوجية تحتل موقعا فى القلب من هذا المشروع، ويناقش المقال الاول فى صفحة اليوم الصعوبات التى تعترض التقدم الاقتصادى، التكنولوجى فى ظل بعض ماجاءت به اتفاقية الجات، ويقترح الكاتب التحول عن الاستراتيجية السائدة لمواجهة تلك الصعوبات، والتى يغلب عليها الطابع الدفاعى، والحمائى، الى استراتيجية هجومية تستهدف تدعيم الإمكانات الوطنية، وحسن استخدامها، بالاضافة الى الاستفادة بدرجة اكبر من الفرص، والثغرات الموجودة فى الاتفاقات الراهنة. اما المقال الثانى فإنه يناقش المغزى السياسى لصدور وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين، ويرى فيها فرصة ملائمة لاستكمال ما بدأته الجماعة السياسية المصرية قبل عدة اعوام من العمل على بناء درجة اعلى من التوافق الوطنى كأمر ضرورى لتحقيق النهوض الوطنى.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧

وهنا تبرز أهمية دراسة وضعية التكنولوجيا فى اتفاقيات الجات وما تطرحه من تحديات على الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة خاصة أن مصر تطرق باب التكنولوجيا فى فترة متاخرة نسبيا، وهو ما يعنى انتقاصها للعديد من الامتيازات التى كان يمكنها الحصول عليها فى فترة زمنية سابقة، كما أنه أصبح عليها الآن مواجهة سوق تكنولوجية أكثر اتساعا وتعقيدا عن ذى قبل، وذلك فى ظل التغييرات فى الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج التى أصبحت لصالح العمليات ذات الكثافة فى المعرفة، وقد عززت اتفاقية الجات هذا الاتجاه إذ ترتب على إعطاء الحماية لطريقة الإنتاج أن أصبحت قيمة السلعة تقاس بما تحتويه من مجهود فكرى فى شكل إضافة تكنولوجية او فنية او فى تحسين جودة ونوعية السلعة أى أن قيمة السلعة أصبحت تكمن بشكل أساسى فى محتواها العلمى والتكنولوجى على حساب قيمة العوامل الأخرى المكونة للعملية الإنتاجية خاصة المادة الخام ورأس المال والعمالة ويترتب على هذا الأثر عدة نتائج لعل من أهمها زيادة درجة اعتماد الدول النامية «الهامش» على الدول المتقدمة «المركز» واستقلال الأخيرة إلى حد كبير وتحررها من ضغوط الهوامش وفقا لنظرية التبعية، ويتبع ذلك سيطرة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على حركة التجارة الدولية بجميع صورها فى السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا ومن ثم الانتصار لرؤاها حول النظام الاقتصادى العالمى بدون مراعاة مصالح الدول النامية، وانعكس ذلك منذ امد بعيد فى توقف عدد كبير من دوائر الحوار بين الشمال والجنوب سواء فى الأونكتاد أو الوايبو، أو غيرها لمعالجة هذه القضايا إذ تصر الدول المتقدمة على وجهات نظرها فيها، وعكست نتائج جولة اوراجواى ذلك بوضوح كما ورد فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية «TRIPS» ولعل اخطر ما جاءت به هذه الاتفاقية هو زيادة إطلاق يد صاحب براءة الاختراع «والملكية الفكرية عموما» من خلال توسيع مفهوم الحماية ليشمل طريقة الإنتاج والمنتج النهائى ومن ثم إعطاؤه قوة احتكارية مطلقة على كل أوجه التصنيع والاستغلال التجارى، تمكنه من التحكم فى العرض للبيع والبيع أيضا مما يقوى مراكز الإنتاج «الشركات متعددة الجنسيات والدول المتقدمة» على حساب مراكز الاستهلاك «الدول النامية» وبما يهدد الأمن القومى للأخيرة ، حيث يجبرها على التعامل مع صاحب براءة الاختراع، والشركات المحتكرة مباشرة، والتى تحدد سعر هذه الصناعات التكنولوجية وتفرض الاتاوات العلمية لمنح حقوق استغلالها خاصة انها

مختار شعيب

تمتلك قدرات تحالفية واندماجية، كما تمتلكها الدول المتقدمة، وتفتقر إليها الدول النامية بما يجعلها مسيطرة بشكل كامل على السوق العالمية، ومن ثم احتكار حق المعرفة «Knaw Houi» الذى تنفرد به وبما يشكل نظام كارتل عالمى للحد من تدفق التكنولوجيا للدول النامية، وحصر مصادر إنتاج او تصنيع وتوريد السلع المصنعة فى دول بعينها خاصة ان الدول الصناعية المتقدمة تمتلك ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منها ٧٥٪.

وبالتالى ستسهم الاتفاقية «TRIPS» فى حرمان البلدان النامية ومنها مصر من حقها فى الحصول على المعرفة التكنولوجية، والتى كانت متاحة بشكل أفضل فى السبعينات والثمانينات ونتج عنها ظاهرة النمور الصناعية الجديدة او على الأقل سترفع

من تكلفة الحصول عليها نتيجة لزيادة أسعارها وهو ما يسهم فى تعميق الفجوة التكنولوجية القائمة فعلا بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف خاصة ان معظم دول الجنوب لا تمتلك القدرة الذاتية على خلق أو ابداع التكنولوجيا او على الأقل التطوير التكنولوجى فى المدى القريب إضافة إلى انها تطرق باب التكنولوجيا فى فترة زمنية متاخرة نسبيا.

وبالتالى أصبح على هذه الدول امتلاك القدرة على الانتقاء الواعى فى ضوء ظروف المجتمع وتطلعاته بين ما هو متاح فى سوق التكنولوجيا العالمية والحصول عليها بشروط معقولة تضمن حسن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع، وحتى هذا البديل أصبح صعبا فى إطار ما جاءت به اتفاقيات الجات وفى ضوء ضعف القدرات التكنولوجية للدول النامية بوجه عام.

وبإعطائها الحماية للمنتج النهائى ولطريقة الإنتاج طيلة مدة الحماية وهى على الأقل ٢٠ عاما بدءا من تسجيلها تضيق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية كما كان الوضع عليه قبل اتفاقية «TRIPS» لذا تتخلف الصناعة على الأقل ٢٠ عاما وبذلك تتراجع عملية التطوير ومواكبة التقنيات العالمية فى الدول النامية بالنسبة للسلع التى سجلت براءات اختراعها بدءا من يناير ١٩٩٥ إلا بعد شراء حق استغلال براءات الاختراع الخاصة بها للسماح لها بإنتاجها وتطويرها مهما كانت درجة تلك السلعة سواء كانت نهائية أو وسطية.

وبما يجبر الدول النامية على استيراد هذه المنتجات مستقبلا إذ من مصلحة الشركات العالمية عدم نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول الأخرى والاقتصار على بيعها لها فى صورة سلع وخدمات وبما يؤدى إلى انتقال اموال العالم الفقير إلى العالم المتقدم نتيجة لارتفاع اسعار السلع والخدمات وتراجع حجم إنتاجها بسبب هذه القيود وبما يقود إلى زيادة فاتورة استيراد الدول النامية فمن المتوقع مثلا فى يناير ٢٠٠٥ ان يرتفع سعر الدواء المستورد فى مصر ما بين ٣ إلى ٦ اضعاف أسعار يناير ١٩٩٥ وبالرغم ان اتفاقية «TRIPS» قد ركزت بصفة اساسية على جانب الالتزامات دون ان تتطرق بقوة إلى الحقوق الخاصة بالدول النامية وعلى قلة تلك الحقوق او المميزات فإنه يمكن العمل على تعظيم الاستفادة منها لمواجهة التحديات المطروحة ومن اهمها:

- الاستفادة من الفترة الانتقالية التى تتراوح مدتها من ٥ سنوات إلى ١١ سنة والتى منحت للدول النامية لملاءمة اوضاعها المحلية مع احكام الاتفاقية الجديدة.
- تقرر الاتفاقية «TRIPS» فى ديباجتها ان حماية الملكية الفكرية لا تنفصل عن الأهداف الخاصة بالسياسات العامة فى كل الدول بما فى ذلك الأهداف الانمائية والتكنولوجية بما يجعل المجال مفتوحا امام الدول النامية للدخول فى حوار مع الدول التكنولوجية المتقدمة لايجاد اليات ملاءمة لإزالة القيود التى يمكن ان تعترض تدفق التكنولوجيا إليها.
- تقرر المادة الثامنة «الفقرة الثانية» انه قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها او منع اللجوء إلى ممارسات تمثل تقييدا غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولى للتكنولوجيا، وهذه الفقرة بالغة الاهمية بالنسبة للدول النامية وبالغة الخطورة لمواجهة الممارسات التعسفية التى قد تمارسها الشركات العملاقة والدول الكبرى وما يستوجبه ذلك من موقف موحد لعرض هذه الممارسات بشكل جماعى من قبل الدول النامية او من قبل مجموعات منها على منظمة التجارة العالمية لاتخاذ موقف محدد فى مواجهتها خاصة وان الاتفاقية أرست إطارا محددا لفض المنازعات فى مثل هذه القضايا.
- يمكن للدول النامية وفقا لهذه الاتفاقية أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة بمنظمة التجارة العالمية WTO والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية WIPO من فرص تدريب وتدفق



المعلومات عن التكنولوجيا العالمية، وبراءات الاختراع بتفصيلاتها علاوة على امكانية الاستفادة من الدول المتقدمة وفقا لاتفاقية TRIPS، مباشرة في هذا المجال كما تقرر في المواد ٦٥ - ٦٧ منها.

● كل براءات الاختراع التى سقطت الحماية عنها وفقا للقوانين الوطنية فى إطار هذه الاتفاقية أيا كانت صورتها قبل أول يناير ١٩٩٥ تسقط في الملك العام، ولا يجوز المطالبة بحقوق عنها ويستوجب ذلك ان تتوقف الشركات الوطنية عن سداد اتاوات عن حقوق استغلالها او إنتاجها لجميع براءات الاختراع تلك منذ اول يناير ١٩٩٥.

● وإذا كان سلوك مصر إزاء ما تطرحه اتفاقية الجات من تحديات يعكس سلوكا دفاعيا فهذا غير مفيد لاقتصادها الذى يواجه ضغوطا تنافسية متزايدة مع اتجاه الاقتصاد العالمى للاندماج بصورة أكبر ومن ثم عليها تبنى استراتيجية يكون من ملامحها، وضع استراتيجية للتعايش مع القيود التى تفرضها الاتفاقية إذ لابد من إجراء تغييرات جذرية واستراتيجية فى اقتصاديات وعمليات تخطيط الأنشطة البحثية مع إقرار سياسة تكنولوجية مرنة وواضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات سواء الحكومية أو القطاع الخاص يكون من أبرز معالمها ان يساهم الاستثمار الأجنبى فى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة إضافة إلى التغلب على معوقات التقدم العلمى والتكنولوجى فى مصر والتى من اهمها النسبة العالية من أمية القراءة والكتابة التى تتجاوز نسبتها الـ ٥٠٪ وتتركز فى العمالة الزراعية والصناعية والأمية الثقافية والتكنولوجية التى تتجاوز نسبتها الـ ٨٠٪ فضلا عن غياب المجتمع المدنى العلمى مما يعطل الاستفادة من القدرات البشرية المصرية فى هذا المجال علاوة على ضعف حجم الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر، وضعف الاهتمام بالبحوث العلمية الأساسية باعتبارها الوقود الذى يولد التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية بصورة شاملة،، إضافة إلى مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية لحماية حقوق الملكية الفكرية وإزالة العقبات التى تحول دون الاقبال على الابداع والاختراع، بمعنى التعامل مع مرفق براءات الاختراع على انه مورد للمعلومات والخدمات المهمة التى تشكل أساس التطور الحضارى والاقتصادى لمصر فى المرحلة المقبله، بل وأساس مشروعها النهضوى كله إذ يعتبر التقدم التكنولوجى من أهم العوامل المحددة لتقدم اية دولة وقوة اقتصادها وقوتها العسكرية، ومن ثم قوتها ومكانتها السياسية الاقليمية والعالمية.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

وثيقة مصر للقرن الحادى والعشرين وآفاق «التوافق الوطنى»

المبادرة لاصدار «وثيقة مصر للقرن الحادى والعشرين» ولقاء رئيس الوزراء، ودعوته الاحزاب السياسية التى تحظى بالحق فى الوجود على خريطة «الشرعية»، ثم فريقا من «الخبراء»، ثم مع رؤساء تحرير الصحف أمر جدير بالتقدير والمناقشة.

شفيع شلبى

فهذه المبادرة لاتاتى كرد فعل لحدث عارض، ولا أثر لازمة مستجدة، بل سبقتها محاولات ومبادرات وتفاعلات ممتدة ومتوالية..

وساستدعى بايجاز بعض مبادرات سباقة أرى مايربطها بهذه «المبادرة»، فلقد خرجت مجلة «المصور» الاسبوعية - القاهرية، قبل اربع سنوات وعلى صدر غلافها وفى صدارة اكثر من عدد متوال بعدها تطرح قضية «الجبهة الوطنية» ونشرت مداخلات لرؤى الفاعليات المختلفة للاحزاب السياسية، وأفردت مساحات واسعة لمن عبرت خلاله عن موقف «الحزب الوطنى الديمقراطى»، ومساحات اوسع او لاتقل سعة «لقادة التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى».. وغيرهما من رموز بقية «الاحزاب»، وعرضت رؤاهم حول حاجة البلاد «لجبهة وطنية»، وتداولت آفاقا اتساع الجبهة لمختلف القوى السياسية - بما فيها القوى السياسية التى لاتزال محرومة من «الشرعية».. وبينما عبر «الحزب الوطنى» عن عدم معارضته لمشاركة هذه «القوى» فإن قادة التجمع عارضوا معارضة قاطعة وحادة مشاركة من اسموهم «بالمتاسلمين».

ومالبث الرئيس مبارك ان دعا الى «الحوار الوطنى»، وكان للمبادرة دلالات لاتغيب، وبدا ان طرح قضية «الجبهة الوطنية» غير بعيد بل جاء كتهيئة وتلمس لمواقف ورؤى.. وتفاعلت الدعوة على امتداد الساحة ولعبت مؤسسات الدولة على اختلاف مستوياتها (العليا والتحتية) ادوارها فى محاولة لاحكام ضبط «الحوار» وتلمست «حالة» القوى السياسية على خريطة الواقع على امتداد رقعته.

كما تفاعلت هذه القوى وكانت معظم منطلقات مختلف القوى والمؤسسات وسواء منها مؤسسات «الدولة» أو الاحزاب - أو القوى السياسية أو الجماعات - تكاد تكون محكومة جميعها بنظرة مسبقة وبارث ثقيل فرض وطاته على كواهل رموزها وانفعالاتهم.

وتميزت وتمايزت بين كل اولئك جميعا فاعلية «المهنيين» الذين كانوا على مشارف عقد (المؤتمر العام السنوى الخامس للنقابات المهنية) فى فبراير ١٩٩٤ ووجدوا فى الدعوة الى (الحوار الوطنى) وفى مناسبة انعقاد مؤتمرهم السنوى - الذى كان قد اصبح (على امتداد سنوات خمس سابقة) بمثابة «الجمعية العمومية» (للاتحاد العام للمهنيين المصريين) - الذى لايزال مفتقدا حتى اليوم ووجدوا فى الامرين مناسبة فانعقد هذا المؤتمر الذى ضم ممثلى مايجاوز ثلاثة ملايين من المهنيين المصريين من رموز العمل، والفكر، والعقل، والابداع فى جميع الميادين والذى دعوا اليه قادة الاحزاب والقوى السياسية وممثلى جميع مؤسسات «المجتمع المدنى» فى مصر (عقد هذا المؤتمر فى ٩ فبراير ١٩٩٤) حول اربعة محاور :

- دور المهنيين فى اطار المجتمع المصرى.
- الحريات وتوسيع دائرة المشاركة فى صنع واتخاذ القرار.
- مصر فى الاطار الاقليمى والعالمى.
- التنمية والتعليم ومحاربة البطالة والارهاب كمدخل للتنمية.

واصدر المؤتمر توصياته بشان المحاور الاربعة المذكورة والتى اثق فى ان وثيقة مصر للقرن الحادى والعشرين قد تضمنتها واسست عليها او وضعتها فى الاعتبار (واسجل حيث لم تتح «الوثيقة» لمثلى حتى الآن اننى لم اطلع عليها ولم اعرف الا بما نشرته الصحف والاذاعات).

ولعل الامر المركزى فى شان «حوار وطنى» هو احكام تمثيل اصحاب الوطن جميعا، واخذا بيد جميع الاطراف، والقوى، والمؤسسات، وسعيا لتجسيد إليه مؤسسية تتقدم خطوة «بالحوار الوطنى» الذى جاءت المبادرة له من اعلى سلطة فى البلاد فقد رأى المهنيون ان يتموا ماتحقق من ايجابيات لمؤتمرهم السنوى بعقد مؤتمر عام طارىء للحريات والمجتمع المدنى فى نوفمبر من نفس العام ١٩٩٤، وهو المؤتمر الذى امعن فيه المهنيون ضبط واحكام تمثيل الشعب المصرى فدعيت آلية جميع الاحزاب والقوى السياسية المحرومة من الشرعية واعلنت الدعوة فى الاهرام لتمثيل ١٤ الف جمعية ومؤسسة خاصة - الى جميع النقابات والاتحادات والروابط والاندية - التى هى مجموع مؤسسات الشعب المصرى قاطبة.

ولعل واحدة من ابرز توصيات وقرارات هذا المؤتمر هى مطالبة القوى السياسية قاطبة بوضع اسس وقواعد واصول العمل المشترك فيما بينها باصدار «وثيقة التوافق الوطنى».

حين وجهت الدعوة بتكليف من المهنيين المصريين الى قادة الاحزاب والقوى السياسية - قاطبة - فإن احدا لم يغب او يتخلف عن المشاركة فى اجتماعات لجنة «التوافق الوطنى» التى بدات فى فبراير ١٩٩٥ - وامتدت على مدى حوالى عشرين اجتماعا - وتداول الجميع المشاركة فى وضع لبنات هذه الوثيقة . حتى آخر اجتماع جرى قبيل الإنتخابات التشريعية التى جرت فى ١٩٩٥، وتحددت فيها نقاط عشر رئيسية اتفق عليها بالاجماع كمعان واسس وقواعد واصول للعمل المشترك - وتقتضى تلبية حاجة البلاد لدستور يتاسس عليها لم يغب الحزب الوطنى الديمقراطى عن المشاركة وماكان ليغيب، ولكن فاعليته ظلت مرتبكة وان لم يتجه لارباك هذه الخطوة.

وتعثرت امكانية الوصول بهذا الجهد التاريخى



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

الذى تاسس على العمل المشترك للقوى السياسية (التقليدية) - بتنسيق المهنيين، وخلال نواة وهيكل مؤسستهم (الحديثة) - وكان محور التعثر حول الاحتفاظ بما ورد فى المادة الثانية من الدستور.

واذن فالقوى السياسية لم تتم - حتى الآن - وثيقة التوافق الوطنى بديلا عن التناحر والتنافس والصراع، والذى لاشك ان ماتواجهه البلاد من تحديات يفرض تجاوزه لافق جديد، الامر الذى جنت الاحزاب والقوى السياسية ثمراته من التعثر فى الانتخابات التى استهدفت تشكيل مجلس الشعب فى نهاية ١٩٩٥، وعكس اثره على كل امر من شلل وارباك لفاعلية النقابات المهنية وادى لاشكال من تواصل استمرار «العنف»، وعكس اثره على تجديد قانون الطوارىء واستمرار القوانين المقيدة والاستثنائية، وكما عطل اطلاق طاقات انطلاق مؤسسات المجتمع المدنى (الجمعيات، والجماعات، والمؤسسات الخاصة - طالمالم يتم الغاء القانون ٣٢ لعام ٦٤، وغيرها من التشريعات المقيدة).

ومن هنا تجىء المبادرة باصدار «وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين» من مواقع المقتدر، ومن هنا فإن دعوة د. الجنزورى رئيس الوزراء لممثلى الاحزاب السياسية وقادتهم لعرض هذه «الوثيقة» عليهم، ومناقشتها معهم، ومع «الخبراء» ورؤساء تحرير الصحف - مبادرة تؤكد ان الرجل يؤدى نهاية المستطاع من رأس الجهاز التنفيذى الادارى لارساء اسس جديدة للعمل، ولادارة الحكومة، والدولة لشئون البلاد على ركائز جديدة تدفع لاوسع مشاركة فى صنع القرار واليات اتخاذه.

ذلك انه قرار بشان مستقبل مصر كلها، ولاشك ان الرجل قد سن سننا حميدة منذ تولى مهمته على راس الحكومة فلم يكن ذلك هو الاجتماع الاول الذى يدعو إليه رؤساء الاحزاب السياسية، كما انه لم يكف عن دعوة اهل الاختصاص - كل فى ميدانه - لمناقشة اداء الحكومة من وجهتهم فى كل مستجد من اداءات او سياسات او قرارات يتخذها.

ولكننا نرى بوجوب : ان يتم تنظيم، واطراد مشاركة الاحزاب السياسية - ونامل فى ان تتسع لجميع القوى والمدارس الفكرية، ومختلف مؤسسات الشعب المصرى الحديثة.

والاهم ان مايتفق عليه خلال هذه الاجتماعات المنتظمة والمطردة ان يصبح سياسات وقرارات تنفيذية تلتزم الحكومة بها هذا مانامله من رئيس الوزراء، ومن حكومته.

اما مانتوجه به لرئيس الجمهورية - بصفته رئيس الحزب الحاكم ولقادة القوى السياسيةفى مصر، وازاء ماتواجهه «عملية التسوية»، وتواجهه القضية الوطنية، وحتى تجاوز البلاد اشكال التعثر الذى يربط انطلاقها لآفاق المستقبل والقرن الذى بدا العد التنازلى للألف يوم السابقة عليه، فإننا نامل منه ونطالبه بصفته الحزبية بان يقود البلاد الى «توافق وطنى»، ويرعى شخصيا التوقيع على «وثيقة للتوافق الوطنى» اسهمت، شاركت فى اقرارها مختلف القوى السياسية فى البلاد، واوصى بها المهنيون المصريون عبر نواة اتحادهم»، مما يؤكد اهليتهم لرفع كل قيد يعطل فاعلية مؤسساتهم القائمة أو طموحهم لاعادة بنائها على اسس عصرية جديدة، وبناء المفتقد منها على اسس تليق بمصر فى القرن الحادى والعشرين، ولتكن هذه الخطوات جميعا ركيزة لجبهة وطنية ديمقراطية متحدة» مادمتم قد تلمستم السبل لبنائها.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٨ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غياب الحماية الفكرية يعوق انضمام السعودية لاتفاقية «الغات»

الرياض – ترأس أمس وزير التجارة السعودي أسامة بن جعفر بن ابراهيم فقيه وفداً الى جنيف لعقد جولة ثالثة من المباحثات بشأن طلب السعودية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية المكونة من ١٣١ عضواً.

وقالت أجهزة الإعلام السعودية الرسمية ان فقيه سيحضر مناقشة القواعد التي ستطبق على قطاعات الاقتصاد في المملكة ومنها «الزراعة والجمارك والمعايير والمقاييس».

وكانت السعودية تقدمت بطلب في حزيران (يونيو) عام ١٩٩٣ للانضمام الى المنظمة التي خلفت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وعقدت السعودية جولتي مباحثات في أيار (مايو) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٦.

وقال فقيه لمجموعة عمل منبثقة عن منظمة التجارة العالمية في جنيف في مباحثات تشرين الثاني (نوفمبر) ان حكومته تبذل جهداً كبيراً للتكيف مع معايير المنظمة لحماية الملكية الفكرية.

من جهة ثانية، قالت وكالة أنباء برايم تاس أمس ان وزير الوقود والطاقة الروسي بوريس نيمستوف قابل مسؤولي طاقة سعوديين كباراً أمس وأنه سيرأس على الأرجح وفداً من ممثلي شركات الانتاج المحلية في زيارة للسعودية في فصل الخريف.

وقالت الوكالة ان نيمستوف الذي يشغل ايضاً منصب النائب الأول لرئيس الوزراء قابل النائب الأول لوزير النفط السعودي الامير عبد العزيز بن سليمان لإجراء مباحثات.

ونقلت الوكالة عن نيمستوف قوله «الامكانيات الاستثمارية الضخمة للشركات السعودية يمكن ان تجد منفذاً لها في روسيا».

ولم تتكشف بعد تفاصيل المباحثات.

ولم يحدث من قبل ان قامت السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم أو روسيا ثالث أكبر منتج بعد الولايات المتحدة، باستثمارات كبيرة في قطاع الطاقة. (رويتر)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٨/ ٥/ ١٩٩٧

الاستفادة من اتفاقية التجارة لإقامة كيان اقتصادى

د. عبدالرحمن صبرى

طالبت دراسة أعدها د. عبد الرحمن صبرى رئيس قسم المال والاستثمار بجامعة الدول العربية حول الاتجاهات الدولية المعاصرة فى مجال الاستثمار بأهمية الاستفادة من الخبرة العربية فى تطوير سبل ادارة المشروعات، وهى نقطة اساسية فى برامج التخصيصية فى معظم الدول العربية، خاصة اذا استطاعت الدول العربية المنضمة لاتفاقية الجات أو تلك التى فى سبيلها لذلك، تعديل قوانين الاستثمار ومراجعتها من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحسين المركز التنافسى للوحدات الاقتصادية العربية سواء المملوكة للقطاع العام أو الخاص. وأشارت الدراسة إلى أن الدول العربية مطالبة قبل هذه الخطوة بزيادة معدلات الادخار الوطنية ورسم سياسات وطنية للبحث العلمى والتكنولوجى نحو بناء قاعدة تكنولوجية حتى تدخل مرحلة العولمة القادمة، حيث المنافسة العالية التى لايمكن الفكاك منها سواء بالنسبة للدول العربية التى انضمت إلى اتفاقية الجات أو تلك التى لم تنضم حيث يمكن الاستدلال على بعض النجاحات التى حققتها بعض الدول العربية فى مجال سياسات الباب المفتوح مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا والأردن ودول مجلس التعاون الخليجى وأضافت أنه فى إطار التعاون الاقليمى العربى يمكن للدول العربية الدخول للقرن الحادى والعشرين مستفيدة من المادة ٢٤ التى تتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتكتلات الاقليمية بعد انتهاء الفترات الانتقالية المسموح بها بعد سنة ٢٠٠٥، كما ان التعاون الاقليمى يعتبر الركيزة الاساسية لتفعيل مراحل اعلى من مجرد منطقة التجارة الحرة العربية والتى يبدأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى بها أولى خطواته للتكامل العربى. وأشارت إلى انه فى إطار سياسات الاندماج بين المشروعات الدولية العملاقة فان الدول العربية مطالبة أيضا بتدعيم تكامل مشروعاتها سواء الوطنية أو الاقليمية والاستفادة من وفورات الحجم التى توفرها فرص الانتاج والحجم الكبير سواء فى مجالات البتروكيماويات أو السياحة أو مشروعات قطاع النقل والاتصالات والآلات الحاسبة وقالت الدراسة ان التعاون الاقليمى يعتبر عاملا مهما فى جعل هذه الدول أكثر جاذبية فى نظر المستثمرين الأجانب، وهناك عوامل أخرى لها أهميتها فى توفير المناخ اللازم لقدوم التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الاجنبى المباشر والذى يلعب دورًا أساسيا فى عملية النمو الاقتصادى والتنمية حيث ازدادت أهميته بالنسبة للتنمية بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة وهو يعد اداة يجرى بواسطتها تكامل الاقتصادات على مستوى الانتاج فى الاقتصاد العالمى الآخذ فى العولمة عن طريق مايقدمه من أصول متنوعة منها رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الادارية والوصول إلى الأسواق الأجنبية وبالتالى فانه اذا لم تدخل الدول العربية القرن الحادى والعشرين وهى مجتمعة فى شكل من أشكال التعاون الاقتصادى الاقليمى فانها ستكون الخاسرة



المصـدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٦/١٩٩٧

إغراقنا فى السكر وخلافه

بدأت بعض الدول ـ بعد توقيع اتفاقية الجات التى انبعثت منها منظمة التجارة العالمية ـ تتهم بعضها البعض بإغراق أسواق الدول الأخرى بسلع، بقصد الاضرار بالانتاج المحلى والصناعات الوطنية الوليدة.

د . جمال الدين صادق
استاذ الاقتصاد

وكما اتهمت مصر شركات بعض دول أوروبا والبرازيل بمحاولة إغراق السوق المصرية بالحديد والسكر وطلمبات المياه وأحواض الاستانلس ستيل، تعانى مصر أيضا من اتهامها بقضايا إغراق من قبل الاتحاد الأوروبى وجنوب افريقيا

ويقصد بالاغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكارى معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة فى الداخل والسائدة فى الخارج وذلك بخفض اسعار السلع المصدرة فى الأسواق الخارجية عن المستوى الذى تحدده لقيمة السلعة فى الداخل.

هذا هو التعريف الدارج بصفة عامة لظاهرة الاغراق ولكن البعض يستعمل تعبير الاغراق فى معان أخرى نذكر منها : ـ

ـ سياسة البيع بأقل من نفقات الانتاج فى الاسواق الأجنبية مع تعويض الخسارة برفع الأسعار فى الداخل

ـ يطلق البعض تعبير الاغراق على كل منافسة تهدد مركز المنتج الوطنى وتجبره على مجرد خفض اسعاره.

ـ يستلزم البعض الآخر فى سياسة الاغراق ان تتوافر لدى المصدر نية القضاء على منافسيه أو على الأقل على إجبارهم على عقد اتفاق احتكارى معهم.

وقد جرت العادة على تقسيم الاغراق إلى ثلاثة أنواع :

أولا : الإغراق العارض : وهو الذى يفسر بظروف طارئة مثل الرغبة فى التخلص من فائض سلعة معينة فى آخر موسم من المواسم فتصدر للأسواق الخارجية باسعار منخفضة

ثانيا : الاغراق قصير الأجل وهو يهدف الى غرض معين وينتهى بتحقيق هذا الغرض ومثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح أسواق أجنبية وتثبيت اقدام المغرق فيها، كذلك تخفيض الأسعار فى السوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة.

وقريب من ذلك، الاغراق بقصد القضاء على منافس وطرده من السوق وتهديده حتى يضطر الى الاتفاق، ويلحق بذلك الاغراق الدفاعى أو المضاد وهو الناشىء من رغبة الثأر من مغرق أجنبى

ثالثا : الاغراق الدائم ويتعلق الامر فى هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال ان تقوم على اساس تحمل الخسائر.

ويفترض الاغراق الدائم وجود احتكار فى السوق المغرقة والتى ستغزو السوق الأجنبية ولكونها احتكارية فهى ترفع سعر السلعة فى الداخل وتخفض السعر فى السوق الخارجية بقصد القضاء على المنافس الأجنبى فاذا ماسيطر على السوق الأجنبية أمكنه رفع السعر وتخفيض السلعة فى الداخل بعد أن يكون قد وصل الى حجم مناسب من الانتاج .

اثار الاغراق : أيا كان نوع الاغراق فإن المنتج الوطنى يخشى نتائجه وآثاره ورد فعله المباشر، ولذلك فان الطبيعى ان تجد المنتج الوطنى دائما مايلجأ الى الدولة لحمايته من هذا الخطر الأجنبى قبل أن يتحول بصناعته الى صناعة أخرى تاركاً السوق للمغرق الأجنبى فماذا تفعل الدولة لحماية صناعتها الوطنية.. من الاغراق الأجنبى للأسواق الوطنية، مثلا شكوى شركة السكر المصرية التى تشكو من وجود اغراق من قبل الاتحاد الاوروبى ودولة البرازيل وذلك بناء على تقارير الشركة والدراسات الميدانية التى قام بها جهاز مكافحة الاغراق ، وتطالب باستخدام وسائل مكافحة سبل الاغراق وفرض نظام الحصص فى سياسة الدولة لاستيراد السكر من الخارج.

ويقول الدكتور جويلى ردا على ادعاءات شركة السكر الشاكية مدعما قوله بارقام مبيعات الشركة بالسنوات السابقة : أن حجم المبيعات يتزايد فى هذه الشركة سنويا بصفة مستمرة كما وانها حققت ارباحا عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٢١ مليون جنيه و٢٧٦ ألفا و٨٩٢ جنيها وهو مايفيد أن الشركة تستفيد من تكريرها للسكر الخام المستورد ثم بيعه، وبذلك تكون شركة السكر والصناعات التكاملية هى التى تنافس نفسها.. ومازال الموضوع يحتاج الى رد من رئيس شركة السكر لتبيان الحقيقة... وهل هناك إغراق فعلا للأسواق أم للمستهلكين أو للوزارة.. كما يقول الوزير.

قضية للمناقشة

العرب والملكية الفكرية

انشغلت اتفاقية "الجات" المعنية بتنظيم التجارة العالمية فى السلع المطورة والخدمات بإعادة طرح قضية حقوق الملكية الفكرية وتنظيمها ومعاملتها كسلعة رغم الاحتجاجات الكثيرة، وسعت الاتفاقية لتوسيع نطاق الحماية القانونية المقررة للإنتاج الفكرى مع ضمان فعالية هذه الحماية التى تقدمها منظمة "الويبو"

وكانت هذه المنظمة قد نشأت متواكبة مع إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" عام ١٩٦٤ وقد تأثرت "الويبو" باتجاهات "الأونكتاد" التقدمية التى راعت مصالح دول العالم الثالث فى تنظيم التجارة العالمية، وما يرتبط بها من تنظيم حقوق الملكية الفكرية

ومع تراجع حركة التحرر الوطنى وانهيار المعسكر الاشتراكى وتوحش البلدان الرأسمالية ودخول الرأسمالية العالمية نفسها فى أزمة أصبحت هناك ضرورة من قبل المراكز المهيمنة فى العالم لإعادة النظر من هذه المنظمات وآليات عملها

وهكذا تصدق الاتجاه فى الاتفاقيات الجديد لتقديم حماية قانونية صارمة للاحتكارات الرأسمالية على الصعيد العالمى وللبلدان التى تعرضت سلعها للتقليد، ونحن نذكر تلك المعركة الشهيرة بين الولايات المتحدة والصين حين اتهمت الأولى الأخيرة بتصنيع الكمبيوتر وتقليد البرامج الأمريكية دون الحصول على ترخيص، وقد أصبح تقليد السلع امرا غير مشروع ويتعرض المقلدون للعقوبات الصارمة، إذ يقدر حجم السلع المقلدة المتداولة فى السوق العالمية بما قيمته مائة مليار دولار أمريكى سنويا

وطبيعى أن تكون الدول المرشحة للخسارة الفادحة بعد تطبيق الاتفاقية عند انقضاء الفترة الانتقالية هى الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية التى لا تتوفر لديها قاعدة للبحث العلمي، وتشكو من الأمية الأبجدية والمعرفية وتعيش عالة على الإنتاج العلمى والتكنولوجى للدول المتقدمة ولا تجد براءات الاختراع فيها أنشطة صناعية إنتاجية تستوعبها بفرض أن الاختراعات ممكنة فى ظل مناهج التعليم القائمة ومضامين التعليم البالية

وهناك أهمية خاصة للمعارف التكنولوجية التى لاتعد فحسب واحدة من أهم الأصول الانتاجية وإنما ايضا أحد المعوقات الرئيسية الدالة على القدرة التنافسية، فالتجارة العالمية هى موضوع التنظيم الدولى الجديد، لكن التجارة تجد أساسها فى الإنتاج..»

كما يطرح الموضوع الدكتور هانى دويدار فى بحثه المقدم للمؤتمر التاسع عشر لاتحاد المحامين العرب فى «سوسه بتونس» حول حقوق الملكية الفكرية فى ظل النظام الدولى المعاصر

ويدور الصراع على صعيد عالمى بين رؤيتين حول حقوق الملكية الفكرية الأولى تتبناها الدول النامية – وإن لم تحسن الدفاع عنها– وترى ضرورة تحرير المعارف التكنولوجية من قبضة الاحتكار وعدم معاملتها كسلع أصلا واعتبار التراث التكنولوجى مشاعا للإنسانية كلها على اعتبار أن كل الشعوب شاركت فى إبداعه فى مراحل مختلفة من مسيرة الإنسانية نحو التقدم، وبالتالى يصبح من حق كل الشعوب الحصول على التكنولوجيا معرفة وتطبيقا وهو ما سوف يؤدى تلقائيا إلى اختفاء داء تقليد السلع

أما الرؤية الثانية فهى رؤية الدول الرأسمالية التى تحتكر المعرفة التكنولوجية وتدافع عن هذا الاحتكار وقد توصلت فعلا إلى حمايته بالقانون بحكم الاتفاقية الأخيرة ، وتتنفس هذه الرؤية على أن الاحتكار المعرفى سوف يشجع البحوث التطبيقية التى ستستفيد منها البشرية كلها ولا مفر أمام الشعوب والدول العربية التى تتحمل مغبة سياسات حكامها التى أفضت إلى التبعية من أن تتجه– طبقا للباحث – إلى الاستثمار فى الإنسان العربى نفسه فى المرحلة المقبلة مادامت المنافسة المطلقة وغير المتكافئة قد فرضت علينا، لابد من تشجيع الأبحاث العلمية والتطبيقية وتمويلها ورعاية الباحثين والمبدعين توصلاً إلى احتكارات تكنولوجية تخصنا وتعزز من مكانتنا فى المنافسة الدولية ، لذلك فإن توحيد الجهود بين أقطار العرب من شأنه اختزال مائة عام من عمر العرب إلى سنة واحدة فى تقدمهم الحضارى؟»

ولعله من الضرورى أن نضيف أن توسيع قاعدة التعليم والبحث والإبداع يقتضى منا إعادة النظر فى توزيع الثروة فى وطننا حيث يحول الانقسام الطبقى بين آلاف المواهب من التفتح والتحقق المبدع

فريدة النقاش



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٧

تشكيل 15 لجنة متخصصة لبحث بنود الجات

□ كتب خالد حسن:

تقرر تشكيل 15 لجنة متخصصة لبحث الموضوعات التي تتضمنها اتفاقية الجات.

أكد ذلك د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين خلال اجتماعه بمجموعة العمل الخاصة بمتابعة نتائج جولة اورجواى. واضاف ان من ابرز الموضوعات التى ستبحثها اللجان المتخصصة معايير العمل وحقوق الانسان والاستثمارات متعددة الاطراف والمشتريات الحكومية والمعلومات التكنولوجية وحرية المنافسة اضافة الى موضوع حرية الاتصالات.

واشار الى ان هذه الموضوعات طرقتها اجتماعات مؤتمر وزراء التجارة بسنغافورة.

وأكد ان مصر لن توافق على تحرير قطاع الدواء قبل انتهاء المهلة المحددة وفقا لاتفاقية الجات مشيرا الى ضرورة ان تبدأ الشركات الوطنية في تطوير انتاجها بما يتواكب والمنافسة العالمية القادمة.

ودعا جويلى الى مشاركة تجمعات رجال الاعمال واتحادات الغرف التجارية والصناعية والمستثمرون فى اعداد الدراسات.

تحدث فى اللقاء احمد خالد رئيس التمثيل التجارى ود.هشام الامين مدير مركز المعلومات وجلال الزوربا عضو مجلس التصديرالاعلى واحمد عرفة رئيس السفير العامة للمستثمرين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

في اجتماع اتحاد المحامين العرب

آثار الجات على مهنة المحاماة

□ كتب - خالد حريب:

حذر المشاركون في اجتماع اتحاد المحامين العرب الذي اختتم اعماله مؤخرا في تونس من آثار اتفاقية الجات على مهنة المحاماة.

جاء التحذير من لجنة الاقتصاد العربي المنبثقة عن المؤتمر والتي اعد اوراقها الخبير الاقتصادي المصري الدكتور جودة عبدالخالق.

وصرح مصدر شارك في اجتماعات الاتحاد عقب عودته من تونس انه تمت مناقشة احتمال دخول شركات محاماة اجنبية ضخمة لمتابعة اعمال الشركات الكبرى الامر الذي قد يؤدي الى احتكار المهنة.

واشار المصدر الى ان العجيب في الامر هو اعتماد شركات المحاماة الاجنبية على محامين مصريين في تسيير اعمالهم دون ان يكون للمحامي المصري اليد الطولى في الشركة.

واضاف المصدر ان تم تأجيل مناقشة قضية مقعد رئاسة الاتحاد وحق مصر فيه ومن المرجح مناقشته في اجتماعات المكتب الدائم.

وقد خرجت توصيات المؤتمر من تونس الى القاهرة حيث مقر الاتحاد مكتوبة بخط اليد وذلك لاعادة تنسيقها ثم طباعتها وتوزيعها مرة اخرى على الاعضاء المشاركين وعددهم اكثر من الفي محام.

وكان المؤتمر قد ناقش على مدار اسبوع العديد من القضايا على رأسها قضية التطبيع حيث استعرض المشاركون قضايا السلام منذ كامب ديفيد حتى ازمة المستوطنات وبرز في المناقشات شبه اجماع على ضرورة التصدي للتعنت الاسرائيلي بقيادة نتنياهو كما عقدت ندوة خاصة للتضامن مع القدس.



المصدر : الكفـــاح العــربــى

التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنظمة العالمية للتجارة تحدد قواعد الاستثمار العالمي للقرن المقبل

جنيف - أعلن متحدث باسم المنظمة العالمية للتجارة الأربعاء في جنيف أن الاجتماع الأول للجنة المنظمة العالمية للتجارة حول الإستثمار أسفر عن تحديد برنامج عمل يمكن أن يؤدي إلى اتفاق عالمي على مشارف القرن المقبل، بدلاً من أكثر من ١١٦٠ اتفاق ثنائياً وإقليمياً ومتعدد الأطراف تنظم حالياً الاستثمارات في العالم.

وقال دبلوماسي أوروبي أن «الولايات المتحدة ترمي في المقام الأول الى اتفاق في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يبدو الأوروبيون أكثر طموحاً ويصرون على معالجة الموضوع في المنظمة العالمية للتجارة». وأضاف هذا الدبلوماسي ان «لقاء جنيف كان إيجابياً بنوع خاص من وجهة نظر الدول النامية كالهند واندونيسيا التي ستبدي مزيداً من التعاون من الآن فصاعداً.

من جهته قال السفير الهندي نار ايانان سرينيفاسان في اجتماع العمل الأول هذا أن «هدف اتفاق عالمي حول الاستثمار ينبغي أن يكون تنمية الدول».

وأعلن عضو آخر في مجموعة العمل «سنقارن النصوص الموجودة لتحديد مدونة دولية وإعداد تقرير لنهاية العام ١٩٩٨ مع اجتماع جديد ابتداء من ايلول (سبتمبر) المقبل».



منظمة التجارة الدولية:
قواعد للاستثمار العالمي على مشارف القرن المقبل

جنيف - أ ف ب - اعلن متحدث باسم منظمة التجارة الدولية اول من امس في جنيف ان الاجتماع الاول للجنة المنظمة عن الاستثمار اسفر عن تحديد برنامج عمل يمكن ان يؤدي الى اتفاق عالمي على مشارف القرن المقبل، بدلاً من اكثر من ١١٦٠ اتفاقاً ثنائياً واقليمياً ومتعدد الطراف تنظم حالياً الاستثمارات في العالم.

وقال ديبلوماسي اوروبي ان «الولايات المتحدة ترمي في المقام الاول الى اتفاق في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يبدو الاوروبيون اكثر طموحاً واصراراً على معالجة الموضوع في اطار منظمة التجارة الدولية».

واضاف ان «لقاء جنيف كان ايجابياً خصوصاً من وجهة نظر الدول النامية كالهند واندونيسيا التي ستبدي مزيداً من التعاون من الآن فصاعداً».

من جهته، قال السفير الهندي نارايانان سرينيفاسان في اجتماع العمل الاول ان «الهدف من اتفاق عالمي في شأن الاستثمار يجب ان يكون تنمية الدول».

واعلن عضو آخر في مجموعة العمل «ستقارن النصوص الموجودة لتحديد مدونة دولية واعداد تقرير لنهاية السنة ١٩٩٨ مع اجتماع جديد ابتداء من ايلول (سبتمبر) المقبل».



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

فى أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية
مليار و٦٠٠ مليون رحلة طيران سياحى عام ٢٠٢٠

كتب ـ رأفت سليمان:

توقع تقرير لمنظمة التجارة العالمية ان تشهد صناعة السياحة نموا كبيرا خلال الأعوام العشرين القادمة وكشف التقرير عن أن النمو فى رحلات الطيران السياحى سوف يشهد طفرة كبيرة حيث من المتوقع أن تصل رحلات الطيران إلى اكثر من مليار و٦٠٠ مليون رحلة طيران عام ٢٠١٠.. ووفقا لما جاء بالتقرير فإن معدل نمو السياحة العالمية سوف يبلغ ٤٪ سنويا خلال العقدين القادمين.. وقال التقرير إنه فى عام ٢٠٠٠ سوف تبلغ رحلات الطيران السياحى ٧٠٢ مليون رحلة طيران عالمية، وان هذه الرحلات تسوف تتحاوز رقم المليار عام ٢٠١٠ لتصل إلى مليار و٦٠٠ مليون رحلة عام ٢٠٢٠ أى مايساوى ثلاثة أضعاف رحلات الطيران العالمية حاليا. وكشف التقرير ـ الذى تدرسه منظمة التجارة العالمية الآن ـ عن أن نسبة كبيرة من إجمالى النمو فى رحلات الطيران العالمية ستكون فى دول العالم النامي، وعلى حد قول خبير السياحة العالمى مستر فرانجيالى، سيكون بإمكان المواطن فى هذه الدول عام ٢٠٢٠ القيام برحلتين أو ثلاث رحلات سنويا وتوقع التقرير أن تشهد خطوط الطيران العالمية تطويرا مهما فى إدارتها بحيث يتم ربط الخطوط الطويلة برحلات طيران فى اقاليم العالم البعيدة، بحيث تكون رحلة واحدة من بين ثلاث رحلات إلى اقاليم العالم البعيدة. وهذا النوع يشكل الآن ٢٤٪ من إجمالى السياحة العالمية حسب تقديرات عام ١٩٩٥، حيث من المتوقع أن يتصاعد إلى ٣٢٪ عام ٢٠٢٠. وهذه التوقعات المهمة التى تدرسها منظمة التجارة العالمية الآن سوف تقدم إلى اجتماعات المائدة المستديرة المزمع عقده فى مدينة استنبول الذى تعقده منظمة السياحة العالمية تحت مسمى الجمعية العامة . حيث يشمل هذا الاجتماع تقديم أوراق عمل حول عادات السفر للسائح من خلال انتقاء ٤٠ سوقا سياحية على المستوى العالمى.. وتهدف هذه الدراسات ـ الأولى من نوعها ـ إلى تعريف مقاييس دقيقة لما يعرف بالسياحة الاقتصادية والسياحة الانتقائية ، سياحة المغامرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

للخروج من مأزق التربيس

تسجيل ادوية مصرية جديدة فى الدول الاوروبية

□ كتب ابراهيم سعيد:

تجرى حاليا مكاتب التمثيل التجارى بالخارج اتصالات ومشاورات مع الاجهزة المسئولة بالدول الاوروبية لتسجيل مجموعة من الادوية التى انتجتها الشركات المصرية الحاصلة على شهادات «الايزو» وذلك لزيادة الصادرات المصرية من الادوية والنباتات الطبية والتى بلغت خلال العام الماضى حوالى 100 مليون جنيه

وصرح مسئول بوزارة التجارة ان هناك لجنة من وزارات التجارة والمالية والزراعة والنقل لدراسة المشاكل والوصول الى حلول لها مشيرا الى ان المشاكل تتضمن ارتفاع نولون الشحن الجوى والبحرى والاثار المتبقية من المبيدات على النباتات والتربة وتعقيد اجراءات تصدير العينات والتى تتمثل فى استيفاء بيانات الاستمارة الجمركية بالمجمع الجمركى وارفاق الاستمارة بالعينة وتقييمها للحجر الزراعى ثم تسليمها لمكتب البريد لارسالها للخارج بالاضافة الى زيادة قيمة المستلزمات الانتاجية والتصديرية مما يزيد من التكلفة التصديرية.. وتعقيد بعض الاجراءات الجمركية فى ميناء الاسكندرية والدخيلة من حيث تباعد المكاتب المعنية وكثرة التوقيعات المطلوبة.. والتقلبات السريعة فى اسعار تكلفة النباتات الطبية من موسم لآخر مما يعرض المصدرين لخسائر كبيرة والمغالاة فى الضرائب وعدم الاهتمام بالانشطة التسويقية والترويجية.

واضاف المصدر انه بدأ حل بعض هذه المشاكل بالتنسيق مع الجهات المعنية حيث يجرى تيسير اجراءات التصدير بالنسبة للعينات بتواجد مندوب الجمارك او مندوب الحجر الزراعى بالمكتب الرئيسى للبريد فى فترات العمل الرسمية.. كما انه يتم حاليا دراسة خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج لايجاد موقف تنافسى افضل للسلع المصرية المصدرة.. كما يتم حاليا دراسة ارسال بعثات ترويجية للدول التي تقبل على شراء منتجاتنا من هذه السلع واقامة معارض دولية متخصصة خاصة فى دول اوروبا وجنوب شرق آسيا.

الشريف:
الجات وحق الملكية الفكرية والتكنولوجيا الجديدة.. تحديات تواجه إعلامنا العربي



وفى كلمته ابلغ السيد صفوت الشريف وزير الإعلام تحيات الرئيس حسنى مبارك لمجلس وزراء الإعلام العرب فى دورته الثلاثين. وطرح ستة موضوعات محددة كأفكار لمناقشتها خلال الاجتماعات والوصول إلى اتفاق بشأنها مؤكدا أن هذه الموضوعات تمثل مجموعة من محاور التحديات التى يواجهها العرب ويتحتم عليهم التعامل معها وأوضح أن الموضوعات المطروحة هى اتفاقية الجات وأثرها وتأثيرها على العمل الإعلامى فى الاطارين الوطنى والقومى . والثانى قضية حق الملكية الفكرية وكيفية التعامل معها على مستوى الوطن العربى والمستوى الدولى والثالث موضوع الوسائط والتكنولوجيات الجديدة فى مجال الإعلام الذى يشهد متغيرات سريعة ومتلاحقة



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

تدريب المحامين لمواجهة الجات

القاهرة - الأهرام العربى:

كشف عبدالعظيم المغربى - الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب - أن الاتحاد قد بدأ فى الخطوات التنفيذية لإنشاء معهد عربى للمحاماة، وقال فى تصريحات لـ «الأهرام العربى»: إنه يتم الآن الإعداد لدورة تدريبية لـ ٩٠٠ محام فى كل من مصر وتونس ولبنان، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبى.

وأضاف المغربى: إن مشروع المعهد يهدف إلى رفع القدرات المهنية للمحامين العرب فى مواجهة المحامين الأجانب، الذين بدأوا فى غزو الوطن العربى، وذلك بموجب اتفاقية «الجات»، والتى أعطت الحق للمحامين الأجانب فى الحضور أمام المحاكم العربية، كما تم تكوين شركات محاماة أجنبية فى عدد من البلدان العربية.



من القلب

تخسر مصر ٧٠ مليون جنيه سنويا على الأقل بسبب تزوير الكتاب المصرى فى الخارج .

والحقيقة ان الحكومة أصدرت - أخيرا قانونا لحماية الحقوق الأدبية فى مصر - ولكن العقوبات التى نص عليها القانون ضعيفة لاتتناسب مع فداحة الجرم من الناحيتين الأدبية والمادية .

وسعر الكتاب المزور لايزيد عن نصف سعر الكتاب الأصلى .

والمطلوب تشديد عقوبة تزوير الكتب لتصل إلى الحبس ، وجوبا - فضلا عن الغرامة التى تتناسب مع تكلفة طبع وإصدار الكتاب الأصلى .

وفى القانون الحالى الغرامة لاتزيد على عشرة آلاف جنيه بينما التعويض يمكن ان يصل إلى ملايين الجنيهات ، وهى التكلفة الأصلية .

وكان تزوير الكتاب والنجاة من العقوبة أو فرض عقوبة خفيفة أخيرا - مقدمة لتقليد أى تزوير الفيلم المصرى وشريط الفيديو وبعض برامج التليفزيون الآن .

وقد أدى هذا كله إلى خسارة الناشرين والمنتجين والمبدعين والمؤلفين والرسامين والفنانين .

ولعلنا نذكر ما كان يحدث - زمان - فى حفلات فنانة الشعب السيدة أم كلثوم ، عندما كانت المحطات المنافسة التى تتظاهر بأنها صوت مصر ، أو مصر ، تعيد اذاعة حفلاتها لتسرق آذان المشاهدين .

الآن تفعل ذلك بعض المحطات الفضائية العربية ، تسجل برامج وحلقات مصرية ، وتعيد إرسالها ، دون ان تدفع حقا لمخرج أو فنان أومؤلف .

لقد ارتفعت أسعار الكتب فى مصر ، فى الفترة الأخيرة ، نتيجة ارتفاع أسعار الورق والرسوم والضرائب المفروضة على الكتب وماكينات وأدوات الطباعة ..

والبعض يرى ان ذلك أدى الى انخفاض توزيع الكتب وعدم الاقبال عليها .

ولكن الناشرين يرون ان ارتفاع أسعار الكتب لايزيد ، بل ربما يقل عن ارتفاع أسعار باقى السلع ، فالكتاب سلعة مثل غيره من السلع ، يسرى عليه مايسرى عليها من زيادة .

وينسى كثيرون ان قلة عدد النسخ المطبوعة من أى كتاب ، وقلة هامش الربح ، يزيد التكاليف ويرفع السعر .

والدليل على ذلك أن أغلب الكتب الأدبية والسياسية فى مصر يتراوح المطبوع منها بين الفى نسخة ، وخمسة آلاف نسخة على الأكثر .. وهو رقم يمكن القول انه مخجل فى بلد عدد سكانه ٦١,٥ مليون وعدد جامعاته يقترب الآن من العشرين !!

ورغم ذلك يصدر فى مصر سنويا نحو ، اربعة آلاف كتاب أقصد أربعة آلاف عنوان ، بينما دولة مثل اسرائيل يصل رقم عناوينها السنوى ضعف الرقم المصرى وأحيانا أكثر .

ولاننسى أن العرب عددهم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة ممايدل على اتساع حجم السوق أمام الكتاب المصرى لو زاد انتشاره بتذليل العقبات أمامه .

والقارىء المصرى ، ودخله محدود ، يظن ان الناشر جشع يربح الكثير فى كل كتاب وأن هذا هو السبب فى ارتفاع أسعار الكتاب .

ولكن الأرقام الرسمية والتى اعتمدتها مصلحة الضرائب ، وهى تدقق كثيرا تدل على :

- ربح الناشر لايزيد على ٧ فى المائة فى أغلب الأحوال .
- يتقاضى المؤلف ١٥ فى المائة من ثمن الكتاب .
- يتقاضى الموزعون ١٨ فى المائة .

وباقى تكاليف الكتاب فى الورق والاعلانات والعمالة والنقل . ونسبة المواد الخام وحدها ٦٧٪ وهنا لايجب ان نغفل عاملا هاما فى ارتفاع سعر الكتاب فى الخارج وهو ارتفاع تكاليف الشحن جوا وبحرا وبرا ممايؤدى الى زيادة السعر .

وكانت هناك اعانات أو دعم لنقل الصحف جوا ،أما الكتاب فلم يهتم به أحد يوما ما ! ولو أمكن تخفيض نفقات نقله جوا لتحققت زيادة صادراته .

ويمكن تخفيض سعر الكتاب محليا إذا شجعنا الصناعات المكملة بإنتاج المواد الخام التى يحتاج إليها الكتاب والطباعة ، وكلها يستورد من الخارج وخاصة الورق .

ولكن هذا لن يتحقق إلا على المدى الطويل والطويل .

وتستطيع وزارة التعليم ان تؤثر فى إنتاج الكتاب فى مصر ، ورواجه ، وتخفيض ثمنه ، إذا توسعت فى إنشاء المكتبات المدرسية ، وجعلت المشرفين عليها من المتخصصين .

وفى الخارج أصبحوا يدفعون للمؤلفين مبالغ زهيدة للغاية عن كل كتاب يطالع فى أية مكتبة عامة .

وعندما تتجمع هذه المبالغ من المكتبات المنتشرة فى البلاد فإن الرقم يمثل ايرادا لابأس به للمؤلفين .

وهذا تقليد لما يتبع بالنسبة لجمعيات المؤلفين والملحنين التى تلزم محطات الاذاعة والتليفزيون بأن تدفع حق الاداء عن كل أغنية تذاع او تقدم على شاشة التليفزيون فى كل محطات العالم .

وايراد الاداء العلنى هو مصدر الدخل الوحيد لورثة عدد كبير من قدامى المؤلفين والمغنين والملحنين . ولولا هذا الايراد لكان الورثة قد مدوا أيديهم كمتسولين .

ومحاولة دفع رسوم عن كل كتاب يطالع فى مكتبة عامة هو اعانة للمؤلفين مما يشجعهم على التأليف ويشجع الناشرين ايضا .

والمكتبات العامة فى مصر قليلة ، والمحافظون معذورون فى عدم الاهتمام بها فلا يستطيعون فى ظل نقص الاعتمادات أن يهتموا بغذاء العقل قبل غذاء المعدة ولا يمكن أن نلومهم اذا لم يوجهوا الاهتمام الكافى لانشاء المكتبات العامة ، كما لا يمكن أن نطالب المدارس بالاهتمام بالملاعب قبل الاهتمام بالفصول ، وان كنا نطالبهم بذلك .

ومن هنا فالامل معقود فى رواج الكتاب على مكتبات المدارس لتشجيع القراءة الحرة وعقد مسابقات للطلاب فى القراءة الحرة .

وكلنا نعرف انه لو اعتاد الطفل والطالب فى مراحل التعليم الأولى أن يقرأ فإن هذه العادة تظل ملازمة له طول العمر .

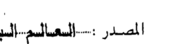
ووزارة التعليم ، بهذه الطريقة ، توفر قراء لمؤلفى المستقبل !

محسن محمد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧



حتى لا يتكرر ما حدث فى كندا والهند

اتحاد الصناعات يتهم «الجات» بالتواطؤ مع شركات الادوية العالمية

□ كتب – ماجد كريم:

كرر اتحاد الصناعات تحذيره للمرة الثالثة من التعجيل بتطبيق اتفاقية «التريبس» فى الصناعات الدوائية واكد ان ذلك سيؤدى الى فوضى فى رفع الدعاوى القضائية من قبل الشركات الدولية متعددة الجنسية على الشركات المصرية لاثبات حقوق الملكية.

واشار الاتحاد فى تقرير اعده عن حصيلة الدراسات واستطلاعات الرأى بين الخبراء والمتخصصين فى مجال صناعة الادوية.. ان فتح السوق المصرى للشركات الدولية متعددة الجنسية فى مجال صناعة الدواء سوف يضع الصناعة الدوائية المحلية فى منافسة لاتقدر عليها الامر الذى يقوى من الوضع الاحتكارى للشركات العالمية ويؤدى ايضا الى الارتفاع المتوالى فى اسعار المنتجات الدوائية نتيجة غياب المنافسة المتكافئة حيث تزيد اسعارها على خمسة او ستة اضعاف الاسعار الحالية مثلما حدث فى كندا والهند.

واشار التقرير من محصلة الحصول على اراء المتخصصين والخبراء الى ضرورة الاصرار على فترة السماح التى تخولها اتفاقية الجات ومدتها عشر سنوات قبل التقيد ببراءات الاختراع.. وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع على الاتفاقية.

وتمسك الاتحاد بضرورة اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق فى تسجيل الادوية التى التقيد براءات اختراعها سارية واجراء التجارب عليها على ان يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا للقوانين التى كانت سارية قبل اتفاقية الجات.

اما الاثار السلبية للتطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية المصرية جاء فى مقدمتها التحذير من ارتفاع العبء الاجمالى على موازنة الدولة نتيجة لارتفاع الاسعار عدة مرات حيث يصل سعر الدواء الى ارقام لاتتحملها اغلبية الشعب.

وكشف اتحاد الصناعات ان الدول الصناعية المتقدمة تتحكم فى اكثر من 90٪ من الانتاج الدوائى فى العالم وتكاد تحتكر التكنولوجيا المتقدمة فى صناعة المواد الخام الفعالة وهى الصناعة الثقيلة فى الدواء حيث يتكلف ابتكار مادة خام جديدة مبلغا يتراوح بين 100 مليون و200 مليون دولار الامر الذى لايمكن ان تتحمله الدول النامية واذا وجدت صناعة مواد خام دوائية من الدول النامية فهى صناعة تبدأ من مواد وسيطة متاخرة تستوردها ايضا من الدول الصناعية المتقدمة باسعار مرتفعة بحيث تجعلها غير منافسة فى السوق الدوائى.

اما الصناعات الدوائية الاخرى الاقل تعقيدا فهى صناعة المستحضرات الصيدلية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧

وهى الصناعة السائدة فى مصر منذ الثلاثينات وتوفر للشعب المصرى والدولة الادوية اللازمة لعلاج المرضى باسعار زهيدة

تقل ك كثيرا جدا عن مثيلاتها الاجنبية وتعتمد العناصر الدوائية الوطنية فى استيراد المواد الخام والوسيطة اللازمة للانتاج على الشركات التى تنتج هده المواد فى جميع انحاء العالم والتى تنتجها بنفس المواصفات الواردة بدساتير الادوية العالمية ومنها الدستور الامريكى والبريطانى بل ان هناك دستور الادوية المصرى وجميع هذه الدساتير الطبية لاتختلف كثيرا عن مواصفات المواد والمستحضرات وطرق تحصيلها للتاكد من كفاءتها وسلامتها واكد انه لامجال للمزايدات وحملات التشكيك التى تروجها الشركات العالمية بالنسبة لجودة هذه المواد الخام مادامت مطابقة للدساتير الطبية.

وكشف عن ان صناعات المستحضرات الصيدلية العطرية هى الصناعات المستهدفة من الحملة الشرسة التى تقودها الشركات العالمية العملاقة لضرب هذه الصناعات التى تقف سدا منيعا أمام احتكارها للسوق الدوائى المصرى وتمنع المبالغة فى رفع الاسعار حيث ان المثيل المصرى الذى تنتجه الصناعات الوطنية بنفس التركيب والكفاءة قد يصل سعره للجمهور الى خمس سعر الشركة الاجنبية.

واكد ان الصناعات الدوائية المصرية تغطى اكثر من 93٪ من استهلاك الدواء فى مصر الذى قارب على 3 مليارات جنيه سنويا وان اسعار الدواء فى مصر محكومة بالتسعير الجبرى عن طريق وزارة الصحة ولايصرح اطلاقا بتداول أى مستحضر الا بعد تسعيره والا تعرض المصنع لمصادرة المستحضر والمساءلة القانونية.

واشار الى ان مصانع الدواء فى مصرتصل الى 30 مصنعا منها قطاع عام وقطاع خاص واستثمار مصرى واجنبى مشترك وخاص اجنبى 100٪ .. وان اسعار الادوية فى مصر تعتبر بنسبة 1 الى 6 من الاسعار العالمية خاصة فى مستحضرات الشركات المصرية اما الشركات الاجنبية التى تنتج فى مصر فاسعارها مرتفعة نسبيا وتعتمد على الدعاية المكثفة فى ترويج مستحضراتها بجميع الطرق وسبب ارتفاع الاسعار انها تستورد المواد الوسيطة من الشركة الام بالخارج باسعار مضاعفة عن السعر العالمى الذى لاينطبق على الصناعة الوطنية.

واشار الى ان الصناعة الدوائية الوطنية تصدر منتجاتها الى كثير من الدول العربية والافريقية وشرق اوروبا وقد زاد الاهتمام بالتصدير مؤخرا ويبشر بنتائج ايجابية.

وينص قانون براءات الاختراع المصرى السارى حاليا على حماية الابتكارات المعروفة بالملكية الفكرية فى الدواء والغذاء على حماية طريقة تصنيع المادة الفعالة فقط ولمدة عشر سنوات ولاتسرى هذه الحماية على المنتج النهائى الذى لا يخضع للحماية وهذا هو الوضع السائد فى معظم الدول النامية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥/ ٦/ ١٩٩٧

فى إطار المشاركة مع أوروبا

مصر تدرس الانضمام إلى 5 اتفاقيات لحماية الملكية الفكرية

□ كتب ـ مجدى عبيد:

تدرس مصر حاليا 5 اتفاقيات دولية لحماية الملكية الفكرية قبل أن تنضم إليها رسميا فى إطار المشاركة الأوروبية، أعلن هذا السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية المسئول عن ملف المشاركة الأوروبية.

وكانت البعثة المصرية الخاصة بحماية الحقوق الفكرية قد عادت من جنيف بعد زيارة عمل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بحثت خلالها اتفاقية تسجيل الابتكارات والاكتشافات فى مجال الكائنات الدقيقة، وأكدت البعثة أن مصر تطبق فيها هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات رغم أنها لم تنضم إليها رسميا، حيث تبين أن وزارة الزراعة لديها عشرات الابتكارات المسجلة وترغب فى حمايتها، وقال السفير بيومى أن هذه الاتفاقية تسهل اجراءات التقاضى.

وأضاف فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم»: أن هذه الاتفاقية لاتمس حقوق مصر فى الفترة الانتقالية التى تتيحها اتفاقية «التربس»، وقال إن الاتفاقيات الأخرى التى تدرس مصر الانضمام إليها تشمل اتفاقية براءات الاختراع واتفاقية التسجيلات الموسيقية والإذاعية، واتفاقية العلامات التجارية.

واضاف أن مصر تدرس هذه الاتفاقيات بعناية شديدة للتأكد من أن تطبيقها لن يمس المزايا التى حصلت عليها مصر بوجب اتفاقية التربس.

وبموضح أن الهدف النهائى من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات هو جذب الاستثمارات الأجنبية بأن يتاكد المستثمر من احترام التشريع والقانون المصرى لملكيته الفكرية.

وقال إن الزيارة والنتائج التى اسفرت عنها جعلت المفاوض المصرى مطمئنا من أن التزامات مصر لن تزيد فى إطار اتفاقية الشراكة مع أوروبا بل على العكس ستاخذ مصر مزايا تدعم موقف أولئك الذين يريدون حماية ملكيتهم الفكرية.

وأكد مساعد وزير الخارجية أن الاتفاقيات تضم كلا من اتفاقية روما لحماية فنانى الاداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة واتفاقية «نيس» لعام 1957 الخاصة بالتصنيف الدولى للسلع والخدمات لأغراض العلامة التجارية واتفاقية بودابست الخاصة بالاعتراف الدولى بايداع الكائنات الدقيقة واتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراع والاتفاقية الدولية لحماية النباتات الجديدة.





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

الدول المتقدمة تحتكر 90٪ من الصناعات الدوائية

اتحاد الصناعات يحذر من «التربس» مرة أخرى

حذر اتحاد الصناعات للمرة الثالثة من التعجيل بتطبيق اتفاقية «التربس» فى الصناعات الدوائية وأكد أن ذلك سيؤدى إلى فوضى فى رفع الدعاوى القضائية من قبل الشركات متعددة الجنسية على الشركات المصرية لاثبات حقوق الملكية.

وأشار الاتحاد فى تقرير أعده من حصيلة الدراسات واستطلاعات الرأى بين الخبراء والمتخصصين فى مجال صناعة الأدوية أن فتح السوق المصرى أمام الشركات الدولية متعددة الجنسية فى مجال صناعة الدواء سوف يضع الصناعة الدوائية المحلية فى منافسة لا تقدر عليها الأمر الذى يقوى من الوضع الاحتكارى للشركات العالمية ويؤدى أيضا إلى الارتفاع المتوالى فى أسعار المنتجات الدوائية نتيجة غياب المنافسة المتكافئة حيث تزيد أسعارها على 5 أو 6 اضعاف الاسعار الحالية.

وطالب الاتحاد بضرورة الاصرار على فترة السماح التى نصت عليها اتفاقية الجات ومدتها 10 سنوات وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الأدوية التى تم تسجيلها قبل توقيع الاتفاقية مشيرا إلى ضرورة اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق فى تسجيل الأدوية التى مازالت براءات اختراعها سارية واجراءات التجارب عليها على ان يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا للقوانين التى كانت سارية قبل اتفاقية الجات.

وكشف اتحاد الصناعات فى تقريره أن الدول الصناعية المتقدمة تتحكم فى اكثر من 90٪ من الانتاج الدوائى فى العالم وتكاد تحتكر التكنولوجيا المتقدمة فى صناعة المواد الخام الفعالة.

وأكد اتحاد الصناعات أن صناعة المستحضرات الصيدلية العطرية هى المستهدف الأول من الحملة الشرسة التى تقودها الشركات العالمية العملاقة لضرب هذه الصناعة التى تقف سدا منيعا أمام احتكارها للسوق الدوائى المصرى وتحد من المبالغة فى رفع الاسعار.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧



صراع مزمن فى رأس الاقتصاد العالمى

١٢ مليار دولار خسائر سنوية بسبب نسخ البرامج



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧

كشف تقرير شامل حول قرصنة برامج الكمبيوتر عن أن تقديرات الخسائر في هذا المجال تبلغ ١١.٢ مليار دولار امريكي عام ٩٦ وأن من اصل ٥٢٣ مليون برنامج تطبيقي عملي جديد مستعمل عالمياً يوجد ٢٢٥ مليون برنامج غير شرعي مما يشكل زيادة نسبتها ٢٠٪ في عدد البرامج المقرصنة بالمقارنة بعام٩٥.

واوضح التقرير ان مستوى القضية في الشرق الاوسط وافريقيا من اعلى المستويات في العالم اذ تقدر الخسائر على العائدات بحوالى ٥١١ مليون دولار امريكي عام ٩٦ ولاتزال سلطنة عمان تسجل اعلى نسبة قرصنة ٩٥٪ تليها البحرين ٩٠٪ ثم قطر ٨٩٪ فالكويت ٨٩٪ كما ارتفعت نسبة القرصنة في المملكة العربية السعودية الى ٧٩٪ وفى مصر ٨٨٪ بينما انخفضت نسبة القرصنة في دولة الامارات العربية المتحدة من ٨٨٪ الى ٧٢٪ أى بنسبة ١٦٪.

وتشير الخسائر الناتجة عن القرصنة الى ان هذه المشكلة تشكل ازمة شاملة كبيرة ..فانها تلحق الضرور مباشرة بكافة شركات برامج الكمبيوتر مهما كان حجمها ..واذا اخذنا في الاعتبار ان صناعة الكمبيوتر تشكل النمو الصناعى الاساسى لسنوات عديدة قادمة فعلينا ان ندرك ان خسارة عائدات بحوالى ١٢ مليار دولار امريكى تقريباً سنوياً هى بمثابة ربط يد وقدم متسابق يطلب منه ان يركض في سباق مسافات طويلة.

وقد حذر روبرت هوليمان رئيس اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية BSA، من ان قرصنة البرامج لاتزال عملياتها واسعة النطاق حيث انها سجلت زيادة نسبتها ٢٠٪ وحجم هائل في المبيعات واضعة موضع خط التطويرات المستقبلية في مجال صناعة الكمبيوتر ..كما تخلف سرقة البرامج وراءها خسارة وظائف واجور ..فقد تبدأ القرصنة على جهاز كمبيوتر واحد إلا ان مخلفاتها تبلغ ناشرى البرامج وبائعيها في كافة انحاء العالم.

بينما يشير كين واش رئيس جمعية ناشرى برامج الكمبيوتر SPA، الى ان الخسائر سبب القرصنة قدرت في اوروبا الغربية بحوالى ٢.٥ مليار دولار عام ٩٦ وسجلت اليونان اعلى نسبة ٧٨٪ وفى امريكا اللاتينية قدرت الخسائر بحوالى ٩١ مليون دولار وكان السلفادوراعلى نسبة بلغت ٩٢٪ وفى اسيا بلغت الخسائر ٣.٧ مليار دولار نصيب اليابان منها وحدها ١.٢ مليار دولار من القيمة الاجمالية ثم فيتنام واندونيسيا والصين على التوالى.

ورغم ذلك بقيت بلدان اوروبا الشرقية تسجل اخطر نسبة قرصنة بالنسبة لاية منطقة اخرى حيث بلغت نسبتها في دول الكومنولث المستقلة ٩٥٪ وتسجل سلوفانيا وروسيا سوياً ٩١٪ وبلغاريا وسلوفاكيا ٥٦٪ وجمهورية التشيك ٥٣٪.

جدير بالذكر ان اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر يقع مقره الرئيسى في واشنطن ويمثل اهم شركات برامج الكمبيوتر في العالم والشرق الاوسط في كفاحها للحد من اعمال القرصنة ويعمل على دعم استمرار نمو قطاع برامج الكمبيوتر من خلال برامج عالمية مصممة للقضاء على قرصنة البرامج التى تشكل اكبر تهديد لاستمرار نجاح صناعة الكمبيوتر ولأعمال التطوير المحلية للبرامج باللغة العربية في الشرق الاوسط ويقيم اتحاد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧

منتجي برامج الكمبيوتر انشطة في المجالات القضائية والتربوية والسياسة العامة فى اكثر من ٦٠ دولة تشمل دول الخليج العربى والاردن ولبنان مصر ..اما انشطة الاتحاد الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط فيتم تنسيقه من دبى بدولة الامارات العربية المتحدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٧

جات أوروبا تطارد جات العرب

منطقة التجارة الحرة العربية الفرصة الاخيرة

على مدى نصف قرن اضاع العرب «الممكن» سعيا وراء سراب «المستحيل» .. وهكذا فشلت 12 تجربة للتكامل الاقتصادى والتعاون التجارى بين الدول العربية. ولكن فى منطقة التجارة العربية الحرة التى ستدخل حيز التنفيذ أول العام المقبل فإن العرب سلكوا هذه المرة طريق «الممكن» دون القفز للمستحيل. فقد توافرت للتجربة كل مقومات النجاح بدءا من انتهاج الاسلوب العقلانى المتدرج وانتهاء بالمناخ الايجابى ومن أهم الدراسات التى صدرت مؤخرا تقرير للهيئة العامة للاستعلامات بعنوان «منطقة التجارة الحرة العربية 1998 ـ 2008 بين الممكن والمامول».

وتؤكد التطورات الدولية والاقليمية والعربية أن العرب امام الفرصة الاخيرة الآن لانجاز مهمة انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى قبل ان تعصف بهم عواصف آثار تطبيق مقررات «الجات» ورياح الكتل التجارية المتنافسة فى العالم اليوم. فضلا عن الاطروحات المتلاحقة التى تبشر بشرق أوسط جديد تكون الريادة فيه لغير العرب.



المصدر : العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٧

دراسة للهيئة العامة للاستعلامات تؤكد:

فشل 12 محاولة عربية للتكامل الاقتصادى بسبب الخلافات السياسية

□ اعداد - عماد أحمد:

مسيرة العمل العربى المشترك شهدت 12 تجربة ومحاولة لتحرير التجارة العربية واقامة سوق مشتركة بدءا من بروتوكول الاسكندرية «1944» وميثاق الجامعة العربية «1945» واتفاقية الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى «1950» ومرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية «1957» والسوق العربية المشتركة «1963» وصولا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية «1981». إلا أن كل هذه المحاولات تحطمت على صخرة الخلافات السياسية وغياب الارادة فى تفعيل الاتفاقيات والمواثيق العربية وأخطاء العمل العربى المشترك الذى اضاع الممكن بالقفز إلى المستحيل وايضا بسبب ضعف وتعقيد الواقع الاقتصادى العربى اضافةإلى العيوب القانونية والفنية التى شابت معظم الاتفاقيات العربية التى أبرمت لهذا الغرض والتى افتقرت جميعها إلى آليات فعالة للتنفيذ والمتابعة وحل المشكلات والعقبات

الخلل المتزايد

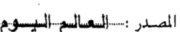
وتقول دراسة هيئة الاستعلامات المصرية إن اتفاقية الجات فرضت على الدول العربية الاسراع باقامة منطقة تجارة حرة بينها لسببين الأول مواجهة الاثار الكبيرة لمقررات الجات على اقتصاديات الدول العربية .. فلم يعد بامكان أى دولة رفض مقررات الجات والانعزال عن نظام التجارة العالمى، ومن ثم فإن المنافسة ليست فى صالح صادرات الدول العربية التى ستواجه خللا متزايدا فى الميزان التجارى العربى الاجمالى مع العالم ومن ثم فإن اقامة منطقة تجارة حرة سوف توفر مزايا اضافية لصادرات كل منها وتفسح مجالا أكبر للتجارة البينية العربية وتصبح سوقا واسعة للمنتجات العربية لن تجدها فى الدول الأخرى.

كما أن اقامة منطقة تجارة عربية حرة ستمكن الدول العربية من الاستفادة من الاستثناءات التى قررتها اتفاقيات التجارة العالمية حيث سمحت للدول النامية - ومنها الدول العربية - بالاستفادة من شرط التمكين فيما بينها أى تبادل مزايا تفضيلية فيما بينها دون تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية.

واشارت الدراسة إلى أن اقامة منطقة تجارة عربية ستتيح للدول العربية الاستفادة بامتياز أهم قرارات اتفاقيات الجات وهو الاستثناء الخاص بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية حيث إن هذا الاستثناء وهو الانسب والافضل فى حالة الدول التى تنتمى لمجموعة جغرافية وثقافة واحدة مثلما هو الحال بالنسبة للدول العربية واستعرضت الدراسة الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على العالم العربى واشارت إلى أنها تتمثل فى الاتحاد الاوروبى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة لدول الامريكتين ومنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسفيك ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقى آسيا .. وهى التكتلات التى جعلت من اقامة مناطق تجارية حرة هى أكبر تحد أمام العالم العربى فهى تضيق الاسواق المتاحة أمام الصادرات العربية بالنظر إلى المزايا والاعفاءات التى تقررها لاعضائها وهى أمور تضاعف الصعوبات على أى صادرات أخرى منافسة داخل هذه المناطق التجارية الحرة. فما بالنا بالسلع والمنتجات العربية محدودة القدرة على المنافسة الامر الذى لا يجعل أمام الدول العربية مقرا إلا اسواقها المتبادلة.

ورغم ضآلة الصادرات العربية - خاصة الصناعية - إلا أن هذا لا يقلل من الاثر السلبى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٥

لهذه التكتلات التجارية بالنظر إلى عاملين أخرين أولهما أن هذه التكتلات ترتبط غالبا بقيود كمية وحصص للدول الاخرى التى لا تتعداها وثانيهما أنها غالبا ما ترتبط أيضا بمقاييس فنية للمنتجات الامر الذى يتطلب أعادة النظر فى مستوى جودة الخدمات العربية وتغيير مواصفاتها الفنية.

أرهاصات

وقد بدأت ارهاصات اقامة منطقة تجارة حرة عربية ببروتوكول الاسكندرية «1944» ثم ميثاق الجامعة العربية فمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى «1950» ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام «1953» وهى الاتفاقية التى وقعت عليها 7 دول عربية هى مصر والاردن وسوريا والعراق ولبنان والسعودية واليمن ثم انضمت اليها الكويت عام 1962 وفى نفس العام تم توقيع اتفاقية تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية «1957» فالسوق العربية المشتركة «1964» التى كان من أهم أهدافها حرية انتقال الاشخاص ورؤس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية ثم تلتها جهود عربية لتحرير التجارة ثم ميثاق العمل الاقتصادى العربى «1980» الذى نص على أن تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك بعيدا عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة.

وقد أعقب ذلك وضع استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك «1980» فاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية «1981».

وتؤكد الدراسة أن هذا الكم الهائل من المواثيق والاتفاقيات والبرامج التنفيذية التى استهدفت على مدى أكثر من نصف قرن تحرير التبادل التجارى العربى اخفقت جميعها حتى الآن ليس فقط فى تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية وإنما فى تيسير هذا التبادل وتشجيعه وتنميته. فالواقع العملى يقول إن حجم التجارة العربية البينية لم يتجاوز نسبة الـ10٪ من اجمالى حجم التجارة الخارجية للدول العربية وهى نسبة بالغة التواضع خاصة إذا علمنا أن دولة كالولايات المتحدة أو اليابان بل وأحيانا احدى الدول الاوروبية منفردة تمثل بمفردها شريكا تجاريا لمجموع الدول العربية بنصيب أكبر مما تمثله جميع الدول العربية سواء كسوق للصادرات العربية أو كمصدر للواردات العربية الاجمالية. وهذه الحقيقة تؤكد ببساطة أن أكثر من 12 محاولة عربية للتكامل الاقتصادى والتعاون التجارى العربى لم تحقق هدفها على مدى أكثر من نصف قرن.

الاسباب

ورصدت الدراسة عددا من الاسباب التى كانت فى مجملها أو بعضها وراء اخفاق المحاولة تلو الاخرى من محاولات تحرير التجارة العربية وزيادة التبادل التجارى بين الدول العربية ومن بينها اجهاض الممكن بتبنى المستحيل وتلك آفة عربية تستدعى النظر والامعان وخلاصتها أن العرب دائما يميلون إلى المبالغة فى وضع الاهداف بدرجة تفوق بكثير الامكانات فلا يرضون «بالممكن» وإنما غالبا ينشدون الحد الاقصى رغم ادراكهم لاستحالة تحقيقه فيفقدون بذلك الممكن والمستحيل معا. هذا الخطأ المتكرر يشوب مسيرة العمل العربى المشترك بكاملها سياسيا واقتصاديا بدءا من الحديث المباشر عن الوحدة السياسية إلى القفز من حدود التكامل أو التعاون إلى رفع شعارات «الوحدة الاقتصادية» دون توافر مقومات أى منهما ودون محاولة الاقتراب التدريجى من هذه الاهداف أو حتى مراعاة ظروف وتعقيدات الواقع. فقد حرصت كل الاتفاقيات والقرارات التى صيغت لهذا الهدف على تبنى فكرة التحرير الكامل والفورى أحيانا للتجارة العربية وكذلك الالغاء الفورى والكامل للرسوم الجمركية حتى أن مشروع السوق العربية المشتركة «1964» وهو من أكثر مشروعات تحرير التجارة العربية تعقلا قد وضع برنامجا لتحرير كل أنواع السلع فى جميع الدول العربية خلال أقل من 5 سنوات وهى فترة محدودة جدا خاصة فى ظروف ذلك الوقت. وهكذا كثيرا ما أضاع العرب الممكن سعيا وراء سراب المستحيل.

ومن بين الاسباب التى ذكرتها الدراسة أيضا ما أسمته بأزمة التنفيذ المتمثلة فى التقاعس عن تنفيذ المواثيق العربية وكذلك غياب آليات التنفيذ والمتابعة فرغم ما انطوت عليه المواثيق والاتفاقيات العربية من أهداف إلا أنها لم تربط تنفيذها ببرامج تنفيذية تراعى الواقع ولم تتضمن ايجاد الآليات المناسبة لتطبيقها فضلا عن غياب أى برنامج زمنى مفصل لتطبيق أى منها.

رابعا غياب المصارحة .. فالمنهج العربى فى التفاوض من أجل التوصل إلى قرارات يتسم بنوع من «المداهنة السياسية» .. فمن اليسير اعلان قرار أو توقيع اتفاقية دون أن يسبق ذلك مصارحة ومكاشفة حقيقية بنوايا كل طرف



وارائه فغالبا ما تتخذ القرارات بالاجماع بينما يضمر الجميع - أو الاغلبية - فى نفوسهم نية مسبقة بعدم الالتزام هذا الاسلوب يبدو معاكسا تماما لتجربة التكامل الاوروبى حيث تدور مفاوضات شاقة وطويلة وبالغة الصراعة والصعوبة حول كل فقرة وكل جزئية وما أن يتم التوقيع حتى يصبح التزاما يحترمه الجميع ايضا هناك القصور الفنى. فقد عانت بعض اتفاقيات تحرير التجارة العربية من مشكلة اهمال بعض الجوانب الفنية. فقد عمدت بعض الاتفاقيات العربية إلى تجاهل مشكلة قواعد المنشأ.

بالاضافة لكل ما سبق فإن التحرير الكلى والاعفاء الكامل للسلع الزراعية والصناعية ونصف المصنعة اظهر تناقضا مهما فى المصالح بين الدول العربية الامر الذى دفع معظمها للتراجع عن افكار تحرير التجارة وفى الواقع العربى يمكن القول إنه حتى عام 1973 فإن جهود تحرير التبادل التجارى كانت اكبر بكثير مما يحتمله واقع الحال .. فالقواعد الانتاجية العربية خاصة فى المجال الصناعى لم تكن تسمح بتوفير قدر ملموس من الصادرات حتى يمكن البحث لها عن اسواق بل إن اجمالى الناتج المحلى للدول العربية كان محدودا. ومعنى ذلك أن الصادرات كانت محدودة وكذلك الطلب على الواردات كان متواضعا لذلك لم تكن مصادفة أن يرتبط صعود وهبوط حجم التجارة العربية البينية بالثروة النفطية وما صاحبها من ارتفاع معدلات الدخل والطلب فى بعض الدول العربية. فقد زادت قيمة التجارة العربية البينية من 3756 مليون دولار عام 75 إلى نحو 11168 مليون دولار عام 80 أى بزيادة نحو 300٪ خلال 5 سنوات ثم تراجعت إلى 111.6 ملايين دولار عقب التراجع فى اسواق البترول كذلك فإن تنوع الهياكل الانتاجية للدول العربية لم يكن مشجعا فمعظم الصادرات العربية من المنتجات الاولية ومعظم الواردات العربية من السلع الراسمالية والمواد الغذائية ونادرا ما نجد دولة عربية تخصصت فى صناعة مميزة لتنتج الاحتياجات العربية منها بل اتجه معظمها إلى التقليد كما يحدث فى صناعات الالمونيوم والبتروكيماويات على سبيل المثال.

قرارات القمة

واشارت الدراسة إلى أن المرجعية السياسية للمشروع الجديد لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعود إلى قرارات القمة العربية بالقاهرة فى يونيو 96 التى اصدرت تكليفا رسميا للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع باقامة المنطقة وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

أما الاطار القانونى لمنطقة التجارة العربية الحرة فيتكون من جزءين الأول هو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة فى فبراير 81 وهى الاتفاقية التى تعرقل تنفيذها بسبب ظروف سياسية واقتصادية عامة وايضا بسبب افتقارها لبرنامج تنفيذى وآليات للتنفيذ والمتابعة وحل المشكلات وتجاوز العقبات ولهذا صدر الجزء الثانى المكمل لهذا الاطار القانونى والمتمثل فى البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وهو البرنامج الذى صدر فى فبراير 97 وتضمن القواعد والاسس لتفعيل اتفاقية عام 1981 واقامة منطقة حرة للتجارة العربية اعتبارا من أول يناير 98 ولمدة عشر سنوات يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية على السلع عربية المنشأ حتى الغائها تماما مع انتهاء هذه الفترة وتشير هيئة الاستعلامات إلى أن البرنامج نهج هذه المرة نهجا واقعيا عندما لجأ إلى المرونة والتدرج فى تحرير التجارة العربية. كما اشتمل على آليات محددة للتنفيذ والمراجعة وحل العقبات وتسوية المنازعات وتوفير الخبرة الفنية وتبادل المعلومات مع بعض الاستثناءات للدول العربية الاقل نموا وحدد البرنامج عدة لجان وأمانة فنية تختص بهذه الامور.

أما الاطار الثالث الذى يحكم مستقبل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية فهو واقع التجارة العربية ذاتها والتى تتميز بعدة خصائص لها انعكاساتها على جهود تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فنصيب التجارة العربية الاجمالية لايزال محدودا فى التجارة العالمية «أقل من 3٪» وبلغ اجمالى الصادرات العربية عام 95 نحو 142 مليار دولار وبلغ حجم الواردات العربية نحو 130 مليار دولار.

أما بالنسبة للجانب الاهم والمتعلق بالتجارة العربية البينية فإن نسبتها لم تتجاوز 10٪ من اجمالى التجارة العربية وهى فى انخفاض للاسف. كما أنها تتميز بالتركز الجغرافى بين مجموعة محدودة من الدول العربية كما أن هيكلها السلعى غير مرن حيث يتركز التبادل التجارى على الوقود والمنتجات الزراعية مع نسبة محدودة من السلع الصناعية الاساسية.

وهكذا يوجد العديد من العوامل المشجعة على التفاؤل بمستقبل مشروع المنطقة التجارية العربية الحرة مثل الظروف الدولية والاقليمية وكذلك المناخ العربى الايجابى ثم الاسلوب العقلانى المتدرج الذى يتم به تنفيذ المشروع. ولكن النجاح يتطلب كذلك



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إرادة سياسية بناءة من جميع الدول العربية من أجل اتخاذ قرارات صعبة لتحرير التجارة البينية ونجاح جهود التنمية الشاملة والاصلاح الهيكلى فى اقتصاديات الدول العربية ودعم قواعدها الانتاجية وايضا تنسيق السياسات الانتاجية بين الدول العربية وازالة العديد من معوقات التبادل التجارى مثل صعوبة وتكاليف النقل البرى والبحرى واجراءات عبر الحدود واجراءات التخليص الجمركى وغياب غطاء ائتمانى وتامينى جيد للتجارة العربية.

٢٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبى لتنمية القطاع الخاص

الاسكندرية - من حسين ثابت:

اعلن رينيه فان لير ممثل برنامج الاتحاد الأوروبى لتنمية القطاع الخاص أن البرنامج مخصص له ٢٠ مليون إيكو بما يعادل نحو ٣٠ مليون دولار وان عدد الشركات المصرية التى تقدمت للانضمام له بلغت ٢١٢ شركة منها ٤٣ شركة أتمت الدراسات و ١٩٢ تحت التنفيذ وان الهدف من البرنامج هو رفع كفاءة الشركات وجمعيات رجال الأعمال لمواكبة اتفاقيات الجات وأكد محمد رجب رئيس جمعية رجال أعمال الاسكندرية أن مصر قد أعطت للقطاع الخاص أولوية قصوى فى تحقيق التنمية.

جاء ذلك خلال الندوة التى نظمتها جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية بالاشتراك مع البرنامج الأوروبى لتنمية القطاع الخاص حول الآثار الاقتصادية والتنظيمية لاتفاقية الجات على شركات القطاع الخاص المصرى، وأكد محمد رجب رئيس جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية أن رجال الأعمال معنيين بالآثار السلبية والإيجابية لاتفاقية الجات وان الاتفاقيات تتيح الكثير من الفرص الاقتصادية للدول النامية وأن مصر قد أصدرت العديد من التشريعات التي وفرت المناخ المناسب للاستثمار الخاص مع التأكيد على مستوى الجودة الشاملة حتى تكون المنتجات المصرية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٧

نقابات عمالية

مصر ترفض الربط بين تحرير التجارة ومعايير العمل الدولية

رسالة جنيف يكتبها: هيثم سعد الدين

أكدت مصر أمام حكومات وأصحاب اعمال وعمال ١٧٤ دولة فى مؤتمر العمل الدولى المنعقد حاليا بقصر الامم عدم الربط بين تحرير التجارة ومعايير العمل الدولية، ورفضت ادخال تعديلات على دستور منظمة العمل الدولية لتعزيز الجهاز الاشرافى

وقال السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى كلمة مصر أمام المؤتمر انه من المناسب ان نبدا بتقييم الاجراءات القائمة لتحسين تواؤمها مع الظروف الحالية، ويتعين ان يكون هناك ضمانات للموضوعية والحيادية والشفافية لمبادرات مكتب العمل الدولى.

واكد التزام مصر القوى بالميادين والاهداف التى نص عليها دستور المنظمة واعلان فيلادلفيا.

وقال لقد قامت المنظمة بجهود فى تطوير المعايير، ولكن لا يزال هناك تباين واختلاف فى الرأى بشأن تطبيق المعايير واكد مساندة مصر لعمل المنظمة فى تجديد تلك الاتفاقيات التى هى بحاجة الى مراجعة او إلغاء.

فنحن نؤيد جهود مكتب العمل الدولى لتشجيع التصديق على معايير العمل الدولية من خلال الحوار مع التشكيل الثلاثى للمنظمة.

واشار العماوى الى انه نظرا لان عدم تطبيق بعض معايير العمل الاساسية خاصة حظر تشغيل الاطفال يتصل اساسا بمشاكل الفقر والتنمية الاقتصادية لذا بإمكان برامج التعاون التقنى أن تسهم ايجابيا فى معالجة الاسباب الحقيقية لتشغيل الاطفال.

وقال ان وضع العمال واصحاب الاعمال فى الاراضى الفلسطينية المحتلة يزداد

العماوى امام ممثلى ١٧٤ دولة فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف (٣):

سوءا فى ظل الاحتلال الاسرائيلى لتلك الاراضى والاستمرار فى بناء المستوطنات واخرها المستوطنة التي يتم بناؤها فى جبل ابو غنيم بالقدس العربية المحتلة مطالبا بوقف هذه الممارسات على الفور واحترام اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين فى وقت الحرب

كما اشار الى ان سياسات العنف والقمع والعقاب الجماعى تشكل خطرا على عملية السلام بالشرق الاوسط وتهدد بمزيد من تدهور احوال العمل واصحاب الاعمال فى الاراضى العربية المحتلة، فقد اضرت سياسة الحصار والاغلاق بكافة الفئات الاجتماعية الفلسطينية وحالت دون ممارستهم لحقوقهم المشروعة فى العمل والانتاج والتنمية وهى الحقوق التى تدافع عنها منظمة العمل الدولية ومعاييرها ومواثيقها كما تكفلها كافة المواثيق الدولية

وطالب العماوى بمضاعفة الانشطة التى تقوم بها المنظمة فى اطار خطتها لحماية حقوق وحريات العمل واصحاب الاعمال فى فلسطين وان تمتد تلك الخطة لتشمل كافة الاراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان، كما دعا المجتمع الدولى ومنظمة العمل الدولية لتوفير الموارد المالية اللازمة لهذه الخطة.

وعلى مستوى اللجان المنبثقة من المؤتمر تمت مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول اعماله ففى لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات تم تشكيل لجنة ثلاثية التكوين للنظر فى التدابير التى اتخذتها الدول الاعضاء بنية انفاذ الاتفاقيات والتوصيات التى تقدمها الدول الاعضاء عملا بالمادة (١٩) من الدستور، بجانب التدابير التى اتخذتها الدول الاعضاء عملا بالمادة (٣٥) من الدستور كوثائق عمل للجنة «لجنة تطبيق المعايير»

وقد اعد مكتب العمل الدولى ٣ تقارير الاول يتعلق بتقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات و التوصيات، وملاحظات بعض البلدان حيث يستعرض الجزء الاول من التقرير «تقرير عام» حول المسائل المتعلقة بعضوية اللجنة وكذا عضوية الدول الاعضاء، والمعايير الجديدة التى اعتمدها المؤتمر فى العام الماضى وبدء نفاذ الاتفاقية رقم ١٧٤ بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى لعام ١٩٩٣، وعلى مدى عام واحد تم ايداع ٦٣ تصديقا من قبل ٢٩ دولة

احمد العماوي

كثيرا من البلدان يتأخر فى احالة «الصكوك» التى يعتمدها المؤتمر الى السلطات المختصة وانه فى بعض الحالات تتم الاحالة دون اقترانها باقتراحات بشأن الاجراءات التى يتعين اتخاذها بصدد الصكوك موضع البحث.

كما لاحظت اللجنة كذلك أنه لم تصلها من حكومات ٢٢ دولة عضوا فى المنظمة أية

عضوا، ووصل مجموع عدد التصديقات فى ديسمبر الماضى ٦٣٥٥ تصديقا وتم تقديم شكوى من فريق العمال بموجب المادة ٢٦ من دستور المنظمة ضد جمهورية ميانمار، فى حين تم تقديم ١٤ بلاغا بموجب المادة ٢٤ من الدستور ضد كل من البرازيل، والكونغو، وكوستاريكا وفرنسا واليونان وغواتيمالا، وبيرو وبولندا والاتحاد السوفيتى والسنغال وتركيا واوروجواى وفنزويلا ويوغوسلافيا

ويتناول التقرير العام ايضا الموقف بالنسبة للمسائل المتعلقة بحقوق الانسان وتطبيق الاتفاقيات والمساعدة التقنية فى مجال المعايير، ودور منظمات أصحاب الأعمال والعمال والتقارير المقدمة عن الاتفاقيات المصدق عليها «المادتان ٢٢ و٢٥» من الدستور ولاحظت اللجنة أن معلومات تشير إلى أن الاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر فى دوراته السبع الأخيرة قد احيلت بالفعل الى السلطات المختصة

أما التقرير الثانى يتناول دراسة استقصائية معمقة حول «إدارة العمل» فوفقا للمقررات التى اتخذها مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى نوفمبر ٩٢ طلب من الحكومات أن تقدم تقارير عن الاتفاقية ١٥٠ والتوصية ١٥٨ لعام ٧٨ بشأن ادارة العمل حيث تلاحظ اللجنة أن الاتفاقية تختلف عن عدد كبير من صكوك منظمة العمل الدولية من حيث احتوائها على مجموعة من التوجهات العامة اكثر من مجرد صياغة أحكام محددة حول «إدارة العمل» وهذا ما تراه أحكان محددة

حول «ادارة العمل، وهذا ما تراه

اللجنة عاملا من عوامل قوة احكام الاتفاقية بما تتصف به من مرونة فى تحقيق الأهداف واختلاف النهج بما يوفر امكانية مراعاة سائر الظروف والأرضاع المتغيرة لكل دولة على حدة.

وتقوم لجنة فنية ثلاثية التكوين تنبثق عن المؤتمر للنظر فى مراجعة احكام الاتفاقية ٩٦ لعام ٤٩ بشأن خدمات التوظيف بأجر «مناقشة أولى» حيث أعد مكتب العمل الدولى تقريرين تضمن الأول خلفيات ودواعى مراجعة الاتفاقية والحجج المؤيدة لوضع صك دولى جديد فى هذا الصدد.

أما التقرير الثانى فيتضمن أساسا النصوص المقدمة بشأن المعايير الجديدة، معظم الدول الاعضاء تفضل اعتماد اتفاقية جديدة تراجع الاتفاقية ٩٦ أما المعارضة فهى تستند الى حجة أن وكالات الاستخدام الخاصة هى بالاصل محظورة فى بلدانها (وعدد هذه البلدان قليل جدا).

وبالمثل فان معظم الدول تفضل اعتماد توصية تكمل احكام الاتفاقية بحيث يتم اعتماد معايير مرنة فى التطبيق بغض النظر عن ظروف كل دولة على حدة علما بأن عددا من منظمات العمال لا يرى داعيا لاعتماد توصية واقترح البعض الآخر ان تكون التوصية قصيرة نسبيا دون التدخل فى التفاصيل.

(وإلى رسالة اخرى إن شاء الله)



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٧



كلمة

البورصة واللف على الجات

اتفاقية الجات كما هو معروف تتعلق بتحرير تجارة السلع والخدمات وان هذا التحرير يعني بالنسبة للسلع تخفيف الرسوم الجمركية الي المستويات المناسبة وإلغاء كافة أشكال العوائق التجارية وان تكون الرسوم الجمركية هي الوسيلة التي تستخدمها الدولة العضو في تحرير تجارتها وحماية صناعاتها.

أما تحرير تجارة الخدمات فهو يخضع لما يسمي جداول الالتزامات التي تضعها الدولة العضو باختيارها.. بمعني أن لها أن تقرر التحرير من عدمه لخدمة أو أخري.. عليها أن تضع تلك الجداول بما يتفق مع ظروفها الاقتصادية وأن أحدا لا يضغط عليها من أجل ذلك

والخدمات هي كلمة واسعة تضم فيها عشرات من أنواع الخدمات ابتداء من خدمات البنوك والتامين والمقاولات الي الخدمات التعليمية والاستشارية والنقل بجميع انواعه وايضا الخدمات الصحية

وعند الخدمات الصحية نتوقف قليلا ونضيف إليها صناعة الدواء



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٧



عصام رفعت

ولا يزال كلا النشاطين اما في حوزة الحكومة وقطاع الاعمال العام أو القطاع الخاص

وهنا نتحدث عنهما كوحدة واحدة أي كنشاط وطني. ويثير طرح اسهم بعض شركات الادوية في البورصة التساؤل حول مدي امكانية دخول الاجانب هذا القطاع الاستراتيجي الهام.

وتحقيق هدف الشركات الاجنبية والعالمية للأدوية في الدخول الي السوق المصرية واستقطاع جزء منها والانطلاق باسعار الدواء.

قد يمكن اذن السيطرة علي تلك الشركات من خلال البورصة واللف علي الجات وفترة الحماية الممنوحة لنا. ويمكن اذن للأجانب الدخول الي قطاع الخدمات الطبية والصحية فيما لو فكرت بعض المستشفيات الاستثمارية طرح اسهمها في السوق.

ان وضع قواعد من الآن للحماية: حماية صناعة الدواء وحماية الخدمات الصحية والطبية امر ضروري ومن بينها وضع حدود قصوي للملكية الاجنبية في هذه المنشآت الاستراتيجية



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

اتهام لمصر .. بالتهاون في حماية الملكية الفكرية

كتب حسام عبدربه :

● شهد مؤتمر صحفي عقدته إحدى الشركات العالمية في مجال الكمبيوتر بالقاهرة الأسبوع الماضي انتقادا حادا لتهاون مصر في اتخاذ إجراءات حماية الملكية الفكرية والخاصة بمكافحة عمليات نسخ برامج الكمبيوتر.

ويؤكد تقرير عالمي صدر العام الماضي عن القرصنة الدولية على برامج الكمبيوتر أنها تنتشر بصفة أساسية في مصر (بنسبة ٨٨ في المائة)، وفي السعودية بنسبة (٧٩ في المائة)، وإن كانت الأخيرة سارعت العام الحالي لاتخاذ اجراءات حكومية مشددة لمواجهة عملية القرصنة، وخاصة بعد أن أفتى العالم السعودي ابن باز أن نسخ برامج الكمبيوتر بدون موافقة الشركة المنتجة حرام.

وقد أكد المسئولون عن فروع شركات الكمبيوتر الأجنبية في مصر أن الحكومة المصرية لم تتخذ أي اجراء لحماية برامج الكمبيوتر من النسخ الامر الذي فهمه القراصنة باعتباره إشارة خضراء لمضاعفة عمليات السطو على أفكار المبرمجين.

وقال مندوب إحدى الشركات العالمية في مصر : إننا نبيع نسخة واحدة أصلية من كل عشرة برامج موجودة في السوق المصرية، ولذلك تحجم شركات كمبيوتر عالمية عن دخول مصر خوفا على الاستثمارات الهائلة التي تنفق على عمليات تطوير وابتكار البرامج الجديدة.

وجدير بالذكر أن عمليات القرصنة على برامج الكمبيوتر تفقد مصر دخلا هائلا يمكن أن تحصل عليه من عائد أنشطة المبرمجين المتميزين، وخاصة أن الهند - على سبيل المثال - تجني عائدا ضخما من ابتكار البرامج يعد الأول في أنشطتها الاقتصادية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٩٧

لحل مشاكل الصادرات

إعادة تقييم الاتفاقيات التجارية مع العالم

□ كتب ـ خالد حسن:

تقوم مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج حاليا بإعادة تقييد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية لمصر مع الدول الأجنبية للتغلب على المشكلات التى تعترض تنمية الصادرات المصرية إليها.

صرح بذلك أحمد خالد رئيس جهاز التمثيل التجارى وأضاف أنه وفقا لخطة الجهاز المعروضة حاليا على الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين يتم التركيز على 3 محاور لزيادة الصادرات.

ويتمثل المحور الأول فى تنمية الصادرات على المدى الطويل عن طريق تعديل سياسات التصنيع والحوافز بينما يتمثل الثانى فى تنشيط الصادرات الحالية لدول العالم عن طريق فتح أسواق جديدة واستثمار العلاقات السياسية الجيدة لمصر فى إقامة علاقات تجارية.

أما المحور الثالث فيتمثل فى التركيز على الترويج للصادرات المصرية فى المستقبل والذى تشارك فيه جميع أجهزة وزارة التجارة من هيئة المعارض وقطاع التجارة الخارجية ومركز تنمية الصادرات بالتعاون مع التمثيل التجارى.

وأشار رئيس جهاز التمثيل التجارى إلى أن الدكتور أحمد جويلى شكل لجنة لمتابعة عمليات التصدير برئاسة رئيس جهاز التمثيل التجارى والذى قام بتشكيل 10 مجموعات عمل لبحث احتياجات الأسواق وإعداد دراسات تسويقية للسلع المختلفة وتنظيم لقاءات بالمنتجين للتعرف على مطالبهم من مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج حيث تعتبر الجهاز هو وكيل المصدرين المصريين فى الخارج.

كما سيتم إمداد المصدرين ببعض الدراسات التسويقية عن الأسواق الخارجية وتحديد بعض المتطلبات فى تجويد السلع المصرية لتكون أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق الأجنبية خاصة فى مجال التعبئة والتغليف.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٧

بنك «جينات».. فى مواجهة الموات

ثروات مصر من الأصـــول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للاندثار!

منذ عشر سنوات تقريبا انتبه خبراء الزراعة والتنوع الاحيائى وعلماء الهندسة الوراثية إلى الأهمية القصوى لانشاء «بنك جينات نباتية وحيوانية» فى مصر. والقول الآن بأن هذا البنك يدخل فى عداد قضايا الأمن القومى المصرى والعربى أيضا، لم يعد أكثر من تحصيل حاصل، بعد أن فقدت مصر معظم الأصول الوراثية للمحاصيل الرئيسية، وكادت تفقد كل أعشابها البرية التى كانت، ومازال المتبقى منها، يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية.

ويكفى للوقوف على حجم الخطر الذى يهدد مستقبلنا القريب جدا ـ إذا لم نسرع الآن وفورا بانشاء هذا البنك أن نشير إلى أن بعض علماء التنوع الاحيائى على مستوى العالم يتوقعون أن يكون القرن الحادى والعشرون هو «قرن الاستعمار الجينى لدول العالم الثالث وخصوصا منطقة الشرق الأوسط».

ولعل الخطر يتجسد أكثر إذا عرفنا أن شركات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا فى أمريكا وأوروبا واليابان، تمارس منذ سنوات طويلة نهبا منظما للأصـا الوراثية النباتية والحيوانية من دول العالم الثالث ومن بينها مصر والدول العربية، وبعد نجاحها فى استنباط اصناف عالية الانتاج من هذه الأصول، تمكنت هذه الشركات ـ بواسطة حكومات بلادها ـ من أن تضع ماتوصلت إليه فى هذا المجال ضمن حقوق الملكية الفكرية التى تحميها اتفاقية الجات. وهو الأمر الذى يعنى أننا فى مصر سنفاجأ بعد أقل من ثمانى سنوات بإجراءات دولية صارمة تمنعنا من استخدام التقاوى والبذور والمبيدات الحيوية فى الزراعة ، ومن استخدام الأعشاب فى صناعة الدواء، إلابعد موافقة الشركات الأجنبية التى تحتكر ملكيتها بموجب براءات اختراع، حتى لو كانت النباتات الحقلية أو البرية ذات أصل مصري!!

العالم المصرى الدكتور محمد طلعت الابراشى خبير التنوع الإحيائى بمنظمة اليونسكو بالأمم المتحدة كان واحدا من أوائل الذين طالبوا بانشاء بنك جينات نباتية وحيوانية فى مصر عام ١٩٨٧، فهو بحكم عضويته في العديد من الجمعيات الزراعية والحيوانية الدولية كان شاهدا على أن. «ثورة الهندسة الوراثية فى مجال الزراعة والصحة تسير فى اتجاه تكريس التخلف والفقر فى دول العالم الثالث». كيف؟

يجيب الدكتور الابراشى بقوله:

فى نهاية الستينيات من هذا القرن اعلن المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك عن أن فريقا بحثيا يقوده العالم الزراعى الأمريكى «نورمان بورلوج» توصل إلى استنباط صنف جديد من القمح يعطى اكثر من ٣٠ أردب قمح فى الفدان.

وسارعت مصر انذاك ـ ضمن ٢١ دولة من العالم الثالث ـ إلى استيراد الهجن المكسيكية وزراعتها، وقد أعطى الفدان ٢٤ اردبا فى العام الأول، الأمر الذى أدى إلى إقبال الفلاحين جميعا على زراعته فى العام الثاني، لأن انتاج الاصناف المحلية انذاك كان يتراوح بين ٨ و ٩ ارادب للفدان.

وبعد ثلاث سنوات تقريبا حدثت المفاجأة:

انخفض انتاج القمح المكسيكى تدريجيا حتى وصل إلى ٢ ارادب للفدان، ثم تسبب في وجود مرض صدأ القمح، وبدلا من الاستغناء عن زراعة الهجن المستوردة ادخلتنا الشركات متعددة الجنسية فى دائرة استيراد هجن أخرى عالية الانتاج، واستيراد مبيدات لمقاومة الصدأ! وفى الوقت الذى حصل فيه «بورلوج» على جائزة نوبل للسلام.. كانت دول العالم الثالث التى اعتمدت على زراعة أصنافه تفقد تدريجيا سلالات القمح الخاصة بها، لأن الوعى الزراعى انذاك لم يكن مؤهلا للتفكير فى ضرورة حفظ السلالات الوطنية في «بنوك جينات» فيما كان علماء تربية النباتات الأجانب يدهسون حقول وصحارى منطقة الشرق الأوسط طولا وعرضا، بوصفها مهد الحضارة الزراعية ومركز التنوع البيولوجى لغالبية المحاصيل المهمة فى العالم كله . والمؤكد ان هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتا حقليا او عشبا بريا إلا وحملوه معهم إلى بلادهم، حيث تم حفظه في بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول الصناعية الكبري، التى تسعى إلى مواصلة السيطرة على الدول الفقيرة، باحتكار ملكية الاصناف المحسنة وراثيا من هذه السلالات.

يضيف الدكتور الابراشي: إن زيادة الاعتماد على الهجن المستوردة فى جميع المحاصيل ادت إلى ضياع الأصول الوراثية المصرية من القطن والحبوب والخضراوات والفاكهة. نتيجة مايسمى بالجين المنتشر، الذى ينتقل من السلالة المستوردة إلى مايقابلها من السلالة الأصلية، وبعد بضعة أجيال يحدث تغير فسيولوجى فى المستورد والأصيل معا، ينتج عنه تحول بعض البروتينات إلى بروتين ضار بالصحة.. ولعلنا الآن نعرف أسباب الشكوى التى يرددها الجميع عن تغير طعم ورائحة العديد من الخضراوات والفواكه المصرية !

ويشير الدكتور الابراشى إلى أن إسرائيل تضم الآن أكبر بنك جينات نباتية فى منطقة الشرق الأوسط، يضم حوالى ٢٥ الف عينة نباتية، تليها إيران التى يضم بنكها ٢٠ الف عينة من،



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٩

الحبوب والفواكه والخضر والبقوليات وتاتى تركيا فى المرتبة الثالثة حيث يضم بنكها ١٣ الف عينة . ولكن كل الأصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط توجد ببنوك العالم الصناعى المتقدم

ويطرح الابراشى قضية على قدر كبير من الأهمية بقوله: فى يونيو ٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالأمم المتحدة مؤتمرا بنيروبي، كان من توصياته المهمة ضرورة إيجاد الية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث فى أصوله النباتية، ولكنها كغيرها من التوصيات التي ترددت فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام ٩٢، تظل تحتفظ بجدارتها الادبية والاخلاقية فقط، دون أن تتمكن حتى الآن من امتلاك الية سياسية تضعها فى حيز التطبيق.

أين مستندات الملكية ؟!

فى السياق نفسه يتحدث الدكتور السعدى محمد بدوى استاذ النباتات الطبية والعطرية بزراعة القاهرة، ليؤكد انه

تحقيق:

محمد البرغوثى


د. طلعت الابراشى — د. على زين العابدين

حضر مؤتمرا علميا فى المانيا منذ اسابيع قليلة «وكانت الأصول الوراثية للنباتات وكيفية الحفاظ عليها هى أهم محاور المؤتمر.. وقد حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم الثالث وعلماء اوروبا وأمريكا، عندما أثيرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث فى أصوله النباتية، وقد

استند علماء الدول المتقدمة إلى ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات المتنازع عليه.. ظنا منهم انها مسألة مستحيلة، فهم يعرفون اننا حتى الآن لانمتلك بنوك جينات نباتية، وبالتالى سنعجز عن مقاضاة الشركات متعددة الجنسية التى نهبت اصولنا الوراثية النباتية، تحت غطاء مشروعات علمية مشتركة يشارك فيها أساتذة مصريون دون إدراك لمخاطر هذا النهب، وخصوصا فى ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التى تكفلها اتفاقية الجات.

يضيف الدكتور السعدى بدوي: لقد أصبح شيئا مألوفا جدا أن نرى ونسمع عالم نبات إسرائيليا يعلن فى مؤتمر علمى عن اكتشافه لمادة فعالة فى نبات معين لعلاج مرض ما، وخلال عرض مادته العلمية نكتشف أن النبات الذى يتحدث عنه نبات مصرى مأخوذ من سيناء. وهو الأمر نفسه الذى يحدث فى امريكا واوروبا، حيث يشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية فى الاعتماد على الأعشاب فى الصناعات الصيدلانية وقد واكبت أولى مراحل هذه الثورة عمليات تسابق إلى صحارى دول العالم الثالث وخصوصا فى إفريقيا واسيا. وفيما كان اساتذة اقسام الفارماكولوجى بكليات الصيدلة المصرية وأساتذة كليات العلوم والزراعة والمركز القومى للبحوث يكدسون ماتوصلوا إليه من اكتشافات مذهلة فى هذا المجال فى أوراق يتم إهمالها فى الادراج والمكتبات.. كان العلماء الأجانب يسجلون نفس الاكتشافات فى براءات اختراع باسمائهم واسماء الشركات التى تمول ابحاثهم . وكانت عجلة الانتاج المرتبطة بمعامل الابحاث ارتباطا وظيفيا، قد سارعت بطرح منتجات عشبية تنطوى على فوائد علاجية عظيمة فى اسواق العالم كله. إنه الأمر الذى ينبغى تداركه باقصى سرعة بانشاء بنك جينات نباتية. وتسجيل ماتوصل إليه علماء النباتات فى براءات اختراع، وربط الأبحاث العلمية بعجلة الانتاج. ولكن قبل هذا كله ينبغى البحث عن الية قانونية تحمى حقوقنا فى الأصول الوراثية المسروقة من حقولنا وصحارينا.. وخصوصا ان عملية إثبات ملكية النبات ليست صعبة من الناحية العلمية

الانقراض خطر قائم

يتفق الدكتور احمد سيد البلال رئيس وحدة الوراثة والسيتولوجى بالمركز القومى للبحوث مع الدكتور طلعت الابراشى فى أن استيراد ونشر السلالات الجديدة ـ فيما يسمى بالثورة الخضراء ـ تسبب فى ازالة الاصناف القديمة من المحاصيل الرئيسية. واشار الدكتور البلال إلى ان التوسع فى مشروعات البنية الأساسية فى المناطق الجديدة أدى إلى ابادة الكثير من الآباء البرية النباتية التى تستخدم فى التحسين الوراثي، وهكذا ضاعت سلالات الحقل من أيدى الفلاحين.. كما ادى استخدام المخصبات والهرمونات والمبيدات إلى استمرار ظهور سلالات فسيولوجية جديدة للفطريات ومسببات الأمراض، الأمر الذى يقتضى ضرورة تغيير الأصناف الجديدة ايضا من وقت لآخر، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الاحتفاظ بالأصول الوراثية للأنواع المختلفة من النباتات الاقتصادية، حتى يستطيع مربو النباتات استنباط سلالات جديدة لمواجهة زحف الآفات، ومواجهة الضغوط البيئية الأخرى مثل الجفاف والملوحة والقلوية والحموضة، التى نضطر لمواجهتها لدى التوسع الزراعي.

يضيف الدكتور البلال: منذ اكثر من أربع سنوات قامت الجمعية المصرية لتربية النباتات بعمل ندوة عامة استهدفت تجميع الأصول الوراثية للأنواع الموجودة لدى علماء تربية النباتات فى شبكة قومية واحدة، ولكن المشروع تم اجهاضه بسبب عدم وجود حافظة مالية قومية تستطيع مساعدة مربى النباتات على تجديد مايستطيعون الحصول عليه من المصادر الوراثية لاى نوع

ورغم ذلك تظل مشكلة توفير عينات متجددة عالية الانتاج للحفظ المستديم فى بنك الجينات.. امرا يسهل استدراكه، بالنسبة للمحاصيل الرئيسية، لان وزارة الزراعة قامت بانشاء اقسام تربية بجميع فروع الانتاج النباتى للمحاصيل

الرئيسية التى اصبح تركيبها الوراثى معروفا إلى حد وجود خرائط كروموزمية واضحة، تيسر جميع اعمال التربية بما يتضمن الطموح إلى تحسين الأنواع والأصناف الزراعية.

ولكن هذا الأمر غير موجود فى النباتات الطبية على المستوى الاقليمى ـ الكلام مازال للدكتور البلال ـ من هنا تصبح قضية النباتات الطبية خاصة جدا، فهى تشمل مئات الأنواع فى مصر، وأغلبها مهدد بالانقراض التام.. فمن وكيف يتحمل مسئولية انقاذ هذا الجزء المهم من الأصول الوراثية الذى يختص بقطاع الدواء والطب الشعبي؟

والدكتور البلال قبل أن يطرح الاجابة لاينسى ان يشير إلى هذا الزخم من الاف البحوث التى تصدر عن نباتات مصر الطبية، وهى بحوث تقوم الدول المانحة بتمويل العديد منها، لانها تعرف أن كل نبات طبى هو بالاساس نبات اقتصادي ولهذا يقترح سرعة انشاء بنك جينات نباتات طبية ويحدد عناصر المساهمة فى انشائه بالمؤسسات الصيدلية وقطاع الأدوية بوزارة الصحة والقطاع الخاص، وشركات التقاوى والبذور ووزارة الصحة ومعاهد البحوث فى مجال الصحة والزراعة وزارة البحث العلمى والتعمير والحكم المحلى وجهاز شئون البيئة والجمعيات الأهلية على اتساعها. وذلك لتجهيز المكون المصرى لنقطة ارتكاز تعتمد عليها جهود الحفاظ على الأصول الوراثية وتوصيفها وادارتها كموارد، ومن ثم التعامل مع الأطراف المستفيدة أخذا وعطاء فى ادارة اتفاقية الجات.

حصر شامل وطموح مؤجل

الدكتور على زين العابدين رئيس مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس انتهى مؤخرا من وضع تصور شامل لانشاء «بنك جينات نباتية وحيوانية وحشرات وكائنات دقيقة». وذلك فى إطار مشروع التنوع البيولوجى الذى أعده جهاز شئون البيئة المصري، إعمالا لأحد نصوص اتفاقية ريودى جانيرو ـ قمة الأرض ـ عام ١٩٩٢، بضرورة حصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية.

وأسأل الدكتور زين العابدين: هل يختلف هذا البنك عن الوحدة القومية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٩

لحفظ الأصول الوراثية النباتية بوزارة الزراعة؟

فيجيب: الجين بنك يختلف عن مراكز حفظ الأصناف والأنواع رغم اهميتها، فمراكز الحفظ ليس من شأنها استخدام ماتحفظه، ولكن البنك يقوم بفرز الأصول الوراثية وتصنيفها وتقييمها وتدويرها فى مشروعات، كما أن البنك لاينتظر ان يرسل له الآخرون شيئا، ولكنه يبادر إلى إرسال بعثات لجمع العينات البرية والمزروعة ويحفظها معمليا فى بيئاتها الطبيعية. والجين بنك تستخدم فيه أحدث وسائل التكنولوجيا الحيوية، كما انه يتضمن مركزا لتوثيق المعلومات الخاصة بالاصول الوراثية، ويقوم بتبادل الأصول الوراثية مع البنوك الأخرى فى جميع دول العالم كما انه يهتم «باستثمار» الأصول الوراثية فى مشروعات تستهدف تحسين الانتاج النباتى والحيواني.

ولكن يبدو أننا تأخرنا كثيرا ؟

يجيب د. زين العابدين: نعم، فالكثير من الأصول الوراثية البرية اندثر تماما !! كما أن بعض الأصناف المزروعة التى قام مركز البحوث الزراعية بجهد متميز فى تحسينها خلال عشرات السنين، لم تحفظ بالطريقة المثلي، الأمر الذى ادى إلى تدهورها، وبالتالى ضاع هذا الجهد المتميز كأنه لم يكن!!

انتهى كلام العلماء والمختصين.. وبقيت القضية مطروحة: هناك هوة شديدة الاتساع بين الطموح والواقع. ويتردد الآن بقوة فى اروقة مراكز الأبحاث ومعامل الجامعات أن تنازع بعض الجهات على الانفراد بانشاء هذا البنك كان سببا رئيسيا فى اجهاض كل الجهود.. بما فيها جهد الجهات المتنازعة. والأمر الآن يقتضى تدخل رئيس الجمهورية لتوحيد هذه الجهود المشتتة قبل أن يدهمنا بلدوزر الجات بعد اقل من ثمانى سنوات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

مؤتمر اتحاد المحامين العرب بتونس يناقش حقوق الملكية الفكرية

تونس من - شيرين المنيرى

ناقشت لجنة « الحريات الأساسية وحقوق الانسان» بمؤتمر اتحاد المحامين العرب قضية حماية حقوق الملكية الفكرية فى البلدان العربية وذلك بعد إبرام اتفاقية الجات.

وفى الجلسة التى أدارها الاستاذ عبد العظيم المغربى الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب ورئيس لجنة الحريات بالمؤتمر للحوار حول «حقوق الملكية الفكرية فى ظل النظام الدولى المعاصر» تحدث د. حسام لطفى ود هانى دويدار عن أسباب انشغال الدول بتنظيم حقوق الملكية الفكرية فى الدول العربية، وناقش الاطار التنظيمى بحقوق الملكية الفكرية وبسطها تبسيطا يكفل للكافة معرفه الجوانب المختلفة عنها واستعرض الاتفاقات الدولية فى مجال حقوق المؤلف بدءا من اتفاقية باريس ١٨٨٣ وبرن ١٨٨٦ بشأن الطباعة والنشر حتى اتفاقية الجات. كذلك استعرض المنظمات المسئولة عن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وعلى راسها (الويبو) وهى المنظمة العالمية للملكية الفكرية

وناقش كذلك حدود فعالية الحماية العالمية وانقسمت الآراء إلا أن الانضمام الفعلى لمعظم الدول العربية للاتفاقية جعل من توفيق الاوضاع هو الحل الامثل لسايرة وتوفيق وحماية حقوق المؤلفين العرب وحقوقهم الادبية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٧

«منظمة التجارة العالمية الجديدة هى الضلع الثالث فى مثلث يشكل ضلعاه الاخران البنك الدولى وصندوق النقد»

منظمة التجارة العالمية بدلا من الجات

ابراهيم عياد المراغى

ونحن نتحدث عن الجات الان لابد أن يعرف الناس أن (منظمة التجارة العالمية) والتى بدأت اعمالها فى أول يناير 1995 هى الهيكل التنظيمى الجديد الذى حل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمسماة باسم الجات.وهذه الاتفاقية تمثل النظام التجارى الدولى منذ عام 1947.وتعتبر منظمة التجارة العالمية الجديدة الضلع الثالث الذى يكمل المثلث الدولى وضلعاه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهذا الضلع ساهم زيادة دور ونصيب هذه الدول فى النشاط الاقتصادى العالمى والذى يبلغ حاليا حوالى 50٪ من اجمالى حجم التجارة الدولية وقد انضمت مصر إلى الجات بعد مفاوضات استمرت 8 سنوات منذ عام 62 وحتى حصولها على العضوية الكاملة عام 70 وبموجب ذلك التزمت مصر بتثبيت التعريفة الجمركية على حوالى 300 بند جمركى وتمتعت مقابل ذلك الصادرات المصرية بالتخفيضات الجمركية والتحرر من القيود غير الجمركية فى اسواق دول العالم وتلى ذلك جولات كثيرة شاركت مصر فى مفاوضات ما يعرف بجولة اورجواى ومن اكبر انجاز لدورة اورجواى من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل فى الانفاق على الالغاء التدريجى لاتفاقية المنسوجات والملابس خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من اول يناير 1995 وتنتهى فى اول يناير 2005 ومن المعروف أن المنسوجات والملابس من أهم الصادرات الصناعية للبلاد النامية بل انها العمود الفقرى لبرنامج التصنيع فى تلك البلاد ونظرا لان هذه البلاد على درجة عالية من التنافسية فى هذا القطاع فإن البلاد الصناعية المستوردة للمنسوجات عملت على اخراجه من نظام الجات وذلك بمقتضى اتفاقية دولية تضم اهم البلاد النامية المصدرة للمنسوجات والملابس وأهم البلاد الصناعية المستوردة وقد بدأت تلك الاتفاقية سنة 1962 وكانت فى البداية مقصورة على المنسوجات والملابس القطنية ولكنها توسعت سنة 1974 لكى تشمل كل الانواع سواء كانت من خيوط طبيعية أو مصطنعة وسواء كانت قطنية أو حريرية أو صوفية وتنص الاتفاقية على حصة محددة لكل دولة نامية مصدرة واخرى لكل دولة صناعية مستوردة مع تجديدها مرة كل خمس سنوات وكانت تلك الاتفاقية مثار الشكوى الدائمة من البلاد النامية حيث انها تضع قيودا شديدة على قدرتها على النفاذ إلى اسواق البلاد الصناعية ولم تفلح كل الدورات السابقة فى علاج تلك المشكلة إلى أن كانت دورة اورجواى التى اخضعت المنسوجات والملابس لما تخضع له سائر السلع من قواعد التحرير وعدم التمييز وضبط قواعد السلوك.

وتختلف منظمة التجارة العالمية الجديدة عن سابقتها الجات من عدة وجوه :

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية وهى على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهو المثلث الذى يشكل اركان النظام الاقتصادى العالمى، فالمنظمة مسئولة عن الاشراف على النظام التجارى العالمى

تماما كما يختص بالاشراف على النظام النقدى العالمى والبنك الدولى يختص بالاشراف على النظام المالى العالمى وعلى المنظمة الجديدة بحكم ميثاقها ان تقوم بالتنسيق مع منظمات بريتون وودز، أما الجات فلم تكن تزيد على كونها اتفاقية.

تختص منظمة التجارة العالمية بإدارة وتنفيذ جميع الاتفاقيات والقرارات التى اسفرت عنها دورة اورجواى بالاضافة إلى الاتفاقية المنشئة للجات أو ما يسمى بالجات 1947 والاتفاقيات والقرارات التى صدرت عن الجات خلال المدة من وقت انشائه سنة 1947 إلى دخول اتفاقيات اورجواى مرحلة التنفيذ أو ما يسمى جات 1994 وقد اصبحت كل هذه الاتفاقيات والقرارات تشكل كيانا قانونيا واحدا غير قابل للتجزئة.

منظمة التجارة العالمية هى صاحبة الولاية والاختصاص فى قضايا الخدمات والملكية الادبية واحكام قوانين الاستثمارات ذات الاثر السلبى على التجارة الدولية وهذا فضلا عن الاختصاص الاصلى الذى كان يباشره الجات فى قضايا التجارة الدولية فى السلع.ان سلطة منظمة التجارة الدولية العالمية فى تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الدول فى دائرة اختصاصها اوسع وأكثر فعالية من السلطات التى كان يتمتع بها الجات فى هذا المجال.ان منظمة التجارة العالمية ملتزمة بالنظر بصفة دورية فى السياسات التجارية للبلاد الاعضاء للتاكد من مطابقتها للالتزامات والحقوق المتولدة عن جميع الاتفاقيات والقرارات الداخلية فى اختصاصها وهذه المراجعة الدورية لم يكن لها وجود فى ظل الجات وهى شبيهة بالمراجعة التى يجريها صندوق النقد الدولى فى اطار المادة الرابعة من ميثاقه.منظمة التجارة العالمية ذات صفة عالمية وقد بلغت عضويتها الان نحو مائة وثلاثين دولة بما فيها روسيا وبلاد الكتلة الاشتراكية سابقا ولم يكن الجات كذلك فقد بقيت عضويته إلى وقت قريب محدودة إلى درجة كبيرة خصوصا بين البلاد النامية ولم تكن البلاد الاشتراكية اعضاء فيه وكانت تسمى بمنتدى الاغنياء وليس هذا شأن المنظمة الجديدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

لمواجهة مخاطر «التربس»

أدوية من النباتات الطبية

□ كتب ـ خالد سيف الدين:

قررت الحكومة التعاون مع شركات الادوية الخاصة لانتاج أنواع جديدة من الأدوية المستخرجة من خلاصة النباتات الطبية لمواجهة المنافسة الدولية بعد تطبيق اتفاقية «التربس» وتحرير التجارة الدولية فى مجال الأدوية وفى سبيل تحقيق هذا الهدف عقد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام اجتماعا امس الاول مع وزراء البحث العلمى والصناعات ورئيس اتحاد الصناعات ورئيس الشركة القابضة للأدوية وعدد من الخبراء فى مجال صناعة الأدوية لبحث الاستراتيجية الجديدة لانتاج الأدوية والتوسع فى زراعة النباتات الطبية المستخدمة فى صناعة الأدوية خاصة بالمناطق المستصلحة حديثا فى جنوب مصر وسيناء والمناطق الجديدة.

وتقرر خلال الاجتماع تخصيص مساحات من الاراضى الزراعية لزراعة هذه النباتات.

كما تقرر تشكيل لجنة لاستقلال وتنمية النباتات الطبية فى مصر تكون مهمتها التنسيق بين شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص. وانشاء شركات لانتاج النباتات الطبية وتصنيع وتسجيل براءات الاختراع وتسويقها فى العالم.

واكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام انه تم الاتفاق على قيام وزارة الصناعة بتحديد الخامات الدوائية المطلوب صناعتها على ان تبدأ بصناعة خامات محدودة وتوقيع عقود مع مراكز البحث العلمى لاجراء الاختبارات التى تؤكد صلاحية الخامات الدوائية ووضع المواصفات الخاصة بها والوصول إلى اسرار التركيبة الدوائية.

واشار إلى ان وزارة البحث العلمى ستقوم بتوفير الامكانيات اللازمة للبحث بهدف الوصول إلى الخامات الدوائية التى سيتم انتاجها فى مصر.

كما تقوم شركات الأدوية فى قطاعى الاعمال العام والخاص بالمشاركة فى تمويل هذه الابحاث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

صرخة برلمانية للحكومة لمواجهة تأثير «الجات» على الصناعات النسجية

تقرير مجلس الشورى الخاص بالصناعة النسجية المصرية «الحاضر والمستقبل» يعتبر واحدا من التقارير المهمة التى ناقشها المجلس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى فى دور الانعقاد العادى السابع عشر.

وهذا التقرير دق ناقوس الخطر الذى تتعرض له هذه الصناعة التى لمصر فيها ميزة نسبية كبيرة.

د. كمال الجنزورى

د.مصطفى كمال حلمى

ورصد التقرير مجموعة من القضايا التى بالفعل تمثل حاضر ومستقبل هذه الصناعة العريقة ولعل التوقيت الذى تمت فيه مناقشة هذا الموضوع كان مناسبا لأنه جاء فى مرحلة تعتبر من أخطر المراحل التى كادت فيه تصل هذه الصناعة الى منحى متدن.

والقضايا التى رصدها التقرير تتمثل فى ان هذه الصناعة يعمل بها مليون عامل فى ٢٣٥٠ من المنشآت والمصانع التابعة لقطاع الأعمال العام والخاص.

وان صادرات هذه الصناعة حوالى ٢٥٪ من الصادرات المصرية ففى عام ٩٥/٩٤ بلغت قيمة صادرات هذه الصناعة مليار دولار.

كما ان التقرير أشار الى ان قيمة تصدير الطن على هيئة خيوط تصل لحوالى ١٥ ألف جنيه وعلى هيئة أقمشة لحوالى ١٨ ألف جنيه ومن الملابس والتريكو ٣٠ ألف جنيه.

وأوضح التقرير الذى أقره مجلس الشورى بصفة نهائية وقرر رفعه الى الرئيس حسنى مبارك والسيدين رئيسى مجلسى الشعب والوزراء أنه حدثت انعكاسات سلبية على الصناعة النسجية أدت بالتأثير على الصادرات فى عام ٩٦/٩٥ وحدث نقص فى تصدير الكميات بنسبة ٣٦٪ وبالقيمة وصل النقص الى ٢٠٪.

وفيما يتعلق بالنظام الجديد للتجارة الدولية فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» والتى سوف تصبح سارية المفعول بعد فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٤ وضع هذه الصناعة فى موقف صعب يتطلب حتمية تحسين أوضاعها وتدعيم امكاناتها وقدراتها، ورصد هذا التقرير مجموعة من المحاور الرئيسية لمواجهة اتفاقية منظمة التجارة العالمية منها مايقع على عاتق الدولة حيث طالب التقرير بضرورة تمكين المنتج المصرى من الحصول على الخامة اللازمة والمناسبة وأهمها القطن بالسعر العالمى العادل وانشاء جهاز قوى للتصدى لحالات الاغراق فى حالة المنافسة غير العادلة من أى دولة مصدرة للسوق المصرية اضافة الى التصدى لحالات التهريب بالطرق غير المشروعه فى ادخال البضائع للسوق المصرية.

وأكد تقرير مجلس الشورى أهمية تحرير صادرات المنتجات النسجية من أية رسوم أو مصاريف أو ضرائب أو اعباء سواء على المعدات أو المنتجات.

كما طالب التقرير رجال الصناعة والمنتجين بضرورة السيطرة على عنصر التكلفة وترشيده الى أقل حد ممكن بما فى ذلك الخامات والعمال وعناصر التكاليف الأخرى اضافة الى الاهتمام بتدريب العمالة وقضايا الجودة والتسويق وزيادة الكفاءة الانتاجية.

وفيما يتعلق بتوصيات مجلس الشورى بشأن القطن أكد التقرير ضرورة تحديد حد أدنى لسعر الشراء ومن الفلاح يراعى فى تحديده ان يغطى تكلفة زراعته والعمل على تسهيل اجراءات استيراد الاقطان الأجنبية واستمرار جهود وزارة الزراعة فى تحقيق أعلى انتاجية لفدان زراعة القطن.

وتناول التقرير وسائل مهمة لمواجهة تهريب المنتجات النسجية الأجنبية.

فى مقدمتها المطالبة باضافة بندو الأقمشة - والملابس الى جدول السلع المطلوب عنها سداد الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات بالمناطق الحرة واعمال مواد القرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ٩٤ والخاص بالسلع مجهولة المصدر على الأقمشة والملابس الجاهزة وعلاج مشكلة السماح المؤقت من خلال قيام مصلحة الجمارك والرقابة الصناعية بفحص السلع القادمة وضرورة التشديد على كفاءة الرقابة والمواجهة فى جميع المنافذ الجمركية.

حامد محمد حامد



المصدر : الأهرام

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٦ / ١٩٩٧

د. جويلي يتهم التجار والمصدرين بالجهل..!!

لايعرفون شيئا عن «الجات».. رغم أنها أهم من البنك الدولي!!

كتب ـ على فاروق :

اكد د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان الوزارة ستبدأ فى تنظيم سلسلة من الدورات التثقيفية بهدف تعريف التجار والمصدرين بمنظمة التجارة العالمية « الجات » .

اشار الى ان هناك جهلا كاملا بالجات والدور الذى تقوم به .. كما ان هناك عددا كبيرا من التجار والمصدرين لايعرفون شيئا عن اتفاقية الجات التى وقعت عليها مصر .. مؤكدا ان منظمة الجات اصبحت الان اكثر اهمية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

اضاف انه سيتم خلال هذه الدورات الاجابة على استفسارات التجار والمصدرين الصغار حول الخدمات التى تقدمها اجهزة الوزارة المختلفة مثل التمثيل التجارى ونطقة التجارة الدولية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وهيئة المعارض الدولية .



المصدر : العــــربــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

الغرف التجارية: الحقونا.. الاغراق قادم

ثلث تجارة المنسوجات.. فى ذمه الجات

انتهت الحكومة المصرية حتى الآن من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من تحرير تجارة الملابس الجاهزة والأقمشة بنسبة ٣٣٪ فيما سيتم التخلص من النسبة الباقية بعد عام ٢٠٠١.

وتدرس وزارة التجارة والتموين حالياً مطلب غرفة الصناعات النسيجية باستمرار حظر استيراد الاقمشة والملابس حتى عام ٢٠٠٤ حتى يمكن للمنتجين المصريين توفيق أوضاعهم نظراً لأن المنافسة التي تواجهها صناعة النسيج فى مصر غير متكافئة لتحملها بأعباء ضريبية وإدارية أكثر من مثيلاتها فى الدول الأخرى.

وحذرت الغرفة فى خطابها للدكتور احمد جويلى من الآثار الاقتصادية السلبية على الانتاج المصرى من الملابس والاقمشة اذا ما تم فتح الاستيراد عام ٢٠٠١ حسب ما تم الاتفاق عليه مع منظمة التجارة العالمية وطبقاً للاتفاق المبرم بين مصر والمنظمة فقد تم الانتهاء من تحرير ١٦٪ فى المرحلة الأولى و١٧٪ فى المرحلة الثانية وبالرغم من أن مطلب غرفة الصناعات النسيجية لا يتعارض مع نصوص اتفاقية الجات خاصة بعد تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية إلا أن مصر تتعرض لضغوط شديدة من منظمة التجارة العالمية لإلغاء الحظر على استيراد الملابس.

وفى الوقت الذى تتعرض فيه السوق المصرية لاغراق من الدول الاخرى فى مجال الملابس الجاهزة والاقشة فإنه تم الاتفاق مع مجموعة من الشركات العالمية لتقييم الواردات وتحديد نسب الجمارك عليها بزعم ان ذلك يضمن سد منافذ التهريب الجمركى.

وتجدر الاشارة الى ان الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية أعلن من قبل عن تطوير النظام الجمركى للحد من التهريب الجمركى إلا أن شيئاً لم ينفذ حتى الآن.

وتتجه النية الى دراسة اخضاع ما يتم استيراده فى بورسعيد للجمارك وكذلك الهدايا والموجودات بالمخازن ومراجعة الاعباء على صناعة المنسوجات بعد مقارنتها بالصناعات المماثلة فى الدول التى تنافسنا.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

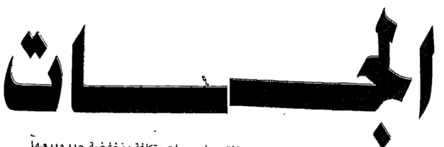
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

صناع المنسوجات يتخوفون من "مفرمة"



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧



الجـــات

يؤكد البعض حدوث كارثة محققة لصناعة الغزل والنسيج فى يناير القادم والسبب.. رفع الحظر عن هذه الصناعة وتحريرها وفتح الباب لدخول منتجات الغزل والنسيج الاجنبية للاسواق المصرية... رغم ان الاقمشة والملابس الجاهزة المصرية ليست على المستوى المناسب من الجودة ولا توفر للمواطن المصرى الجودة التى يحتاجها بالسعر المناسب فمازالت الصباغة والطباعة تحتاجان الى المزيد من التحسين والتجويد، بجانب الاسعار المرتفعة جدا بالنسبة الى الإسعار العالمية رغم تميزها بالجودة العالية بالاضافة الى عدم الاستفادة من السنوات السابقة فى اعادة تاهيل صناعة الغزل والنسيج بسبب الخصخصة وعدم الاهتمام بالاحلال والتجديد واضافة تكنولوجيا جديدة، كما لم يحصل القطاع الخاص على دعم فى المجالات الفنية والتقنية.

وتمثل منتجات الغزل والنسيج أهم بنود الصادرات المصرية حيث تساهم بـ ٢٥٪ من اجمالى صادراتنا ١٢,١ مليار جنيه عام ٩٦.

ومن الصعوبات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج حاليا ارتفاع أسعار توريد الاقطان «٥٠٠ جنيه للقنطار» مع زيادة أسعار الطاقة فى برنامج الأصلاح الإقتصادى والأخذ باليات السوق وقد أدى هذا الى ارتفاع تكلفة الانتاج فى الصناعة وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجى العالمى.

ولكن التحدى الاكبر لصناعة الغزل والنسيج الذى أصبح يهدد هذه الصناعة الاستراتيجية هو تحرير تجارة المنسوجات بعد ستة شهور وبالتحديد فى يناير القادم والسماح بدخول الواردات من دول جنوب شرق آسيا والتى تنتج منسوجات بتكلفة منخفضة جدا وبيعها فى الاسواق العالمية باسعار منخفضة لا تستطيع صناعة المنسوجات المصرية المنافسة معها.

والاقتصادى فى هذا العدد يناقش هذه القضية من خلال لقاءات مع أصحاب مصانع النسيج وغرفة صناعة النسيج باتحاد الصناعات وبالغرف التجارية، ومع رئيس الشركة القابضة للمنسوجات والاقطان ومع الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين.

تحرير تدريجى لتجارة المنسوجات ثم الملابس الجاهزة والتحرير الكامل فى عام ٢٠٠٥

يقول عبد الوهاب الشرقاوى نائب رئيس غرفة صناعة المنسوجات باتحاد الصناعات: ان الغرفة اعدت مذكرة عن المعوقات التى تواجه صناعة المنسوجات فى مصر بالمقارنة مع غيرها من الدول المنافسة حيث يوجد اكثر من ٢٥٠٠ مصنع للغزل والنسيج وصناعة الملابس الجاهزة تعمل فى مصر وان هذه المصانع مهددة بالاغلاق اذا تم الغاء الحظر المفروض، حاليا على وارداتنا من المنسوجات فى يناير القادم، مشيرا الى ارتفاع تكلفة قنطار القطن فى مصر يصل الى ٣٦٠ جنيها مقابل ٢١١ جنيها فى الهند و ٢٦٣ جنيها فى الولايات المتحدة كذلك يصل سعر كيلو الغزل فى مصر ١٤,٦ جنيه فى حين يصل فى الهند وباكستان الى ٨,٥ جنيه، كما أن تكلفة طن الاقمشة من الألياف الصناعية يبلغ تسعة آلاف جنيه فى مصر على حين يصل الى ٦,٢ الف



أهم مشاكل صناعة المنسوجات

مربحة الآن وان اصحاب المصانع يعانون بشدة من انخفاض الارباح وتحقيق خسائر فى اغلب الحالات الأمر الذى أدى بالبعض الى اغلاق مصانعهم وتشريد العمال.

حق دعم المنسوجات

اكد جلال الذربة رئيس مجلس إدارة شركة النيل للملابس والمنسوجات أن اتفاقية الجات تعطينا الحق لدعم صناعة المنسوجات المصرية فى صور مختلفة كمساهمة فى تكاليف التسويق أو تقديم قروض ميسرة وكذلك تنظيم برامج للتنمية البشرية فى هذه الصناعة مشيرا الى أنه من الممكن زيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الى ١٠ مليار جنيه سنويا بدلا من ٣ مليارات حاليا حيث أن معظم مصانع الملابس الجاهزة تعمل حاليا بنصف طاقتها الانتاجية وذلك نتيجة للارتفاع الكبير فى أسعار القطن ومن ثم الغزول الأمر الذى أدى لدخول دول الخليج فى منافسة قوية مع مصر من منتجات الغزل والملابس وذلك نظرا لانخفاض تكلفة الانتاج فى هذه المصانع

واضاف انه من المتوقع أن تنتهى صناعة النسيج فى أوربا خلال الخمس سنوات القادمة الأمر الذى يفتح الباب امام الصادرات المصرية من المنسوجات للمنافسة مع منتجات باكستان والهند للسيطرة على السوق الأوروبى لذلك علينا أن نستعد من الآن لذلك بخفض سعر قنطار القطن من ٥٠٠ جنيه الى ٣٥٠ جنيها للقنطار مع تقديم الدعم لتطوير صناعة الصباغة والطباعة والتى تعد من المراحل الهامة فى صناعة المنسوجات ومعالجة خطوط الغزل حيث اصبح المستورد الاجنبى للملابس المصرية شريك اساسى للمنتج المصرى فى اختيار نوعية الغزل وكيفية الصباغة ونوعية الالوان وطريقة التصنيع.

تنافس مع الهند واندونيسيا

واشاد عبد الكريم حجاج رئيس الشركة القابضة للمنسوجات والأقطان الى أن ارتفاع

جنيه فى الهند بالاضافة الى ان سعر المتر من القماش البوليستر فى مصر يصل تكلفته الى ٥,٥ جنيه فى مصر على حين يصل الى دولار واحد فقط فى الخارج.

وأكد عبد الوهاب الشرقاوى ان السبب الرئيسى لارتفاع تكلفة صناعة الغزل والنسيج فى مصر ترجع الى ان هذه الصناعة محملة بتكاليف واعباء ضريبية كثيرة منها ١٠٪ ضرائب مبيعات و ٥٪ ضرائب على الآلات و ٣٪

رسوم اجتماعية و ٣٠٪ على الغزول والمنسوجات الواردة من الخارج والتى تستخدم كمدخلات انتاج بالإضافة للضريبة الموحدة والتى تتراوح بين ٢٠٪ حتى ٤٨٪ وكذلك التامينات الاجتماعية على العمالة والتى يصل فيها نصيب صاحب العمل الى ٢٦٪ من اجمالى الأجر «مع ملاحظة ان هذه الصناعة كثيفة العماله» علاوة على ٢٪ رسوم تنمية والضرائب على الاعلانات والضرائب النوعية ورسوم التراخيص والتسجيل ورسوم النظافة ورسوم الحراسة والتى تصل الى ٨ جنيهات عن كل كونترا يتم تصديره.

وطالب عبد الوهاب الشرقاوى بضرورة تخفيف كافة هذه الأعباء عن كاهل صناعة المنسوجات قبل التفكير فى إلغاء الحظر على صادرات الدول الاجنبية لمصر خاصة الهند وباكستان حتى تتحقق ظروف عادلة للمنافسة مع هذه الدول وتتمتع باعفاءات ضريبية كاملة وأحيانا دعما من الحكومات هناك،

د. أحمد جويلى

ارتفاع التكلفة وتعدد الضرائب...

مؤكدا ان صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر رغم قدمها لم تعد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

صناع المنسوجات يطالبون بتأجيل التحرير حتى عام ٢٠٠٥

تحقيق: خالد حسين

سعر توريد القطن الى ٥٠٠ كان له تاثيره السلبى الواضح على صناعة الغزل المصرية خلال عام ٩٦ حيث أن سعر القطن عالميا لم يرتفع مما أدى لارتفاع تكلفة الغزل محليا فقط وخروج الصادرات المصرية من الغزل من المنافسة الخارجية.

وأكد أننا حاليا لا نتنافس مع الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوربى وانما نتنافس مع الهند واندونيسيا وباكستان وهى تلك الدول المنتجة لنوعيات معينة من الغزول قصيرة التيلة وتستخدم تكنولوجيا حديثة فى معالجة هذه الغزول فاذا لم نتفوق على أنفسنا فى صناعة الغزل سوف نخرج من السوق العالمى حيث يصل انتاج القطاع العام سنويا من الغزول الى ٨ مليار جنيه علينا البحث عن وسائل لتصدير نصف هذا الانتاج على الأقل حتى نستطيع الاستمرار، مشيرا الى انه تم وضع تسعيرة جديدة للغزول وفقا للنوعية بدلا من التسعيرة الموجدة لكافة انواع الغزول وذلك

لمساعدة صناعة المنسوجات المصرية فى الحصول على إحتياجاتها باسعار مناسبة.

وأشاد الدكتور وجيه الدكرورى مستشار إتحاد الصناعات الى أن غرفة صناعة المنسوجات بالاتحاد قامت بالفعل بإجراء دراسة على الآثار المتوقعة لالغاء الحظر المفروض على وارداتنا من المنسوجات وتبين بالفعل ضرورة استمرار هذا الحظر حتى عام ٢٠٠٥ لاتاحة الفرصة أمام صناعة المنسوجات والغزل المصرية لتطوير الآداء وتحسين الجودة إستعدادا للمنافسة الشرسة مع منتجات الدول الأخرى.

واضاف ان اتحاد الصناعات يتبنى وجهات نظر مصنعى المنسوجات والملابس الجاهزة والتى يعمل بها اكثر من مليون عامل وتخلق فرصا كبيرة للعمالة الجديدة فى ضرورة خفض تكلفة شراء الخامات الرئيسية من الغزل والتى ترتفع بنسبة لا تقل عن ١٠٪ عن اسعار الغزول العالمية.

ويرى المهندس محمود سامى عضو شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية وصاحب مصنع نسيج أن من أهم التحديات التى تواجه صناعة المنسوجات هو ارتفاع تكاليف الانتاج حيث تتراوح نسبة تكلفة القطن ٤٠٪ ــ ٦٠٪ من التكاليف الكلية للغزول مقارنة ب ٤١٪ فى الدول الأخرى المنافسة هذا بالإضافة الى ارتفاع تكلفة سعر طن السولار من ٧ جنيهات فى أوائل الثمانينات الى ١٣٥ جنيها الآن مع ارتفاع مصروفات التشغيل للعمالة «بسبب إنخفاض تكلفة العمالة مع تعدد انواع الرسوم والضرائب المفروضة على هذه الصناعة والتى يصل عددها الى ١٣ نوعا من الرسوم والضرائب علاوة على ارتفاع أسعار المواد

المساعدة المستخدم فى الصناعات النسجية فى السنوات الاخيرة بنسب تصل إلى ١٥٠٪

ويطالب المهندس محمود بضرورة خفض تكاليف التشغيل لصناعة النسيج عن طريق تطوير اداء صندوق موازنة الحاصلات الزراعية الحالى ليشمل موازنه أسعار القطن لصالح الشركات المصنعة للغزل مع ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر فى التشريعات اللازمة لمواجهة إجراءات الأغراق والرسوم التعويضية والاجراءات الوقائية بحيث يكون هدفها متسقا مع قواعد الجات مشيرا إلى أن الارتفاع الحالى لتكاليف الانتاج فى مصر مقارنا بدول جنوب وشرق اسيا أدى لقيام المنتجين بتصدير انتاجهم بسعر اقل من سعر بيعه فى الأسواق المحلية حفاظا على الأسواق الخارجية لصادراتنا من المنسوجات

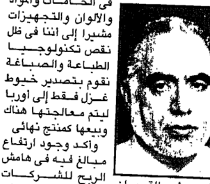
ويشرح فؤاد هجرسى عضو مجلس الشعب السابق ورئيس مجلس إدارة إحدى شركات التصدير أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر مهددة بالاغلاق مالم تستعد جيدا للمنافسة القوية عن طريق استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا حيث تتميز صناعة النسيج بتنوع هائل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٣ /٦/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السيد أبو القمصان

عبدالستار عشرة

فى الخامات والمواد والألوان والتجهيزات مشيرا إلى اننا فى ظل نقص تكنولوجيا الطباعة والصباغة نقوم بتصدير خيوط غزل فقط إلى أوربا ليتم معالجتها هناك وبيعها كمنتج نهائى

وأكد وجود ارتفاع مبالغ فيه فى هامش الربح للشركات المصرية العاملة فى صناعة الملابس الجاهزة فى حين أن الحد الأقصى لتكلفة أنتاج الاقمشة المستخدمة فى صناعة قميص ما تصل إلى ٤٠ جنيها على حين يتم بيع هذا القميص بسعر ١٢٠ جنيها فى السوق لماذا تتم إذن المغالاة فى أسعار الاقمشة والمنسوجات بالسوق المحلى خاصة وأن السوق المحلى هو السوق الأساسى فى الترويج لمنتجات صناعة المنسوجات

ويري عبد الستار عشرة نائب رئيس اتحاد الغرفة التجارية ان مشكلة صناعة المنسوجات في مصر ان سعر القطن فى مصر اعلى من سعر القطن العالمى فإختلاف جودة ورتبه القطن المصرى هى التى تؤدى لارتفاع سعره كذلك مازالت تكلفه العماله المصرية منخفضه جدا وأنه يمكن زيادة أنتاجية العامل إذا تم تدريبه وإعداده جيدا وأن الدول المتقدمة تلجأ حاليا لمحاربتنا عن طريق إستخدام قوانين النظم الاجتماعية والعمل وعدم استخدام الأطفال مع خفض عدد ساعات العمل وذلك للقضاء علي المزايا التنافسية المتاحة لنا فى هذه الصناعة مشيرا إلى أن تحرير تجاره المنسوجات لايعنى إزاله الرسوم الجمركية على الواردات من الخارج وأنما سيتم فرض رسوم جمركية لاتقل عن ٥٠٪ على وارداتنا من الخارج ولاشك أن هذه الرسوم تعطى ميزة نسبيه لصالح المنتجين المحليين للمنسوجات أمام الواردات من المنسوجات

اتحاد الصناعات يطلب التأجيل

ويؤكد علي عيسى رئيس اللجنة الزراعية بجمعية رجال الأعمال رغم إن صنعه النسيج فى مصر من اقدم الصناعات كما تعد من الصناعات التقليدية إلا انها اليوم مكبلة بعدد من القيود منها ارتفاع سعر القطن المصرى محليا عن السعر العالمى فرغم أن السعر العالمى للقطن ٤٠٠ جنيه للقنطار يباع القنطار من القطن فى مصر بـ ٥٠٠ جنيه وفقا لسعر الضمان الذى أعلنت عنه الحكومة.

واكد انه إذا ارادت الحكومة دعم وتشجيع مزارعى القطن فيجب إلا يكون ذلك على حساب مصانع الغزل والنسيج وأن يقوم صندوق دعم القطن بتقديم الدعم مباشرة للمزارعين.

ويضيف: على عيسى أن الحكومة تطالب مصانع الغزل والنسيج بتطوير الأنتاج والاستعداد للمنافسة مع المنتجات من باكستان والهند ولكن كيف تستعد صناعة النسيج الوطنية فى ظل منافسة غير عادلة خاصة وأن سعر بيع هذه المنتجات المستوردة يصل إلى أقل من تكلفة المنتجات المحلية رغم ذلك فإن هناك عددا كبيرا من المصانع التى قامت بتحديث وتطوير العملية الأنتاجية ولكنها تحتاج لفترة حماية وفقا لاتفاقية الجات حتى عام ٢٠٠٥ لتستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية، واذا كان يرى أن تحرير تجارة المنسوجات سيكون فى صالح المستهلك حيث سيحصل على سلعة رخيصه السعر ولكن يجب أن تكون نظرتنا للأمور على مستوى أشمل فمصلحة المستهلك والمنتج هى مصلحة المجتمع ككل حيث انه إذا تم إغلاق مصانع الغزل والنسيج الوطنية أكثر من ٢٥٠٠ مصنع سيؤدى ذلك لتشريد أكثر من ٦٠٠ الف عامل وضياع استثمارات بمليارات الجنيهات وهؤلاء هم مستهلكون أيضا.



م. فؤاد هجرس

ويشير علي عيسى إلى قيام المزارعين فى فرنسا بإغلاق الطرق أمام المنتجات الزراعية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٧

الأسبانية بل وحرقها رغم انخفاض اسعار هذه المنتجات بالمقارنة بالمنتجات الفرنسية وأن المستهلك كان هو المستفيد ولذلك يجب أن يكون لدينا نظرة أعم وأشمل للتحرير التجارى ومواءمة بين مصلحة كل من الطرفين «المستهلك والمنتج».

ويؤكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين على انه يدرس حاليا ملف صناعة

المنسوجات والملابس الجاهزة على ضوء المذكرة التى تقدمت بها غرفة صناعة النسيج بإتحاد الصناعات المصرية لتاجيل تحرير تجارة المنسوجات لمدة سبع سنوات مشيرا إلى انه منذ عام ٩٢ أخطار كافة شركات الغزل والنسيج إلى انه سيتم تحرير تجارة المنسوجات فى عام ٩٨ وذلك حتى تستطيع هذه الشركات والمصانع الأستعداد للمنافسة مع المنتجات المستوردة.

واضاف الدكتور جويلى إلى أنه رغم تحرير تجارة المنسوجات فى مطلع العام القادم إلا أنه سيتم فرض رسوم جمركية تصل إلى ٥٠٪ على الواردات من الغزل والنسيج وذلك لتوفير أكبر قدر من الحماية لصناعة المنسوجات الوطنية.

وأوضح انه تم تحرير تجارة القطن وأطلاق حرية إستيراده من الخارج وكذلك إستيراد الغزول من الخارج وذلك لتوفير بعض أنواع الغزل «قصير التيله» بسعر منخفض لصناعة المنسوجات المصرية لخفض تكلفة الأنتاج بدلا من الاعتماد فقط على القطن طويل التيلة والذى يعد أفضل أنواع الإقطان فى العالم.

سيتم إجراء تحرير تدريجى لتجارة المنسوجات تليها تحرير صناعة الملابس الجاهزة حتى نصل الى التحرير الكامل فى تجارة الملابس فى عام ٢٠٠٥ وفقا لاتفاقية الجات.

وأشار السيد أبو القصمان وكيل أول وزارة التجارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية أن تحرير تجارة المنسوجات فى العام القادم وفتح الباب أمام صادرات دول جنوب وشرق اسيا التى تتميز باسعار منخفضة للمنسوجات سوف يكون لها بعض الاثار الايجابية والسلبية أيضا على صناعة المنسوجات وتتمثل الأيجابيات فى إعادة التخصيص الأمثل لمواردنا من القطن طويل التيله وأنتاج

منسوجات وملابس تتميز بالجودة العليا وهذا يختلف تماما مع طبيعة منتجات دول شرق أسيا التى تصنع غالبا من قطن قصير

الطويل وقطن مخلوط «بوليستر». كذلك من الايجابيات أن المنافسة مع منتجات هذه الدول سيؤدى الى تحسين جودة الأنتاج للشركات المصرية فى ضناعة المنسوجات ومتابعة التطور التكنولوجى فى هذا المجال.

وبالنسبة للاثار السلبية على صناعة المنسوجات يؤكد السيد أبو القصمان أن المنافسة القوية مع المنتجات النسيجية المستوردة ستؤدى لخروج العديد من المصانع الغير كفء فالبقاء فى الأسواق سيكون للاصلح وللذى يستطيع تطوير ومواكبة التغيرات العالمية، مشيرا إلى أنه تم منذ عام ٩٤ الأعلان عن تحرير تجارة المنسوجات حتى تستعد مصانع الغزل والنسيج للمنافسة القادمة، وقد قام قطاع التجارة الخارجية بعمل دراسة عن ايجابيات وسلبيات تحرير تجارة المنسوجات ومعروضة حاليا على الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة للحد من اضرار تحرير تجارة المنسوجات على الصناعة الوطنية.

وأضاف: إنه تم توفير ٢٠٠ مليون جنيه لدعم صناعة الغزل والنسيج من خلال صندوق دعم القطن وذلك لمساعدة شركات الغزل والنسيج

على تطوير العملية الانتاجية.

حق التأجيل للدول النامية

والتساؤل الذى يفرض نفسه الآن هل يمكن تاجيل قرار تحرير تجارة المنسوجات والذى من المفروض أن يتم فى أوائل يناير القادم، وهل تسمح اتفاقيات الجات بذلك؟

الدكتور زكريا بيومى عميد كلية حقوق بالمنوفية يؤكد أنه من حق مصر تأجيل قرار تحرير تجارة المنسوجات فى العام القادم وذلك وفقا لاتفاقية التجارة العالمية «الجات» وهي تعطى للدول النامية التى يقل فيها مستوى الدخل عن ٧٥٠ دولارا سنويا ومن ضمنها مصر» الحق فى الاستفادة بمهلة لمدة عشر سنوات قبل أن يتم تحرير تجارتها الخارجية وإلغاء القيود والرسوم الجمركية وذلك لحماية صناعتها المحلية .

■■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

مصائب اقتراب الجات

الملابس الجاهزة تستعد للرحيل

ومليار جنيه خسائر الدواء

وباختصار.. الصناعة المصرية لم تستعد بعد



■ عبدالناصر محمد ■

مع اقتراب سريان اتفاقية التجارة الحرة المعروفة باسم «الجات» مع بداية عام 2004 بعد انتهاء فترة السماح التى اقرتها الاتفاقية للدول النامية مازالت الصورة فى الصناعة المصرية كما هى لم تتغير على الرغم من جميع التحذيرات التى يطلقها البعض من وقت لأخر ضد الاخطار التى قد تصيبها من وراء تحرير التجارة.

البعض فى انتظار بدء الاتفاقية ويقرر بعدها ماذا يفعل والبعض الأخر بدأ فى اعداد العدة لنقل مصانعة خارج مصر لكى يستفيد من وجهة نظره بالميزات النسبية بالخارج وصارت دول جنوب شرق أسيا هى الملاذ والمأوى والبعض الآخر بدأ فى استيراد الأقمشة من باكستان والهند ويعيد تصنيعها فى صورة ملابس جاهزة ثم تصديرها مرة اخرى، كما قام البعض من رجال الاعمال باقامة العديد من المصانع والشركات فى الدول الأجنبية مثل الصين ورومانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية خاصة فى صناعة السجاد والسيراميك وكأنهم فى هذه الحالة يقومون بتوزيع المخاطر.

الدراسات التى تمت حول احتياجات تطوير الصناعة المصرية كما يقول مصدر بوزارة قطاع الاعمال العام - تطالب بتوفير مبلغ 15 مليار دولار لهذا الغرض، حتى تكون المنتجات المصرية فى وضع يمكنها من منافسة السلع الاجنبية وتسعى مصر للحصول على مبلغ 4 مليارات دولار من الاتحاد الاوروبى لنفس الغرض فى إطار الشراكة المصرية الاوروبية، كما يؤكد ذلك السفير جمال بيومى المسئول عن ملف الشراكة بوزارة الخارجية.

كارثة على الصناعة

أبو السعود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية واحد منتجي الملابس الجاهزة المعروفين فى مصر لم ينكر قيام بعض مصانع الملابس باستيراد الاقمشة من بعض الدول مع اعادة تصنيعها ثم تصديرها بعد كتابة عبارة «صنع فى مصر» عليها ويعود ذلك فى نظرهم إلى انخفاض التكاليف خارج مصر، كما ان البعض بالفعل بدأ يعد عدته لاقامة مصانعه بدول جنوب شرق أسيا مع استيراده للخامات المصرية واعادة تصنيعها وبيعها فى الاسواق العالمية.

ويصف أبو السعود سلطان هذا الاتجاه بالكارثة التى تحيط بالصناعة المصرية وانه ضد هذا المبدأ تماما حيث ان اتفاقية الجات لن تطبق الا بحلول عام 2004.

وانه بعد انتهاء فترة الاعفاء ستكون لدينا القدرة الكافية على مواجهة أى منافسة مهما كانت شدته فى مجال الملابس الجاهزة ويتطلب ذلك ضرورة قيام الدول بتخفيف الاعباء المفروضة على المصدرين حتى يتمكنوا من تصدير منتجاتهم خاصة إذا عرفنا ان تكلفة النولون من القاهرة إلى لندن أعلى 40٪ من عمان إلى لندن.

ويؤكد أبو السعود سلطان انه يوجد فى مصر 1500 مصنع للملابس الجاهزة والتريكو يصل اجمالى استثماراتها إلى 36 مليار جنيه ويعمل بها نحو 1,5 مليون عامل.

سو. إدارة وتسويق

ويشير الدكتور مدحت حسانين أستاذ التمويل بالجامعة الامريكية إلى ان منتجى الملابس الجاهزة فى مصر مازالوا يفكرون بمبدأ الحماية وأنهم كقطاع خاص لايريدون المخاطرة على الرغم من ان الاسواق سوف تفتح امام جميع المنتجات وان هذا فى صالح المستهلك الذى يريد ان يحصل على سلعة جيدة باقل سعر ممكن.

ويضيف الدكتور مدحت حسانين اننا كنا نتوقع انخفاض اسعار الملابس الجاهزة خلال الفترة الماضية لكن العكس هو الحادث فالقميص الذى كان يباع فى بداية التسعينات بسعر 40 جنيها اصبح سعره الآن 150 جنيها، ليس بسبب ارتفاع التكاليف لكن نتيجة للاحتكار وعدم السماح بالاستيراد بشكل كاف مع العلم بان معدل العائد على صناعة الملابس الجاهزة فى مصر يتراوح ما بين 200- 500٪ مقارنة بدول العالم الأخرى.

ويؤكد الدكتور مدحت حسانين على ان مشكلة الانتاج والصناعة فى مصر سواء بالقطاع الخاص او العام تتركز فى الادارة وسوء توزيع المنتج فيما يعرف بالتسويق، وان اللجوء لنقل هذه الصناعة خارج مصر بحجة الاستفادة من المزايا الموجودة بهذه الدول مع وجود نفس معايير الاداء لن يؤتى باية نتائج او ايجابيات لهم.

11 مليار جنيه خسائر

وبدراسة الآثار السلبية الاخرى من وراء «الجات» على الصناعة المصرية نجد ان قطاع الدواء من اشد القطاعات تعرضا للمخاطر مع حدوث هزات عنيفة له قد تؤدى إلى تلاشى هذه الصناعة بالكامل بسبب تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية، خاصة ان تلك الصناعة تعتمد على العمل تحت اسماء عالمية ولايوجد مركب دوائى ابتكار مصرى حتى الآن. ومنذ فترة بدأ يتردد عن وجود ضغوط امريكية لبدء سريان تطبيق اتفاقية «التربس» مع بداية العام القادم بمساعدة بعض رجال الاعمال المصريين الامر الذى يعرض تلك الصناعة كما يؤكد الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء المصريين إلى خسائر تصل إلى مليار جنيه سنويا تضاعف حتى تصل إلى 11 مليار جنيه خلال عدة سنوات قادمة.

وواقع صناعة الدواء فى مصر يشير إلى انها



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

تتكون من 30 شركة دواء تعمل فى مجال انتاج الاشكال الصيدلية والخامات الدوائية ويصل حجم الانتاج المحلى ليغطى 90٪ من احتياجات السوق ويبلغ هذا الانتاج نحو 6 مليارات جنيه سنويا. ومع ذلك فهذا الانتاج لايمثل سوى نسبة 3٪ من جملة السوق العالمى للدواء الذى يصل إلى 300 مليار دولار تسيطر الشركات الامريكية على نسبة 30٪ منه والشركات الأوروبية 21٪ والشركات اليابانية بنفس النسبة.

ويؤكد الدكتور ثروت باسيلى أحد منتجى الدواء فى مصر ان النتيجة الطبيعية لتطبيق الاتفاقية العام القادم هو حدوث ارتفاع فى اسعار أكثر من 90٪ من اصناف الدواء المنتشرة بالسوق المصرى بمعدل يصل إلى 2000٪ كان يلزم توفير مليار دولار لاجراء بحوث لتطوير الخامات الدوائية للصنف الواحد من الدواء.

وتشير دراسات وزارة الصحة إلى صعوبة قيام شركات الدواء فى مصر بالتطوير وتطبيق نظام الـ G.M.P الذى تتطلبه الاتفاقية لأن هذا معناه توفير ما بين 40 إلى 70 مليون جنيه للمصنع الواحد، الامر الذى يتطلب ضرورة التمسك بالمدة التى تمنحها الاتفاقية بالنسبة للدواء والتى تنتهى عام 2004.

التكلفة ليست كل شىء

ويرصد الدكتور صلاح الجندى عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى حالة الصناعات المصرية انتظارا لبدء سريان «الجات» بانه لايوجد أى تحسن فى الانتاجية، وان الصادرات تتراجع بشكل ملحوظ على الرغم من التسهيلات العديدة التى منحت للمصدرين والمنتجين، الامر الذى يؤكد ان هناك خللا فى منظومة الصناعة المصرية لاتفلح معها المحاولات العادية التى بذلت والتى تتمثل فى تبسيط الاجراءات.

ويضيف الدكتور صلاح الجندى ان الحديث يتركز فقط من جانب المنتجين مع ضرورة تخفيض التكاليف لكن لانسمعهم يتحدثون على التسويق والترويج الجيد لسلعهم.

الأسلوب الدفاعى لايصلح

ويؤكد الدكتور إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط القومى على أن مصر مازالت تتعامل مع «الجات» باسلوب دفاعى، وهذا غير مفيد بالنسبة لاقتصاد يواجه ضغوطا تنافسية متزايدة مع اتجاه الاقتصاد العالمى للاندماج فى كيانات كبيرة ولايتم الحديث عن اوضاع الصناعة والانتاج فى مصر عند تطبيق الاتفاقية الا انها ستحقق خسائر فى الوقت الذى ستبلغ فيه مكاسب الدول الكبيرة من وراء هذه الاتفاقية 165 مليار دولار.

ويضيف الدكتور ابراهيم العيسوى ان الدول الصناعية المتقدمة هى أول المخالفين لقواعد التجارة العالمية عندما تتعارض مع مصالحها وما يحدث بين امريكا واليابان خير دليل على ذلك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

وخفض الرسوم ليس مرتبطا بالجات

نفى محمد مأمون الرئيس السابق لوفد مصر فى مفاوضات الجات ان يكون خفض الرسوم الجمركية مرتبطا بالجات. وقال إن ما حدث من تخفيضات مرتبط اصلا ببرنامج الاصلاح الاقتصادى وانه فى هذا الاطار خفضت مصر التعريفة الجمركية بشكل أكبر مما قدمته من تنازلات فى اطار الجات حيث قدمت تنازلا بجعل الحد الاقصى للتعريفة الجمركية على السلع الصناعية حوالى 80٪. ولكن بموجب برنامج الاصلاح الاقتصادى نجد أن مصر حققت الحد الاقصى للتعريفة الجمركية إلى اقل من ذلك بكثير.

واشار إلى أنه خلال وضع برنامج الاصلاح الاقتصادى جرى اخذ رأى الوزارات والهيئات المختلفة وتبنى اسلوب التحرير التدريجى، وهى سياسة واعية تأخذ فى حسابها مستقبل الصناعة الوطنية.

ويرى محمد مأمون ان الصناعة المحلية ستظل وليدة ولن تنمو ولابد من ازالة الحماية. وضرب مثلا بصناعة السراميك حيث ذكر أن هذه الصناعة كانت تعانى من مشاكل عديدة وانه عندما تم تحرير سوق صناعة السراميك، اصبحت مصر من الدول المتقدمة فى هذا المجال.

واضاف انه إذا كنا نتحدث عن مشاكل تعانيها الصناعة المصرية، فإن الكلام يدور حول صناعة الدواء ومحور المسألة هنا ان مصر قامت تعطى حماية لبراءات الاختراع قبل التوقيع على اتفاقية الجات. وأن ما اتفق عليه فى الجات هو مد فترة الحماية إلى 20 عاما، بعد فترة انتقالية تصل إلى 10 سنوات.

وأكد محمد مأمون أن حماية الملكية الفكرية فى مجال صناعة الدواء تنطبق فقط على براءات الاختراعات الجديدة ولاتنصرف إلى الادوية المباعة بالفعل فى الاسواق التى اصبحت تدخل ضمن اطار الملكية العامة.

مشيرا إلى أن حوالى 90٪ من الادوية الموجودة فى الاسواق لايحتاج انتاجها إلى ترخيص لانها دخلت فى اطار الملكية العامة من ثم فإن الحديث عن الخفض الكامل للرسوم الجمركية على الواردات الصناعية مرتبط اساسا بمنطقة التجارة الحرة التى تعتزم مصر الدخول فيها مع الاتحاد الأوروبى.

وقال إنه فى هذا الاطار تم بالفعل تسليم جداول تحرير الواردات الصناعية إلى الاتحاد الأوروبى وحسبما ذكر السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية فإن عملية التحرير ستكون على مراحل الأولى تمتد إلى 3 سنوات والثانية تمتد إلى 6 سنوات والثالثة تمتد إلى 6 سنوات متداخلة مع المرحلة الثانية.

واضاف أن تحرير الواردات الصناعية يبدأ بمدخلات الانتاج أى المواد الخام والالات الرأسمالية، وهذا سوف يعطى حقنة انعاش للمنتج المصرى لانه سيحصل على آلاته ومواد خامه بسعر أمس.

وقال إن هناك 3 متغيرات رئيسية تواجه الصناعة المصرية :اولا : المشاركة بفاعلية فى مفاوضات اروجواى، حيث أصبحت مصر عضوا فى منظمة التجارة العالمية واطار هذا الوضع، تم الغاء العوائق غير الجمركية تماما.

وبهذا اصبحت عوائق التجارة محسوبة جمركيا ويستطيع المنتج أن يدخلها فى التكاليف الخاصة بالارباح والخسائر وبالتالى اصبحت حماية المنتج عن طريق الجمارك فقط وليس عن طريق منع الاستيراد على اطلاقه.

واشار إلى أن التطور الثانى الذى يواجه الصناعة المصرية فإنه يتمثل فى برنامج الاصلاح الاقتصادى، وهى عملية أدت إلى تثبيت اسس الاقتصاد المصرى بالداخل واضاف أن التطور الثالث انه صار من الممكن الحديث عن حجم ضخم للاستثمار والانتاج يفوق حجم السوق الداخلى وبالتالى فتح الاسواق الخارجية وهنا فإن السياسة الاقتصادية المصرية تسير على 3 مسارات :

الأول : المسار الأوروبى وهو الشريط الاساسى الذى يستوعب 50٪ من التجارة الخارجية والمسار العربى، حيث جرى الاعلان عن مسار جماعى فى قمة يونيو 1996 بانشاء منطقة تجارة حرة عربية اضافة إلى مسار اقليمى بين الدول العربية المتوسطية الداخلة فى اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى. علاوة على اسوق العربية المشتركة التى نادى بها الرئيس مبارك وهى مرحلة اعلى من مجرد منطقة تجارة حرة عربية.

وبشأن الفرص التى تتيحها هذه التطورات للصناعة المصرية قال السفير جمال بيومى ان هناك فرصا لاسواق مفتوحة باعداد كبيرة من المستهلكين، حيث نتحدث عن 350 مليون مستهلك أوروبى بمتوسط وحتى يصل إلى 30 الف دولار.

ولكنه ذكر ان الصناعة المصرية ستواجه تحديات ايضا حيث انها ستدخل فى منافسة سواء على أرض مصر أو على الارض العربية أو الأوروبية أو الأمريكية مع منتجين اخرين.

وقال السفير جمال بيومى إن السؤال المطروح هنا هو : هل نحن قادرون على هذه المنافسة.. ورأى السفير جمال بيومى أن الصناعة المصرية قادرة على المنافسة خصوصا أن هذه المنافسة ستكون لمصر اليد الطولى فيها لمدة 12 عاما، وبالاجراءات الوقائية تصل إلى 17 عاما ولا احد يستطيع ان يقطع بأنه توجد صناعة لن تستطيع المنافسة بعد 17 عاما وإذا كانت هناك صناعة لاتستطيع ان تنافس، فهى غير ذات جدوى اقتصادية.

مجدي عبيد

٠٠٠٠٣٦٢



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

الحاجة عزيزة.. ومنى والجات!

ترى الحاجة عزيزة محمد صاحبة مصنع ملابس جاهزة بالعاشر من رمضان «شركة السويس للملابس الجاهزة» أن هناك استعدادات فعلية من قبل رجال صناعة النسيج فى مصر لبدء تطبيق اتفاقية الجات وتتمثل هذه الاستعدادات فى العمل على زيادة جودة المنتجات بالدرجة الأولى وتؤكد أنها كصاحبة مصنع لاتشعر بأى خوف من المستقبل وأن الصناعات المشابهة لدول مثل تايوان أو هونج كونج أو باكستان ليست صناعات منافسة للدرجة التى تخيف الصناع المصريين وتدلل على ذلك بالزيادة فى حجم ما تصدره سنويا للخارج وحجم مبيعاتها فى السوق المحلى حيث ذكرت أنها تبيع محليا بما قيمته من 6 ـ 7 ملايين جنيه وتصدر سنويا للدول العربية وأمريكا ماقيمته 900 ألف دولار والمستقبل يبشر بزيادة فى التصدير.

وذكرت الحاجة عزيزة محمد أن مصنعها به من العمالة الأساسية حوالى 200 عامل وهى عمالة رخيصة ويحضر يوميا إلى المصنع من 50 ـ 60 شخصا يطلبون العمل وبالتالى فهذا الأمر يشجع الصناعات.

وأشارت إلى أن مشكلة المصانع فى العاشر من رمضان الآن ليست الخوف من «الجات» وإنما الخوف من الغاء الاعفاءات الضريبية «اعفاء لمدة عشر سنوات» التى كانت من التسهيلات التى منحتها الدولة للمستثمرين فى المدن الجديدة.

أما منى نجيب صاحبة مركز سينكو للتنمية العمرانية بالعاشر من رمضان وهو من المراكز التى تعمل على توزيع صناعات مواد البناء والمواد المعمارية من دهانات وسيراميك وأدوات صحية ومعظمها من المنتجات المحلية المصنعة فى مصر، فهى تؤكد أن هذا القطاع من الصناعات الذى تعمل فى توزيع منتجاته يعد من القطاعات التى سوف تتاثر سلبيا مع بدء تطبيق اتفاقية الجات مالم يتم الاتجاه إلى تحسين جودتها على الأقل، ولذلك فالمستثمرون فى مجال هذه الصناعات يقفون الآن فى حالة ترقب فى انتظار نتائج تطبيق اتفاقية الجات على صناعاتهم وبناء على ذلك سوف يقومون بالتطوير إذا استطاعوا أو تغيير النشاط والاتجاه إلى الاستثمارات فى صناعة أخرى، وبالتالى فهناك حالة ركود كبيرة فى الاستثمار فى العقارات وفى حركة المبانى وفى تسويق المواد المرتبطة به.

صلاح صابر



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

قوانين النقلة الحضارية

عندما تشعر بألم فى جسمك.. ترتدى ملابسك.. تذهب الى الطبيب.. اذا كان فى مستشفى فانك تقف فى طابور طويل حتى يراك الطبيب لبضع ثوان يصف لك بعدها الدواء.. وان كان فى عيادته.. فانك تحجز قبلها بايام وربما شهور حتى ترى الطبيب ليصف لك الدواء.. اما هناك فى البلاد المتقدمة.. فانك الآن تستطيع أن تتكلم مع الكمبيوتر تحكى له همومك والامك. ليصف لك العلاج!!



عاطف العزب

الشركات الأجنبية تفرض اتاوات من اجل التكنولوجيا

فى مصر .. اختراعات المصريين ٤٪ والاجانب ٩٦٪ !

اختراع العامل يسجل باسم صاحب العمل !

حوار يكتبه :
محمد حسن البنا



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

هذا هو درق التكنولوجيا . وهذا نموذج من الاف النماذج التى تستخدم فيها التكنولوجيا لتيسير سبل الحياة على الانسان ولهذا كانت اختراعات العباقرة يعانون ويتألمون ليستريح الانسان هكذا كان ابن رشد وابن سينا واديسون وبل وماركونى وغيرهم وغيرهم كنا نشارك فى الاختراعات الحديثة الآن اصبح العرب مستهلكون فقط لما يخترعه ويبدعه الغرب والدليل ان مكتب براءات الاختراع فى مصر لم يسجل للمصريين سوى ٤٪ بينما سجل للاجانب ٩٦٪ من الاختراعات والابداعات العلمية الجديدة!

لاجل هذا اتجهت الدولة فى المرحلة الاخيرة الى الاهتمام بالتكنولوجيا . وكانت جولات الرئيس حسنى مبارك الى اليابان والصين ودول النمور الاسيوية وامريكا والمانيا من اجل امور كثيرة من اهمها نقل التكنولوجيا . ولهذا يجرى حاليا انشاء وادى التكنولوجيا لكن للاسف الروتين وعقلية عبده مازالت تقف امام الاسراع فى تنفيذه هل يتصور احد انه لم يستقر على مكانه حتى الآن؟! وكان يجب ان يصدر تشريع خاص لنقل التكنولوجيا وهذا ما

وهذا ما دعا المستشار عاطف العزب لان يعمل فى صمت . ورغم ان الرجل ادى اقدس رسالة حتى بلغ قمتها فى القضاء والافتاء والتشريع حتى بلغ سن المعاش فى الثمانينات . وهو النائب الاول لرئيس مجلس الدولة فلم يفعل مثل الكثير ممن يفضلون الراحة فى النوادى.. بل لجأ الى اعداد التشريعات التى تحتاجها مصر فى مرحلة التحول فاعد تشريعا ينظم عقود ونقل التكنولوجيا، واعد مشروع قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة، واعد مشروع قانون منع الاحتكار، وقانون اخر لحماية النباتات الجديدة وهى القوانين اللازمة للنقلة الحضارية التى نحتاجها فى عام الفين لم يكتف بذلك. بل تقدم بها الى المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء . الذى اهتم بها واحالها الى الجهات المختصة.. حيث حصلت وزارة التموين على مشروع قانون من الاحتكار الذى مازال محل البحث والدراسة بلجانها.. ثم حصلت وزارة العدل على مشروع قانون نقل التكنولوجيا.. حيث رأت لجانها انه احد بنود مشروع قانون التجارة الجديد.. اما مشروع قانون براءات الاختراع فقد تبنته الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى وقدمته الى مجلس الوزراء لاصداره.

يقول المستشار عاطف العزب كان لابد ان تسعى الدولة الى التقدم علميا وتكنولوجيا.. ليس فقط فى مجال الاقتصاد بل ايضا فى جميع المجالات التى تحكم وجودها نفسه.

نصف قرن

قلت: اليس فى مصر قانون يحكم ذلك؟

قال: القانون الوحيد الذى يحكم التطور العلمى والتكنولوجى هو الصادر عام ١٩٤٩ اى منذ مايقرب من ١/٢ قرن الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. ورغم وجوده منذ هذا التاريخ فان الثابت ان اختراعات المصريين المسجلة كبراءات اختراع فى اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لاتتعدى ٤٪ من جميع الاختراعات المسجلة فى مصر ولابد اذن من تعديله لتشجيع الاختراع وتطوير النصوص بما يحقق ذلك .

قلت تضمنت اتفاقية الجات تنظيم براءات الاختراع والملكية الفكرية . لماذا نحتاج الى تشريع ولدينا غابة تشريعية لم نستطع الخروج منها؟!

قال الجات تنظم العلاقات الدولية فى مجال براءات الاختراع لكنها لاتحقق تنمية النواحى العلمية والتكنولوجية فى الدولة. لهذا يجب ان يكون لدينا تشريع يشجع المخترعين والمبدعين ويقوى النواحى العلمية والتكنولوجية فى مصر ، الى جانب حماية المخترع المصرى. التشريع ايضا يستهدف تكوين الكوادر الفنية وتشجيع الابتكار والاستثمار فى مصر، ومن ذلك منح البراءة اساسا للعامل المخترع وليس الى صاحب العمل حسب ماينص عليه القانون الحالى.. وكذلك توسيع نطاق فحص البراءة بحيث يكون الفحص موضوعيا وليس شكليا بما يؤدى الى تدعيم جهاز الفحص الفنى وخلق كوادر فنية جديدة. والمشروع المقترح يستحدث نظام نماذج المنفعة لمن لايتوافر فى حقه براءة اختراع وهو نظام متبع فى المانيا والصين ويستفيد منه المصريون لانه عبارة عن اختراع بسيط يمثل جانبا نفعيا للاقتصاد والصناعة بهدف تيسير العمل كما ان التشريع المقترح يلزم مكتب براءات الاختراع باحاطة الجهات المختصة بالدولة باى اختراع يتعلق بالمصلحة العامة ويتقاعس فيه المخترع عن استغلاله وهذا ما تؤكده الجات وايضا يتضمن المشروع تيسير الاطلاع على الاختراعات المسجلة لاستخدام الهندسة العكسية التى برع فيها اليابانيون لاضافة تكنولوجيا جديدة. وهو ما يعنى ان تبدأ من حيث انتهى الاخرون.. وذلك بعد فك الحزمة التكنولوجية للاختراع ثم تضيف اليها علميا.

الحزمة التكنولوجية

قلت : ربما تكون الهندسة العكسية هى الفكرة السحرية التى تخرجنا من الظلمات الى النور فى النقلة التكنولوجية. خاصة بعد ان عرفنا أن نسبة الاختراعات المصرية المسجلة عندنا ٤٪ فقط؟!

قال: الاجانب يسجلون فى مصر عن طريق مكاتب وكلاء براءات الاختراع وهى تجارة رابحة.. اما المخترع المصرى فانه يواجه نقص الامكانيات الى جانب البطء الشديد فى النواحى العلمية.. لهذا اهتم المشروع بنظام نماذج المنفعة التى تستهدف تقوية الكادر الفنى والتكنولوجى للمخترع المصرى وايضا نظام الهندسة العكسية الذى يفيد مصر كثيرا وايضا نسعى الى اخراج الاختراعات النائمة فى الادراج لكى نستفيد منها!

وأين مشروع نقل التكنولوجيا؟

قال المستشار عاطف العزب: اعددت هذا التشريع منذ مدة كبيرة وقدمته الى المستشار طلعت حماد الذى ارسله بدوره الى وزارة العدل حيث رأت ان تضعه احدى اجزاء قانون التجارة الجديد. لكن المشكلة ان الدولة نفسها تحتاج الى عقود نقل التكنولوجيا لمشروعاتها وبالتالى فان العقد سيكون اداريا وليس تجاريا.. كما ان النقلة الحضارية التى ننشدها تحتاج الى قانون خاص ولائحة خاصة . كما ان التطبيق العلمى كشف ان الدول النامية ومنها مصر تقع اسيرة للدول المتقدمة عند ابرام عقود نقل التكنولوجيا . حيث تعانى مصر من تعسف الشركات الاجنبية فى فرض شروطها مثل المطالبة باتاوات مبالغ فيها او تقييدا لحق فى استعمال الرخصة او الالتزام بشراء الآلات او قطع الغيار او المواد الخام من مورد التكنولوجيا او رفض السماح بالتصدير او التدخل فى اسعار السلعة!

النقلة الحضارية

ماهى اذن المشروعات التى نحتاجها لتحقيق النقلة الحضارية؟

قال المستشار العزب: الى جانب مشروع براءات الاختراع ومشروع نقل التكنولوجيا.. هناك مشروع قانون الاحتكار وهو الذى يحمى مصر من غول تكتل الشركات لاحتكار سوق سلعة معينة. ولقد فكرت فى ذلك عندما كنت عضوا بالمجالس القومية المتخصصة وقدمت المشروع بعد دارسة مقارنة مع القانون الامريكى والالمانى والفرنسى حيث تطبق نظام منع احتكار السوق بما يضر بالصالح العام.. ومصر تحتاج الى هذا التشريع الموجود الآن فى وزارة التموين، وذلك لمنع الشركات من التكتل للقضاء على المنافسة الحرة الاستئثار بالسوق وزيادة الاسعار وضعف الجودة. كما طالبت فى المجالس القومية المتخصصة بتطبيق فكرة الالتزام فى العقود العامة وهى تعنى السماح للقطاع الخاص باداء الخدمات العامة تحت رقابة الدولة. وهذا ما نحتاجه فى التطور الاقتصادى الجديد.. وايضا مشروع



قانون لحماية اصناف النباتات الجديدة.. وقد وافق عليه د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة.. وطلب من وزارة العدل مراجعته . لان مصر بدات فى استخدام الهندسة الوراثية فى انتاج اصناف نباتات جديدة مرتفعة الانتاجية وخالية من الامراض. ولها مواصفات عالية القيمة. ولهذا نحتاج الى وضع حماية لما يقوم به المربى للنباتات من تكنولوجيا متقدمة ومصروفات كثيرة حتى يستطيع اداء رسالته وذلك بحمايته من اعتداء الغير على مايقوم به من مجهود ومابذله من مال. بما يشجع على الاستثمار فى الزراعة سواء من مستثمرين محليين او اجانب وخاصة بعد ظهور المشروع العملاق للوادى الجديد فى الجنوب. وهو مشروع زراعى فى المقام الاول ويقتضى الامر تشجيع المستثمرين فى الدخول اليه وتقرير الحماية القانونية لهم وهذا يخدم الاقتصاد الوطنى.

حماية المنافسة

واخر القوانين المقترحة هو حماية سرية المعلومات التجارية.. والخاصة بطرق الانتاج او التكنولوجيا او البرامج او التصميمات او اية معلومات تستخدم فى الانتاج او التوزيع او تسيير العمل ويحتفظ بها رب العمل فى سرية تامة ولاتوجد لدى اطراف اخرى منافسين ولها قيمة تجارية هذه المعلومات يبتدعها صاحبها اثر مجهود خاص ومصروفات مكلفة ومن حقه ان يحميها من اعتداء الغير.. واهتمت الجات بذلك وهو مايسمى بالملكية الفكرية TRIPS لهذا نحتاج الى تشريع يشجع الاستثمارات فى هذا المجال حماية للمنافسة المشروعة مع وضع الجزاءات التي تترتب علي الاخلال بهذا الحق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

● المطالبة بتخفيض مهلة تحرير التبادل التجارى إلى ٥ سنوات

دمشق ـ عاطف صقر:

وصف مصدر مطلع بدمشق المشروع المقترح لاقامة سوق عربية مشتركة بانه خطوة متقدمة على مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الذى تم التوقيع عليه فى فبراير الماضى بالقاهرة ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الافكار المصرية والسورية التى يتم طرحها على وزراء خارجية دول اعلان دمشق حاليا لاقامة السوق، بحيث يكون متاحا لأية دولة عربية الانضمام بعد التوصل الى الصيغة النهائية للمشروع وتم استقاء الافكار المطروحة من اتفاقية التجارة العربية الحرة، واتفاقية مجلس التعاون الخليجى والاوضاع الاقتصادية بدول اعلان دمشق ـ ٨ دول عربية وجميع الاتفاقات الاقتصادية العربية ، مع الاخذ فى الاعتبار ان خطوة السوق العربية المشتركة نقلة متقدمة على الطريق نحو التكامل الاقتصادى العربى وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة

ويشير المصدر الى ان احد المرتكزات الاساسية لهذا التوجه هو ان تحقيق المصلحة العربية يعنى تحقيق المصلحة القطرية والا تعود الدول العربية الى تغليب المصلحة القطرية الفردية على المصلحة القومية . لانه لو نظرت كل دولة عربية الى مصلحتها الخاصة فإن ذلك سيوجد ترددا . لكن إذا نظرت الى ان الدول العربية ستكون رابحة فإنها ستشارك فى هذه السوق.

وتتضمن الافكار المطروحة ان تكون مدة تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية اقل من تلك المتضمنة فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المحددة بمدة عشر سنوات ، اى ان تكون خمس سنوات مثلا. كذلك يوجد توجه نحو توحيد الرسوم الجمركية على الصناعات المتشابهة، وتوحيد الرسوم الجمركية نحو السوق الخارجية ، وايجاد تكامل اقتصادى عبر مشاريع مشتركة ، اى رفع جميع القيود الجمركية والادارية والكمية. وتتضمن ايضا نصوصا خاصة بجميع المرافق الاقتصادية والفنية، وإمكانية وجود تكامل او تنسيق بينها، ولكنه ليس بمعنى التعاون وانما بمعنى اقوى اى يكون هناك تكامل، وهو تكامل لو تم فسيؤدى الى سوق حقيقية اقرب الى السوق المشتركة

مصارف عربية

ومن جانبه، راى الاقتصادى ورجل الاعمال السورى احسان نظام الدين ان تحقيق السوق المشتركة

رجال الاعمال السوريون:

■ ضرورة إيجاد مصارف عربية لتمويل المشروعات المشتركة

يتطلب رفع القيود الجمركية بين الدول العربية، وان يتم استيراد البضائع ذات المنشأ العربى بين الدول العربية دون قيود وطالب بحرية تنقل رءوس الاموال العربية ، فى اطار رفع جميع المعوقات امام انشاء المشروعات المشتركة . مشيرا الى انه من بين هذه المعوقات قيود الاستيراد كما رأى انه من الضرورى إيجاد مصارف عربية لتمويل المشروعات المشتركة واضاف انه يجب تشكيل مجلس للتعاون الاقتصادى العربى يخطط للمشروعات عبر البيانات والاحصاءات المتاحة له ، ويعطى الموافقة على المشروعات الجديدة موضحا انه يمكن مشاركة القطاع الخاص او الدولة فى هذه المشروعات ، وان يتم توسيع بعض المصانع القائمة عبر زيادة راسمالها لتحسين نوعية انتاجها ليكون مقبولا فى الاسواق العالمية.

وتوقع ان تكون هناك وحدة نقد عربية فى المستقبل غير المنظور ، كذلك الغاء تأشيرات الدخول بعد تغير الظروف الخاصة ببعض الدول حاليا



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧



أبرز مقررات اجتماع الهيئة الاوروبية - العربية للتحكيم الدولي في لندن

تعيين المحكمين للمنازعات التجارية ومساندة تعددية مراكز التحكيم

□ لندن - «الحياة»:

■ عقد مجلس ادارة الهيئة الاوروبية - العربية للتحكيم الدولي اجتماعه الأسبوع الماضي في محكمة لندن التحكيمية. وشارك في الاجتماع رئيس الهيئة السير مايكل كير (بريطانيا) والأمين العام الدكتور عبدالحميد الأحدب (لبنان) والدكتور مفيد شهاب (مصر) والمحامي صلاح الحجيلان (السعودية) والبروفسور جورجيو برنيني (ايطاليا) والبروفسور بيار لاليف (سويسرا) والقاضية سيمون روزيس (فرنسا) والدكتور صالح الطيار (السعودية) وللحامي جون فيدير (انكلترا) والبروفسور برنار هانوتيو (بلجيكا) والدكتور فرنر ماليس (النمسا) والنقيب عبدالحميد القاسمي (المغرب) والنقيب مظهر العنبري (سورية) والدكتور محمد الانصاري (الكويت).

واتخذ المجلس خلال هذا الاجتماع مقررات عدة تتعلق بخطة عمل الهيئة الاوروبية - العربية للتحكيم في مساندة ودعم حسن معالجة منازعات التحكيم التجاري الدولي الاوروبي - العربي:

١ - سيكون الهدف الأساسي من نشاط الهيئة تقديم الاستشارات والدراسات القانونية حين يطلب منها ذلك.

٢ - ستعمل الهيئة على تسمية محكمين يكونون على أعلى مستوى من العلم والنزاهة وتعدد الثقافات القانونية لحسن سير تحكيمات الحالات الخاصة.

٣ - تكليف البروفسور جورجيو برنيني والمحامي صلاح الحجيلان وضع نظام واجراءات لتسمية المحكمين ليصادق عليه المجلس وينشر هذا النظام ثم يوزع على اوساط التجارة وأوساط الحقوقيين في اوروبا والبلاد العربية.

٤ - بالنسبة الى التحكيم الاوروبي - العربي ونظراً الى الموقع الذي يحتله تحكيم غرفة التجارة الدولية، سيدرس المجلس وسيسعى الى تأمين انتشار التحكيم تحت مظلة وبإدارة مراكز تحكيم متعددة تتمتع بالكفاية ولها مكانة دولية معترف بها تمكن الاحكام التحكيمية الصادرة عنها من ان تأخذ طريقها الى التنفيذ.

٥ - يؤكد المجلس مساندته القوية لمحكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية في الدور الكبير الذي تؤديه للتحكيم الدولي في العالم. وهذا الدور ليس موضع اي انتقاد.

٦ - يحرص المجلس على تأكيد عدم الخلط بين الهيئة الاوروبية - العربية ومركز تحكيم لندن (المعروف باسم نظام التحكيم الاوروبي - العربي) والعائد لغرف التجارة الاوروبية - العربية. ويلاحظ ان هذا النظام له اسماء وأهداف ووظائف عدة. وهو مذ حصر في مركز تحكيم لندن لغرفة التجارة الاوروبية - العربية متخصص في التحكيم النظامي. في حين ان من اهم مهمات الهيئة الاوروبية - العربية للتحكيم الدولي ان تكون سلطة



تسمية للمحكمين في تحكيمات الحالات الخاصة ويلفت مجلس الهيئة اجهزة الاعلام الى ان الهيئة الاوروبية - العربية للتحكيم الدولي مستقلة عن غرفة التجارة الاوروبية - العربية.

٧- طلب المجلس من الامين العام الدكتور عبدالحميد الاحدب الاعداد لعقد حلقة دراسية عن قوانين التحكيم الاوروبية - العربية والمشاكل التي تعترض التحكيم الاوروبي - العربي واجراء اتصالات مع محاضرين من اعلام القانون العرب والاوروبيين يتم اختيارهم لإعطاء محاضرات في هذه الندوة القانونية تساهم في معالجة وتوضيح مواضيع تهم وتشغل التحكيم التجاري الاوروبي - العربي على ان تعقد هذه الحلقة مطلع ١٩٩٨.

٨ - ابلغ الدكتور صالح الطيار الذي عاد من زيارة للبحرين قابل خلالها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في البحرين محمد المطاوع، ان الوزير البحريني حمله تمنياته لاعضاء المجلس بالتوفيق في مهمتهم واقترح عقد ندوة تدرس التحكيم الاوروبي - العربي في البحرين

٩ - تقرر، بناء على اقتراح الدكتور مفيد شهاب نائب رئيس المجلس، عقد الجلسة المقبلة في القاهرة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ قبل يوم من انعقاد مؤتمر التحكيم العربي في جامعة الدول العربية.



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

ألفاظ ومعان

الفقـــر فـــى العالـــم

لم يبلغ كل ما حققه البشر من تقدم المعرفة العلمية، وقفزات فى تقنيات الإنتاج والانتقال والاتصال والتبادل فى توفير معيشة بلا حرمان للغالبية العظمى من سكان الارض وذلك لان الآليات التى تحكم اقتصاد العالم اليوم تعمل دوما على زيادة الغنى ثراء والفقير حرمانا فهى مؤسسة على قانون داروين الشهير البقاء للاصلح وإذا نظرنا فى الصيغة النظرية المجردة لاقتصاد السوق نجد القول الجوهرى يتحدد الثمن فى سوق المنافسة عند نقطة تلاقى العرض والطلب وإذا دققنا قليلاً فى معنى كل منهما نجد أن الطلب يأتى لا من مطلق من له حاجة لاستهلاك السلعة المعروضة، بل على ذلك الفريق منهم الذى يملك القوة الشرائية

اما من لا يملك الدخل الكافى فهو بالتعريف يبقى خارج السوق وفيما يخص العرض فانه يتحدد بالمنتج الذى يعطى الثمن تكلفة إنتاجه للسلعة ومن ثم فمن لا يفلح فى تخفيض تلك التكلفة يخرج من السوق فى حين أنه كلما قلت التكلفة زاد ربح المنتج اى أن الاقدر أو الاقوى يحصل على أعلى ربح اما المنتج الحدى الذى يعطى تكلفته بالكاد فانه يخرج عند أول انخفاض للثمن أيا كان سببه نجاح غيره فى المزيد من تخفيض التكلفة أو خروج جزء من الطلب بسبب افتقاد القوة الشرائية اللازمة ولا يتردد بعض الاقتصاديين - لا سيما فى أمريكا - من القول بان تلك طبيعة الامور وأن التقدم البشرى تحقق بتصفية المجتمعات والجماعات غير القادرة على المنافسة ويذهب بعضهم إلى حد الزعم بأن من لا يستطيع توفير غذاءه لا يستحق البقاء، وأن المليار من الناس الذين يعانون سوء التغذية والجهل والمرض هم عمالة زائدة لا حاجة بها لاقتصاد العالم وأن بقاءها على قيد الحياة ومحاولة مساعدتها عبث لا طائل وراءه وعبء على البشرية الناجحة يحد من سرعة تطورها

لقد زعم اقتصاديون متعاقبون أن الثراء يتساقط من لدن الأغنياء على الفقراء بأشكال عدة ولكن أعداد الفقراء المتزايدة حتى داخل أغنى الأقطار حملت البنك الدولى وهو معقل الفكر الرأسمالى - على إعلان ضرورة التصدى المباشر للفقر باجراءات تخفف من وطأته وتحد من تزايد حجمه وتوفر لأفقر الفقراء «شبكة أمان اجتماعية» تضمن لهم البقاء على الحياة وصحة البدن والعقل وقد عرفت الرأسمالية الغربية صنوفا من تدخل الدولة عبر هذا القرن باتجاه إعادة توزيع الدخل القومى لتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية واليوم يشيع المسيطرون على اقتصاد العالم أن آليات السوق وفتح حدود كل الدول لحركة السلع ورؤوس الأموال ستحل كل المعضلات المزمنة ويؤكدون أن الجات ١٩٩٤ ستحقق زيادة فى دخل العالم فيما بين ١٩٩٥، ٢٠٠٠ تتراوح بين ٢١٤ و٥١٠ مليار دولار. ولكن تقرير التنمية البشرية فى العالم ١٩٩٧ يؤكد ان مجموعة الدول الأقل نموا ستخسر فى نفس الفترة ثلاثة مليارات لعلنا ننصت للعقلاء، لا لمن يخدعوننا. إن من يروج ايدلوجية السوق هم أولئك الذين ينفردون بجنى ثمار كل تطور

• إسماعيل صبرى عبد الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيــــــاة

التاريخ : ٢٧/ ٦/ ١٩٩٧

وفد أردني الى جنيف الشهر المقبل لمحادثات الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

□ عمان - من صلاح حزين:

■ وافق مجلس الوزراء الاردني في جلسته التي عقدها امس على تشكيل الوفد الاردني الى جولة المحادثات الرسمية الاولى التي بين الاردن والدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية في جنيف في ٤ الشهر المقبل. وقال الدكتور سمير مطاوع وزير الدولة لشؤون الاعلام ان مجلس الوزراء وافق ايضاً على ايفاد الدكتور محمد الحلايقة، الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة الى تلك المحادثات لحشد التأييد لانضمام الاردن الى المنظمة الدولية عبر لقاءات يعقدها على هامش المحادثات مع الاطراف الفاعلين في هذا المجال.

وسيضم الوفد الاردني عدداً من ممثلي القطاع الخاص، الى جانب المسؤولين الحكوميين.

وكان الاردن بدأ استعداداته لهذه الجولة بان استقدم خبيرين في منظمة التجارة الدولية للمساعدة على التعرف على اجواء المحادثات التي ستجري في جنيف وآلية التفاوض مع المنظمة الدولية والعقبات التي قد تعترض طريق المفاوضين الاردنيين هناك.

وعقد الحلايقة والخبيرين، وهما عارف حسين وهكتور ميلان، عدداً من الاجتماعات لهذه الغاية، حضرها ممثلون للوزارات المختلفة وآخرون للقطاع الخاص واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان واتحاد منتجي الادوية. وهي الجهات التي يحتمل ان تتأثر بانضمام الاردن الى المنظمة الدولية.

وسيشارك في محادثات جنيف عدد من الدول الاعضاء في منظمة التجارة الدولية وذلك لمتابعة محادثات غير رسمية كانت بدأت بين الاردن والمنظمة.

وقال الحلايقة في تصريح صحافي عقب اجتماعه مع خبيري الامم المتحدة والفاعليات الاقتصادية الاردنية «ان هذه الجولة من المحادثات بين الاردن والمنظمة الدولية هي الأهم، لأنها تعطي الانطباع للدول المشاركة في المحادثات عن جدية الاردن ومدى استعداده، من حيث التشريعات الاقتصادية ومناخه الاستثماري».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧/٢٧/ ٦/ ١٩٩٧

القرصنة الفكرية.. كيف يواجهها الفكر الإسلامي؟

تعد قضية القرصنة الفكرية من اهم القضايا التي يثيرها عصر المعلومات ، فالواقع يؤكد وجود تناقض شديد إزاء التعامل مع قضية حقوق المؤلف ،فبالرغم من أن كلا من الشريعة والقانون الوضعي يكفل الحقوق الادبية و المادية للمؤلف ، باعتبارها تمثل عصارة الفكر الإنساني ، الا ان الواقع يسير في اتجاه مغاير ، حيث تتعرض المصنفات الادبية (كتب ، و،برامج كمبيوتر واشرطة تسجيل وافلام .. الخ) لعمليات السطو والسرقة والنسخ ، لدرجة ان الخسائر الناجمة عن عمليات القرصنة على برامج الحاسب الالي فقط ،قد بلغت - ١١٫٢ مليار دولار خلال العام الماضي !!

فكيف يمكن مواجهة هذه القرصنة من المنظور الاسلامي ، وما الضوابط التي يضعها الفقه والقانون لحماية حقوق المؤلف ؟ وهل هذه الحماية تتعارض مع حق الناس في المعرفة والتعلم باعتبار ان العلم تراث إنساني عام لا يحق لأحد أن يحتكره ؟!

في هذا التحقيق نستطلع آراء علماء الدين واساتذة القانون حول مختلف أبعاد هذه القضية فيري الدكتور عبد الفتاح ادريس الاستاذ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ان الحق الأدبي للمؤلف مرتبط بشخصية صاحبه وملكاته ،وقدراته ، ويخول لصاحبه سلطة نشر عمله علي الناس او سحبه من التداول او تعديل محتواه بالحذف والإضافة ، أوالدفاع عن وحدة مضمونه والوقوف ضد اية محاولة لتشويهه او تخريبه

كما ان العائد المادي الذي قد ينتج عن هذا الحق الادبي هو من نصيب صاحبه ومكافأة علي ابداعه ومعاناته في سبيل اخراجه الي حيز الوجود للانتفاع به . والحديث لايزال للدكتور ادريس - فالمؤلف ينسب اليه هذا الحق الذي لم يسبقه اليه غيره، اي انه نتاج ابتكاره وفكره ،،ومن ثم فهو احق بالقيمة الأدبية والمادية لهذا العمل ، فالمصطفي - صلي الله عليه وسلم - يقول : « من سبق الي ما لم يسبق إليه مسلم فهو احق به »

الحماية الاسلامية

ويضيف ان الشريعة الإسلامية قد بسطت حمايتها علي هذه الحقوق ، لمواجهة اي تعدي عليها ،مثل نسبة المصنف الي غير صاحبه الحقيقى ، فهذا يعتبر من قبيل الغصب والاستيلاء علي حق الغير بدون وجه حق ، ويتساوي في تحريم هذا هذا الغصب ان يكون الحق المستولى عليه ماديا او معنويا

وهذا الغصب يعد من الكبائر ، فيؤكد الماوردي اجماع الفقهاءعلي ان من يقوم بغصب شئ مستحلا له عالما بحرمته يصبح خارجا من الملة ، ومن فعل ذلك غير مستحل فهو فاسق .

كما ان الاعتداء علي الحق الادبي ينتج عنه ضرر بصاحبه الاصلي ، وهو ما يتنافي مع القاعدة الفقهية التي تقول لا ضرر ولا ضرار

و الأمر لا ينتهي عند مسألة تحريم التعديات علي هذه الحقوق ، وانما هناك عقوبات اسلامية وقانونية لمن يتعدى علي حقوق المؤلف

فمن الناحية الشرعية تقضي القواعد الفقهية بأن يزال الضرر الذي يقع علي المؤلف نتيجة للاعتداء علي حقوقه ويتم ذلك بتعزير المعتدي اي تحديد العقوبة المناسبة وفقا لحال اعتدائه ومقداره واثره علي المجتمع ، بالاضافة الي مصادرة الاعمال التي تنسب الي غير اصحابها او إتلاف هذه الاعمال

قضية يعرضها:

محمد يونس

وبناء علي ذلك فإن للمتضرر الحق في المطالبة بتعويضه عما اصابه من ضرر نتيجة الاعتداء علي حقه الادبي

ومن الجانب القانوني يوضح الدكتور محمد الشحات وكيل كلية الحقوق بطنطا - ان القانون المصري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحمي حق المؤلف الادبي والمالي ، مشيرا الى انه قد طرات علي هذا القانون عدة تعديلات تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية التي افرزها عصر المعلومات مثل الحاسبات الالية وبرامج الكمبيوتر

والمعروف ان هذا القانون قد تم تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢للنص صراحة علي حماية مصنفات الحاسب الالي من برامج وغيرها ، وفي عام ١٩٩٤ تم تعديل القانون ليجعل مدة حماية البرامج خمسين سنة من تاريخ وفاة المؤلف او ممثله القانوني اومن تاريخ النشر اذا كان المؤلف شخصا معنويا

ويحظر القانون اي نسخ كلي او جزئي للبرامج الا بعد الحصول علي ترخيص كتابي مسبق من المؤلف او من ممثله القانوني ، باستثناء قيام الحائز الشرعي بعمل نسخة واحدة لاستعماله الشخصي

ويؤكد الدكتور الشحات أن القانون قد نص علي معاقبة كل من يعتدي علي حق المؤلف باي صورة دون اذن كتابي منه اومن ورثته . والعقوبة تتمثل في الغرامة وفي حالة العود يعاقب الجاني بالغرامة والحبس ، كما يجوز للمحكمة في حالة العود ولها ان تحكم بغلق المؤسسة التي استغلها المقلدون او شركاؤهم في ارتكاب فعلهم

كما ينص القانون على ان من حق المؤلف ان يدفع أى اعتداء على حقه تأسيسا على قاعدة لاضرر ولا ضرار أما الحق المالى فهو الذى يمثل العائد الاقتصادى للمؤلف عن اعماله ومن ثم فان له وحده ان يحدد طريقة استغلال المالى لهذا الحق كما له ان يتصرف فى ان ينقل الى الغير كل أو بعض حقوق الاستغلال.

ولكن هل هذه الحقوق التي يكفلها كل من الشريعة يؤكد الدكتور نصر فريد واصل مفتي الجمهورية ان للانسان ان



يستفيد بشكل شخصي من الإنجاز العلمي ، وقد تكون هذه الاستفادة الشخصية عن طريق الاطلاع علي المصنف الادبي او باقتباس شئ منه او نسخه ، بشرط الا يكون ذلك بهدف الاتجار، موضحا ان نسخ المصنف الأدبي غير محظور اذا كان بقصد الاستفادة الشخصية

ولكن ينبه فضيلة المفتي الي انه إذا تضمن عقد بيع المصنف الادبي ما ينص علي عدم جواز نسخه بأي صورة من الصور الا بأذن صاحبه ، ففي هذه الحالة يحرم شرعا نسخه لأن العقد شريعة المتعاقدين ، الا اذا كان هناك نوع من الاحتكار بمنع الاستفادة الشخصية والعلمية من هذا المصنف كأن يكون ثمنه فوق طاقة المستخدم العادي . فإذا كان سعره مرتفعا جدا وهناك نوع من الاحتكار فإن ذلك قد يكره الانسان علي الاستفادة من هذا المصنف عن طريق النسخ ، ولكن في جميع الاحوال فإن نسخ هذه المصنفات للإتجار فيها محرم شرعا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام العربى

التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

وزير تجارتها فى حوار مع «الأهرام العربى» :

البحرين تواجه تحديات «الجات»

يبدو أن البحرين تعد العدة لمواجهة عصر «الجات» .. أدواتها فى ذلك تكمن فى تطوير بورصتها، وتسهيل الإجراءات لجذب المزيد من المستثمرين والمزيد من الانفتاح على أسواق التجارة الدولية.. «الأهرام العربى» التقت على صالح الصالح - وزير التجارة بدولة البحرين - الذى قدم الوصفة الكاملة للمواجهة التى تنتظر البحرين.

المنامة - محمد على كامل



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٨

تفتح البحرين أبوابها لاجتذاب رءوس الأموال العربية والعالمية للاستثمار فى المجالات المختلفة بالبحرين، وحققت إنجازات كبيرة فى هذا المجال، فماهى التسهيلات والامتيازات التى تقدمها وزارة التجارة والأجهزة ذات العلاقة لدعم هؤلاء المستثمرين؟

هناك العديد من الامتيازات والتسهيلات التى توفرها وزارة التجارة والأجهزة ذات العلاقة بالدولة للمستثمرين الأجانب، وذلك بهدف تسهيل مهمة المستثمر الأجنبى، وترغيبه فى العمل والاستثمار فى البحرين، لذلك فقد اتخذت خطوات عملية لتحقيق ذلك الهدف من خلال ثلاثة مستويات المستوى الأول منها يتمثل فى قيام وزارة التجارة بمراجعة جميع الإجراءات المتبعة فى تسجيل الشركات، وتم اختصارها إلى أبسط حد ممكن بحيث أصبح الآن تسجيل أية شركة يتم فى أسرع وقت ، وخلال يومين ،وبحد أقصى أسبوع من تاريخ تقديم الطلب.

أما المستوى الثانى . فهو المراجعة الشاملة للإطار القانونى وإدخال جميع التعديلات والإضافات على التشريعات القائمة التى تنظم العمل التجارى فى البحرين، وذلك لتكون القوانين شمولية ومرنة ولا تحد من طموح المستثمرين.

والمستوى الثالث . يتمثل فى استحداث مجلس البحرين للترويج والتسويق ومهمته الرئيسية هى القيام بالترويج للاستثمار فى البحرين على المستويات الإقليمية والدولية، والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات والحوافز التى تجعلها مكاناً مثالياً للاستثمار.

كما أن أهم ما تقدم وزارة التجارة والأجهزة الرسمية الأخرى هى البحرين ذاتها، فالبحرين تتمتع بموقع استراتيجى، تتوافر بها بنية تحتية متكاملة ومتقدمة، وتوفر حياة عصرية بمستوى مناسب، وتتمتع باستقرار وتوافر إطار قانونى يزيد من ثقة واطمئنان المستثمر الأجنبى بالاضافة إلى توفير وسائل النقل والاتصال على أعلى المستويات العالمية كل هذه الأمور تجعل من البحرين مكاناً مرغوباً من جانب أى مستثمر.

حققت «بورصة البحرين» نجاحاً كبيراً رغم أن عمرها لم يتجاوز سبع سنوات، فما هى خططكم وبرامجكم لدعم دورها وتأكيد مكانتها فى الأسواق العربية والعالمية ، واجتذاب الشركات الخليجية والعربية والعالمية لتداول أسهمها فى بورصة البحرين؟

خططنا وبرامجنا لدعم سوق البحرين للأوراق المالية تتخذ أبعاداً عدة، يأتى فى المقام الأول وضع اللبنات الأساسية لجعل سوق البحرين للأوراق المالية سوقاً إقليمية ومن ثم عالمية، وذلك بالتأكد من أن القوانين التجارية والقوانين ذات العلاقة تسمح بهذا التطور، فعملنا على غربلة دقيقة لكل القوانين، والغينا منها كل ما يشكل عقبة أمام تطور وازدهار بورصة البحرين أما الخطوة التى تلت ذلك فهى الدخول فى اتفاقيات مع الأسواق العربية الشقيقة لربطها معها مثل : سوق الكويت وسوق سلطنة عمان، وسوق الأردن وسوق القاهرة، وسوف تكون الخطوة الطبيعية والبديهية بعد ذلك الانطلاق إلى الربط مع البورصات العالمية، حيث سيكون ذلك مبنياً على تجاربنا، وتجارب الأسواق المالية الشقيقة فى مجال الربط والعمل المشترك، وهذه التوجهات تسير وفق خطة متكاملة للنهوض بسوق البحرين للأوراق المالية، أقرها مجلس الوزراء ونسير فى تنفيذها بخطوات موفقة.

ما تقييمكم للعمل الاقتصادى الخليجى المشترك فى ضوء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فى دول مجلس التعاون الخليجى؟ وما هى خطط دولة البحرين لزيادة التبادل التجارى بين دول المجلس وبين البحرين؟

لقد حققت دول مجلس التعاون الكثير فى مجال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، فالمتتبع لعلاقات دول المجلس الاقتصادية ومبادلاتها التجارية قبل قيام المجلس مقارنة بوقتنا الحاضر، سيجد تطوراً كبيراً فى هذا المجال مع أن التبادل التجارى بين دول المجلس بدأ بداية متواضعة إلا أنه أخذ فى الازدياد المستمر، كما أن معدلات الزيادة والنمو فى التبادل التجارى بين دول المجلس المختلفة تزداد يوماً بعد يوم خاصة بعد تذليل ما قد يبرز من عقبات، مع ازدياد خبرة بلداننا فى مجال العمل الاقتصادى المشترك ونضوج التجربة الخليجية. أما بشأن خطط البحرين لزيادة التبادل التجارى، فالبحرين سباقة إلى تطبيق كل ما تم الاتفاق عليه فى مجال النشاط الاقتصادى، ومن دعاة التكامل الاقتصادى الخليجى وهى بالتالى تفتح سوقها لأى منتج خليجى دون قيد أو شرط، كما أنها تعامل المستثمر الخليجى معاملة البحرينى وتمنحه ميزات تفوق ماهو مقرر بموجب الاتفاقية المشتركة.



٣ خطوات لتسهيل مهمة المستثمر الأجنبى وبرنامج لدفع سوق الأوراق المالية إلى العالمية

كانت البحرين من أولى الدول الخليجية التى دخلت إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية «الجات» فماهو أثر ذلك على النشاط التجارى والاقتصادى فى البحرين؟

● الاقتصاد البحرينى اقتصاد حر والبحرين من أكثر الدول العربية انفتاحاً على العالم، ومن أكثر الدول حرية فى النظام الاقتصادى، وقد حققت المرتبة الثالثة ـ لمدة ثلاث سنوات متتالية ـ فى التصنيف الاقتصادى الذى تعده إحدى المؤسسات العالمية المرموقة فى هذا المجال، لذا فإن انضمامنا إلى منظمة التجارة الدولية لم يكن له تأثير يذكر على النشاط التجارى والاقتصادى فى البحرين، غير أن زخم الانفتاح الكلى على العالم والعولمة الاقتصادية المقبلة قد يفرض بعض التحديات على بعض القطاعات خاصة فى مجال اقتصاديات الحجم، لذلك قامت الوزارة بتوعية هذه القطاعات، وتجرى الدراسات اللازمة لتحديد معالم التوجهات المستقبلية التى يجب تبنيها لإعطاء القطاعات المختلفة القدرة على مواجهة المنافسة المحتملة واستغلال هذا الظرف الجديد على أفضل وجه.

شكلت واردات دولة البحرين غير النفطية من جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٣ما نسبته ٤٪ فى حين انخفضت عام ١٩٩٥ إلى ٣٪ وعادت للارتفاع فى عام١٩٦٩ إلى ٤٪ كما بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين الشقيقين عام ١٩٩٣ أربعة ملايين و ٤٢٥ ألف دينار بحرينى، ثم انخفض عام ٩٥ إلى ثلاثة ملايين، ثم ارتفع عام ٩٦ إلى أربعة ملايين و٧٢١ ألف دينار، فما أسباب التذبذب بهذه الصورة؟

حجم التبادل التجارى بين البحرين وجمهورية مصر العربية الشقيقة، فى نمو وتطور، ولقد ساعد على ذلك جو الانفتاح الاقتصادى، والانجازات الكبيرة التى حققتها مصر فى مجال تحرير تجارتها وانفتاحها على العالم، ويكفى ان نرى أن حجم التبادل التجارى بين بلدينا الشقيقين قد وصل إلى أكثر من خمسة ملايين دينار بزيادة قدرها ٤١٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢، أما الفروقات التى ذكرتها بين سنة وأخرى فهذا شىء طبيعى خاصة أننا فى بداية الانطلاقة لتطوير تجارتنا ولم تستقر مبادلاتنا التجارية بعد، ومثل هذه التذبذبات فى الاحصاءات بين سنة وأخرى شىء متوقع، لكن الأهم من ذلك هو اتجاه هذه الأرقام على المدى البعيد، وأنا شخصياً أعتقد أنها فى صعود دائم وهذا مؤشر جيد

عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البحرين ومصر أول اجتماع لها بالبحرين فى شهر نوفمبر ١٩٩٣، وتم التوقيع على اتفاقيات مشتركة.. فماذا تم فى هذا المجال من تعاون مشترك وإلى أى مدى وصل هذا التعاون الآن؟

لقد تحقق الكثير منذ اجتماع اللجنة البحرينية المصرية لأول مرة فى ٥ نوفمبر ١٩٩٥، وتم توقيع اتفاق تجارى مشترك، كما تم التنسيق بين سوق البحرين للأوراق المالية وسوق القاهرة للأوراق المالية لتوقيع اتفاق الربط بين السوقين لما فيه مصلحة البلدين، أما على صعيد القطاع الخاص فقد تمت زيارات عدة من قبل غرفة تجارة وصناعة البحرين، ورجال الأعمال البحرينيين إلى جمهورية مصر العربية، ولعل أهم ما تحقق هو تشجيع القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة وتبادل الزيارات بهدف تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، فكما تعلم إن البحرين تنتهج مبدأ اقتصاد السوق، لذلك فكل المبادلات التجارية تتم عن طريق القطاع الخاص، ولعل الصورة شبيهة الآن بذلك فى جمهورية مصر العربية، وقد بدأ القطاع الخاص البحرينى يدخل سوق الاستثمار فى مصر وبثقة متزايدة وهذه أول خطوة فى الاتجاه الصحيح.

تعد وزارة التجارة منذ فترة تعديلات على القانون التجارى لدعم وجذب المستثمرين للبحرين، فما ملامح هذه التعديلات الجديدة ،وهل تتضمن امتيازات جديدة لجذب المستثمر العربى بصفة خاصة والأجنبى بصفة عامة؟



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

إجراء التعديلات على القوانين التجارية أمر في غاية الأهمية يجعل قوانيننا حديثة ومرنة ومواكبة لكل المستجدات على الساحة الإقليمية والعالمية، ويجعل مناخ البحرين جاذباً للاستثمارات الأجنبية، لذلك فعملية المراجعة والتطوير والتعديل عملية مستمرة ودائمة، وقد أدخلت بالفعل تعديلات أساسية وجوهرية على عدة قوانين منها قانون التجارة ، وقانون التأمين وقانون العلاقات التجارية، كما تمت مراجعة شاملة لقانون الشركات التجارية وتطوير بعض بنوده وأهم ملامح التعديلات الجديدة تتلخص في زيادة المرونة وتبسيط الإجراءات والمتطلبات وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية، وتبنى كل ماهو جديد ومبتكر على الصعيد التشريعي للمحافظة على مركز البحرين وسمعتها كمركز مالي وخدمي وتجاري عالمي، ولا شك أن كل هذه التعديلات ستزيل أية حواجز أو عراقيل قد تمنع أو تحد من قدرة المستثمر العربي والأجنبي على التعامل في السوق المحلية ■



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

المنتجون يطالبون: **بعد فترة حظر استيراد القماش ٥ سنوات**

فتح الاستيراد يهدد الصناعة.. والدول الاوربية تستخدم نظام الحصص

مطلوب: إعادة النظر فى الأعباء المفروضة على المنتجين

متابعة :
هانى صالح

يناقش حاليا الدكتور احمد جويلى وزير التجارة التقرير الذى اعدته غرفة الصناعات النسجية بشأن استمرار حظر استيراد الاقمشة حتى عام ٢٠٠٤ حتى يمكن للشركات الصناعية المصرية توفيق اوضاعها بسبب المنافسة الشديدة من المستورد

وكانت اللجنة الدائمة لمتابعة نتائج جولة ارجواى قد ساندت طلب الصناعات النسجية وعبرت عن مخاوفها من الضرر البالغ على المصانع العام والخاص عند رفع الحظر المفروض على المنسوجات عام ١٩٩٨

وحضر اجتماع اللجنة كل من رئيس شعبة المستثمرين وعبدالوهاب شرقاوى نائب رئيس غرفة الصناعات النسجية وجلال الزوربه رئيس جمعية الملابس الجاهزة

اتفاقية المنسوجات والملابس

وجاء فى التقرير المعروض على وزير التجارة انه فيما يخص اتفاقية المنسوجات والملابس التى وقعت عليها مصر تحدد مواردها فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات تبدأ من اول يناير ١٩٩٥ وتنتهى اول يناير ٢٠٠٥ حيث ينتهى دمج وتحرير كافة المنتجات النسجية على عدة مراحل تشمل ٤ مراحل تبلغ فى نهايتها ٤٩٪.

واوضحت المذكرة أن مصروفات تنفيذ التزاماتها بالنسبة لمرحلة الدمج الاولى والثانية وحررت فعلا بعض نوعيات الالياف والغزول والاقمشة والملابس الاقل تاثيرا بالنسبة للصناعات النسجية واصبح الالتزام التالى على مصر مطلوب ان يتم خلال شهر يناير عام ٢٠٠٢

يقول المعتز بالله عبد المقصود رئيس غرفة الصناعات النسجية ان مصر حتى عام ٢٠٠٢ تعتبر قد اوفت التزاماتها تماما بشأن التمرير الجزئى وفقا للبنود الاساسية لاتفاقية المنسوجات والملابس.

ويرى انه اذا كانت اتفاقية الجات قد

وفرت فترة سماح قدرها ١٠ سنوات للوصول للتمرير الكامل بهدف ا عطاء هذه الصناعات المهلة الكافية لتطوير وتقوية الصناعات فنيا وتكنولوجيا فلماذا لاتستفيد مصر من المهلة الممنوحة حتى عام ٢٠٠٢.

قال اذا مصر خلال مناقشات دورة اورجواى عام ١٩٩٤ قد التزمت برفع الحظر على المنسوجات فى ميعاد لايتجاوز ١/١/٩٨ فان ما اشتملت عليه بنود الاتفاقية الاساسية من التحرير التدريجى وعلى فترات محددة هو المعيار الاساسى وهو اطار الالتزام الذى تلتزم به كافة الدول وان مصر اوفت بالتزاماتها بخصوص المرحلة الاولى والثانية للدمج واصبح مثلا مسموحا باستيراد بعض نوعيات من المنسوجات وانه خلال مرحلة الدمج الثالث فى موعده فى يناير ٢٠٠٢ سوف تقوم مصر بتحرير اخر لبعض نوعيات اخرى من المنسوجات وفى يناير عام ٢٠٠٥ وهو الموعد النهائى لتحرير كافة نوعيات المنسوجات والمنتجات النسجية سوف تلتزم مصر بذلك .

خطة شاملة للتاهيل الفنى والادارى

واوضح التقرير أنه اذا كان توقيع مصر مع الاتفاقية قد حدث عام ١٩٩٤ الا انه كان سيستلزم مراجعة شاملة لقطاع الصناعة النسجية ووضع خطة شاملة لاعادة تاهيلها فنيا واداريا وماليا ورفع الاعباء التشكيلية من على كاهلها بحيث تكون مؤهلة وقادرة على المنافسة العادلة.

واشار التقرير الى ان حقيقة اوضاع هذه الصناعة فى الوقت الحالى انها لم تتاح لها الامكانيات اللازمة للتطوير سواء كانت مادية او بشرية او تكنولوجية والتى ظلت لسنوات طويلة تعتمد على توجيه المنتجات للوفاء بحاجة محدودى الدخل من الاقمشة الشعبية وبالتالى كانت بعيدة عن برامج التحديث والتطوير للمعدات والمنتجات والاذواق.

كما توضح المذكرة انه بالرغم من التزام كافة الدول بتنفيذ مراحل الدمج التدريجى وفقا للاتفاقية فانه حتى الآن وسوف تستمر حتى نهاية الـ ١٠ سنوات وجود حصص مفروضة على استيراد مختلف المنتجات النسجية (غزول واقمشة وملابس) وخاصة من



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

جانب دول اوروبا الغربية وامريكا.

كما لم تقم اى دولة من هذه الدول بالغاء نظام الحصص والسماح بالاستيراد على مطلقة بدون حدود حماية للصناعات النسجية.

وحذرت المذكرة من حدوث اغراقا لموجات كبيرة من الاستوكات من بلاد شرق اسيا وسوف يحدث كثير من الضغط على السوق المصرى . ويستلزم الامر ضرورة ان تكون اجهزة الاغراق قد استكملت برامج تدريبها وتأهيلها.

كما ان المصانع المحلية والمتوسطة لم تستفيد بالشكل المرجو من قيام المؤسسات الدولية بتاهيل المصانع فى مجال نقل الخبرة الفنية طوال السنوات الثلاث الماضية وانه يمكن تحقيق ذلك خلال السنوات السبع القادمة.

كما يجب قبل فتح الاسواق تطهيرالاسواق من المنتجات النسجية المهربة ووضع الانظمة والقوانين واللوائح الكفيلة للقضاء على كل الثغرات التى تؤدى الى ذلك وتكون المنافسة مع المستورد عادلة.

مزايا المنتجين الاجانب افضل

كما اعلن عبد الوهاب شرقاوى رئيس الجمعية التعاونية الانتاجية لمصانع النسيج فى مذكرة مقارنة بفروق الاسعار بين مدخلات الصناعة بين المنتجين المحليين والاجانب وجاء فيها.

■ يباع سعر قنطار الشعر المصرى بسعر يتراوح بين ٣٤٠ جنيها و٣٦٠ جنيها للقنطار مقابل سعر ٢٤١ جنيها للقطن الهندى و٣٣٦.٦ جنيها للامريكى.

■ تباع الغزول القطنية ١.٢٠ بسعر ١٤.٦ جنيه مصرى مقابل ٨.٧ جنيه مصرى لغزل الهندى و٨.٥ للغزل الباكستانى ونفس الشيء بالنسبة لغزل نمرة ١/٣٠ بسعر ١٤.٦ جنيه شعرى للغزل المصرى مقابل ١٠.٩ جنيها للغزل الهندى.

■ تحتسب ضريبة المبيعات ١٠٪ الالات الراسمالية و١٨٪ على المنتجات + ٢٪ لخامات المستورد + ١٠٪ خدمات التشغيل واعمال النقل والتليفونات والصيانة مقابل ضريبة مبيعات تتراوح بين ٢.٥٪ الى ١٥٪ فى الدول الاخرى.

■ كما تحتسب فوائد البنوك محليا على القروض ١٤٪ مقابل ٣٪ فى الدول الاجنبية وسعر الكهرباء ١٨ قرشا محليا مقابل ١٠ قروش بالخارج كما يباع المتر المكعب من المياه بسعر ٥٠ قرشا محليا مقابل قروش قليلة بالخارج.

كما حددت المذكرة مجموعة مختلفة من الضرائب العامة والرسوم المحلية يبلغ عددها نحو ١٤ رسما تفرض اعباء على المنتجين وتضم الضريبة الموحدة والمرتبات والتامينات الاجتماعية والضرائب العقارية والدمغة ورسم الشحن وضريبة القوى المحركة وضريبة الاعلانات والدمغات النوعية على الفواتير.

كما تفرض رسوم محلية على المنتجين مثل رسوم الترخيص تشغيل المحال الصناعية ورسوم التشجيل للعقود مقابل الرهون ورسوم تفتيش سنوية للمحال ورسوم نظافة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

مالتى إم جروب وتحديات اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات»

ماذا تعنى كلمة مالتى إم جروب؟

كلمة مالتى إم جروب تطلق على مجموعة شركات وأنشطة صناعية وتجارية وهى شركة ميتال اكس للصناعات الهندسية - شركة الاثاثات المعدنية للمكاتب والمنازل «موم» - شركة ميتال اكسبورت القاهرة مصنع للمشايات المعدنية - مصنع انتاج اثاثات خشبية فاخرة.

ماهى الأنشطة الصناعية التى تعمل فيها هذه المجموعة؟

أولا: نشاط صناعة الشبك المدد ومستلزمات المبانى والاسوار المعدنية، تاسست شركة ميتال اكس للصناعات الهندسية عام 1974 وقد بدأت تزاول نشاطها الصناعى من ذلك الوقت وقد ركزت على السوق المحلى فى بداية الامر حتى غطى انتاجها منطقة القاهرة والساحل الشمالى إلى حدود ليبيا كذلك وسط الدلتا وجنوب الصعيد وكان لتميز انتاجها بالجودة والمتانة الفائقة للانتاج كان فى ذلك الوقت وحتى تاريخه من الاسوار المعدنية والحواجز وحماية الشبابيك وسلك الناموس فائق الجودة وقد انتجت الشركة اسلاكا لصناعة المناخل للمنازل فى القرى والارياف.

لم تكتف الشركة بالأسواق المحلية بل بدأت نشاط التصدير وفتح اسواق خارجية لها فى مناطق الخليج والسودان وليبيا وبعض الدول الافريقية ايمانا منها بأن التصدير هدف رئيسى لكل شركة وأن العالمية ضرورة وأن الانتاج للتصدير هو رسالة كل مصرى يعمل فى مجال الانتاج.

ثانيا: نشاط صناعة الاثاثات المعدنية، فى سنة 1979 تاسست شركة الاثاثات المعدنية للمكاتب والمنازل «موم» وقد اخذت اسما تجاريا لكل منتجاتها «موم» وقد بدأت ترسخ هذا الاسم فى عالم صناعة الاثاثات المعدنية المكتبية بالذات من كرسى ومكاتب وشانونات ودواليب حفظ المستندات وقد اطلق على اثاثات شركة موم «موم اثاث يدوم» كان ايضا على الشركة عدم الاكتفاء بالاسواق المحلية التى تمت تغطيتها بالاثاثات الفاخرة ذات الاسعار المناسبة، فمنا بفتح اسواق جديدة من ذات المنطلق «الانتاج للتصدير هدف».

ثالثا: الاثاثات المكتبية الخشبية الفاخرة، قامت الشركة بالاتصال ببعض الشركات العالمية فى أوروبا والشرق الاقصى ببدء انتاج متطور يفى احتياجات السوق المحلى والأسواق الخارجية من الاثاثات المكتبية والخشبية باسعار مناسبة مراعين فى ذلك أولا المتانة والجودة وفى نفس الوقت الانتاج بتكلفة معتدلة.

قدمنا أجمل وأمتن اثاثات حتى اصبح دخول المنتجات الأجنبية من نفس النوعيات شيئا صعبا بل مستحيلا ونحن نترك للمستهلك الحكم حيث إن الشركة حققت المعادلة الصعبة، انتاج جيد وفائق الجودة وسعر مناسب جدا يصعب على أى مصدر خارجى الدخول فى منافسة معنا على أرض الواقع.

رابعا: المشايات المعدنية والمستخدمة فى شركات البترول والمعامل والشركات الكيماوية والمصانع.

قامت الشركة بالاتفاق مع احدى الشركات الأوروبية لنقل التكنولوجيا الخاصة بانتاج هذه المشايات إلى مصر

م. سامى فهيم

وفعلا وصلت المعدات وبدأت الانتاج خلال عام 1995 مشايات معدنية بنظام اللحام التداخلى وكانت المفاجأة أن الانتاج المصرى باستخدام التكنولوجيا الأوروبية والعمالة الفنية المدربة يعادل الانتاج الأوروبى تماما ولكن بنصف التكلفة، هذا شيء أساسى وهنا ينشأ السؤال:

هل يمكن للشركات الأجنبية منافسة الانتاج المصرى والمتطور فى هذه الأنشطة داخل الأسواق المصرية والخليجية والعربية؟

الاجابة: لا والسبب منتج جيد مصرى وفائق الجودة وسعر منافس، وفقنا الله لرفعة مصرنا الحبيبة والرخاء لابناء بلدنا.

مع تحيات المهندسين عبدالهادى عبدالمنعم وسامى فهيم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

650 ألف دولار تسرق من كل فيلم مصرى

□ كتب ـ ناصر حسين:

فى أحدث دراسة قامت بها الاجهزة المتخصصة فى نقابة المهن السينمائية وغرفة صناعة السينما ان اكثر من 650 الف دولار تقوم بسرقتها مافيا الافلام فى الاسواق التى لم يتم فيها اتفاقيات لحماية الفيلم المصرى.

وقد اوضحت الدراسة حجم الاموال المهدرة فى هذه الاسواق من خلال احصائيات وردت إلى هذه الاجهزة.

تبين ان المبالغ التى تستولى عليها مافيا الافلام المصرية فى الولايات المتحدة من توزيع الفيديو فقط بخلاف العرض السينمائى 300 الف دولار حيث تبين ان الفيلم المصرى يوزع منه 20 الف نسخة بسعر النسخة 15 دولارا فى الولايات المتحدة التى يتجمع فيها المقيمون العرب والذين يبلغ عددهم 4 ملايين نسمة.

وتبين ان الأموال المهدرة للفيلم الواحد فى كندا 100 الف دولار على اساس ان الفيلم يتم توزيع اشرطة فيديو منه ما بين 5 آلاف نسخة إلى 7 آلاف نسخة وان ثمن النسخة 20 دولارا.

وفى امريكا اللاتينية يتم اهدار 50 الف دولار على الفيلم الواحد.

وفى استراليا 50 الف دولار.. وفى اوروبا حيث قامت 3 شركات سينمائية بدراسة حول توزيع الفيديو فيها بمساعدة الاتحاد الاوروبى للسينمائيين ان اوروبا تستوعب ما بين 7 آلاف شريط فيديو إلى 10 آلاف شريط للفيلم الواحد وهذه الشرائط يصل ثمنها إلى 100 الف دولار.

واوضحت الدراسة ان بعض الاسواق العربية التى لم تجر غرفة صناعة السينما المصرية اتفاقيات معها لحماية الفيلم المصرى يتم فيها اهدار حوالى 50 الف دولار.

واوضحت الدراسة ان جملة المبالغ المهدرة على الفيلم المصرى من هذه المناطق 650 الف دولار اى ما يساوى قرابة 2 مليون جنيه مصرى.

وقد طالبت الدراسة الجهات السينمائية باجراء كل مساعيها للحصول على اتفاقيات لحماية الفيلم المصرى فى الخارج وذلك لحماية المبالغ المهدرة والتى تضيع على المنتج المصرى.

خسائر كبيرة لبرامج الكمبيوتر فى مصر بسبب القرصنة

مايكروسوفت: معدلات القرصنة فى مصر مرتفعة جدا

نجيب ساويرس: القرصنة لا تواجه بالحسم الكافى .. والخسارة بلغت الملايين

سعيد غزلان

تعانى كبرى شركات الكمبيوتر العالمية من خسائر سنوية كبيرة بسبب عمليات القرصنة التى تتعرض لها برامجها.

ومصر شانها فى ذلك شان بلدان كثيرة فى العالم انتشرت فيها هذه الظاهرة بشكل اصبح يؤثر على الصناعة المصرية خاصة أنه لم يتم حتى الآن تطبيق التشريع القانونى الذى يعمل على محاربة هذه الظاهرة والقبض على الشركات المتلاعبة واعدام النسخ المقلدة وهو ما يفسر امتناع بعض شركات الكمبيوتر العملاقة وشركات المعلومات عن الاستثمار فى مصر.

و«العالم اليوم» التقت بعدد من المختصين وأصحاب شركات الكمبيوتر للتعرف على نوعية القرصنة التى تتعرض عليها هذه الصناعة داخل مصر وكيفية حمايتها من هذا الخطر.

يشير خالد عوض مدير شركة مايكرو سوفت مصر إلى أن سوق تكنولوجيا المعلومات فى مصر تسجل معدلات نمو ضخمة خلال الفترة الراهنة حيث بلغت التقديرات الاجمالية لمبيعات اجهزة الكمبيوتر الشخصية خلال العامين 1995 و1996 حوالى 58 ألف جهاز بينما تشير التوقعات إلى أن هذا الرقم سوف يقفز إلى 78 الف جهاز فى نهاية العام الحالى 96/1997 وينتظر أن يصل خلال العام القادم إلى 100 الف جهاز.

لكن سوق الكمبيوتر يتأثر بمجموعة من العوامل على رأسها ارتفاع معدلات القرصنة ونسخ البرامج بمصر.

ويوضح خالد عوض أن برامج الحاسب من المصنفات الأوروبية فى مفهوم قانون حماية حق المؤلف فى مصر وقد نص القانون المعدل رقم 38 لسنة 1993 على حماية مصنفات الحاسب وفى عام 1994 تم تعديله مرة اخرى ليجعل حماية البرامج خمسين عاما من تاريخ وفاة المؤلف أو من تاريخ النشر إذا كان المؤلف شخصا معنويا يعنى شركة أو جمعية.

ويحظر القانون أى نسخ كلى أو جزئى للبرامج أو الاقتباس منها إلا بعد الحصول على ترخيص كتابى مسبق من المؤلف أو ممثله القانونى وقد وضع المشرع استثناء وحيدا فى هذا الصدد وهو قيام الحائز الشرعى بعمل نسخة واحدة لاستعماله الشخصى.

ويعاقب القانون على أى اعتداء على مصنفات الحاسب من برامج وقواعد بيانات وغير ذلك بالحبس أو الغرامة المالية تصل إلى عشرة آلاف جنيه.

ويشير خالد عوض إلى أن الشخص الذى يريد أن يحصل على النسخة الاصلية لبرامج الكمبيوتر عليه أن يحصل عليها من المؤلف أو ممن يخوله له المؤلف كتابة هذا الحق فإذا كان الشخص يمتلك اكثر من جهاز عليه أن يشترى نسخة لكل جهاز حاسب ويعد عملا غير مشروع تحميل البرنامج الواحد على جهاز



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٦/١٩٩٧

خادم لاكثر من حاسب ويجب التاكد من أن النسخة أصلية حيث انها تختلف عن النسخة المسروقة من حيث النوعية ومخاطر استخدام النسخة غير الأصلية كثيرة ومنها الاصابة بالفيروسات وتلف الاقراص وعدم صلاحية البرنامج للتشغيل وعدم الحصول على الكتب الارشادية الخاصة بالبرنامج وعدم الاستفادة بأى مساعدة تقنية كتلك المتاحة للمستخدمين الشرعيين المسجلين لدى الجهة المنتجة للبرامج وعدم الاستفادة من اصدارات البرامج الحديثة المحسنة التى لا يحصل عليها إلا المستخدمون الشرعيون المسجلون لدى الجهة المنتجة للبرامج.

ويوضح خالد عوض أن الحكومة لها دور كبير فى حماية القرصنة على برامج الكمبيوتر فتتولى شرطة للمصنفات الفنية ضبط كل من يعتدى على حق المؤلف فى أى برنامج مبتكر ويستفيد المصريون والاجانب من الحماية طبقا للقانون ويجب التحفظ على جميع اجهزة الحاسب وبرامجه المقلدة ليتصرف فيها القاضى بعد اصدار الحكم بالادانة.

ويقول نجيب ساويرس «شركة أوراسكوم للمعلومات» إن عملية القرصنة على برامج الكمبيوتر انتشرت بصورة كبيرة فى مصر وتهدد تلك الصناعة الكبيرة فعملية القرصنة تتزايد عاما بعد عام فى حين ان هذه الظاهرة بدأت تتراجع فى الكثير من بلدان العالم بفضل ابحاث تلك الدول ومؤسساتها المختلفة بضرورة محاربتها إلا أننا فى مصر مازلنا مترددين فى مواجهة تلك الظاهرة بالحسم المطلوب وأوراسكوم تسعى جاهدة لتتضافر جهودها مع جهود الدولة من أجل نشر الوعى بين مستخدمى البرامج بمدى أهمية استخدام البرامج الاصلية بدلا من نسخ البرامج حتى تستطيع مصر مواكبة التطور التكنولوجى والحضارى العالمى.

ويشير نجيب ساويرس الى ان عملية القرصنة تكلف الشركات العاملة فى مصر خسارة تبلغ ملايين الجنيهات تدخل فى جيوب الشركات غير الشرعية والتى تنتج اكثر من 80٪ من البرامج الخاصة بالكمبيوتر غير الاصلية.

ويوضح نجيب ساويرس إلى ان هناك 6 طرق لتجنب شراء البرامج غير الشرعية المسروقة وهى أن يقوم المستهلك بالشراء من تاجر معتمد فهم البرنامج الذى يشتريه، مراجعة الاسعار بطلب الاطلاع على عروض الاسعار والايصالات، والتاكد من الحصول على رخصة، المحافظة على البرنامج الاصلى، الاتصال بالناشر الاصلى بالبرنامج.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٦/١٩٩٧

فى السنوات القادمة.. الحرب ستكون من شارع لشارع

لماذا يتخيل البعض أنه من الغباء تطبيق قوانين الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية تمنح اصحاب هذه الافكار والابتكارات الحق في منع الآخرين من استخدام افكارهم أو التصرف بها تجاريا وقد سعت الولايات المتحدة ودول صناعية اخرى في الثمانينات لادراج حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات جولة «أوروجواى» للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بين عامي 1986 و1993 وقد نجحت في ذلك حين وافق موقعو اتفاقية الجات على سلسلة شاملة من القوانين التى أنشأت معايير وقواعد حقوق الملكية الفكرية واجراءات أكثر صرامة على الحدود الدولية لمنع الانتهاكات التجارية لهذه الحقوق في سياق



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

ما يسمى باتفاقية

«تريبس» Trips.

طلال أبو غزالة رئيس المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية لـ « العالم اليوم »

العرب خارج الخريطة الاقتصادية!

«العالم اليوم» فى اطار اهتمامها بالقضايا الدولية التى تنعكس بآثارها سلبا أو ايجابا على العالم العربى .. حاورت «طلال أبو غزالة» رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية والصناعية وأحد الخبراء العرب البارزين فى هذا المضمار حول هذه القضية التى نالت حيزا كبيرا من المناقشات فى جولة أوروجواى وكانت موضع اهتمام الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ومدى استعداد الدول العربية للآثار المستقبلية الناجمة عن تنفيذ بنود الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية بعد انقضاء فترة السماح للدول النامية ومنها الدول العربية.

حوار عاطف نعيم

ضرورة تعديل التشريعات لمواكبة الاتفاقات الدولية

4 0 مليار دولار خسائر الصادرات

٢٨٥



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ / ٦ / ١٩٩٧

الأمريكية بسبب القرصنة

اكد طلال أبو غزالة على اهمية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية الامريكية حيث انها عنصر مهم فى تفوق الولايات المتحدة.

والصناعات التى تنطبق عليها حقوق الملكية الفكرية هى من اكثر صناعات الولايات المتحدة قدرة على التنافس فى الأسواق الدولية فالصناعات الامريكية التى تستند إلى حقوق النشر مثلا نمو بمعدل يساوى ضعفى معدل نمو الاقتصاد الامريكى ككل وهنا يمكننا أن نشير إلى أن مبيعات قطاع صناعة المواد الصيدلية الأمريكية فى الخارج زادت من 10 مليارات دولار عام 1982 إلى ما قيمته 38 مليار دولار عام 1996.

واشار أيضا طبقا لاحصاءات مكتب الممثل التجارى الأمريكى إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تخسر ما قيمته 40 مليار دولار من الصادرات سنويا نتيجة اعمال القرصنة التى تتم تجاه المنتجات الأمريكية.

ويعتبر تطبيق الاتفاقات الدولية وقوانين التجارة الأمريكية الركيزة التى تستند اليها السياسة التجارية الأمريكية.

وحول اهداف الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية المتقدمة فى مجال حقوق الملكية الفكرية والصناعية أكد طلال أبو غزالة على أنها نجحت فى جعل اتفاقية تريبس تتضمن عناصر ثلاثة مهمة هى: أولا رفع مستوى معايير حماية براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والاسرار التجارية والتصميمات الصناعية التى ينبغى على كل دولة أن تجعلها مشمولة بقوانينها.

ثانيا: تحديد كيف يمكن لاصحاب حقوق الملكية الفكرية أن يفرضوا احترام هذه الحقوق داخل الدول المعنية وخارجها عن طريق اجراءات قانونية وادارية.

ثالثا: وجود آلية لحل النزاعات بين الدول تستخدم اجراءات محسنة لحل النزاعات تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

وتتضمن اتفاقية تريبس ما يسمح للدول الاعضاء بأن تفرض تطبيق أحكام الاتفاقية فى أراضيها وعلى المنتجات الداخلة اليها أو الخارجة منها وكان هذا الأمر من اهداف الدول المتقدمة فى المفاوضات لأن معايير الحماية لا قيمة لها إذا لم يفرض تطبيقها.

وحول فترات السماح المتاحة للدول النامية والدول الأقل تطورا لتعديل تشريعاتها لمواكبة المستجدات الدولية فى هذا المضمار، أوضح طلال أبو غزالة أن الاتفاقية تعطى الدول الصناعية المتقدمة مهلة سنة تبدأ من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لتطبيق أحكامها وقد بدأ ذلك التنفيذ بالفعل فى الأول من يوليو عام 1995 أما الدول النامية وتلك التى تتحول من أنظمة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فتعطيها الاتفاقية مهلة 4 سنوات اضافية لتطبيق تلك الاحكام وتعطى الاتفاقية تلك الدول كذلك مهلة 5 سنوات اضافية بحيث تصبح المهلة 9 سنوات كاملة لتطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بقطاع المواد الصيدلية والمواد الكيماوية الزراعية إذا كانت مثل هذه الحماية غير متوافرة لديها حاليا، أما الدول الأقل تطورا فلديها مهلة تنتهى فى عام 2006 لتطبيق احكام الاتفاقية ولقد كانت المهلة الطويلة للتطبيق من أهم اهداف الدول النامية أثناء المفاوضات إلا أنه يتعين على الدول النامية أن توفر بنهاية مهلة السنة الأساسية للاشخاص الاجانب والمؤسسات الأجنبية العاملة نفسها التى توفرها لمواطنيها ومؤسساتها الوطنية كما أن عليها أن تمنح فرض تطبيق أحكام الاتفاقية.

ويؤكد من جهة أخرى أن اقليم الشرق الأوسط «غرب آسيا وشمال أفريقيا» موجود جغرافيا لكنه غير موجود اقتصاديا فطرف الاتصال والنقل والربط غير موجودة والتجارة البينية لا تكاد تصل إلى 7,5٪ من مجموع تجارته الخارجية وحجم الاستثمارات والعمالة فيه فى تراجع مستمر.

لذلك فإن الاندماجات التى تتم بين كبريات الشركات العلمية الدولية ليست فى حقيقتها إلا توطئة لهيمنة لا تبقى ولا تذر، وستصبح



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

المعلومات والافكار الجديدة اهم سلع المتاجرة فى الغرب.

وفى رأيه فإن الاستثمار فى التطبيقات الحديثة سيكون اكثر اغراء من استثمارات السلاح فظاهرة السلام والتعاون ليست انسانية الصفة فحسب بل لها حساباتها التجارية المبررة.

وبالنسبة للعرب يشير ابو غزالة إلى ان استمرار الاوضاع على حالها لن تجلب معها ما يحلم به الرومانسيون فعلينا أن نستثمر الفرصة المتاحة ونحترم شروط العضوية فى المؤسسات الدولية ذلك أننا جزء اساسى من هذا العالم والمرحلة الحالية تتطلب تنسيق الجهود لوضع تشريعات مشتركة أو متناسقة تحمى الملكية الفكرية كى لا تصبح قوانيننا متفاوتة فتفرض علينا شروطا لا تحترم احتياجاتنا الوطنية فى حالة الانضمام للمواثيق والاتفاقات الدولية ولن تستطيع دولة عربية مهما كانت قوتها الاقتصادية أو السياسية ممارسة أى ضغوط فى المفاوضات بشكل أفضل من موقف عربى موحد يعتمد على قوانين بالغة التنسيق والترابط.

وحول ما تم اتخاذه بالفعل فى الدول العربية فى هذا المضمار وما ينقصنا لتكملته.. قال طلال أبو غزالة: إن العديد من الدول العربية تنفذ الحد الأدنى من المعايير الدولية الخاصة بحقوق المؤلف والبراءات والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والتصميمات والمؤشرات الجغرافية وحماية المعلومات غير المنشورة وفيما يلى موقف هذه القوانين وما يتوجب عمله للتقيد بالحد الأدنى.

من جهة أخرى يشير طلال أبو غزالة إلى وجود ثلاث دول عربية ليست بها قوانين براءات سارية ويتم تطبيق قانون البراءات فى كل من قطر واليمن وقد أقرت قطر قانون البراءات المقترح تطبيقه فى الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليج (G.C.C) ولم يتم تطبيقه بعد بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية «القانون المقترح يمنح الحماية لبراءات المنتجات ومدة الحماية ينبغى اطالتها إلى 20 سنة بدلا من 15 سنة» وتمنح الجزائر والسعودية وجيبوتى وموريتانيا والسودان براءات اختراع خاصة بالمنتجات ولذا يتوجب تعديل القوانين لمنح براءات للاغذية والأدوية والمواد الصيدلانية ومن الممكن أيضا للكائنات الدقيقة وعمليات علم الاحياء الدقيقة الميكروبات وموريتانيا والسودان من بين جميع الدول العربية عضوان فى معاهدة التعاون بشأن البراءات (P.C.T) وما سوف نلحظه أن مدة الحماية للبراءة متفاوتة فى الدول العربية وينبغى أن تكون 20 عاما كما نصت عليه اتفاقية تريبس.

وبالنسبة للنماذج الصناعية يقول طلال أبو غزالة انه لا توجد أى دولة عربية تمنح حماية لتصميمات النسيج لذا ينبغى أخذ هذا الأمر فى الاعتبار كما يجب اقرار قوانين نماذج صناعية فى الدول العربية التالية: «عمان، قطر، السعودية، اليمن، جيبوتى، السودان» واطالة آجال الحماية إلى 10 سنوات.

ويطالب أبو غزالة بضرورة منح الحماية لبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والافلام والتسجيلات الصوتية وأن تكون الاجراءات العقابية اكثر حزما وصرامة انسجاما مع اتفاقية بيرن.

وبالرغم من وجود قوانين لحماية حق المؤلف فى كل من الجزائر والبحرين ومصر وقطر ولبنان والسعودية وتونس واليمن والامارات إلا أن تعديلها ضرورى لتتفق مع معايير اتفاقية تريبس.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

دعاوى ضد ٤ شركات مصرية تشريعات جديدة لحماية برامج الحاسب الآلى

اقامت مجموعة من الشركات الاعضاء فى الاتحاد الدولى لحماية برامج الحاسب الآلى جنح مباشرة ضد ٤ شركات مصرية ثبت قيامها بنسخ وبيع برامج حاسب آلى دون ترخيص حيث يتم النظر فى تلك القضايا خلال اغسطس القادم.

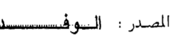
وتصل العقوبة فى هذه الجرائم - فى حالة الادانة - إلى حبس ٣ سنوات وغرامة ١٠آلاف جنيه عن كل برنامج منسوخ مع جواز غلق المنشأة لمدة ستة أشهر.

من ناحية اخرى انتهت وزارة الثقافة من وضع تعديلات جديدة على القانون رقم ٣٨ لسنة ٩٣ بشأن حماية حقوق المؤلف والذى تم تعديله عام ١٩٩٤بزيادة مدة الحماية.. ومن المقرر أن تعرض التعديلات الجديدة على مجلس الشعب لاقرارها فى المرحلة القادمة.

وتجدر الاشارة إلى أن برامج الحاسب الآلى من المصنفات الادبية فى مفهوم قانون حماية المؤلف فى مصر .

ويحظر القانون اى نسخ كلى أو جزئى للبرامج أو الاقتباس منها إلا بترخيص كتابى مسبق من المؤلف أو ممثله القانونى.



المصدر : 
الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

عمر الحريرى:

السينما المصرية لاتصلح للعالمية والجات ستكشف عن سرقات مؤلفينا

مشكلة الفن تضخم ذاتية النجوم وجشع المنتجين

تابع الندوه
إسلام صادق

طالب الفنان القدير عمر الحريرى بتنقية المناخ الفنى من بعض الفنانين الدخلاء على المهنة. واكد فى الندوة التى نظمها المركز القومى للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وادارها الفنان محمود الحدينى مدير المركز ان بعض الفنانين دأبوا على عدم احترام زملاء المهنة، وتضخمت «الانا» عند بعض النجوم لدرجة انهم يعتبرون أنفسهم يعيشون فى ابراج عاجية وبمعزل عن هموم واحلام الناس.. وقال الحريرى أن الفن تحول الى سلعة.. والمنتج يهمه هيكسب كام!! بصرف النظر عما يقدم من مضمون أو فكر يخدم به مجتمعه ومواطنيه.

وحول الفترة التى قضاها الحريرى فى الجماهيرية الليبية عام ١٩٦٣ قال: هناك مرحلة سنية لاتجد نفسك فيها كفنان وهى سن الـ ٤٠.. حيث لاينفع هذا السن فى تجسيد دور الاب أو طالب الجامعة.. والفنان الذكى هو من يعرف متى يتوقف ومتى يعيد حساباته مع نفسه؟!، وبالفعل حزمت حقائبى وتوكلت على الله وسافرت الى ليبيا وقدمت هناك نواه المسرح الشعبى، وقمت باخراج عدد كبير من الاعمال المسرحية اذكر منها «البيت الحرام» من تأليفى و«شمس النهار» لتوفيق الحكيم، و«السود» تأليف نبيل بدران، و«ثمن الحرية» «لايمانويل دوبلس» و«سهرة مع الحكيم»، و«الناس اللى فى السما الثامنة» لعلى سالم، و«البخيل» لموليير.. وظللت اعطى المسرح الليبى حتى جاءت نكسة ٦٧، فتغير الوضع وقررت بعدها العودة الى القاهرة..

والحقيقة لاستطيع ان انكر فضل هذه الفترة فى حياتى كفنان وكأنسان.. ويكفى اننى قرأت معظم الكتب عن المسرح والتى لم اتمكن من قراءتها فى القاهرة، قرأتها بالكامل هناك، الى جانب اننى استفدت فى مجال الاخراج عندما قدمت اكثر من تجربة للمسرح الشعبى هناك.

وعن عدم اشتراكه كمخرج فى اعمال محلية، قال الحريرى: الحقيقة الوضع مختلف فأنا عندما ذهبت الى ليبيا كان هناك شباب واعد أما فى مصر فان «الديناصورات» واقصد بهم المخرجين الكبار لن يتركونى فى حالى.. الى جانب اننى سئمت «كبرياء» بعض النجوم وعدم احترامهم لزملائهم ولفنهم.. فأنا افضل ان أكون ممثلا ولاداعى من مسألة الاخراج.

وعن علاقة تواصل الاجيال ببعضها قال الحريرى: فى الماضى كان هناك تواصل للاجيال بمعنى ان الجيل الذى كان يسبقنا كان يقدم لنا خلاصة تجاربه وخبراته وكانوا يأخذون بيد الفنان الجديد.. اعتقد ان الآية انعكست الان... فلايوجد سوى النرجسية والانانية المفرطة.. كل فنان يريد ان يصعد على اكتاف الآخر، ولايهمه سوى نفسه وكأنه يعمل بالمثل القائل «أنا ومن بعدى الطوفان».. واعتقد ان ظلت هذه الظاهرة بهذا الشكل، فسوف يحدث «تآكل» فى الحركة الفنية.. ولاأدرى سببا واضحا لهذه المعاملات غير الفنية. فلماذا لايسود الحب والتواضع بين الفنانين ويحترم كل فنان زميله ويحترم وقته ويحضر البروفات فى مواعيدها؟! الى متى نظل نحن بدون احترام لكل شىء حولنا؟

وعن اتفاقية الجات والتى وقعتها مصر العام الماضى قال انها سوف تكشف عن سرقات بالجملة للمؤلفين المصريين من اعمال اجنبية، واعتقد ان هذه الاتفاقية سوف تعرى ادعاءات بعض المؤلفين خاصة الذين يرفضون ذكر اسم المصدر الذى حصل منه على فيلمه أو

٢٨٩



المصدر : الـوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ /٧/ ١٩٩٧

مسرحيته.. وهى ناقوس خطر يهدد مؤلفينا.

وعن علاقته بالنجم عادل امام قال عمر الحريرى: عادل يحب شغله جدا.. يأتى قبل العرض بساعة ويرتدى ملابسه ويعيش الدور.. وانا سعدت بالعمل معه طوال ١٦ عاما، فهو فنان قدوة واتمنى ان يقلده بعض الفنانين فى التزامه.

وعن الاعمال التى اسقطها من حساباته الفنية قال: مسرحية «الترباس» هى العمل الوحيد الذى ندمت عليه.. شاركت في ٤ مشاهد فقط وكنت اعتقد أنها ستنجح، وتنال اعجاب المشاهدين الا ان توقعاتى خابت، وندمت بالفعل على هذا العمل.

وعن تدهور السينما.. قال: الفيلم المصرى لايصلح ان يكون عالميا لان له حدودا.. حتى الدول العربية التى تشاهد افلامنا لاترى فيها نفسها..

وعن نجاح فيلم «المصير» ليوسف شاهين وحصوله على جائزة قال عمر الحريرى: الفيلم نجح لان الغرب مهتم جدا بشخصية ابن رشد الفيلسوف الاسلامى الكبير باعتباره شخصية اثرت فى التاريخ الانسانى ولكن هذا الغرب لايهتم اذا عملنا له فيلما عن الارهابيين في الشوارع لانها ليست مشكلتهم.

فى نهاية الندوة أهدى محمود الحدينى مدير المركز القومى للمسرح والسينما والفنون الشعبية درع المركز للفنان عمر الحريرى.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٧

صناعة الدواء تحتضر

مؤامرة عالمية «لضرب» صناعة الدواء المصرية

شركات الدواء العالمية رفضت انتاج خامات الفيتامينات والهرمونات فى مصر



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : م/ب/١٩٩٧

تحقيق : عيد حسن

الدواء سلعة استراتيجية .. تفوق في تاثيرها الغداء وصناعة الدواء في مصر قلعة من قلاع الصناعة الوطنية حرصت عليها الدولة ولكن هناك حصارا حول الدواء المصري في ظل المستجدات وما يعرف باتفاقية الجات!

وبدا هذا الحصار ياخذ محاور عديدة منها ما تقوم به الشركات العالمية متعددة الجنسيات برفض انتاج خامات الفيتامينات والانزيمات والهرمونات ومنتجات الهندسة الوراثية في مصر للحفاظ علي اسرار تكنولوجيا صناعة الدواء حتي لا تعرفها غيرها من الدول ولم يقتصر الامر حول هذا الحد بل طالبت اسرائيل في كتابها المقدم الي مؤتمر عمان الاقتصادي عام ١٩٩٥ بان تتخصص مصر في صناعة الغزل والنسيج والاردن في صناعة الدواء في ظل الخريطة الاقتصادية للمنطقة.

وكشف الخبراء عن قيام بعض الشركات في مصر بانتاج دواء هدفه الربحية بحجة الخصخصة وان ٦٠٪ من راس مال الشركات الاجنبية في مصر تمتلكه في حين يحرم المصريون من ذلك .

وهنا مخاوف اقتصادية من زيادة استيراد الدواء في ظل تكلفة عالية مع قلة الصادرات في ظل السوق المفتوحة وان طب الفقراء سيكون نسيا منسيا.

وطالب الخبراء بضرورة انشاء صندوق للبحوث والتكنولوجيا لتطوير صناعة الدواء تموله الدولة والبنوك وتطوير صناعة البحوث الدوائية وتوفير مناخ الاستثمار الدوائي وتشجيع العمل العربي المشترك في صناعة الدواء.

يقول الدكتور محمد جلال غراب رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للادوية وعضو مجلس الشوري والمجالس القومية ان عدد مصانع شركات الادوية المنتجة في مصر حتي عام ١٩٩٥ بلغ ٢٥ مصنعا ذات احجام وطاقات مختلفة يمتلك قطاع الاعمال ٨ مصانع والشركات العالمية متعددة الجنسية ٧ مصانع والقطاع الخاص الوطني ١٠ مصانع وصلت فيه الانتاج المحلي من الاشكال الصيدلية المختلفة عام ١٩٩٥ ، ٢٦٩١مليون جنيه، بسعر بيع المصنع.

ويغطي الانتاج المحلي من الادوية ٩٠.٣٪ من استهلاك البلاد ويبلغ هذا الانتاج ٢٩٠٠ مليون جنيه.

وتبلغ تكلفة الخامات الدوائية المستخدمة في الانتاج المذكور ٩٧٧ مليون جنيه بنسبة ٣٦٪ من الانتاج المحلي مقيما بيع المصنع ويصل عدد الخامات الدوائية الي ٧٨٥ خامة دوائية.

ويضيف الدكتور جلال غراب انه [illegible] حتي الآن انتاج خامات الفيتامينات و[illegible] والانزيمات ومنتجات الهندسة الوراثية [illegible] الشركات العالمية متعددة الجنسية منح تراخيص للانتاج باتاوة لهذه المجموعة المهمة لما تمثله من قيمة مرتفعة ٢٨٠ مليون جنيه تحتكرها الشركات متعددة الجنسية.

وبعد تطبيق اتفاقية الجات واتجاه اسعار الخامات الدوائية للارتفاع اصبح من الضروري زيادة كمية وقيمة الخامات الدوائية المنتجة محليا لتفي باحتياجات انتاج الادوية الاساسية بسعر مناسب حيث يتوقع الخبراء ان يتصل فيه استهلاك الدواء في مصر الي ٩ مليارات جنيه في عام ٢٠٠٥ منها ٣٤٠٠ مليون جنيه خامات دوائية.

ويطالب الدكتور نبيل محمود عمر رئيس الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات بمواجهة الاوضاع الاقتصادية القادمة عند تطبيق اتفاقية الجات وفتح الاسواق والاسراع في مواجهتها ولابد من صنع الدواء الذي تجيد صناعته دول عديدة لم يكن لها تاريخ في صناعة الدواء فاصبحت مصدرة له مثل الاردن وغيرها.

وانتقد الدكتور نبيل عمر بعض الشركات العملاقة التي ابتلعت المصانع الصغيرة وتحولت شركات الدواء هذه الي مستورد للخام الرخيص وما اكثره من دول الدعم والاغراق وبدات في انتاج مستحضرات غريبة عليها بحجة الربحية والخصخصة سواء كانت قطاعا خاصا او استثماريا.

وفي ورقة عمل اعدت حول صناعة الدواء المصري والاثار المترتبة علي تطبيق احكام اتفاقية الملكية الفكرية والمشاركة الاوروبية اشارت الي ان هناك تحديات كبيرة تقابل صناعة الدواء منها انها مازالت صناعة تعتمد علي استيراد الخامات الدوائية وتمثل ٨٠٪ من اجمالي الخامات المستخدمة في انتاج الدواء وان معظم بحوث الدواء وتشكيل الادوية ونقل طرق التصنيع لتركيب الادوية مماثلة للادوية العالمية والمستوردة وان مصر مازالت بعيدة عن انتاج اهم المصنوعات الدوائية وعلي الاخص المضادات الحيوية وتتواضع مجالات البحث الدوائي وتقتصر علي نوعيات محددة فلا يوجد حتي الآن في مصر هيئة متكاملة للابحاث الدوائية وهناك منافسة حامية سوف تشهدها السوق المحلي بين الدواء الوطني وبديله المستورد في ظل احكام اتفاقية التجارة العالمية التي تقضي بفتح الاسواق امام الواردات وان صناعة الدواء ستكون اكثر الصناعات تاثرا بنتائج جولة اورجواي نظرا لخصوصية واهمية هذه الصناعة ومن ثم فان الاعباء الملقاة عليها تتضمن المنافسة العالمية التي يمكن ان تلقاها هذه الصناعة داخل البلاد مع وجود الدواء المستورد المثيل الذي لن يكون علي دخوله اية عقبات في اطار بروتوكول النفاذ الي الاسواق وارتفاع متوقع في تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا او حق المعرفة مما يؤدي الي ارتفاع تكلفة المبيعات وامكانية تاثير ذلك علي الفرص التسويقية للدواء المصري فى الاسواق الخارجة .

واضافت ورقة العمل انه من المتوقع حدوث تراجع في الانتاج المحلي من الدواء والمستحضرات من تلك النوعيات التي لن يمر علي تسجيلها المدة التي حددتها الاتفاقية وهي عشرون عاما وقد يؤدي حجب حق المعرفة الي الاتجاه نحو الاستيراد من المنتج مباشرة وبالاسعار التي يفرضها وكذلك تراجع في مجالات البحوث والتطوير الدوائي فيما يتعلق بالدواء الذي ينتج وفقا لبراءة اختراع سارية المفعول مع استمرار هذا الوضع طالما لم تنته مدة الاحتكار ويضاف الي ذلك كله السلبيات التي قد تترتب علي تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية التي لن تقتصر علي الجانب الاقتصادي فحسب بل ان لها ابعادا اجتماعية علي المدي القريب والبعيد ومن اهم الآثار السلبية هو ما قد ينجم عن عدم القدرة علي توفير الدواء بالاسعار المناسبة لمستويات الدخول خاصة في مجال ادوية الامراض المستعصية والتي من المنتظر ان تبقي الدول المتقدمة علي اسرارها وقتا طويلاً من الزمن حيث من اليسير عليها تغيير علامتها التجارية بعلامات جديدة وتغيير الاسم التجاري قبل انتهاء مدة الحماية مما قد يحول وقدرة مصر كغيرها من الدول النامية عن الوقوف علي اسرار الدواء ويضاف لذلك امكانية حدوث توقف جزئي لخطوط الانتاج الدوائي وتراجع مساهمة الانتاج المحلي لاجمالي الاستهلاك المحلي وتراجع الصادرات مع زيادة الواردات.

وتطالب الدراسة باحداث تغيرات جذرية في الصناعات الدوائية تعتمد علي تكنولوجيا متقدمة كبديل للوضع القائم والذي لا يزيد عن كونه دمجا صناعيا للكيماويات الدوائية الخام في اطار مواصفة مقبولة دوليا ويعني هذا في المقام الاول تحويل الصناعة الحالية الي صناعة تقوم علي التطوير والاستحداث والاستفادة من تجارة الدول الاخري في مجال تطوير البحوث الدوائية والوصول الي دواء مصري ١٠٠٪ بدون حاجة الي ما يسمي بحق المعرفة ومن ثم من الضروري تشجيع الابحاث الصحية والمؤهلة لتادية هذه المهنة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الدوائي وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة في هذا المجال بما يمكن الصناعة المصرية من الارتقاء ويمكنها من تنمية صادراتها الي البلدان الصناعية عن طريق الاستفادة من التيسيرات التي تمنحها بعض الدول الصناعية للواردات من السلع المصنعة والاسراع في وضع خطط متكاملة للبحوث الدوائية للوقوف علي امكانيات واستنباط خامات دوائية وطنية يمكن تطويرها بما يوفر للدواء المصري ميزة تنافسية في الخارج والداخل والعمل علي تجويد المنتج الدوائي من خلال منظومة متكاملة تضمن ثبات فعالية الدواء بدءا من الخامة الدوائية حتي نوعية الخامات المستخدمة في التعبئة والتغليف وتشجيع العمل العربي المشترك في مجالات الدواء من خلال الاتفاق علي نظام موحد لتسجيل الدواء العربي واعتماده في كل الاقطار العربية والبدء علي وجه السرعة في اقامة مركز معلومات الدواء يحوي كل المعلومات والحقائق عن نوعيات الامراض وتوطينها ومعاملات استخدامات الدواء كي يمكن تخطيط الانتاج الدوائي وفقا لظروف وطبيعة الحاجة خاصة وان كثيرا من الادوية والمستحضرات تفقد فعاليتها علي طول فترة التخزين. اما بشان تاثيرات اتفاقية الملكية الفكرية علي الدواء المصري في اطار المشاركة الاوروبية فانه لن يكون هناك تخوف كبير علي موقف الادوية المصرية من جراء الدخول في المشاركة مع اوروبا للاسباب التالية وهي اعتماد مدخلات صناعة الدواء في مصر علي نسبة كبيرة من الخامات الدوائية التي تستوردها من دول الاتحاد الاوروبي ومن ثم فانه طبقا لقواعد المنشا فان الدواء المصري سوف يتمتع باعفاءات جمركية في اطار هذه المشاركة.

وان العديد من الصناعات الدوائية تعمل تحت نظام حق المعرفة ذات المصدر الاوروبي بنظام امتياز ا التطبيع لمدة معينة مقابل جعله وفقا لاتفاقيات ثنائية.

ودخول اوروبا في مشروعات مشتركة مع مصر يمكن في هذا الصدد ان يتم تاهيل صناعة الدواء في مصر وقد يكون من الضروري لمصر مطالبة دول الاتحاد الاوروبي المشاركة في تاهيل صناعة الدواء في مصر في اطار الدعم الذي ستقدمه دول المجموعة لاعادة تاهيل اقتصاديات دول المنطقة. وحذر الخبراء مما جاء في الكتاب الاسرائيلي الذي قدمته اسرائيل الي مؤتمر عمان اكتوبر ١٩٩٥ والذي اشارت فيه الي الخريطة الاقتصادية الجديدة للمنطقة بحيث تتخصص مصر في صناعة الغزل والنسيج وان تتخصص الاردن في الادوية. ولابد من قيام الشركات فيما بينها كلما امكن ذلك من اجل ايجاد كيانات قوية قادرة علي البحث العلمي والمنافسة والتنسيق في هذا المجال وكذلك التنسيق بين الشركات وبين المنتجات المختلفة لتنظيم عمليات الانتاج والتخصص بين الشركات بما يحقق تكلفة اقل ومنتجات اكثر ومقدرة تنافسية اعلي وضرورة انشاء صندوق للبحوث والتكنولوجيا لتطوير صناعة الدواء وابتكار الادوية الجديدة والمواد الكيماوية وغيرها من المدخلات علي ان تبدا الشركات بتخصيص نسبة معينة من قيمة مبيعاتها او ارباحها لراسمال هذا الصندوق والذي لابد ان تشارك فيه الدولة والبنوك وان يقوم بمهام شراء التكنولوجيا وتمويل ابحاث صناعة المستلزمات الطبية.

ويري الدكتور ثروت باسيلي رئيس مجلس ادارة احدي شركات الادوية انه قد يبدو غريبا بمنطق الامور الان انه في الوقت الذي سمح فيه لبعض الشركات الاجنبية بتملك ٦٠٪ من راس مال فروعها بمصر الا انه في نفس الوقت لن يسمح للمصريين انفسهم بتاسيس مصانع لهم بنفس النسبة او اكثر او اقل منها. ومنذ بداية دخول القطاع الخاص الي حلبة تصنيع الادوية بدات المنافسة تؤتي ثمارها واختفت العبوات الرديئة وغير المطابقة وبدا القطاع الخاص الدوائي في مصر ياخذ وضعه الطبيعي مثلما هو في كل انحاء العالم فقد انتهي القطاع العام من الدول التي انشاته وتمسكت به بعدما كشف عن التخلف الرهيب الذي وصلت اليه وان الوضع الحالي للصناعة الدوائية يوضح ان القطاع الخاص يقوم بتغطية ما يزيد عن ٥٥٪ من احتياجات البلاد من الادوية بينما يقوم القطاع القطاع العام بـ ٣٨٪ من نفسي الاحتياجات والباقي وقدره ٧٪ يتم عن طريق الاستيراد، ويقدم القطاع الخاص احدث ما وصلت اليه الابحاث العالمية في مجال صناعة الدواء من مركبات وجزئيات حديثة بينما مازال القطاع العام يقدم ما تعود عليه منذ سنوات طويلة اللهم الا القليل الذي قامت به بعض الشركات علي سبيل الاستثناء



المصدر : آخرساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ /٧/ ١٩٩٧

دورة ناجحة لوزراء الإعلام العرب :

مصر تطرح قضايا تأثير الجات على الإعلام

وحق الملكية الفكرية للمناقشة

● دعوة للالتزام بمقررات قمة القاهرة إعلاميا

تقرير يكتبه : أسامة عجاج

● لم يكن غريبا في اجتماعات الدورة الـ٣٠ لوزراء الاعلام العرب ان تختلط السياسة بالإعلام، فالمشاركون فيها ورؤساء الوفود كل منهم يساهم بشكل أساسي في ترجمة مواقف دولته السياسية اعلاميا، يدافع عن قضاياها، يشرح مواقفها ولهذا لم يخل الحديث سواء في الجلسات المغلقة او المعلنة عن التطرق الى «أزمات السياسة» التي تواجهها الأمة العربية وقضايا الاعلام والدعوة الى مزيد من التعاون في هذا المجال الحيوي.

هذا تحديدا ما جرى في هذه الدورة الناجحة لوزراء الاعلام العرب، ولم يتعجب احد عندما يتحدث ياسر عبدربه وزير الاعلام الفلسطيني عن المخطط الذي يتم تنفيذه لتهويد القدس من قبل حكومة نتنياهو، ويشير ايضا الى المدلولات الخطيرة لقرار الكونجرس الأمريكي الاخير، الذي ينسجم ـ كما قال ـ مع الطابع العنصري للسياسة الأمريكية ودعمها المطلق لإسرائيل، ويشيد أيضا بموقف مصر الرافض للتطبيع معتبره ذا قيمة كبيرة، داعيا الى تخصيص بند منفرد في قرارات الوزراء بالقدس، مشيرا أيضا الى ضرورة الاهتمام بترجمة قضية مخاطر الاستيطان والمستوطنات وما تتعرض له القدس اعلاميا في كل أجهزة الاعلام العربية.

ولعل أهم ما جاء في مداولات الوفود، هو الدعوة الى وقف التطبيع مع اسرائيل انسجاما مع مقررات قمة القاهرة، وعلى ضوء المازق الحالي الذي تمر به عملية السلام، وهو ما أشار إليه صراحة وزير الاعلام اللبناني باسم السبع عندما أشار الى ضرورة التأكيد على إعادة صياغة الخطاب الاعلامي العربي في مواجهة الخطاب الاعلامي الاسرائيلي ومبني على قاعدة الالتزام بحقوقنا الوطنية والقومية والامتناع عن أى شكل من أشكال التطبيع الاعلامي، والدعوة المستمرة إلى إظهار عدالة قضيتنا، في كل ما يقود الى تحرير أرضنا، وتأكيد الهوية الوطنية لشعوبنا في المناطق المحتلة.

وقد أشار صفوت الشريف وزير الاعلام أيضا الى هذه القضية عندما أكد على أن الاعلام العربي مدعو للتمسك بكل مقررات القمة العربية التي انعقدت في العام الماضي بالقاهرة، وقرارات وزراء الخارجية العرب. وقد تحدثت فوزية شلابي وزير اعلام ليبيا عن وجود ملاحظات عن مدى تمسك وسائل الاعلام العربية بمقررات القمة العربية.

وأشار الدكتور فؤاد الفارسي وزير الاعلام السعودي الى قضية قد لا تكون بعيدة عما سبق، عندما أشار الى حقيقة أنه مايزال العديد منا بمنأى عن الآخر، على الاقل فيما يتصل بالقضايا الجوهرية للامة العربية والاسلامية كما أن البعض في إدارة شئونه وتنظيم علاقاته الخارجية مايزال يعيش في ظروف تقليدية ولذلك فإن هناك ما يتوجب الالتزام به وما ينبغي التركيز عليه لتحقيق



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

الاستغلال الامثل للتعبير عن قضاياها ومشاكلها الداخلية فنهتم بمعالجتها وذلك قبل الاهتمام بالقضايا التى تتعلق بالآخرين.

وتعددت أشكال طرح القضايا والازمات التى تعانى منها بعض الدول العربية، فالعراق على لسان رئيس وفده حميد سعيد أشار الى وجود مخطط واسع يستهدف الأمة العربية، ينظر الى العرب كل العرب من خلال رؤية واحدة، فمخطط استلاب القدس لا يعنى القدس جغرافيا فحسب، أو يستهدف فلسطين فقط، والحصار المفروض على العراق لا يستهدف العراق وحده، وكذلك الحصار على السودان وليبيا، بل كل العالم العربي، وخاصة فى وجود حصارات معلنة وغير معلنة، كما أن الغزو التركى للشمال فى العراق ليس بعيدا عن اهداف الاتفاق بين أنقرة وتل أبيب.

وتحدث الطيب ابراهيم محمد وزير الاعلام السودانى عن اتفاقية السلام فى الجنوب التى وقعت فى ابريل الماضى، والتى نامل أن تضع حدا للاقتتال والاغتراب بين أبناء الوطن الواحد بعد أن طال أمده واستطال، وأن نتمكن من توطيد دعائم وأركان السلام والاستقرار فى كل أرجاء الوطن، حتى نتمكن من توظيف طاقاتنا وقدراتنا لبناء السودان وتقدمه ورفاهية شعبه، وقال. نحن نتطلع فى ذلك لدعم ومؤازرة الاخوة الأشقاء فى الوطن العربى. خاصة أن السودان بموقعه الحالى وامكاناته يظل سندا وعضوا للوطن الكبير فى تخومه الجنوبية.

ولم يخل المؤتمر أيضا من مقترحات جديرة بالدراسة خاصة فى ظل التطور الاعلامى، وقد أشار صفوت الشريف وزير الاعلام الى العديد منها، عندما دعا الى ضرورة الوصول الى اتفاق حول العديد من القضايا التى تمثل تحديات يجب التنسيق فى مواجهتها، وحدود ذلك فى اتفاقية التجارة العالمية «الجات» ومدى تاثيرها على العمل الاعلامى العربى فى الإطار الوطنى والقومى وكذلك حق الملكية الفكرية وكيفيه التعامل معها على مستوى الوطن العربى وعلى المستوى الدولى ، وأيضا الوسائط والتكنولوجيا الجديدة فى مجال الاعلام. واقترح صفوت الشريف تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والمتخصصين لتحديد أوجه التعامل مع هذه الوسائط وكيفية الاستفادة من القمر الصناعى المصرى ، نيل سات الذى سيتم إطلاقه خلال هذا العام إعلاميا وثقافيا واجتماعيا بالاضافة إلى البحث فى التعاون العربى الافريقى فى مجال الاعلام ، وهو ماكانت الدعوة له مبادرة من وزراء الاعلام الافارقة فى اجتماعهم الاخير فى القاهرة، مع ضرورة دعم الاعلام الاقتصادى ليتوافق مع الدعوة الى السوق العربية المشتركة.

وطرح سمير مطاوع وزير الاعلام الاردنى قضيتين قال عنهما أنهما تشكلان قاعدة هامة للعمل الاعلامى العربى المشترك :

الأولى : لابد من وجود قاعدة تشريعية عربية واحدة تضمن حرية التعبير فى إطار ديمقراطى حقيقى، ولاشك أن لدينا قواسم مشتركة تشكل الاساس لهذه القاعدة التشريعية أو الميثاق الاعلامى إذا رأيتم تسميتها بذلك، والموضوع الثانى هو ضرورة تعزيز الوجود الاعلامى فى العالم العربى بمستوى التحديات التى نشهدها فى الوقت الراهن وما نتوقعه فى المستقبل، وأضاف أن تاسيس قنوات فضائية نخاطب من خلالها بعضنا البعض، رغم أنه هدف نبيل فى تعزيز معرفتنا وتعزيز عرى التقارب والتضامن، وقد تحقق الهدف ولابد من مواصلة تعزيزه الا أن الواقع والتحديات يدعوان الى أن يكون هناك فضائية عربية تمثل جسرا للعالم بكل دوله وشعوبه وهيئاته وصانعى القرار فيه. وقال إن ضرورة أن نطرح صورتنا وطموحاتنا وقيمنا الانسانية لشعوب العالم أصبحت ملحة جدا وتفوق فى أهميتها أن نبقى يتحدث بعضنا لبعض عبر الفضائيات.

وقدم باسم السبع وزير الاعلام اللبنانى اقتراحا بضرورة قيام مدينة اعلامية عربية مشتركة يجب أن تقع فى رأس التحديات المطروحة علينا فى هذا اللقاء، وفى سائر الأنشطة الخاصة بالإعلام العربى عموما وقال: نريد أن تعبر هذه الدعوة عن النضج الذى بلغته المجتمعات الثقافية والسياسية العربية، ولا نريد لها بالتالى أن تتحول الى مسألة خلافية على المكان والزمان والامكانات، خاصة أن العالم كله يكاد يتحول الى قرية اعلامية تذوب فيها الحدود والمسافات وتتفاعل من خلالها الثقافات مهما تباعدت. وقد طالب الدكتور مصطفى شريف سفير الجزائر فى القاهرة، ورئيس وفدها للمؤتمر (خاصة وأن



المصدر : آخر ســاعـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

وزير الاعلام الجديد حمراوى حبيب شوقى لم يتول منصبه إلا منذ ٢٤ ساعة فقط) بضرورة وضع استراتيجية الاستخدام الامثل للقنوات الفضائية وتكنولوجية الطريق السريع، ووضع استراتيجية اعلامية عربية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

وقدم الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام للجامعة العربية فى الكلمة التى القاها نيابة عنه السفير مهاب مقبل الأمين المساعد لشئون الاعلام عددا من المقترحات. منها منح الانتاج الاعلامى العربى بكافة اشكاله معاملة تفضيلية، الاستعانة بمواقع الانتاج والخدمات وخدماته ومرافقه القائمة أو الجارى إقامتها فى الوطن العربى. تشجيع الانتاج المشترك فيما بين الاقطار العربية على المستوى الثنائى ومتعدد الأطراف، تشجيع ترجمة الانتاج العربى المتميز الى اللغات الذائعة وصولا الى السوق العالمية للإنتاج الاعلامى.

وقد أقر وزراء الاعلام التوصيات التى رفعت إليهم فى اجتماعات اللجنة الدائمة للاعلام العربى. خاصة تقارير فرق العمل الخمسة المكلفة بوضع تصور لآليات تنفيذ المشروعات القومية التى احتوتها وثيقة ملامح الاستراتيجية الإعلامية العربية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين. مع دعم القضية الفلسطينية والقدس الشريف، ودعم العمل الاعلامى والثقافى فى الاراضى العربية المحتلة. وفى مناطق السلطة الوطنية ونصرة جنوب لبنان.



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

ندوة الأدوات الفنية والقانونية تناقش : «اغراق» .. أم «خوف» من المنافسة

تشريع جديد لحماية المنتجات المصرية

هل هناك «اغراق» يهدد السلع المصرية ام انه خوف من المنافسة الحقيقية يسيطر على شركاتنا بعد ان تعودت الحماية الصناعية

هذا السؤال طرح نفسه بشدة خلال الندوة التى أقامها جهاز مكافحة الدعم والاغراق . ضمت الندوة خبراء اقتصاد وقانونيين من مصر وبلجيكا والهند..

فى بداية الندوة قام عبدالرحمن فوزى رئيس جهاز المكافحة بتعريف «الاغراق» كمصطلح اقتصادى قائلا «ان مفهوم الاغراق هو تصدير سلعة باقل من سعر البيع أو سعر التكلفة بالمقارنة بسعرها فى الدولة المنتجة والاغراق مفهوم جديد لم نتمرس عليه بعد ولم تستعد المنشآت الصناعية وقطاع الانتاج للتعامل معه.. وقد قامت الوزارة بانشاء جهاز مكافحة الاغراق بهدف حماية الصناعة المحلية وتم اعداد عناصر شابة حتى يستطيع افراد الجهاز التعامل مع القضايا بعقلية متطورة وواعية

ضوابط الشكوى

اما عن طبيعة عمل الجهاز فيؤكد عبدالرحمن فوزى ان هناك (اتفاقية الجات) وتنص على وجود ضوابط للشكوى حيث يجب أن تقدم عن طريق الصناعة المصرية او من يمثلها وحددت فى مجموعات اتحاد الصناعات أو الغرف الصناعية التابعة لها.. ويعنى ذلك أن الشاكى يجب أن يمثل ما لايقل عن ٥٠٪ من حجم الانتاج الفعلى.. وهناك أيضا حد أدنى لهذه النقطة وهى ألا تقل عن ٢٥٪ بشرط ان يكون هناك تأييد كتابى من جميع المنتجين من السلعة محل الشكوى وان يبدوا استعدادهم بالتعاون فى ابداء المعلومات..

تقديم البيانات

ويضيف ان هناك عناصر اساسية للشكوى يجب الالتزام بها.. فيجب تحديد الدولة المصدرة للسلعة وكمية الواردات كما يجب تحديد الأسعار

تابع الندوة

صفاء نوار

التى يدعى الشاكى انها غير قانونية . ويقوم بتقديم بياناته المالية التى تثبت أن هناك ضررا لحق به من الواردات التى تسبب اغراقا. كما يجب أن يثبت الشاكى أن الأرباح بدأت تتراجع حيث يقدم قيمة المبيعات لمدة ٣ سنوات سابقة. ومايثبت أن هناك زيادة فى المخزون.. ويتم جمع المعلومات ثم يقوم الجهاز بتحليلها.. واذا كان هناك ضرر بالفعل يتم عمل تقرير كامل لتقديمه للجنة التى تضم ممثلين عن جميع الوزارات المعنية ورئيس اتحاد الصناعات ورئيس اتحاد رجال الأعمال وتنعقد اللجنة بمجرد الطلب لعرض التقرير عليها وتقرر الموافقة أو الرفض. ثم يقوم الجهاز بعمل التحقيق فى توقيتات زمنية محددة ولابد من اخطار الدولة محل الشكوى رسميا قبل الاعلان باسبوع ويتم ارسال ملخص للشكوى بعد حذف البيانات الخاصة بالشاكى ومرفق معها قوائم أسئلة المتضررين ونطالبها باخطار اتحاد الصناعة التابع للدولة لتخطرنا بأسماء وعناوين المصدرين.. بعد ذلك نمنحهم مهلة لا تتجاوز ٣٧ يوما ونرسل قائمة للمستورد أيضا..

البحث

بعد انتهاء المهلة نبدأ فى البحث فإما ان تكون البيانات المرفقة تؤكد وجود اغراق فنقوم بعمل زيارات ميدانية للمصانع الخارجية لكى تصل الى تكلفة السلعة الحقيقية وسعر بيعها فى سوقها المحلية وأسواقنا الداخلية.. وبعد عمل تحليل سريع نعلم وجود ضرر لحق بالصناعة وهو ما يسمى حماية مؤقتة ثم نقدم تقريرا للجنة ونخطر كل الأطراف حتى تكون هناك فرصة للدفاع.. ويستوفى الجهاز كل عناصر القضية خلال ٦ أشهر بعدها نقدم التقرير النهائى ويعرض على اللجنة التى تتخذ القرار النهائى

الاتحاد الأوربى

وتحدث ريتشارد لوف الخبير البلجيكى عن السمات الأساسية لاجراءات مكافحة الاغراق عرض خلال كلمته الهيكل التنظيمى لمؤسسات الاتحاد الأوروبى المختصة باتخاد اجراءات مكافحة الاغراق والتى يصل عدد العاملين باللجنة التابعة للجهاز الى ١٣٠ متخصصا نصفهم من الحاصلين على درجات جامعية كما تحدث عن اجراءات التحقيق بواسطة سلطات المكافحة بالاتحاد الأوروبى والتى لا تختلف عن الاجراءات التى يتخذها جهاز المكافحة المصرى. حيث يخضع الاثنان لاتفاقية الجات.

تشريع جديد

ويقدم د.حسن الجميعى أستاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة تصورا مبدئيا لتشريع جديد يحمى السلع المصرية على أن يعتبر هذا التشريع مكملا للاتفاقات الدولية التى انضمت مصر اليها . ويعرض أهم ملامح التشريع الجديد قائلا . يجب أن نحدد بوضوح الجهة الوزارية المنوط بها اتخاذ القرارات والاجراءات والتدابير والوسائل اللازمة لحماية الاقتصاد القومى من الأضرار الناجمة عن الدعم والاغراق والزيادة المفاجئة فى الواردات.. هذه الجهة هى وزارة التموين باعتبارها السلطة المختصة.

● انشاء صندوق متخصص فى دعم الحماية من الاضرار الناجمة من الاغراق أو الدعم او الزيادة المفاجئة للواردات.

● حيث ان ممارسة الاجراءات الخاصة بالتحقيق فى الشكاوى تقتضى قيام اشخاص تتوافر لهم صفة الضبط القضائى بالاضافة الى اتخاذ اجراءات وتدابير متعلقة باثبات الجرائم التى يتم ارتكابها عند مخالفة الأحكام..



شركات السيارات تستعد لمواجهة الجات

□ صرح جاناترا الرئيس الجديد والعضو المنتدب لشركة جنرال موتورز مصر ، بأن مصر من البلاد الواعدة لجذب الاستثمارات فى منطقة الشرق الأوسط ، مشيرا الى أن سياسة الرئيس حسنى مبارك والحكومة تبشر بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الى مصر .

وقال إن الشركات العالمية للسيارات أصبحت تتنافس على اقامة مصانع لها فى مصر سواء لسد احتياجات السوق المصرى أو للتصدير مستقبلا .

وأضاف بأن المنافسة أصبحت شديدة فى سوق السيارات فى مصر سواء بين الشركات المحلية أو السيارات المستوردة ، لذا فإنه سيتم التركيز فى المرحلة القادمة على مواجهة هذه المنافسة ، والاستعداد لمرحلة الجات ، ولا مفر من أن تستعد الشركات المحلية لهذه المرحلة سواء من خلال اقامة الصناعات المغذية وتعميق التصنيع المحلى ، والاهتمام بخدمة مابعد البيع .



المصدر : الحـــــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

المهندس محمد فهيم ريان رئيس مجلس ادارة مصر للطيران لـ «الحوادث»:

ستراتيجيتنا هي التمويل الذاتي والتشغيل الاقتصادي

في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة اصبح العالم بمثابة قرية واحدة ... واتفاقية «غات» تعني الغاء جميع الحواجز التي تحمي الدول من المنافسة العالمية.

والنقل الجوي باعتباره جزءاً من النشاط الاقتصادي فانه يخضع للمتغيرات نفسها ففي ظل «غات» تصبح كل الاجواء مفتوحة وتصبح المنافسة هي العنصر الحاكم، وبالتالي فلا مكان الا للقوي الذي يستطيع ان يواجه تلك المنافسة ويقف على ارض صلبة وسط تكتلات اقتصادية اقليمية ودولية اصبحت سمة العصر الحالي.

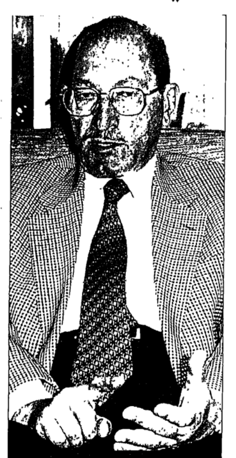
هذه الحقائق حتّمت ان تصبح مصر للطيران قوية. قوية باسطول طائرات حديث ومتميز .. قوية بشبكة ضخمة ... قوية بخدمة طيبة اساسها الامان والسعر الاقتصادي وبالطبع فان تحقيق كل هذا كان يستدعي اساليب غير تقليدية تعتمد على تكنولوجيا وادارة حديثة.

المهندس محمد فهيم ريان رئيس مجلس ادارة مصر للطيران تحدث لـ «الحوادث» بمناسبة مرور ٦٥ سنة على قيام مصر للطيران، وشرح في حديثه ما يدور على الساحة في مجال النقل الجوي وتناول المهندس ريان في حديثه مجموعة من القضايا المثارة حالياً.

بدأ رئيس مجلس ادارة مصر للطيران حديثه مؤكداً ان مرور ٦٥ سنة على قيام مصر للطيران له معنى كبير ... معناه ان مصر للطيران من اعرق شركات الطيران في العالم، وبالطبع في منطقة الشرق الاوسط. «لقد كنا من اوائل الدول التي اسست الاتحاد العالمي للنقل الجوي «اياتا» ... وفي يوم من الايام كان رئيس مصر للطيران هو رئيس المنظمة.

هذا التاريخ لا بد ان يستمر مضيئاً ... ومصر بموقعها الفريد تساعد شركة الطيران الوطنية ان يكون لها نصيب كبير من حركة النقل الجوي. فهي تتوسط ٣ قارات .. وفي قلب حركة الطيران العالمية ... وتلك الميزة تجعل حجم الحركة القادمة الى مصر كبيراً سواء للسياحة او للاعمال ... وايضاً الحركة من مصر الى الخارج والتي تتمثل في المصريين العاملين في العديد من الدول العربية والاجنبية.

ويشير المهندس محمد فهيم ريان الى صناعة النقل الجوي فيقول انه كلما كانت الطائرة حديثة كلما كانت اكثر اماناً واكثر اقتصادية، فهي تحقق الامان



المهندس محمد فهيم ريان: لا نشتري طائراتنا عن طريق وسيط

شهادة تقدير لخدمات وعمليات الصيانة في مصر للطيران

THE BANK OF NEW YORK

May 27, 1997

Engineer, Mohamed Fahim Rayan
Chairman
EgyptAir

Dear Chairman Rayan,

Yours Sincerely,

Dennis P. Newman
Executive Vice President

واقتصاديات التشغيل في الوقت نفسه، بالاضافة الى تفادي القيود التي تضعها عديد من الدول بشان التلوث الناتج من الطائرات سواء على الارض او في الجو فالطائرات الحديثة تعتبر اقل الطائرات مصدراً للتلوث الناتج من العوادم التي تخرج منها، وهي غازات سامة وخانقة. ولعل القضية التي اثيرت بين مطار هيثرو وشركة الخطوط الجوية البريطانية تؤكد هذا المعنى.

وقال المهندس محمد فهيم ريان ما اريد ان اؤكده من كل هذا ان الطائرات الحديثة اصبحت عنصراً مهماً وجاذباً لحركة الركاب والنقل الجوي. ومن هنا كان حرص مصر للطيران على تحديث اسطولها الجوي بشكل دوري وبصورة الامان واقتصاديات التشغيل وكذلك الحفاظ على البيئة ... وبالتالي الحصول على نصيب عادل من حركة الركاب.

واضاف قائلاً: منذ ١٧ سنة قمنا بتنفيذ مجموعة من الخطط الخمسية. خطة اولى انتهت، وثانية وثالثة، ونحن الآن في الخطة الرابعة. وكل خطة من تلك الخطط تتضمن مجموعة من العناصر المهمة في مقدمتها توسيع شبكة مصر للطيران وايضاً تحديث الاسطول بشكل ينافس اعرق شركات الطيران في العالم واكبرها حجماً وقوة.

وقال ان مصر للطيران من حيث التقييم الدولي والتطور التكنولوجي من الشركات المتقدمة فالاسطول الجوي (٣٩ طائرة) يضم مختلف الطرازات الحديثة من بوينغ وايرباص. ولدى مصر للطيران ٥ طرازات من بوينغ وهي طرازات حديثة للغاية، مثل ٧٧٧ و ٣٠٠ ـ ٧٦٧، وهو طراز يعمل على خط اميركا مباشرة. وكذلك بوينغ ٣٠٠ ـ ٧٤٧ و ٧٣٧ و ٧٤٧

والطرازات الحديثة نفسها من ايرباص ٣٤٠ و ٣٢١ و ٣٢٠ و ٣٠٠ و ٦٠٠

وبالتالي فان ما لدينا هو آخر واحدث الطرازات من الطائرات.

«الحوادث» وكيف يتم تمويل اسطول مصر للطيران؟

محمد فهيم منذ عام ١٩٨٠ ومصر للطيران تعمل باسلوب اقتصادي بحت يعتمد على التمويل الذاتي على اساس انها شركة تجارية . منذ ذلك التاريخ، اي منذ ١٧ سنة، لم يتغير هذا الاسلوب فهذا كان الاتفاق مع الحكومة بان نعمل على اساس تجاري واقتصادي سليم

وعند شراء طائرة فان مصر للطيران تقوم بدفع مقدم ثمن وهو يصل في العادة الى ٣٥ بالمائة من ثمن الطائرة، والباقي ٦٥ بالمائة يتم تمويله من خلال قروض.

وقال المهندس ريان ان البنوك عادة تمنح قروضها للشركات القوية، وطالما ان الطائرة التي يقوم البنك بتمويلها من طراز حديث فانه يمنح القرض وهو مطمئن على استعادة امواله

وفيما يتعلق بتمويل اسطول طائرة مصر للطيران، فاننا نحصل على افضل الشروط في السوق من حيث اسعار الفائدة. وفي العادة فاننا بعد تشغيل الطائرة نبدأ في تسديد اقساط القرض وفوائده الى ان تصبح الطائرة مملوكة بالكامل لمصر للطيران

وقال المهندس فهيم ريان انه خلال الـ ١٧ سنة الماضية حصلت مصر للطيران على «شهادات ثقة» من عديد من بنوك العالم الكبرى مثل «بنك اوف نيويورك» والذي قام بتمويل شراء طائرات جامبو وايرباص وبوينغ ٧٧٧ وقال البنك في شهادته ان مصر للطيران خلال تعاملها معه لم تتاخر مرة واحدة عن تسديد اي قسط من اقساط القروض، وان مصر للطيران تعتبر من افضل زبائن البنك.

وقال المهندس ريان: ان مصر للطيران لديها شهادات ثقة اخرى من بنوك عديدة في اوروبا. واضاف لقد سعت الينا البنوك الدولية الكبرى لاننا عميل جيد، ولهذا حصلنا على افضل شروط. بل انني لا ابالغ عندما اقول ان مصر للطيران وقعت في مشكلة منذ ايام قليلة، والسبب هو الثقة الكبيرة فيها كشركة ملتزمة، والذي حدث ان تجمعاً من البنوك الاوروبية والاميركية كان قد وافق على منح مصر للطيران قرضاً بفائدة ميسرة يزيد عن سعر الفائدة في سوق لندن



بواحد بالمائة فقط ولكن في اخر لحظة فوجئت بانهم يطلبون ضمانات معينة ولكنني رفضت وبعدها حصلت مصر للطيران من تجمع بنكي اخر على القرض بضمانات معقولة رغم ان سعر الفائدة اعلى قليلاً . ولكن الذي حدث ان التجمع البنكي الاول عاود الاتصال بنا وعرض الغاء الضمانات التي حددها مسبقاً، رغم ان تلك الضمانات وافقت عليها دول اخرى . بل انهم عرضوا منح قرض يسدد منه القرض الذي حصلت عليه مصر للطيران من التجمع البنكي الآخر .. ولكن راي مجلس ادارة مصر للطيران كان مع التجمع البنكي الذي عمل مع مصر للطيران طوال فترة طويلة وساندها، طالما انه يتساوى في شروطه مع البنوك الاخرى

وقال المهندس محمد فهيم ريان ما اقصده من تلك الرواية هو مدى الثقة في مصر للطيران من جانب البنوك الدولية الكبرى

وقال رئيس مجلس ادارة مصر للطيران ان الشركة الوطنية قامت ومنذ ١٧ سنة بتسديد مقدمات شراء طائرات واقساط قروض وفوائد قروض يصل حجمها الى ٢٣٣١ مليون دولار.

•الحوادث، ولماذا لا تلجأ مصر للطيران الى نظام تاجير الطائرات مثلما تفعل بعض الشركات الاخرى؟ فاسعار الطائرات مرتفعة للغاية؟

محمد فهيم ريان كما قلت فانه كلما كانت الطائرة حديثة كلما كانت اكثر اماناً واكثر اقتصادية في التشغيل لهذا فان مصر للطيران تطبق مبدأ ضرورة ان يكون اسطولها حديثاً للغاية وللعلم فان متوسط عمر الطائرات في مصر للطيران يصل الى ٥ سنوات ونحو ٣ اشهر وهو عمر الطائرات نفسه في اسطول شركة طيران سنغافورة تقريباً وعدد اخر من شركات الطيران الدولية العملاقة.

وتتجه مصر للطيران في سياستها الى تشغيل طائراتها لعدة سنوات ثم تعرضها للبيع وهناك شركات طيران تشتري تلك الطائرات باعتبارها من افضل الطائرات المستعملة، ونحن نبيع هذه الطائرات بافضل الاسعار. فلقد قمنا ببيع طائرة بمبلغ ٣٦ مليون دولار بعد ١٣ سنة من تشغيلها، رغم ان ثمن شراء تلك الطائرة كان ٤٢ مليون دولار

ونحن في مصر للطيران نستخدم تلك المبالغ في دفع مقدمات شراء الطائرات الجديدة ونسدد الاقساط في مواعيدها وبشكل منتظم وبتمويل ذاتي.

وقال ان هناك شركات طيران تلجا الى تاجير الطائرات من شركات اخرى .. ربما لانها غير قادرة على التملك او لاسباب اخرى. ولكن مصر للطيران لا تلجا لذلك ... وعموماً فان كل شركة طيران تتبع الاسلوب الذي يناسبها .. والحمد لله ان شركتنا بلغت قدرتها قدراً كبيراً من الاعتماد على الذات، الامر الذي يضعها في مصاف الشركات التي تملك ولا تستاجر وانني اعتقد ان اسلوب التملك اكثر اقتصادية

•الحوادث، في تمويل شراء طائرات مصر للطيران . لماذا لا تلجأون الى البنوك الوطنية المصرية؟

محمد فهيم ريان بالعكس . لقد قامت البنوك المصرية بدور مهم في تمويل عدة صفقات. وقد حدث ان قامت مجموعة من البنوك الامريكية بتمويل صفقة طائرات بضمان بنوك مصرية، وهذا يعتبر نوعاً من التمويل المشترك. و في صفقة اخرى قام بنك الاستيراد والتصدير الامريكي بتمويلها بضمان الحكومة المصرية. وبعد ازدياد سمعة مصر للطيران في السوق الدولية بدانا نتجه الى البنوك التجارية، وهي بدورها بدات تتجه الينا للسبب نفسه.

وقال المهندس ريان ان البنوك المصرية قامت بتمويل شراء طرازين من الطائرات.

•الحوادث: وماذا عن صفقة الطائرات الجديدة التي ستنضم الى اسطول مصر للطيران؟

محمد فهيم ريان: انها ١٠ طائرات قيمتها ١٢٠٠ مليون دولار. وهي تضم ٣ طائرات بوينغ طراز ٧٧٧ و ٣ طائرات ايرباص ٣٤٠ و ٤ طائرات ايرباص ٣٢١.

ان هذه الصفقة الجديدة تاتي في اطار المبدا نفسه الذي تطبقه مصر للطيران وهو ان الطائرة الجديدة هي الاكثر اماناً واكثر اقتصادية في التشغيل.

•الحوادث: وكيف يتم تنفيذ مثل هذه الصفقات؟

محمد فهيم ريان: تنفيذ الصفقات يتم بعد استعراض جميع العروض والمفاضلة بين طرازات



المصدر : الحـــــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ /٧/١٩٩٧

الطائرات والشروط الخاصة بالتمويل. وبعد الاتفاق على نوعية الطائرة واسم الشركة يتم التفاوض المباشر بعيداً عن اي وساطة او سمسرة.

لقد اتبعت هذا الاسلوب الحاسم، فلا وكيل ولا وسيط ولا سمسار بحيث تتم الصفقة بدون اي سمسرة تحت اي مسمى . لدرجة انني اشترطت على شركات الطيران التي نشتري منها طائرات الحصول على تعهد منها بانه اذا اكتشفت مصر للطيران حصول اى شخص على مليم واحد تحت اي مسمى فانه يكون من حقي الغاء الصفقة واتخاذ الاجراءات القانونية ضد الشركة البائعة، بل والحصول على ١٠ اضعاف ما دفعته من مقدمات الشراء

وقال المهندس فهيم ريان والحقيقة انني وجدت استجابة تامة من شركات الطيران، فشركة ايرباص قالت ان الشركة لا تعقد صفقات عن طريق وساطة وبالفعل منحت مصر للطيران التعهد الذي طلبته. كما ان شركة بوينغ استجابت الاستجابة نفسها، بل اكثر من ذلك فانها قدمت التعهد الذي طلبناه وايضاً ابلغتنا انها سوف تمنح مصر للطيران شهادة من المراجع الحكومية انه لم يتم دفع اي مليم الى اي شخص لاتمام الصفقة.

وقال المهندس ريان لقد كنت حاسماً، فالتفاوض يتم مباشرة بين مصر للطيران بدون وساطة او سمسرة ... وقد استجابت الشركات بطلبنا.

«الحوادث» الحديث هذه الايام يدور في الشارع العربي عن السوق العربية المشتركة ... ما هو دور شركات الطيران ـ ومصر للطيران في مقدمتها ـ في تحقيق هذا الحلم العربي؟

محمد فهيم ريان نحن كشركات طيران عربية تجمعنا رابطة هي الاتحاد العربي للنقل الجوي. هذا الاتحاد يضم رؤساء شركات الطيران العربية ويهدف الى مناقشة اساليب التكامل العربي في مجال النقل الجوي ... هذا التكامل يتضمن التكامل في مجالات عديدة، مثل التكامل الفني والتدريب والخدمات ... وغيرها ... وهذا التكامل يساعد بلا شك على تعظيم قدرات شركات الطيران العربية على المستوى الدولي، وهو امر لصالح كل الدول والشعوب العربية وصولاً الى الهدف الاكبر وهو السوق العربية المشتركة.

القاهرة ـ محمود سالم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ /٧ /١٩٩٧

رؤية «التأمين» .. واتفاقية الجات .. بين الرواج والتنظيم

اكد المستشار د. ابراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة.. انه بانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على الاتفاقات التى تضمنتها جولة اورجواى فإن هناك مبادئ اساسية لتسهيل سير التجارة الدولية.. هذه المبادئ واجبة الاحترام بما كتب بها من وسائل قانونية للالزام.. ومن ذلك مبدأ حرية التجارية دون عوائق تميزية بين الدول والمنافسة وقدرة المصدرين على الوفاء بالتزاماتهم ودخول معركة التجارة الدولية مجهزين باسلحة تؤهلهم على الوفاء بتعهداتهم من وصول السلعة فى موعدها المتفق عليه، ودون تغيير فى مواصفات المنتج وفقاً للقواعد الفنية المقررة وبذلك فإن اكبر المخاطر التى تواجه المصدرين والمستوردين فى ضوء «الجات» تأخر وصول السلعة للمستورد أو هلاكها أو تغير معالمها عند التسليم لسبب ليس من جانب المصدر.

لذلك يبرز دور التامين واهميته المتزايدة مع اشتعال ضراوة المنافسة التى تيسرها «الجات» وتضمن تحقيقها وحتى لايتأثر مصدر السلعة باسباب لايكون الخطأ فيها من جانبه.. الامر الذى سيؤدى فى النهاية إلى رواج التامين على السلع والبضائع وتقدم اساليب الحماية التأمينية وتطورها بما يستجيب لمتطلبات الجات من احترام حرية التجارة وخضوع التجارة الدولية لمبدأ المنافسة دون

قيود تمييزية لاتقرها اتفاقية الجات.

من وثائق جولة اورجواى هناك اتفاق بشان الدعم يقصد به حظر اى مساهمة مالية حكومية تؤثر على مستوى الأداء التصديرى وخص الاتفاق بالذكر انه من صور الدعم المحظور ـ «التأمين على الصادرات من جانب الحكومات» والمنشآت الخاضعة لها أو ضمانها ضد اخطار اسعار الصرف.

الأمر الذى يلزم معه تطوير نظام التامين المصرى وفقاً لاحكام «الجات» ووثائقها استعداداً للمواجهة الكبرى بتطبيق مبدأ حرية التجارة بمفهوم والتزامات اتفاقية «الجات».

د. ابراهيم على حسن نائب رئيس مجلس الدولة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

بسبب الجات

دراسة اقتصادية تحذر من انهيار الصناعات الصغيرة

□ كتب ـ أحمد شعير:

حذرت دراسة اقتصادية من انهيار الصناعات الصغيرة خلال سنوات قليلة مؤكدة أنها لن تصمد طويلا أمام المنافسات التى يفرضها تطبيق اتفاقية الجات.

ونبهت الدراسة التى أعدها معتصم راشد مستشار مركز التعاون الأوروبى العربى والدكتور حاتم عبدالكريم رئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة طنطا، إلى أن الصناعات الصغيرة تتعرض لأزمات مالية وتسويقية

وأكدت الدراسة إلى أن المشاكل التى تواجه الصناعات الصغيرة تقلل من فرص ظهور أجيال جديدة من رجال الأعمال مشيرة إلى أن قدرات الصناعات الصغيرة على التسويق والتصدير هزيلة

وذكرت الدراسة أن الصناعات الصغيرة تحتاج للارتباط بالصناعات الكبيرة لضمان الاستمرارية كما أنها يمكن أن تساهم فى تطوير الصناعات الكبيرة من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الانتاج.

وأشارت الدراسة إلى أن الصناعات اليدوية مثل الزخرفة والسجاد ومنتجات الجلود والنحاس المطروق تحظى بقبول فى الأسواق الأجنبية ولكنها تحتاج إلى دعم تصديرى وايجاد حلول لمشاكلها التمويلية.




المصدر : الأحــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

نتمسك بحقنا فى حماية صناعة الدواء المصرية

الدكتور فاروق غراب: الجات لمصلحة الدول الكبرى.. وانتاجنا يحتاج لدعاية حكومية

تواجه صناعة الدواء المصرية مشكلة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية التى نصت عليها اتفاقية التعريفات العامة والتجارة المشهورة باسم «الجات» .. خطر تطبيق الاتفاقية يشعر به المسئولون عن شركات الادوية لانه سيؤدى الى سيطرة وتحكم مراكز الابحاث العالمية الكبرى فى المستحضرات الطبية والمادة الخام ويشعر به المواطن الذى ينتظر ارتفاع اسعار الدواء.

وحول حماية صناعة الدواء باعتبارها سلعة اقتصادية استراتيجية حاورنا الدكتور فاروق محمد غراب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة النصر للصناعات الدوائية.. فتحنا الملف وناقشنا اهم المشاكل والعقبات التى تواجه صناعة الدواء.

● فى بداية الحوار نريد التعرف على بداية صناعة الدواء المصرى وعن بدايات انشاء شركة النصر للصناعات الدوائية؟

حوار: هدى العيسوى

●● بدات صناعة الدواء المصرية في الاربعينات وهى صناعة لها رصيد عريق فى الخبرة وعلى سبيل المثال بدات شركة النصر للكيماويات الدوائية بابى زعبل فى انتاج صناعة الخامات الدوائية والمضادات الحيوية سنة ١٩٦٠ حيث صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٢ فى ٢٦ اكتوبر ١٩٦٠ بانشاء الشركة براسمال قدره ٣٠ مليون جنيه وقد اسند اليها تنفيذ مشروع الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية والتى ازدادت الحاجة اليها باستمرار لانها تعتبر مواد استراتيجية مهمة تحميها الدولة وتعتنى بانتاجها مهما كانت التكاليف..

● مشكلة تطبيق اتفاقية الجات تسبب حالة اضطراب بين خبراء صناعة الدواء المصرى والمسئولين عن الشركات.. كيف تنظر الى هذه الاتفاقية؟

●● اتفاقية الجات تحدث فيها الكثيرون ومنهم الدكتور جلال غراب ووجهة نظرى ان هذه الاتفاقية ستكون لصالح الدول المتقدمة المسيطرة على اسرار الصناعات المتقدمة والاتفاقية ببساطة تلغى الحدود بين البلاد المتقدمة والنامية بحيث تسمح للمنتجات رخيصة السعر للظهور فى السوق المحلى بما يؤدى الى ركود فى انتاجنا ولذلك فاننا نتمسك بفترة السماح لانها فترة ضرورية لاعادة التكامل بين اجهزة الدولة فالتطبيق الفورى لاتفاقية الجات دون الاستفادة من فترة العشر سنوات سيؤدى الى تراجع الانتاج وحصر توريد موارد الخامات الدوائية وتصفية فرص البحث والتطوير وتراجع الصادرات بالاضافة الى زيادة الواردات وعلى هذا فان صناعة الدواء المصرية بحكم سبقها وريادتها وايضاً بحكم حجمها تحتاج الى اقرار الاستفادة من الفترة الانتقالية التى قررتها الاتفاقية حتى نعيد ترتيب اوضاعنا لمواجهة شروط المنافسة المفتوحة فلا نضطر لمواجهة عملية اغراق من قبل الدول المتقدمة..

مشكلتنا الحقيقية أن الدول المتقدمة تملك تكنولوجيا متقدمة جداً وتسيطر على المركبات الدوائية الجديدة.. اما انتاجنا فما زال من مرحلة التطوير والتقليد.. واذا لم نتطور بسرعة سنجد انفسنا نستورد التقنيات العالية والمركبات الجديدة باسعار عالية لانستطيع دفعها وهذا له اثر سلبى على الشركة فالشركة حتى الآن تقدم انتاجاً تقليدياً.

فالآن نحن نفخر باضافة منتج عالمى من انتاج شركتنا ويستخدم في علاج حصوات الكلى ولكن مركب واحد لا يكفي لمواكبة التقدم والتطور فلابد من وجود منتجات اخرى لمنافسة الجات وحق الملكية الفكرية

● بعض الدول بدات معنا لكنها تقدمت وصارت لها كلمة فى سوق الدواء لماذا انهارت صناعة الدواء هناك؟

●● من المعروف ان كندا تنتج الادوية مثلنا رخيصة ولكنها وقعت اتفاقية الملكية الفكرية وتنازلت عن فترة السماح على ان تلك عمل حضارى فكانت النتيجة انتهاء المنافسة بين الشركات وانفردت بالسوق الشركات الامريكية والاوروبية العملاقة صاحبة الاختراعات وارتفعت اسعار الادوية بعد ان كانت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على ١٠٪ من صناعة الادوية اصبحت تسيطر على اكثر من ٩٠٪ وخسرت صناعة الدواء وخسر نظام التامين الصحى الذى كانت تنتجه كندا.

● وماذا عن منحنى الشركة انتاجياً؟

●● توجد زيادة انتاجية بيعية تقدر من ١٥ الى ٢٠٪ وهناك خطة طموح للتصدير تقدر بـ ١٣,٥ مليون جنيه بعد ان كانت الشركة متعثرة فى التصدير فى السنوات السابقة. فلقد دخلت الشركة فى مشاريع جديدة منها مصنع المحاليل الجديد، الغسيل البريتونى الجديد، الاملاح المعدنية المنطقة العقيمة البنسيلينية ، وغير البنسيلينية ومصنع مرشحات الكلى.

● وماذا عن اوضاع العاملين بالشركة؟

●● وعن عدد العاملين يبلغ عددهم ٤٠٠٠ عامل فالخدمات المقدمة لهم كثيرة فسوف يقام مصيف ترفيهى وبعض الانشطة الترفيهية ونادى اجتماعى



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/[illegible]/١٩٩٧

وتوفر لهم وجبات غذائية اثناء الورديات ويوجد نظام السلفيات بالشركة وتقوم الان بعملية التدريب التحويلي عند عملية النقص في العمالة باحد المصانع ونأتي بالمساعدين من المصانع ونحولهم لفئة منتجة ويد عاملة

● من المعروف ان صناعة الدواء تمر باصعب مراحلها حالياً ومن وجهة نظرك كيف ترى مستقبل صناعة الدواء في مصر؟

●● تمر صناعة الدواء الآن بمنعطف خطير لان صناعة الدواء تعتمد على توفير الخامات الاولية للصناعة وشركتنا هي المسئولية عن توفير الخامات وبالامانة والضمير لانستطيع توفيرها بسعر منافس فسعرنا المصرى الحلى من السعر العالمى لاننا نعتمد فى الصناعة على ٨٠٪ من الاستيرادات الخاصة.

وسوف نبدا فى عمل مصانع مصرية منافسة للجات وهذا يؤدى لاستجلاب تكنولوجيا حديثة فى صناعة الخامات الدوائية بالشركة وبدانا فى وضع خامات دوائية دولية عالمية باسلوب علمى وتنافس يضمن استقرار سعر الدواء فسوف يصل ثمن قرص الاسبرين العادى الى خمسة او عشرة جنيهات ونحن نحاول حماية الطبقة الفقيرة من شعبنا الكادح فنحن جنود لحماية الفقراء الكادحين.

● نعود الى شركة النصر لماذا تعثرت وكيف واجهتم المشاكل حتى حققت نتائج ايجابية؟

●● وعن اسباب تعثرالشركة اشار الدكتور فاروق غراب انه بعد عرض المشاكل على المسئولين نقوم الان بالحلول الآتية لتقديمها للدكتور كمال الجنزورى والدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال لحل مشاكل الشركة التى تقف عثرة فى الاصلاح الاقتصادى للشركة ليتدخل سيادته لدى الوزارات المعنية لوضعها موضع التنفيذ.

- حل مشكلة مديونيات الشركة لدى البنوك التجارية وذلك بتحويلها لسندات على الشركة القابضة للادوية.

- تعديل الفئة الجمركية على مرشحات الكلى الصناعى المستورد ٣٠٪ بدلاً من ٥٪.

- قيام وزارة الصحة بالتعاقد مع الشركة على شراء مرشحات الكلى الصناعى ومستلزمات الغسيل الكلوى بالامر المباشر.

- أعطاء مرشح الكلى الصناعى انتاج الشركة من الضريبة العامة على المبيعات اسوة بما هو متبع مع المرشح المستورد.

- الحماية الجمركية للخامات الدوائية من مضادات حيوية وكيماويات دوائية كادوية اساسية اولوية لعلاج الامراض الشائعة فى مصر.

- تنازل الدولة عن القرضين الكويتى والسعودى للشركة حيث تنازلت الدول الشقيقة عن القرض لمصر.

- سرعة تنفيذ المشروع القومى لانتاج وسائل منع الحمل «اللوالب» بالشركة مشروع وزارة شئون السكان والاسرة حيث ان المبنى المعد بالشركة لتنفيذ المشروع قد بلغت تكلفته ١.٢ مليون جنيه.

-وذلك حتى يتم اصلاح الهيكل التمويلى للشركة للحفاظ على عدم انهيار الشركة باعتبارها شركة استراتيجية قومية.

فلقد تم العمل فى اتجاهات عديدة لاصلاح الهيكلة المادية بالشركة المكتسة بالعمالة ووضع هيكل جديد للعمالة يتناسب مع النشاطات الفعلية.

تم الركيز على المخزون لبيعه بزيادة وضع الشركة وحمايته وعدم السماح بالتخزين فى الانتاج التام اكثر من شهرين ثم توقيع اتفاقية وعقود للتصدير لزيادة العملات الحرة وسوف تحقق المستحضرات الجديدة حوالى ٢٠ مليون جنيه ويتم الان على مستوى العاملين التدريب المستمر ولقد تم تحويل الورش الى ورش خدمية انتاجية لرفع مستوى الشركة لزيادة الايراد العام.

● ما هى مشكلة مرشحات الكلى؟

●● بالنسبة لمرشحات الكلى المصرية فهى تنافس المرشحات العالمية ولكن المشكلة هى «عقدة الخواجة».

ودائماً يسعى لها المواطن المصرى فى شرائه للمنتج الاجنبى واحياناً ما يكون المنتج الاجنبى مجهول المصدر والمنشا والله اعلم بهذا المنتج الاجنبى.

مشكلة اخرى وهى تسعير الادوية فالمفروض ان يتم تطوير اسلوب الادوية بالنسبة للمستحضرات الصيدلية الجديدة ويكون العمل اسرع فى سبيل الزيادة الانتاجية ويجب ان يعاد التسعير بالنسبة للمستحضرات القديمة التى تتسبب فى خسائر للشركات حتى تكون اقتصادية بحيث تكون تكلفتها اقل من ثمن بيعها.

فلابد من الاسراع فى التسجيل حوالى عام كامل لذا فنحن نناشد وزير الصحة ضرورة السرعة فى اصدار الدواء حيث ان منتجا واحدا مفيدا لمرضى حصوات الكلى اخذ تسجيله حوالى ١٣ عاما.

وللعاملين مشاكل منها:

١- يجب ترشيد العمالة لاجدال

٢- يوجد حوالى ١٧٪ من العمالة يبلغ عمرهم السنى ٥٥ سنة الامراض المزمنة ٧٪ اى ٢٥٧ عاملا فلابد من تطبيق المعاش المبكر على كبار السن واصحاب الامراض المزمنة فلقد كان العجز الحقيقى فى العام السابق حوالى ٢٠ مليون فبرغم حصول الشركة على ١٠ ملايين جنيه من الشركة القابضة لتمويل الشركة والنشاط الجارى.

ففى هذا العام قل العجز وقل التمويل الماخوذ للنشاط الجارى وقللنا نسبة العجز ٢.٥ مليون جنيه.

فتوجد لدينا محطة مياه قائمة بذاتها تاخذ من ترعة الاسماعيلية وتنقي مياهها ونقوم ببيعها لجميع الشركات المحيطة.

وموقف الشركة من استيراد الخامات كالتالى المستورد دائماً لا يتحكم فى سعر الخامات فالمورد هو المتحكم وهناك اتفاق عالمى للسيطرة على سعر الخامات العالمية لقتل سعر الخامات المحلية لدرجة ان بعض الشركات العالمية تتلاحم ببعضها البعض حتى تكون عملاقة حتى تكون اكثر قوة ومنافسة وتحكماً فى اسعار الخامات الاولية للادوية.

فلماذا لم تتكاتف جميع الاجهزة فى سبيل المنافسة امام الجات لرفع مستوى الدواء المصرى سوف نغرق بالادوية العالمية وسوف تنحدر السوق المصرية فى صناعة وحماية الدواء المصرى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ /٧ /١٩٩٧

صناعة الدواء فى مصر وتحديات المستقبل

الوفد
تدق
ناقوس
الخطر

اعداد : عبد الستار الزيات

مطلوب تكاتف وزارات الصحة والبحث العلمى وقطاع الأعمال العام وشركات الأدوية لمواجهة تطبيق اتفاقية الجات



المصدر : الوفـــــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

مما لا شك فيه ان صناعة الدواء فى مصر تعتبر من الصناعات الاستراتيجية حيث ان لها انعكاسا على صحة الانسان المصرى وحياته هذا بالاضافة الى ان لها بعدا اجتماعيا لا يمكن التغاضى عنه فى ظل انخفاض متوسط دخل الفرد فى مصر وهذا يؤكد على دور الدولة لحماية المرضى ومحدودي الدخل من المصريين وطبيعى فى ظل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «التربس» ان ترتفع اسعار كثير من الادوية بما يفوق قدرة وطاقة الانسان المصرى لذا فإن هذا يستلزم تكاتف الدولة ممثلة فى وزارات الصحة وقطاع الأعمال العام والبحث العلمى وجمعية مصنعى الدواء من القطاع الخاص للاستعداد لمرحلة التطبيق ووضع حلول جذرية للمشاكل التى تعوق انطلاق هذه الصناعة وكان للوفد ان تأخذ رأى الخبراء والمتخصصين وأصحاب القرار فى هذا المجال حتى يمكن الوقوف على حجم المشكلة ومدى تأثيرها على المواطن المصرى وكيف يمكن العلاج..؟

كان أول لقاء مع الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية والذى اكد على ضرورة الا تخضع هذه الصناعة لآليات السوق فهى صناعة تمس القاعدة العريضة من الشعب المصرى ومسئوليتنا كدولة وكشركات ادوية ان نحقق له الأمن الدوائى وصحيح ان شركات الدواء فى مصر تغطى بانتاجها ٩٣٪ من احتياج الاستهلاك المحلى والذى يصل الى ٣ مليارات جنيه من الدواء إلا أن نصف هذه الكمية منتج بتصريح من الشركات الاجنبية وهذا هو مكمن الخطورة ولابد من التركيز فى المرحلة المقبلة على تصنيع الخامات الدوائية والتى تعتبر خط الدفاع الأول فى مواجهة تطبيق الملكية الفكرية وحتى يمكن الحد من الاعتماد على الغير وأفاد سيادته بأن شركات الدواء لم تستفد من الفترة الممنوحة لتطبيق اتفاقية الجات ولم تستعد الاستعداد الايجابى المدروس لهذه الاتفاقية وطالب بوجود تنظيمات وتشريعات تحمى المريض المصرى فى المرحلة القادمة كما اكد سيادته على ضرورة الحد من الادوية المستوردة والتى لها بدائل محلية.

أما الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة ورئيس مجلس ادارة شركة المهن الطبية للأوية والعضو المنتدب فهو يطالب بضرورة منع الدخلاء فى صناعة الدواء فهؤلاء لا يهمهم الا الربح الوفير دون النظر لاحتياجات المريض ومصلحته وكذلك بضرورة وضع الضوابط لتسجيل وتسعير الأدوية الاجنبية والتى لها بدائل ذات جودة وفاعلية عالية.

اما الدكتور ثروت حجر رئيس شركة العامرية للأدوية فيؤكد على ان شركات الدواء المصرية تعانى من أزمات حقيقية ولابد من العمل على حل هذه الازمات اذا كنا جادين فعلا فى النهوض بهذه الصناعة الحيوية الهامة وعلى الرغم من ان حل هذه الازمات يتطلب استثمارات ضخمة إلا أن دعم الدولة كفيل بتدبير مثل هذه الاستثمارات حتى تستطيع شركات الدواء مواجهة التحديات الصعبة التى تواجهها حاليا والمنتظرة مستقبلا نتيجة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية.

اما الدكتورة جميلة موسى رئيسة الادارة المركزية للصيدلة ومركز التخطيط و السياسات الدوائية فتؤكد على ان هدف وزارة الصحة هو تطوير صناعة الدواء ومحاولة الوصول الى حلول للمشاكل التى تواجه هذه الصناعة قبل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية وفيما يتعلق بتسجيل الادوية الاجنبية اكدت سيادتها على انه لا يتم تسجيل اى دواء بوزارة الصحة الا بعد دراسة أهمية هذا الدواء وجدوى توزيعه فى مصر كما ان عملية التسجيل لاتتم عشوائيا بل انها تخضع لضوابط هدفها فى المقام الأول والأخير مصلحة المواطن المصرى والدواء المصرى المصنع محليا.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . جلال غراب :

□ استمرار فترة السماح لاتفاقية الملكية الفكرية يحقق الانطلاقة لصناعة الدواء فى مصر
□ تطوير جميع الشركات للحصول على الايزو وفق منظومة متكاملة .
□ نسعى للانفتاح والتعاون مع البلدان العربية فى المجالات الدوائية .

من المؤكد ان القرار السياسى الوطنى الذى اصدره الرئيس محمد حسنى مبارك والذى يقضى باستمرار فترة السماح التى كفلتها اتفاقية الملكية الفكرية قد اثلج صدور كافة العاملين فى مجال صناعة الدواء نظرا لانه يعكس اهتمام القيادة السياسية بتعميق دعائم هذه الصناعة الاستراتيجية التى تعتبر المؤشر الحيوى على السلامة الصحية لافراد المجتمع .

.. حول هذا القرار والمسئوليات والمهام الواجب القيام بها خلال هذه الفترة كان اللقاء والدكتور جلال غراب عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للادوية .



د . جلال غراب



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

التطوير .. والمحاور الرئيسية :

يقول د . جلال غراب بان هذا القرار المسئول يعد بمثابة نقطة الانطلاق والقوة الدافعة لنا لبذل المزيد من الجهد لتطوير صناعة الدواء وإعادة تاهيلها لمواجهة اتفاقية الملكية الفكرية وللدخول إلى واقع القرن القادم ويضيف بان هذا التطوير يشمل العديد من المحاور والتى ياتى فى مقدمتها :-

تطوير الجودة :

وفى هذا الإطار حرصت الشركات التابعة للشركة القابضة للادوية على السعى بقوة للحصول على شهادة الايزو ٩٠٠١ كخطوة بناءة على طريق التجويد وتحسين مستويات الأداء والعمل وفقا لنظم موثقة بدورات مستندية ثابتة وفيما يتعلق بالجودة فنحن نتخذ كافة الإجراءات التى تكفل جودة المنتج فضلا عن اننا نطبق قواعد الصناعة الدوائية الجيدة ونحرص على تطوير جميع وحداتنا وتحديثها اما تلك التى لا نستطيع ان نطورها فى المرحلة الحالية فإننا نستعيض عن ذلك بتشييد وإقامة مصانع جديدة .. تجدر الإشارة إلى ان ذلك النهج ياتى على التوازى مع عمليات التخصيصية .

تطوير المنتجات

وفى هذا الصدد فإن لدينا والكلام مازال للدكتور جلال غراب - شركة الأبحاث والتطوير وهى شركة خدمية لشركات القطاع وتهدف إلى تطوير المنتجات وإلى تسجيل براءات الاختراع لشركاتنا وفضلا عن ذلك فهى تعمل على تضافر الجهود وتجميعها لدفع مقدرات الأبحاث .

تطوير المعدات

ومن الجدير بالذكر بان التطوير فى هذا الشان يشمل .

- تعميق تصنيع قطع الغيار
- إعادة بناء الماكينات القائمة وتحديثها بدلا من الاستثمار فى معدات جديدة اما إذا ما اقتضت الضرورة غير ذلك فإنه يتم الاستعانة بمعدات جديدة .

تعميق تصنيع الخامات المحلية

ويؤكد د . جلال غراب بانه من المعلوم ان الخامات المحلية المنتجة فى مصر لا تتجاوز ١٠٪ ولذا فنحن نعيد النظر فى صناعة الخامات الدوائية على اسس مختلفة عما سبق بحيث تبدا بعدد من الخامات التى نتمتع فيها بميزة نسبية

ونعتمد فيها على مواد اولية محلية وإذا لم يتيسر ذلك فسنسعى لتوفير مواد اولية او وسيطة من الخارج لتصنيع الخامات اللازمة ولكن فى هذه الحالة سنبرم عقودا طويلة الاجل وذلك لضمان كل من ثبات السعر واستمرارية الإنتاج بنفس الظروف وفى هذا الصدد فإنه يتم حاليا العكوف على هذه المشروعات ودراستها بدقة بالغة

للتاكد من جدواها وبجانب ذلك فإننا نبحث عن السبل الملائمة لتمويل هذه المشروعات آخذين فى الاعتبار السعى لتمويل هذه المشروعات بثمن بيع إنتاجها وفى هذا المضمار فإننا سنقوم عند التعاقد مع الأطراف الخارجية سواء اكان الجانب الصينى او غيره على تسويق هذه الخامات فى الخارج للوصول إلى الحد الادنى لاقتصاديات التشغيل .

.. اما فيما يتعلق بالخامات البيولوجية فإنه من الجدير بالذكر ان هناك اتفاقا نحن بصدد توقيعه لنقل تكنولوجيا الهندسة الوراثية إلى مصر باعتبارها مستقبل القرن القادم .

التسويق

وحول التسويق وترسيخ قواعده يشير د . جلال غراب باننا نستقى تحركنا فى هذا المجال من توجيهات الرئيس مبارك وذلك للانفتاح بصورة اكبر واكثر تاثيراً مع العالم العربى لإنتاج الخامات بالتعاون مع الدول العربية ولتحقيق ذلك فهناك المزيد من الاتصالات فى هذا الإطار مع الجانب الليبى وكذلك فقد قمنا بفتح حوارات مع الجانب السعودى ونحن فى هذا الاتجاه نعضد إقامة السوق العربية المشتركة سواء فى مجال الخامات ، الادوية ، المعدات الطبية حيث لا يعقل

على الإطلاق ان تكون التجارة البينية العربية ٨٪ ويؤسفنا ان تكون فى مجال الدواء ٢٪ ولهذا فمن المحتم ان تتزايد وتتضاعف بحيث نستخدم كل ماينتج داخل العالم العربى وهذا الاتجاه هو جزء من خطتنا لتحقيق التحالفات الاستراتيجية مع البلدان العربية وهذا بلا شك سيحقق المزيد من الفوائد وبخاصة عند التعامل مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية .

.. ونظرا لاهمية دور الدولة واجهزتها المختلفة فى الاسهام فى تطور صناعة الدواء فإن للحديث بقية .

جمال غالى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

«الجات» «جاية جاية» مثلها مثل كأس الموت «الكل شاربه».. ولكن هل استعد «الراحلون» لهذا اليوم، أعنى يوم الجات.. إنه ليس ببعيد.. وإذا كان قد مضى من عمرها ٣ سنوات فإن «حصيلة الأعمال» والاستعدادات تتجاوز الصفر بقليل.

وقد تكالبت على صناعتنا الوطنية العديد من الأوجاع التى «هدت حيل» قطاعات كبيرة ولم تعد المسكنات كافية والبتر صار حلا.. ولكن هل يوافق أحد على «بتر» صناعة كاملة أو قطاع صناعى؟! أظن.. لا.. الأوجاع جاءت على هيئة «تهريب» عبر منافذ خلفية.. و غرقت الأسواق ثم جاءت على شكل تخفيضات جمركية متوالية.

الجات تواصل تدمير الصناعة المصرية

مخزون الشركات الهندسية فى «طرقات المصانع»

«عايز هم ولا أزيدك»!!

صناعات الدواء والغزل والمنسوجات فى خطر.. «وعملية» الإصلاح لم تبدأ بعد!!

تحقيق:
أحمد عبد المنعم

إنما هذه الأوجاع أتت على «جسم مهدود» من داخله.. لا سيولة ولا تصدير.. ولا تطوير.. والمريض «ينتظر الرحيل» بدلا من العلاج وحسم المشاكل.. عام ٢٠٠٤ ليس ببعيد.. وهو عام تطبيق الجات بشكل كامل.. والمخاطر قادمة.. فى أغلب قطاعاتنا الصناعية.. الأسئلة الحائرة فى الذهن.. ما أكثر القطاعات «أوجاعا» وكيف العلاج؟! ثم هل هناك «عمليات» تجرى فعلا فى إطار «علاج الأوجاع»؟

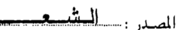
تلك الأسئلة.. وهذه هى التفاصيل..

تخفيضات جمركية

مصر أصبحت عضوا فاعلا فى المجموعة الدولية التى وقعت نهاية ١٩٩٣ اتفاق تحرير التجارة الدولية -جات- وبات عليها أن تستعد للتطبيق الكامل عام ٢٠٠٤.. منذ هذا التاريخ.. شهدت الأوساط الاقتصادية والإنتاجية عمليات تخفيض جمركية.. نزل الحد الأقصى على السلع كاملة الصنع من ٩٠٪ فى بعض الصناعات إلى ٦٠٪، جانب الجمارك هو الأبرز فى الموضوع باعتبار أنه خطوة نحو التحرير الكامل للتجارة استيرادا وتصديرا..

فى شهر نوفمبر الماضى خفضت وزارة المالية الجمارك على بعض أنواع من السيارات.. وصرخ المسئولون



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٧/١٩٩٧

خشية تراجع المبيعات.. ومرت الشكوى ولم يهتم أحد. خلال الأسابيع الماضية سرت شائعة حول خفض الجمارك مرة أخرى على السيارات وشهدت لذلك سوق السيارات المستعملة والجديدة نوعا من الترقب والحذر، وإن كان الدكتور محيى الدين الغريب نفى ذلك. لكنها قدر أت اليوم او غدا، وإن كان بعض المسئولين يؤكدون أن نفي الوزير جاء لضبط سوق السيارات وإن الامر حقيقى وليس شائعات.. والايام ستثبت...!!

ونعود إلى الصناعة المصرية ويطالعنا الدكتور أحمد جويلى -وزير التجارة والتموين- بتصريحات مفادها أن الصادرات المصرية ستزيد العام القادم إلى ١٢ مليار دولار بينما الواردات بلغت ٤٤ مليار دولار، أى ان صادرات مصر هزيلة جدا ولا مجال لمقارنتها بصادرات أوربا التى تجاوزت ٢٥٠ مليار دولار.. الأسواق المصرية إذن مفتوحة ولا مجال للمنافسة..

الصناعات المصرية بوصفها الحالى لن تقوى على المنافسة لا المحلية ولا الخارجية، فإذا اخذنا قطاعا مثل صناعات الغزل والنسيج تطالعنا ارقام مخيفة تقول إن الديون والقروض زادت على ٤ مليارات جنيه وأن الخسائر كبيرة وتزيد على هذا الرقم، وأن حجم المخزون يقترب من هذا الرقم بل إن المصانع -ووفقا لبيانات الشركات القابضة للغزل والقطن والمنسوجات- تحتاج إلى نحو ٥ مليارات جنيه لإصلاح هياكلها وعمليات الإحلال والتجديد.. وليس فى مقدورها الآن فعل هذا.

قطاع الصناعات الهندسية ليس افضل حالا، وتشير نتائج أعمال الشركة القابضة الهندسية إلى تزايد المخزون ليصل إلى نحو نصف مليارجنيه، واضطرت بعض الشركات إلى تخفيض موازناتها التخطيطية لهذا العام بسبب ركود الأسواق وضعف المبيعات.. والشركات الكيماوية ليست فى وضع افضل ويكفى أن ما بين ٣و٥ شركات منها تواجه مخاطر التصفية والأمر ذاته على شركات التعدين والحراريات وقطاع المقاولات فى وضع لا يحسد عليه.

والسؤال: هل تستطيع تلك الصناعة ان تنافس الآن.. وهل استعدت للجات؟!

الصناعة.. قد تموت

يقول محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات إن الصناعة المصرية تحتاج إلى مزيد من الدعم لمواجهة الجات وغيرها ولابد ايضا من وضع حلول لمشاكل الصناعة المصرية قبل الاقتراب من نهاية الفترة المؤقتة التى تمنحها الجات، لأنه مالم يحدث إزالة للمعوقات فإن الصناعة المصرية «قد تموت». ويدعو محمد فريد خميس إلى تنفيذ استراتيجيات صناعية متكاملة فى كل مجالات الصناعة وحتى الصناعات المغذية بل والصناعات القائمة على الزراعة.

ويقول إنه لابد من رفع ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات اللازمة لصناعتنا المحلية وإعفاء الصادرات من الضرائب وخفض أسعار الطاقة.

والدكتور زكريا بيومى -استاذ التشريعات المالية بكلية الحقوق جامعة المنوفية- يؤكد على ما ذهب إليه اعضاء صناعة الغزل والنسيج فى مطالبتهم بعدم رفع حظر الاستيراد عن المنسوجات والملابس العام القادم، ويقول إن هناك أخطارا ستعود على مصر خاصة صناعة المنسوجات من جراء اتفاق الجات ذلك لان مصر تقع فى منافسة مع كوريا وهونج كونج وتركيا ودول أسيوية أخرى وهناك احتمالات أن تضيق السوق الخارجية المتاحة أمام صادراتنا من تلك الملابس وينعكس هذا سلبا على المصانع الوطنية.

.. والدواء.. فى خطر

والدكتور صلاح فهمى محمود استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الازهر- يركز على الآثار السلبية لاتفاق الجات على صناعة الدواء المصرية، ويقول إنها ستؤدى إلى تراجع إنتاج مصر من الدواء وستضعف من فرص البحث والتطوير وفقا لبراءات الاختراع والمدة المحددة لها كما ستزيد من أسعار الادوية وتوقف الكثير من خطوط الإنتاج فى هذا القطاع الاستراتيجى وتراجع حجم التصدير وارتفاع معدلات البطالة.

الورق.. غرق

صناعة أخرى تواجه الخطر هى صناعة الورق وهذه مذكرة مهمة من شركة راكتا، تقول إن بعض المستوردين وتجار الورق يتعاقدون لاستيراد كميات كبيرة من ورق الطباعة والكتابة الناتج عن عمليات تجارب وتشغيل المصانع فى أمريكا وأوربا، بالإضافة إلى استيراد كميات من الورق تحتوى على «خشب ميكانيكى»، وتستخدم فى طباعة الكتب والكراسات وأسعار هذا الورق متدنية ومواصفاته اقل من المواصفات القياسية المصرية بل ومخالف لمواصفات ورق الطباعة والكتابة.

وتقول المذكرة إن الغرض من تلك المواصفات التأثير على صناعة ورق الطباعة فى مصر، وذلك من خلال طرح الورق المستورد بالسوق المحلية وباسعار «مغرقة»، وتضيف المذكرة أنه بعد القضاءعلى تلك الصناعة يأتى الفصل الثانى من المخطط عن طريق الانفراد بسوق الورق المصرية وفرض اسعار احتكارية للورق المستورد.

الخصخصة ضد الجات!!

مسئول بإحدى الشركات الهندسية رفض ذكر اسمه قال إن مجلس إدارة الشركة اضطر هذا العام إلى اعتماد موازنة تخطيطية تقل كثيرا عما كان مستهدفا العام الماضى بعد تراجع المبيعات والمنافسة التى نواجهها فى السوق المحلية خاصة الأجهزة الواردة عن طريق ليبيا.

ويقول إن أوضاع العديد من الشركات لا تسمح أبدا بعملية التحديث والتطوير خاصة وأن هناك تعليمات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٧/١٩٩٧

من الشركات القابضة بعدم القيام باعمال استثمارات جديدة فى ظل طرح الشركات للبيع وبرنامج الخصخصة.

ويقول إن البند المقرر ضمن إعادة استخدام عمليات الإحلال والتجديد هزيل جدا ومعظم الحصيلة ستستخدم فى سداد الديون المحلية وليس فى مقدور الشركات العامة قابضة او تابعة ان تطور خطوطها او تصلح من شئونها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

تقرير برلماني يحذر:

صراعات تجارية أبشع من الحروب في نهاية القرن العشرين

كشف تقرير برلماني ان خواتيم القرن العشرين سوف تتميز بصراعات وصدامات تجارية شرسة اكد ان الصراعات لن تقل آثارها وعواقبها عن الحروب التي خاضتها البشرية خلال تاريخها الطويل، وان اختلفت الاسلحة وساحات الصراع عن الحروب التقليدية، اوضح التقرير ان الحروب الجديدة ستكون اقتصادية بعد ان أدت التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الى ظهور العديد من المبادىء والقيم الاقتصادية الجديدة هدفها السيطرة والهيمنة على مقدرات الآخرين وإراداتهم، لفتح الحدود واسقاط الحواجز امام حركة الاقتصاد ورؤوس الاموال والبضائع والسلع وفرصة التخلي عن الوسائل الحمائية التقليدية ووضع العديد من القيود الدولية على استخدام الاساليب الحمائية، وتحويل العالم الى سوق واحدة تتنافس فيها المنتجات المصنعة في البلدان المختلفة، ولايحميها الا قدرتها على المنافسة. كشف التقرير الذي اعدته لجنة الصناعة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور امين مبارك ان مصر ستكون في طليعة الدول التي ستتأثر وتعاني من عواقب نظام جديد شرعت التكتلات الاقتصادية القوية في تنفيذه خلال السنوات الاخيرة اشار التقرير الى استجابة مصر الى التغيرات الاقتصادية بتبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارى وانضمامها الى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، الا ان الواقع الجديد سيجبرها على فتح اسواقها امام السيل الجارف من الواردات الاجنبية مع عدم تناسب قدرة الصناعات المصرية حاليا على التصدير بالمعدلات الطموحة اللازمة مما يستلزم اعادة تقييم النشاط الصناعي والتخطيط المستقبلي، واضاف التقرير ان الصناعة المصرية تخلفت كثيرا عن دروب الجودة والالتزامات بالمواصفات القياسية ومراعاة البعد البيئي في ظل تدني مستويات الانتاج وعدم وجود نظام متكامل للجودة، مما يحول دون نفاذ للمنتجات المصرية الى الاسواق العالمية



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ /٧/١٩٩٧

مباحثات مصرية - أمريكية فى واشنطن حول منطقة التجارة الحرة والملكية الفكرية

واشنطن - من عاطف الغمرى:

اجرى وفد اقتصادى مصرى برئاسة الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية، والدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين، مباحثات امس فى واشنطن، تركزت حول منطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة، والعلاقات الثنائية فى مجال التجارة وقضايا الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وتاتى هذه المباحثات فى إطار عمل اللجنة الاولى لمبادرة المشاركة المصرية - الامريكية، المعروفة باسم «لجنة الشئون الاقتصادية والتجارية».

وصرح الدكتور احمد جويلى، بان موضوع منطقة التجارة الحرة يمثل إضافة جديدة لعملية المشاركة المصرية - الامريكية، فى إطار مبادرة مبارك - جور.

واضاف انه تم بحث المشكلات الخاصة بالصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، مثل شهادات المنشا، ونسبة الصادرات من المنسوجات. وقال وزير التجارة والتموين: إن المباحثات تطرقت ايضا مع الجانب الامريكى إلى مسائل الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، واتفاق المشتريات الحكومية، والاتصالات والخدمات المالية، وتم الاتفاق على منح مصر مساعدات فنية فى هذا الإطار.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ /٧ /١٩٩٧

مباحثات مصرية-أمريكية حول منطقة التجارة الحرة والملكية الفكرية

واشنطن - من مكتب الأهرام: أجرى وفد اقتصادى مصرى برئاسة الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية، والدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين، مباحثات أمس فى واشنطن، تركزت حول منطقة التجارة الحرة مع أمريكا وقضايا الملكية الفكرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

رئيس الشـــركة القـــابضة للأدويـــة

خطـــة للإصلاح ولمواجهـــة نتائـــج الجات السلبيـــة

ســـوء التخطيط والمنافسة الأجنبية وراء تدهور صناعة الخامات الدوائية

استمرار الدولة فى دعم النصر للكيماويات لمواجهة خطر الجـــات

فى ظل الضغوط الأمريكية على مصر لسرعة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية وفى ظل الضغوط العالمية على صناعتنا الوطنية فى مجال الدواء لعرقلتها حتى تقع فريسة بعد تطبيق الاتفاقية لسيطرة الشركات العالمية أصبحت مصر أمام تحد لكى تخرج من هذا المأزق وهو النهوض بصناعات المواد الخام الأولية للدواء وذلك فى زمن يبلغ حده الأقصى السنوات السبع المقبلة والممنوحة لتوفيق أوضاعنا قبل تطبيق الاتفاقية.

وكان لابد لنا من لقاء المسئول عن شركات الدواء المصرية وعن الصناعات الدوائية ليوضح لنا تاريخ صناعة المواد الخام الدوائية فى مصر وأسباب ترديها والخطة المستقبلية لخروج مصر من الأزمة التى سببتها بنود اتفاقية الملكية الفكرية فى ظل مستوى صناعات الخامات الدوائية فيها.

وفى اللقاء مع الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية رد على أسئلة الأهالى وتلك إجاباته



المصدر : الأهـــــالـــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ /٧ /١٩٩٧

حوار :
محمد منير

■ ماهو موقف صناعة الخامات الدوائية فى مصر وماهى أسباب تردى هذه الصناعة ولجوء مصر للخامات المستوردة رغم مرور اكثر من ثلاثين عاماً على إنشاء اكبر مصنع للخامات الدوائية وهو شركة النصر للكيماويات الدوائية . هذه الشركة التى حققت صعوداً هائلا اعقبه هبوط وتدهور حتى وصلت خسائرها فى الأحد عشر عاما الماضية إلى ٤٠٠ مليون جنيه؟!

من المعلوم ان صناعة الدواء فى مصر تغطى ما يزيد على ٩٣٪ من جملة الاستهلاك المحلى وأنها على مدى الأربعين عاما الماضية قامت بتلبية كل احتياجات الشعب المصرى من ادوية فى حالات السلم، وامنت احتياجات الشعب المصرى خلال الثلاث حروب الماضية، اما صناعة الخامات الدوائية فهى للأسف لا تغطى إلا اقل من عشرة فى المائة من احتياجاتنا لاسباب عديدة اهمها ان شركة النصر للكيماويات الدوائية بابى زعبل بدات اعمالها فى الستينيات بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى لإنتاج خامات المضادات الحيوية عن طريق عمليات التخمر وكذلك إنتاج بعض الخامات الدوائية عن طريق التصنيع الكيماوي، واستطاع العلماء المصريون مع الخبرة السوفيتية ان يقوموا بتطوير هذه الصناعة الناشئة فى ذلك الوقت.

وفى ذات الوقت كانت الامال معلقة على صناعة الكيماويات المتخصصة كاحد منتجات صناعة البتروكيماويات لتكون مصدرا للخامات الوسيطة التى يمكن ان تستخدمها شركة النصر وكان مقرراً ان تبدا صناعة البتروكيماويات نشاطها عام ١٩٦٥ وبكل اسف لم تزاول نشاطها فى صناعة الخامات الوسيطة حتى الآن.

وبدات شركة النصر تقوم بإنتاج بعض الخامات الدوائية من الخامات الوسيطة التى يتم استيرادها من الخارج.. ولحقيقة فإن شركة النصر كانت تبدا عمليات التصنيع من مراحل متاخرة وليس من مواد اولية محلية او مواد اولية واسعة الانتشار فى العالم والتى يمكن شراؤها بارخص الاسعار.

واستمر الحال على ما هو عليه حتى الثمانينيات حيث ظهرت الخامات الدوائية التى تنتج فى الشرق الاقصى فى الهند والصين وغيرها باسعار منخفضة للغاية ويقل ثمنها فى كثير من الاحيان عن سعر الخامة الوسيطة التى تستوردها شركة النصر لتنتج منه الخامة الدوائية الامر الذى جعل إنتاج شركة النصر للخامات الدوائية يزيد فى سعره بقيمة تتراوح ما بين ٢٣٪ و١٠٠٪ عن الخامة المستوردة.. ومن هنا بدات مرحلة الخسائر رغم أن مؤسسة الادوية ثم هيئة الادوية ثم هيئة القطاع العام للادوية كانت تمارس الضغوط لتشترى شركات الادوية إنتاج شركة النصر بقيمة تزيد بمقدار ٢٥٪ علي مثيله المستورد من الصين او الهند.. ولذلك توالت خسائر الشركة لان الاستراتيجية التى استخدمت فى هذا المصنع لم تكن سليمة.

ويستطرد د. غريب فيقول فى هذه الاثناء ومع بداية مراحل الانفتاح على العلم تقدمت إحدى الشركات الهولندية للاستثمار فى مصر وشاركت فى مجال إنتاج بعض خامات المضادات الحيوية وتم تكوين شركة جديدة لهذا الغرض يساهم فيها ثلاثة اطراف اخري- طرف مصرى سويدي، وثلاث من شركات قطاع الاعمال العام بنسب ضئيلة وشاركت اكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية).. وعندما خرج الطرف المصرى السويدى ثمن الشركة وبدا مشروع للمضادات الحيوية في قنا اصبح للشركة الهولندية الاغلبية فى إدارة الشركة، وكان نشاط هذه الشركة خاسرا لانه كان محدودا وقوبل بنفس المنافسة التى قابلتها شركة النصر من قبل الامر الذى جعل شركات القطاع العام تخرج من هذه الشركة خصوصا ان هذه كانت توجهات الدولة ثم خرجت شركة اكديما وبقى الهولنديون وحدهم الآن.

منافسات ضعيفة

يشير البعض إلى أن اصحاب هذه الشركة من اليهود والمدعمين للحركة الصهيونية.

قد يكون بعض المساهمين فى الشركة الام من اليهود ولكن هذا لا يعنى شيئا فهذه الشركة كانت تساهم فى صناعة الخامات الدوائية وخاصة البنسلين من قبل الثورة وبعد الثورة ما يجب ان تعرفه أن هذه الشركة فى مصر الان سوف تقابل بمنافسة من الشركة المصرية السويدية فى "قنا" لانها تصنع نفس الخامات التى تصنعها. ايضاً ما يجب ان نعلمه أن هاتين الشركتين لا تعملان إلا فى ثلاثة اصناف من المضادات الحيوية (البنسلين) من بين الفى صنف بذلك لا تشكلان اى عائق فى مصر.

■ او ضحتم أسباب الخسائر فى شركة النصر وتعثر صناعة الخامات الدوائية حتى الآن فما هو مستقبل الصناعات الخام فى مصر ؟

مع بداية عملى فى الشركة القابضة كانت خسائر وديون شركة النصر قد قاربت على نصف المليار جنيه إلا اننا كنا حريصين على ان نبقي على هذه الشركة لانها الشركة الوحيدة التى تعمل فى مجال إنتاج الخامات الدوائية وخاصة فى الخامات الكيماوية فى مصر، ورغم ان التحدى هائل والصعاب جمة وان اخر رقم خسارة للشركة فى العام الماضى وصل إلى ما يقرب من ٢٥ مليون جنيه وان عدد العاملين بها يزيد على اربعة الاف عامل تتجاوز أجورهم الـ ٣٥ مليون جنيه سنويا.. رغم كل هذه المشاكل إلا اننا مصممون على السير فى الطريق الاصعب وهو إصلاح هذه الشركة إيمانا منا بدورنا الحالى والمستقبلى فى ظل التحديات التى تفرضها علينا اتفاقية التجارة



العالمية والاتفاقيات الملحقة بها.

■ وماهى خطتكم لذلك؟

لقد بدانا العمل على عدة محاور أولا: الإصلاح النقدى حيث قامت الشركة القابضة بسداد ما يزيد على ١٣٥ مليون جنيه للبنوك التجارية مع تخفيض أعباء الفوائد كما قمنا نيابة عن شركة النصر بسداد مبلغ ٢٢ مليون جنيه للموردين كديون لهم وسنقوم بسداد ٢٥ مليون غيرها، وتمثل هذه الأموال استثمارا ضخما يتم ضخه فى شركة النصر ويتعين على العاملين فى هذه الشركة أن يبذلوا الجهد حتى يكون لهذه الأموال عائد اقتصادى ملموس وهذه هى مواجهتنا وهذا ما يشجعنا عليه وزير قطاع الأعمال. وهذه الأموال للحفاظ على شركة النصر والحفاظ على العاملين بها وهم من الكفاءات وكان يمكن لنا استثمار هذه الأموال فى خلق مشروع جديد ليس له عقبات ولا مقاومات ولكننا فضلنا دعم شركة النصر.

ثانيا :لإصلاح الفنى واولى خطواته هى إيقاف كل الأصناف التى تشكل خسارة فادحة على شركة النصر والذى يمثل الاستمرار فيها إهدارا للثروة القومية، وفى نفس الوقت دعم إنتاج الشركة من المستحضرات والمحاليل المعوضة واجهزة الغسيل الكلوى لتقوم هذه المنتجات بدورها بدعم صناعة الخامات الدوائية التى ترغب فى الاستمرار فى إنتاجها أو الخامات الجديدة التى يتم الإعداد لإنتاجها.. وفى هذا الخصوص لابد أن ندرك ان صناعة الخامات الدوائية لها اقتصاديات مختلفة تماما عن صناعة الدواء وذلك طبقا لما يلي:

إن صناعة الكيماويات صناعة ثقيلة تحتاج إلى بنية أساسية مختلفة. كما أن هذه الصناعة تعتمد على الحجم الأمثل فقد يكون من غير المجدى إنتاج خامات تستهلك بكميات قليلة ويكون من إنتاجها جدوى اقتصادية ولا تنسى اننا أثناء التخطيط لا نضع اعيننا على السوق المحلى فقط وإنها ايضا على السوق العربى والأفريقى حتى يتحقق لنا الإنتاج الأمثل هذا فضلا عن ان مدخلات صناعة الخامات ستكون من المدخلات المحلية وان تبدا الصناعة من اولى الخطوات بخامات محلية وليس من خطوات أخيرة كما كانت تتبع شركة النصر فى السنوات السابقة.

■ ماذا ستفعلون فى حالة تعذر الحصول على الخامات الوسيطة؟

- فى هذه الحالة يمكن إجراء تعاقدات طويلة الأجل مع الموردين من الخارج حتى نضمن ثبات السعر وحتى يكون الاستثمار القائم على هذه الخامات ذا جدوى اقتصادية فلكل صناعة منتجات كلما أمكن الاستفادة من هذه المنتجات كلما كان ذلك دعما لسعر المنتج الاصلى فعلى سبيل المثال عند إنتاج الاسبرين تظهر مادة الخل كمنتج ثانوى فإذا وجدنا له سوقا كان ذلك دعما للأسبرين وإذا لم نجد تحول المنتج الثانوى إلى عبء. فإذا أضفنا الإجراءات الخاصة بتوفير استهلاك الطاقة وتصنيع المعدات وتطويرها محليا وإجراء عمليات البحوث والتطوير من أجل زيادة حصيلة المنتج وتحسين جودته نجد انه من الاهمية علينا أن نفتح أسواقا خارجية لتحسين اقتصاديات المنتج.

وفى هذا الخصوص يتم حاليا عقد بعض الاتفاقيات مع الصين والهند من أجل إنتاج مشترك من الخامات الدوائية بسعر منافس وقد يتضمن الاتفاق علاوة على نقل التكنولوجيا اتفاقا على التسويق المشترك للعمليات التى تزيد على الإنتاج.

وينهى دكتور جلال غراب حواره قائلا هذه هى خطتنا للإصلاح والبدء فى إنتاج الخامات الدوائية لتكون إحدى خطواتنا المهمة فى مواجهة نتائج اتفاقية الملكية الفكرية والانطلاق من المحلية المحدودة إلى الآفاق العالمية الرحبة.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ /٧ /١٩٩٧

خبير اقتصادى سعودى:

منظمة التجارة الدولية ستفرض على العرب التكتل اقتصاديا

جدة: حسام زايد:

اكد الخبير الاقتصادى السعودى خالد رباح الحربى ان إعلان دمشق هو توجه سياسي اكثر من كونه توجها اقتصاديا وإن كانت هناك بنود للتعاون الاقتصادى بين (دول إعلان دمشق) وحقيقة كما هو معروف أن السوق الأوروبية المشتركة قامت بناء على التعاون الاقتصادى فى البداية بين بعض دول أوروبا وبالتالى تطورت إلى أن أصبحت اقتصادية وسياسية كبرى فى قارة أوروبا.

وأعرب عن اعتقاده أنه من المهم جدا أن يكون التعاون الاقتصادى لدول إعلان دمشق نواة لسوق عربية مشتركة يتم من خلالها تدعيم القرار السياسى الذى اصبح يعتمد اعتمادا كبيرا ومباشرا على الاقتصاد

وعما إذا كان هناك تعارض بين السوق العربية المشتركة وبين الالتزامات المتبادلة بين دول الخليج اشار إلى أن الالتزامات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجى تتسم بخصوصية محددة نظرا للتقارب الشديد فى الأمور التاريخية والقبلية مما ادى إلى وحدة السياسات بصفة عامة ناهيك عن تشابه وتطابق العادات والتقاليد، كما ان الأوضاع الاقتصادية المشتركة تحتم التعاون وخصوصا خلال عمر التجربة.

وقال إن السوق الخليجية تعتبر من اكبر الأسواق العربية فى المنطقة مشيرا إلى انه قد تكونت خبرات وكوادر اقتصادية تستطيع ان تقود الاتجاه إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، والتى لها مميزات عديدة أهمها فى نظرى التكامل الكبير بين العناصر المطلوبة للعمل الاقتصادى الموحد فتوزيع الثروات الطبيعية إضافة إلى القوى البشرية من وجود خبرات علمية تعتبر ذات أهمية جيدة، كما ان للكثافة السكانية دورا لا يمكن إخفاؤه.

وخلص إلى ان التعاون الخليجى ممكن ان يكون نواة للسوق العربية المشتركة واعتقد ان ذلك ليس سهلا، ولكنه أيضا ليس مستحيلا لاختلاف التوجهات بين الدول العربية والتى لابد ان أرادت تنمية اقتصادها فلابد من ان تعيش الواقع الذى يحتم الانفتاح على الآخرين.

وبالنسبة لما تردد بشأن وجود ثلاث رؤى ومواقع اقتصادية مختلفة داخل الإعلان «الخليج ومصر وسوريا» وكيف يمكن تحديد الرؤى أكد خالد الحربى أن اختلاف النهج الاقتصادى كان ملحوظا فى السابق بصورة واضحة جدا خصوصا فى مرحلة السبعينات والثمانينات، وامتد ذلك حتى انهيار بعض النظريات والمفاهيم التى كانت مسيطرة على جزء فى العالم

وأضاف: وقد كانت تجربة الاشتراكية فى مصر وارتباط سوريا بالبعث مع توجه دول الخليج إلى الرأسمالية والسوق المفتوحة أثار اختلافات كبيرة فى تبادل الاستثمارات والمشاريع المشتركة.

وأعرب عن اعتقاده فى أن التغييرات الاقتصادية التى يعيشها العالم بدأت تغير الكثير من المفاهيم والاقتناعات ولاسيما أن منظمة التجارة الدولية أصبحت هاجسا للجميع وهكذا نرى أن التغيير شمل أيضا التوجهات الاقتصادية لكل دول المنطقة بما فيها مصر وسوريا وهذا بالتالى أدى إلى وجود حاجة ماسة للتعاون ولا يأتى ذلك إلا من خلال ممارسة محددة للدور الذى لايخلو من التزامات نظرية بعيدة عن الواقع وفى الوقت نفسه الإيمان الكامل بمبدأ المصالح المشتركة وليس على الورق فقط وانما لابد ان يكون واقعا وفعلا وعملا.

وفيما يتعلق بمسألة تعارض فكرة الشرق أوسطية للسوق العربية المشتركة قال إن توقيت المؤتمر الاقتصادى بالدوحة سيكون قريبا من مؤتمر القمة الخليجى السنوى ويرى أن المنظور الضيق دائما يكون ذا رؤية لا تعبر عن الحقيقة إذ أن إسرائيل لا تزال دولة معتدية على أرض عربية ولها دور كبير فى عملية إفشال محادثات السلام وتساءل قائلا: ولكن لماذا لا أكون جانب ضغط من القضية الاقتصادية كذلك، لماذا لا يتم معرفة الاتجاهات التى يمارسها الآخرون، واعتقد كذلك ان السوق العربية المشتركة ستاخذ وقتا ليس بقصير فلماذا اضيع فرصة يكون فيها الدور العربى ذا تأثير مباشر لانه بطريقة أو بأخرى هناك تجاوزات تحكمها مصالح مشتركة.

لذا فإننى لا أرى أى تعارض خصوصا إذا كانت هناك أفكار وبرامج يجب أن تتماشى مع المصالح المشتركة، بل وتدعمها وتكون لها أولوية بجانب القرار السياسى.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٧

الاقتصاد اللبناني وتحديات «الغات»

لبنان ينضم للاتفاقية خلال ١٠ سنين

أقام أمس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش حملت عنوان «الاقتصاد اللبناني وتحديات الغات»، في فندق الريفييرا. قدم ورقة النقاش الأساسية تحت عنوان «آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني»، عميد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال د. عبد الهادي يموت، وعقب عليها كل من: مدير الدراسات الدولية في مصرف لبنان، توفيق شمبور، د. عبدو يبرودي، ونبيل اللاذقي، وأدار الحلقة، د. نجيب عيسى وشارك فيها النائب محمد رعد.

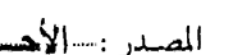
في البداية تحدث د. عيسى حول الإشكالية المتعلقة بمدى صوابية انضمام لبنان إلى هذه الاتفاقية وكيفية تغليب الآثار الإيجابية على الآثار السلبية لهذا الانضمام. وقال ان انضمام لبنان سيتم عبر فترة انتقالية مدتها عشر سنين وعليه لن تكون آثار الانضمام للاتفاقية مدروسة بشكل فوري وكامل وذلك يتوقف إلى حد كبير على نجاعة السياسة التي سيعتمدها لبنان خلال هذه الفترة. وطرح تساؤلين: الأول حول تحديد معالم السياسة الاقتصادية للنهوض بالطاقة الانتاجية في لبنان والثاني يتعلق بمدى وكيفية إمكان التعاون الاقتصادي العربي على تعزيز دور العرب في المجال الاقتصادي.

ثم قدم د. يموت ورقة النقاش الأساسية وتحدث فيها عن آثار العولمة من خلال اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني وتحديدا على القطاع الزراعي وتوقف عند الميزان التجاري للمواد الغذائية بشكل خاص، والمواد الزراعية بشكل عام. وكذلك تناول آثارها على القطاع الصناعي وعلى واردات الدولة من الجمارك وعلى قطاع الخدمات.

وفي ختام حديثه دعا يموت إلى:

- تحسين أداء القطاع الزراعي وتعزيز دوره.
- تطوير دور القطاع الصناعي.
- ردم العجز في الميزان التجاري.
- المساهمة في إيجاد تكتل عربي يؤمن إقامة حجم أمثل للمنشآت الاقتصادية، يعزز موقع الدول العربية في تعاملها مع الخارج، ويخفف عطوبية الإنتاج الوطني.



المصدر : الأحرار 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ / ١٠ / ١٩٩٧

في ندوة ساخنة بنادى الجزيرة

بدأت حرب «الجات» بين ١٢٥ دولة!

الحكومة مجبرة على إلغاء الدعم عام ٢٠٠٥ كحد أقصى.. ومصر وافقت على تحرير تجارة النقل والمواصلات والتأمين والبنوك وشركات المقاولات.

شهد نادى الجزيرة الرياضى بالزمالك ندوة ساخنة مساء الاربعاء الماضى كان عنوانها حرية التجارة كحق من حقوق الانسان.. وركزت على إتفاقية الجات باعتبارها قيداً جديداً على مصالح الدول النامية ومنها مصر غير ان الاتفاقية تكفل حرية التجارة الدولية وتؤمن بالمنافسة الشريفة وتعطى للدول الاقل نمواً فترة سماح لتوفيق اوضاعها قبل الامتزاج فى السوق العالمية.. اثارت الندوة عددا كبيرا من الاسئلة عن الاقتصاد المصرى وقيود اتفاقية الجات وحرية التجارة والمنافسة ومبادئ وقواعد التجارة العالمية.

فى بداية الندوة تحدث المستشار عادل عبدالباقى رئيس اللجنة الثقافية بنادى الجزيرة عن اهمية فتح باب النقاش الموسع وطرح قضايا لتجارة الصادرات المصرية فى ظل اتفاقية الجات وكشف القيود والضغوط التى تمارس على مصر سواء فى تصديرها للمنتجات الزراعية او الصناعية .. وعلينا ايضاً أن نناقش بجدية كيفية تحقيق حلم السوق العربية المشتركة وتطوير اوضاع الاتحادات الاقليمية داخل الوطن العربى مثل مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ودول اعلان دمشق حتى نصل الى صيغة وحدة عربية تستطيع مواجهة التحديات الكبرى التى يفرضها القرن الحادى والعشرون.. فمن المؤكد ان تنفيذ اتفاقية «الجات» سيؤدى الى المنافسة بين المنتج المحلى والعالمى فهل نحن مستعدون للدخول فى منافسة؟! وبهذه المقدمة المثيرة اشتعلت ندوة نادى الجزيرة وترك المستشار عادل عبدالباقى اجابة السؤال لمن يريد من السادة المشاركين ومن الجمهور الكبير الذى شارك بجدية واهتمام لفت انتباه الدكتور عزيز صدقى الذى قال «للاحرار» اننا نهدف الى انعاش لغة الحوار والمناقشة بين الخبراء فى كل المجالات وبين المشاركين وخاصة الشباب ولذلك فانا سعيد جداً ان ارى هذا الحشد الهائل من الشباب المهتم بالقضايا الوطنية المصيرية.

حق الإنسان

ثم تحدث الاذاعى سعيد زايد مقرر لجنة الاعلام بجمعية انصار حقوق الانسان التى نظمت الندوة عن حرية التجارة باعتبارها حقا من حقوق الانسان بدأت مبكراً عندما اكتشف الانسان البدائى بحسه الفطرى انه لابد ان يتبادل المنفعة مع اخيه الانسان. وتطورت الحياة وتبادل الناس فيما بينهم المنافع والمصالح.. وعندما تكونت الدول الحديثة بشكلها الحالى نشأت السلطات ومنها سلطة الدولة التى تمارس حكما على الافراد وتدعى الحقوق ازاء الشعب.. وتطورت الحياة ونظم العلاقات بين الافراد فيما بينهم وبين الدول وتطورت معها حركة التجارة واكتشف العالم ان حق الانسان فى التجارة الحرة يواجه عوائق كان من اهمها فى فترة من الفترات سيطرة الاستعمار ثم الحكم الشمولى ثم الاحتكارات العالمية.. والقضية هنا ليست قطاعا عاما او خاصا بدليل ان اكبر شركات السيارات فى فرنسا شركات يملكها القطاع العام ونحن هنا فى مصر نستخدم نوعين من انتاج هذه الشركات وربما لايعلم الكثيرون ان بيجو ورينو شركات مملوكة للقطاع العام فى فرنسا .. وبعيداً عن الجدال بين دور القطاع الخاص ودور الدولة فان دور الدولة فى ظل التجارة الحرة هو القيام بدور الحارس للمنافسة الحرة بين الافراد وحتى تمكن المستثمر من المنافسة عليها – اى الدولة– ان تضمن عدم وضع قيود على حركة الاستثمار وتفتح المجال لتشغيل راس المال الخاص مع استخدام حقها فى جباية الضرائب وفرض رسوم بهدف تنظيم العمل والعمال وليس لاعاقة المستثمر.

قضية الساعة

وتحدث الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق عن منظمة «الجات» التى تحولت من اتفاقية للتعريفات العامة والتجارة الى منظمة عالمية ذات تاثير واسع على دول العالم الموقعة على الاتفاقية وغير الموقعة ايضاً.. فالجات قضية الساعة التى تشغل بال الاقتصاديين والسياسيين فى العالم اجمع.. لقد بدا تطبيق الاتفاقية بالفعل فى اول يناير ١٩٩٥ الا ان مصر وبعض الدول النامية رات ان تكون هناك فترة انتقالية تصل الى ١٠ سنوات حتى تستطيع توفيق اوضاعها وتستعد للدخول فى معركة المنافسة الشرسة.

وقال الدكتور يسرى مصطفى: ان الجات غرضها الاساسى– حينما وقع الاتفاق ١٩٤٧ وبدا مهامه عام ١٩٤٨ –تحرير التجارة السلعية بمعنى ايجاد توازن بين حماية الانتاج المحلى واستقرار زيادة



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١٧/١٩٩٧

تقرير : احمد الدسوقى

حجم التجارة العالمية.. والحقيقة ان اتفاقية الجات لا تطالب الدول بعدم حماية انتاجها المحلى ولكنها تريد زيادة حجم التجارة العالمية ولذلك وضعت الاتفاقية مجموعة كبيرة من القواعد والمبادئ اهمها:

اولاً: مبدا الدولة الاولى بالرعاية اى ان تكون اى دولة عضوا فى هذه المنظمة اولى بالاستمتاع بالمزايا التى تمنحها دولة اخرى سواء لدولة ثالثة مشاركة فى الاتفاقية او غير مشاركة والمقصود هنا المساواة فى المعاملة والمبدا يعنى ايضاً ما تنتهى اليه المفاوضات من ربط جمركى يسرى على كل دول «الجات» والمهم ان الاتفاقية الاخيرة تمت بين ١٢٥ دولة مجتمعة على ان تجرى مفاوضات ثنائية بين كل دولتان على حدة وكل اتفاق توقعه دولتان تنسحب مزاياه على كل الدول المشاركة فى الجات.

ثانياً: مبدا المعاملة الوطنية: مسموح للدولة ان تميز بين السلع المحلية والاجنبية بالرسوم الجمركية فقط وغير ذلك غير مسموح اى ان الاجراءات تكون واحدة مع السلع المحلية والمستوردة.

ثالثاً: المنافسة فى صالح التجارة العالمية: الجات تحارب الاغراق والدعم ومواجهة السلع ذات الجودة المنخفضة ورفع الدعم بهدف عدم بيع السلعة باقل من تكلفتها.

رابعاً: المواصفات القياسية: يسمح لكل دولة بان تعلن عن المواصفات التى تقبل دخول المنتجات الى اسواقها بشرط الا تكون هذه المواصفات القياسية فى طريق التجارة الخارجية.

قيود

ويواصل الدكتور يسرى مصطفى شرحه لاهم بنود اتفاقية الجات فقال ان القيود الكمية ممنوعة ومحظورة الا للدول النامية خلال فترة السماح، وبالتالى فان نظام الحصص ممنوع باوامر الاتفاقية وعلى الدولة ان تستخدم الرسوم الجمركية فقط لتحديد السلع التى تدخل الى اسواقها.. وبالنظر الى تطور الاتفاقية نرى ان اهم ماجاء فى دورة «اورجواى» الاخيرة انها نادت بضرورة تحرير تجارة الخدمات وبذلك خرجت الاتفاقية عن اطار تحرير تجارة السلع اى خرجت عن البعد التجارى ومن هنا عارضت مصر والدول النامية هذا الاتجاه لان الدول الصناعية المتقدمة عندها مصالح اكبر للموافقة وقدرة على السيطرة على اسواق العالم بسبب التكنولوجيا المتقدمة والراسمال الكبير.. ورغم معارضة الدول النامية فان الاتفاق انتهى لصالح الكبار وبالتالى فان مصر مجبرة على تحرير جميع انواع الخدمات مثل النقل والمواصلات والتامين واعادة التامين والبنوك وشركات المقاولات اى الخدمات ذات الطبيعة التجارية التى يمكن بيعها وشراؤها.. وامام هذا الاصرار على تحرير تجارة



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخدمات تقدمت الدول النامية بقوائم تــوضح تحدد فيها استعدادها من الآن لتحرير أنواع معينة من الخدمات وتقدمت مصر بقائمة تلتزم فيها بتحرير تجارة الخدمات في البنوك والتأمين وبعض انشطة المقاولات وبعض المجالات السياحية. وهذا يعنى ان اى بنك اجنبى يطلب من الحكومة افتتاح فرع له فى القاهرة مثلاً فان على الحكومة ان تفكر الف مرة قبل رفض الطلب حتى لايفهم انها تحارب حرية التجارة العالمية. وتكتفى بحقها فى أشتراط تقديم دراسة جدوى يثبت فيها قدرته على التعامل مع أموال المودعين لكن المشكلة ان يفهم من هذه الاجراءات إنها تعسفية لإرغام البنك على عدم افتتاح فرع له فى القاهرة او اى مدينة مصرية.

الملكية الفكرية

واشار الدكتور يسرى مصطفى الى ان اتفاقية الجات تضمنت ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية وهى اتفاقية تسرى حالياً ومطبقة لكننا فى مصر نواجه مشكلة مهمة وهى ان الملكية الفكرية لها شقان الاول يتعلق بحق المؤلف فى مجالات الادب والسينما والإعمال الفكرية ونحن دولة مصدرة فى هذه المجالات واصحاب حقوق مهدرة ومن مصلحتنا الان تطبيق الاتفاقية فى الحال لاسترداد حقوق المؤلفين واصحاب الإبداع الفكرى لكن الشق الثانى يجعلنا نعانى ونطالب بالاستفادة بفترة السماح حتى عام ٢٠٠٥ لان حقوق الملكية الفكرية التجارية فى المجال الصناعى نحن نحتاجها ولانستطيع الاستغناء عنها نظراً لضعف ونقل التكنولوجيا ولاحتكار الدول المتقدمة لها مثل مستحضرات الدواء وتركيبات الادوية فاذا وافقت على الاستفادة من الشق الاول لاتفاقية حماية الملكية الفكرية فان عليك الاستعداد لمواجهة الشق الثانى بان تعتمد على نفسك فى ابتكار أنواع واصناف من الادوية خاصة ومحلية الصنع فهل نستطيع فعلاً الاعتماد على انفسنا؟

وخلاصة القول ان اتفاقية الجات حررت التجارة العالمية فى مجال السلع واليوم تسعى لتحرير تجارة الخدمات ولن يبقى بعد سنة ٢٠٠٥ سوى تجارة المنتجات والملابس والسلع الزراعية خارج نطاق الجات لان لها اتفاقيات اخرى وعلى مصر ان تلتزم بتحرير الجمارك لاى سلعة اخرى.

سياحة الجات

وفى نهاية الندوة تحدثت المحاسبة ماجدة سعيد مديرة احدى الشركات السياحية عن رؤيتها الاقتصادية للعلاقة بين اتفاقية الجات وحركة السياحة العالمية. وقالت: ان السياحة تعتبر من الصناعات التى يعتمد عليها الدخل القومى لكل دول العالم حالياً، وقد دخلت السياحة ضمن مناقشات ومفاوضات الدورة الاخيرة لاتفاقية الجات.. وحتى نعرف حجم وامكانيات السياحة العالمية يكفى ان نقول انها ساهمت بنسبة ١٢,٥٪ من الناتج الاجمالى العالمى حيث وصلت عدد الزيارات السياحية الى ٤ مليارات و٨٠٠ مليون زيارة سياحية سنوياً، وعدد الوظائف فى مجالات السياحة وصل الى ٢٢١ مليون وظيفة ما بين سياحة دولية اى بين الدول وسياحة داخلية اى داخل الدولة الواحدة. ومن المتوقع ان يصل اجمالى الانفاق العالمى على السياحة عام ٢٠٠٥ حوالى ٥٠٠ مليار دولار فاين نحن من هذه المليارات؟!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ٧/ ١٩٩٧

هناك شبه اتفاق بين عدد كبير من خبراء التامين ان سوق شركات التامين فى مصر يحتاج حاليا لايجاد صيغة توفيقية تعتمد على التعاون والتنسيق بين الشركات بدلا من المنافسة القاتلة التى تؤدى إلى الأخطار الجسيمة والتى برزت بشكل واضح فى قضية فندق شيراتون هليوبوليس الذى أتى الحريق عليه واتضح أنه مؤمن عليه بأسعار بعيدة عن الأصول الفنية المتفق عليها.

لضمان تحسين الخدمة ومواجهة الأخطار

التنسيق بين شركات التأمين لمواجهة آثار «الجات»

ما يجرى حاليا من تطبيق سياسة تحرير اسعار التامين والاقتراب من بدء تطبيق اتفاقية «الجات» يزيد من حدة المنافسة ويؤدى إلى تصاعد وتنامى الخلافات مما يؤثر سلبيا على نظم الخدمة وزيادة الاخطار سواء على الشركة التامينية أو الجهة أو الاشخاص المتعاملين «الزبائن».

وقد أكدت خبيرة التامين هبة الله عبد الوهاب مدير عام شركة قناة السويس للتامين ان المرحلة الحالية تستلزم منا أن نستعد لاستقبال الجات وتطبيق اتفاقياتها وهذا يتطلب منا بالضرورة أيضا تحديد عدد من الضوابط والالتزامات للتعامل فيما بيننا كشركات تامين حتى يحدث التوازن المطلوب فى سوق التامين فى ظل دستور للتعامل يلتزم به الجميع من اجل صالح صناعة التامين فى مصر وأن نتعلم من تجارب الدول الاخرى التى اخذت بمفهوم الخصخصة وسياسات التحرر ونبحث عن الجوانب الايجابية من هذه التجارب وناخذ حذرنا من المشاكل التى عانوا منها.

وتشير خبيرة التامين إلى ضرورة أن يكون هناك مقياس لقبول الاخطار منبثقا من مبدأ دراسة الاخطار المطلوب التامين عليها وليس مجرد الحصول على أكبر عدد من العملاء وتحصيل أكبر اقساط ممكنة بغض النظر عن جودة الاخطار المنتقاة بجانب حاجة المؤمن له أو طالب التامين لمثل تلك التغطية الممنوحة من شركات التامين لذلك هناك ضرورة ملحة بشدة حتى نستطيع أن نوقف نزيف المنافسة القاتلة السائدة فى السوق الحالية بان يتم التنسيق بين شركات التامين فى السوق المصرية فى عملية اختيار الاخطار وألا تتعدى اى شركة تامين على شركة زميلة فى اجتذاب عملائها بحجة المنافسة حيث ان ما تحصل عليه اى شركة اليوم من شركة زميلة بسعر أقل قد يصل إلى الربع أحيانا ما هو إلا انتقاص من محفظة سوق التأمين فى مصر ككل وليس كاقساط وهمية لانها لا تمثل حقيقة الخطر الذى تتحمله.

وتؤكد هبة عبد الوهاب على ضرورة ألا تشتد المنافسة بين الشركات وتدور فقط حول المزيد من التسهيلات والخصومات دون مراعاة للحد الادنى من الرسوم الواجب تحصيلها مؤكدة بان هناك كثيرا من العملاء يحرصون على التعامل مع شركة التامين الملتزمة بالقواعد الفنية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٧

للعملية التامينية تحسبا ليوم يحتاج فيه العميل لشركة ذات ملاءة قوية تستطيع أن تدفع التعويض وتفى بالتزاماتها تجاهه على خير وجه وأنه من المفروض على شركات التامين التى تلجأ إلى المنافسة الانتحارية أن تقنع عملاءها بأن هناك حدا ادنى لسعر الخطر لا يمكن النزول عنه أو تخفيضه طبقا للقواعد الفنية للتامين.

وتضيف.. اننى اعتقد أن المرحلة القادمة لابد أن تشهد تغييرا حقيقيا فى سوق التامين المصرية وأنه لن يتم التحرر ابدا بعشوائيات وأنه إذا كانت هناك حالات فردية غير منضبطة قد حدثت فالارجح لنا أن نأخذ مثالا حيا على ضرورة الالتزام بالقواعد الفنية والأسعار المناسبة للخطر وليكن هذا المثال حريق فندق شيراتون هليوبوليس الذى كان تسعيره بعيدا عن الاصول الفنية المتفق عليها وعندما تحقق الخطر كانت هناك الكثير والكثير من المشاكل سواء على مستوى السوق المحلى أو اسواق العالم وإذا تكرر مثل ذلك سيصبح لدى معيدى التامين رؤية سيئة من تقديرات السوق المصرية وعن كفاءة القائمين على صناعة التامين والأكثر من ذلك ستواجه بالتاكيد صعوبات أيضا عند تجديد اتفاقيات اعادة التامين ومن هنا يتضح أهمية الحرص والحذر وعدم التسرع فى قبول الاخطار لمجرد الحصول على الاقساط فقط دون النظر إلى العواقب.وتشير هبة عبد الوهاب إلى ضرورة أن تكون الشركات الكبيرة قدوة فى التعامل بسوق التامين بما لديها من كفاءات ورصيد من الخبرة وأن تقوم بدور قوى وفعال لاحداث التوازن فى السوق فهذا واجب قومى للحفاظ على صناعة التامين فى مصر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/ ٧/ ١٩٩٧

سوق المعلومات والكمبيـــوتر تطلب الحماية!

تحقيق:
رأفت سليمان

اكدت دوائر صناعة وتجارة المعلومات ان السوق المصرية في نمو متزايد خلال المرحلة الحالية وان هذا النمو يتفوق على كل دول منطقة الشرق الاوسط ويظهر ذلك من الارتفاع التدريجي لمستخدمي شبكة المعلومات العالمية «انترنت» في مصر والذين بلغ عددهم ٣٥ الف مستخدم . معظمهم من الشركات والهيئات الخاصة والعامة . وسط معدل نمو سنوى يعد الاعلى في منطقة الشرق الاوسط. كما ان مبيعات برامج واجهزة الكمبيوتر في مصر هي الاعلى ايضا في المنطقة، ممايؤكد ان مصر خلال المرحلة القادمة، هي السوق الواعدة في صناعة وتجارة المعلومات وهو ماظهر مؤخرا من خلال اهتمام الشركات العالمية بالسوق المصرية في الفترة الاخيرة مما دفع العديد منها إلى ان تعطى اهتماما خاصا بالسوق المصرية مثل شركة «مايكروسوفت» التي بدات في تسويق برامجها الجديدة في مصر هذا العام قبل كل اسواق الشرق الاوسط.

وتشير مصادر سوق المعلومات التي تزيد التعاملات فيها سنويا على اكثر من مـــائة مليـــار دولار إلى ان تطور السوق المصرية مؤخرا يتمشى مع الانجازات الكبيرة التي حققها برنامج الاصلاح الاقتصادى في تحسين مؤشرات الاقتصاد الجاذبة للاستثمارات وان التطورات الاقتصادية والصناعية التي يشهدها الاقتصاد الآن تفرض ان يكون هناك استخدام كبير لبرامج الكمبيوتر، وهو مايعد خطوة نحو مرحلة جديدة في تطوير الصناعة المصرية ويوضح خالد عوض المدير الاقليمي لشركة ميكروسوفت العالمية ان الدراسات التي انتهت اليها الشركات العالمية الكبرى في مجال صناعة المعلومات وتجارتها تؤكد ان مصر هي الدولة الأولى المرشحة لتكون المركز الاقليمي لهذه الصناعة مستقبلا وذلك مرهون بتطبيق الحكومة لقوانين الحماية الخاصة بصناعة وتجارة البرامج من القرصنة والنسخ المنتشرة الآن في السوق والتي تزايدت معدلاتها خلال الفترة الاخيرة ومن الممكن ان تفقد السوق المصرية جاذبيتها بسبب كسر قوانين الحماية التي تزايدت خلال الفترة الاخيرة بشكل كبير. من ناحية اخرى يؤكد ستيفان ريجاسية مدير المنتجات بقسم الكمبيوتر الشخصي بشركة «باكارد» ان الشركات المصرية تظهر الان مستويات عالية من التكنولوجيا وان تطور الاقتصاد الحالي يستلزم استخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات وهو مايعني ان السوق المصرية مؤهلة لنمو كبير في صناعة البرامج والمعلومات وهو ماتراهن عليه الان الشركات العالمية الكبرى.

وكانت ٤ شركات عالمية كبرى قد قررت رفع ٤ دعاوى «جنحة مباشرة» ضد ٤ شركات كمبيوتر بالقاهرة تقوم بنسخ وبيع برامجها في مصر دون سند قانوني ويقول محمد البرى محامي اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية في مصر ان تلك الدعاوى التي تم رفعها قبل عدة ايام سوف يتم نظرها خلال اغسطس المقبل وانه سيتم ايضا خلال الفترة القادمة مقاضاة الشركات التي تستخدم برامج غير اصلية في مصر.

ويصل عدد الشركات التي تقوم بنسخ البرامج في مصر بالمئات على امتداد محافظات الجمهورية والقائمة التي اعدها اتحاد المنتجين لبرامج الكمبيوتر في مصر تضم حتى الآن ٧٤شركة مخالفة في ٦ محافظات فقط.

ويقول البرى ان الحملات التي قامت بها الشرطة خلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٥ وحتى يناير ١٩٩٦ تنفيذا للقانون كانت قد ساهمت بشكل جيد في الحد من ظاهرة القرصنة على البرامج إلا ان توقف تلك الحملات والاسباب غير معلومة قد ادى إلى تصاعد موجات القرصنة مرة اخرى بشكل ضخم وصل ببعض الشركات إلى الاعلان عن البرامج المنسوخة في وسائل الاعلام، ممادى إلى تراجع حاد في مبيعات الشركات العالمية المنتجة في بعض الحالات إلى النصف تقريبا.

ويرى الدكتور حسام لطفى ان خبرة مصر في مجال الحماية تؤكد ان هناك استفادة كبيرة متوقعة في حالة تشديد العقوبات في مجال قرصنة البرامج وهذه الخبرة تظهر في مجالي السينما وقطاع الموسيقى اللذين حققت مصر من خلالهما مكاسب كبيرة السنوات الماضية وغزت من خلالها الثقافة المصرية كل دول المنطقة ويشير إلى ان الحماية سوف تشجع الصناعة الوطنية في مجال البرامج والمعلومات على النمو وفي نفس الوقت ســـوف يؤدى إلى خفض اسعار البرامج الاجنبية في السوق المصرية نظراً لان المنتج المصرى سيكون اقل سعراً من الاجنبي مما سيحتم على الاجنبي ان يخفض اسعاره إلى جانب هذا ان الصناعة الوطنية في مجال البرامج سوف تفتح المجال واسعاً امام عشرات الالاف من فرص العمل لكثير من الشباب المتعلم تعليما جيداً مما سيتيح لهؤلاء الشباب ان يساهم في النهضة الصناعية الحديثة التي يشهدها الاقتصاد المصرى في الوقت الراهن.

وتذكر احدث دراسات الاتحاد الدولي لمنتجي برامج الكمبيوتر التجارية عن معدلات القرصنة في العالم ان الظاهرة شهدت بعض الاستقرار في مصر عامي ٩٤ و١٩٩٥ حيث كانت نسبة البرامج المنسوخة تصل إلى ٨٤٪ من اجمالي البرامج المستخدمة في مصر تصاعدت عـــام ٩٦ إلى ٨٨٪ في الوقت الذى شهدت فيه تراجعا في الكثير من دول العالم وابرزها دولة الامارات العربية المتحدة التي نجحت في خفض نسبة القرصنة من ٨٨٪ إلى ٧٢٪ فقط.

وتذكر الدراسة ان خسائر الشركات المنتجة بسبب القرصنة في مصر قد ارتفع من ٨,٢مليون دولار عام ٩٤ إلى ١٨,١ مليون دولار عام ١٩٩٦.

ويشير محمد البرى إلى ان الشركات العالمية المنتجة لجأت إلى اقامة الجنحة المباشرة ضد الشركات المصرية التي تقوم بنسخ برامجها يمثل استخداما لحقها في التقاضي خاصة بعد توقف حملات مداهمة هؤلاء القراصنة وتصل العقوبات لهذه الجنح طبقا لقانون حق المؤلف في مصر إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات وغـرامـة تصل إلى ١٠ الاف جنيه عن كل برنامج منسوخ بالاضافة إلى نشر الحكم بالادانة في الصحف ومصادرة الادوات التي استخدمت في النسخ غير المشروع مع جواز غلق المنشأة لمدة ٦ شهور ويقول المهندس شرين الريس رئيس جمعية رعاية حقوق منتجي برامج الكمبيوتر التجارية ان المسئول الاول عن حماية السوق هو وزارة التجارة والتموين، فالوزارة لديها جهاز رقابي مسئول عن تنفيذ القانون لكن حملات التفتيش والرقابة على السوق متوقفة والاسباب نحن لانعلمها، ويضيف ان استمرار الوضع على ماه عليه سوف يؤدى إلى هجرة مصممي



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٧

البرامج إلى دول اخرى تعمل حماية للسوق وهجرة الاستثمارات، ويوضح ان الشركات الموجودة الان فى السوق تقوم برفع اسعار البرامج لديها حتى تستطيع ان تستمر فى السوق ومن الممكن ان تنسحب مستقبلا كما ان ارتفاع الاسعار ـ احد اسباب تفشى ظاهرة القرصنة ـ يعود بالدرجة الأولى لارتفاع الجمارك والتى تصل إلى اكثر من ٤٠٪ على البرنامج وهذا ادى إلى زيادة فى اسعار البرامج إلى اكثر من ٦٠٪ عن الاسعار فى الدول المجاورة.

وترى جمعية رعاية حقوق منتجى برامج الكمبيوتر ان انقاذ حقوق الملكية يتوقف على عدة عوامل اهمها توافر قانون قوى وجهاز رقابى نشط يدعمه وهو مامن شانه الحد من تلك الممارسات، وكذلك ان يكون سعر الاستحواذ للبرمجيات فى حدود قدرات المواطن العادى وهو مايفقد النسخ غير المشروعة اى حافز مادى أو ربح واخيرا اذكاء القيم السائدة لدى المجتمع التى تخلق الوازع المانع، وتقول الجمعية ان الكل اجمع على ان هناك قانونا لحماية حق الملكية الفكرية وان هناك اتفاقات دولية وقعتها مصر بهذا الشان وكلها واجبة الاحترام والنفاذ وهى تضمن سلامة البيئة القانونية التى يمكن ان تنمو فيها صناعة البرمجيات وتزدهر وتتدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتخلق حولها الوظائف الفنية والتجارية المباشرة وغير المباشرة وقد ثار جدل واسع حول تعسف شرطة المصنفات الفنية وان حملات التفتيش والضبط قد شابها عنت، إلا انه قد غاب عن العديد من غير المتخصصين ان منتج الحملات التفتيشية ينظمه قانون الاجراءات، وهو قانون منفصل تماما عن قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد صدرت عدة توصيات بتعديل بعض الاجراءات الخاصة بالبرمجيات وتطويرها وبشكل يمكن معه اثبات الحقوق، وان يؤخذ به لدى جهات التقاضى وان يكون من شانه حصر الضرر على مستخدم البرامج حتى تثبت ادانته وترى جمعية حماية البرامج ضرورة توحيد الجهات التى يتعامل معها نشاط الكمبيوتر والبرامج وان ينشا مجلس أعلى للحاسبات والمعلومات وتنادى الجمعية بضرورة الغاء الجمارك عن البرامج والكمبيوتر خاصة ان الاتفاقية الدولية لتكنولوجيا المعلومات قد حسمت الامر بالالغاء الكامل وان تدرج ذلك الالغاء، والغاء ضريبة المبيعات على البرامج أو تحديدها بأدنى نسبة ممكنة الغاء الدمغة النوعية على اعلانات البرامج وشركاتها والسماح للمؤسسات المالية بتمويل عمليات انتاج البرامج وشراء البرمجيات.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٧ / ١٩٩٧

عقوبات اقتصادية على مصر بسبب برامج الكمبيوتر «المضروبة»

وجهت السفارة الأمريكية فى القاهرة هذا الأسبوع إنذارا مباشرا إلى حكومة الدكتور كمال الجنزورى لفشلها فى حماية الملكية الفكرية فى مصر بشكل مقبول

وصرح المتحدث باسم السفارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تعتزم تصعيد الضغوط على مصر للقضاء على ظاهرة القرصنة الفكرية بها.. خاصة أن قانون حماية الملكية الفكرية فى مصر مطبق منذ فترة طويلة ولكن تنفيذه ضعيف. وأكد المتحدث الأمريكى أن أى تراخ عن مجال الحماية الفكرية فى مصر سيعرضها لعقوبات اقتصادية. لأن القرصنة فى مجال برامج الكمبيوتر الأمريكية فى مصر تحديدا تؤدى إلى خسارة الولايات المتحدة لحوالى ٨٠ مليون دولار سنويا.

وكان «بران ميك إيكور» نائب رئيس اتحاد المنتجين العالميين قد صرح لمجلة غرفة التجارة الأمريكية فى عددها الصادر الأسبوع الماضى .أنه بدأ فى الاستعانة بعدد من المحامين المصريين للبدء فى اتخاذ الإجراءات القانونية لرفع عدد من القضايا على الشركات المصرية التى تستخدم برامج كمبيوتر مقلدة.



المصـدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٧

الموجة الأولى لـ «طلائع الجات»: أول يناير 1998 (1-2)



900 مصنع لاتتحمل فتح باب الاستيراد فى هذا التوقيت

طوارىء فى غرفة الصناعات النسيجية لبحث الموقف

لاجدوى من التأجيل والحماية لن تستمر إلى مالانهاية

القرار الذى صدر مؤخرا بإلغاء الحظر المفروض على استيراد الأقمشة من الخارج اعتبارا من يناير المقبل، وضع صناعة الغزل والنسيج فى مهب الريح، وجعلها فى نفس الوقت محصورة بين مطرقة الكساد وتراكم المخزون فى الداخل وسندان ارتفاع معدلات تهريب الأقمشة من الخارج حتى وصلت إلى مليار جنيه.

□ تحقيق
أحمد غالى:



عبدالحكيم حجاج:

نحن ملتزمون بمواعيد الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات والملابس

المسئولون عن صناعة الغزل والنسيج يرفضون قرار الغاء الحظر ويرون أنه سيؤدي لإغلاق 900 مصنع للنسيج والغزول وفقدان 50٪ من العمالة الصناعية لوظائفها ويشيرون الى أن الصناعات النسيجية محملة بأعباء ضريبية وادارية تصل إلى 14 نوعا من الضرائب، ويطالبون بمنح الصناعة مهلة لتوفيق أوضاعها.

والمهلة لن تكون مجدية إذا لم تنصلح الاحوال لان الحماية لن تستمر إلى مالانهاية.

ترجع بدايات الأزمة عندما أعلن د. أحمد جويلي وزير التجارة والتموين عن الاتجاه لإلغاء حظر الاستيراد القائم على الأقمشة المستوردة في إطار التزامات مصر مع اتفاقية الجات، وفي اعقاب القرار أعلنت غرفة الصناعات النسيجية حالة الطوارىء كما أعلن جميع المسئولين عن صناعة الغزل والنسيج في قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص حالة الطوارىء أيضا.

اعباء كثيرة

وعقد كل هؤلاء مؤخرا اجتماعا موحدا في الاسكندرية وأكدوا على رفضهم لاستيراد الاقمشة في وقت لاتزال فيه الصناعة النسيجية محملة بأعباء ضريبية وتمويلية ضخمة في حين لاتتحمل الصناعة النسيجية في دول جنوب شرق آسيا هذه الأعباء مما يعني أن هناك منافسة غير عادلة مما يهدد صناعة الغزول والاقمشة تحديدا في مصر، بالاغلاق لانه كما يقول عبدالوهاب الشرقاوي نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية أن مصانع النسيج في مصر لاتتحمل فتح باب الاستيراد في هذا الوقت، قبل أن تقوم الحكومة بحل مشاكل هذه الصناعة ومن هذه الاعباء وجود 14 نوعا من الضرائب تتحملها الصناعة النسيجية في مصر، في حين لايحدث ذلك في الخارج فضلا عن حصولها على فوائد بأسعار مرتفعة تصل إلى 14٪ في الوقت الذي لايتجاوز سعر الفائدة في الخارج 3٪ وتم ارسال مذكرة بهذا المعنى إلى وزارتي التجارة والصناعة اوضحت فيها ان مصانع الغزل في الداخل تحصل على قنطار القطن الشعر بسعر يتراوح بين 340 و360 جنيها في حين تصل اسعار القطن لمصانع الغزل في الخارج إلى مايعادل 241 جنيها للقطن الهندي و336 جنيها لقنطار القطن الشعر الأمريكي قصير التيلة. وبالاضافة إلى ذلك تحمل 10٪ على الآلات الرأسمالية كضريبة مبيعات - كما يقول الشرقاوي - و10٪ على خدمات التشغيل واعمال النقل والتليفونات و20٪ على الخامات المستوردة في حين تتراوح الأعباء الضريبية في الخارج مابين 2,5٪ و15٪ كما تتحمل اعباء جمركية تصل إلى 5٪ على الآلات الرأسمالية و30٪ جمارك على الغزول المستوردة كما أن هناك 10 أنواع من الضرائب والرسوم وكل هذا لايوجد مثله في الخارج.

مد المهلة

ويعارض عبدالوهاب الشرقاوي استيراد الاقمشة في هذا التوقيت مطالبا بتاجيل المدة حتى عام 2004 وفقا لما حددته اتفاقية الجات.

وعلى خط مواز قال المعتز بالله عبدالمقصود رئيس غرفة الصناعات النسيجية في المذكرة التي ارسلها إلى د. احمد جويلي وزير التجارة إن مجلس ادارة الغرفة يؤمن باستمرار حظر استيراد الاقمشة حتى سنة 2004 حتى يمكن لمصانع الغزل والاقمشة المحلية توفيق اوضاعها، نظرا لان المنافسة التي تواجهها صناعة النسيج في مصر، غير متكافئة لتحملها باعباء ضريبية وادارية أكثر من مثيلاتها في الدول الأخرى والتي لم تظهر اثارها بالحجم الطبيعي نظرا لحظر الاستيراد، ولذا فإن مجلس ادارة الغرفة يطالب بسرعة التدخل والتوصية بالعمل على استمرار حظر استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة لاسيما وأن اتفاقية الجات تعطي الدول النامية فرصة لتوفيق أوضاعها المحلية وإلى أن يتم رفع الأعباء المفروضة على كاهل هذه الصناعة في الداخل.

وقال عبدالحكيم حجاج رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج إن الشركات أكدت رفضها القاطع لفتح باب استيراد الاقمشة والملابس، وأعلنت تضامنها مع غرفة الصناعات النسيجية بما في ذلك اصحاب مصانع الملابس الجاهزة الذين كانوا يطالبون بفتح باب استيراد الاقمشة التي تنتجها مصانعهم للتصدير إلى أوروبا في حالة تنفيذ اتفاقية الشراكة معها.

واضاف أن الفترة الانتقالية لاتفاقية المنسوجات والملابس في اطار اتفاقية الجات قد الزمت جميع الدول باخطار المنظمة لتحرير المنتجات النسيجية والتخفيضات في الرسوم الجمركية تدريجيا حتى نهاية الفترة الانتقالية والتي تنتهي في أول يناير 2005 واشارت إلى القيام بعملية التحرير على اربعة مراحل وبالفعل - كما يقول عبدالحكيم حجاج - فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بنسبة 16٪ وكذلك المرحلة الثانية بنسبة 17٪ وهاتان المرحلتان تتمان حتى عام الفين، ففي المرحلة الاولى تم تحرير استيراد الالياف والغزول الصناعية بكمية 15385 طنا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٧

والاقمشة المنتجة من الكتان بكمية 850 طنا والمصنعات مثل مواسير المضخات المنتجة من مواد نسجية ومنتجات وأصناف نسجية لاستعمالات فنية وكل هذا يصل إلى 681طنا، كما تم تحرير التجارة فى أربطة العنق والمناديل الحرير بكمية 179 طنا، وبالنسبة

لمنتجات المرحلة الثانية والتى تمثل 17٪ فقد تم حصرها فى كمية 12644 طنا كخيوط من ألياف نسجية نباتية وأقمشة من الحرير بكمية 4516 طنا وسيور نقل حركة من مواد نسجية بكمية 732,5 طن، وهذه جار تصديرها حتى عام 2001.

وعلى هذا يقول عبدالحكيم حجاج إن مصر قد أوفت بالتزامها بالمرحلة الاولى والثانية فى المواعيد المنصوص عليها فى مواد الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات والملابس، ولذا لابد من ارجاء استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة حتى عام 2004 كما نصت على ذلك اتفاقية الجات.

ويتساءل عبدالحكيم حجاج كيف تسمح باستيراد الأقمشة فى أول يناير القادم بينما الصناعة النسجية فى مصر تعانى من ظاهرة تهريب الاقمشة التى وصلت قيمتها إلى حوالى مليار جنيه على الاقل.

ازالة الاعباء

ويعود عبدالوهاب شرقاوى ويقول إن وزير التجارة وعد بعرض هذه المشكلة على مجلس الوزراء فى اجتماعاته القادمة للحصول على مهلة أخرى لمصانع النسيج لكن هذا لن يجدى إلا إذا قرر مجلس الوزراء إزالة الاعباء المفروضة على الصناعة النسجية حتى تستطيع المنافسة فى عام 2004 وإلا اغلقت ابوابها، فلايكفى تأجيل الغاء حظر الاستيراد فقط، بل لابد من تهيئة المناخ لهذه الصناعة كي تستطيع المنافسة داخليا فى حالة فتح باب الاستيراد وخارجيا للمنافسة على التصدير ولذا لابد أن تعلن الحكومة قرار عدم الغاء حظر استيراد الاقمشة بأقصى سرعة إذ أن كبار تجار الاقمشة فى سوق الازهر بدأوا فى اجراء اتصالات للتعاقد على استيراد الاقمشة من دول جنوب شرق آسيا سواء من الاستوكات أو اقمشة الدرجة الثانية وهذه يقل سعرها كثيرا عن اسعار الاقمشة المصرية وبالفعل أبرم بعضهم عقودا مع المنتجين هناك.

ويقول محمد عبدالراضى صاحب مصانع الرضا للمنسوجات إننا نعانى من كساد بسبب الاقمشة المهربة التى لايدفع عنها رسوم، حتى أن بعض المصانع التى طورت نفسها تكنولوجيا اصبحت تعمل بحوالى 50٪ من طاقتها، فكيف يتم استيراد الاقمشة فى هذا التوقيت بالذات؟

ويقول إنه بالرغم من ضخامة تهريب الاقمشة حاليا عبر مصانع الملابس الجاهزة التى تنتج بأسلوب الدروباك إلا أن فتح الاستيراد رسميا للاقمشة سوف يجعلنا نغلق أبواب محلاتنا ولامفر من ذلك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهوريــة

التاريخ : ١٧/ ٧/ ١٩٩٧



مصر فى المحكمة

بسبب ملايات السرير والألومنيوم

المنازعات التجارية بين الدول قديمة ، يعود تاريخها الى بدء ظهور الدول نفسها ، باعتبار التجارة اقدم مهنة فى التاريخ. لكن ، مع ظهور اتفاقية الجات ، بدا تقنين شامل للمنازعات التجارية ، يحدد أسلوب رفع الدعاوى ، وطرق اثبات الحالة المشكو منها ، وقواعد التقاضى ، واشكال العقوبات ، وأساليب التظلم الى آخره.

تفاصيل قضايا الاغراق.. بين مصر والدول الأعضاء فى الجات



تحقيق :
سمية أحمد

والهدف ، هو حماية حقوق كل الدول ، والا تكون حرية التجارة وسيلة لكى ياكل الكبير الصغير

وعندما صدقت مصر على اتفاقية التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ظن البعض أن هذه الاتفاقية ستفتح السوق المصرى على مصراعية أمام المنتجات العالمية من مختلف الدول دون ضوابط وهو ما سوف يضر بالصناعة الوطنية والمنتجات المحلية ، نتيجة فارق الجودة أو السعر.

لكن هذا الظن ، سرعان ما تراجع أمام خبر صغير فى الصحف حول قيام مصر ممثلة فى وزارة التجارة باتخاذ اجراءات رفع دعوى ضد كل من روسيا واوكرانيا ورومانيا بتهمة اغراق السوق المصرى بحديد التسليح مما يضر بهذه الصناعة فى مصر..

والمفاجأة ان قضية حديد التسليح ليست هى القضية الوحيدة .. بل هناك اكثر من قضية اغراق بعضها رفعتها دول ضد مصر نفسها والبعض الآخر رفعتها مصر.

الحرية ليست مطلقة

القصة تبدأ من جهاز مكافحة الاغراق والدعم التابع لوزارة التجارة والذى انشىء كما يقول السيد ابو القمصان وكيل وزارة التجارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية - نتيجة تصديق مصر على الوثيقة الختامية فى اورجواى «اتفاقية التجارة الحرة» ١٩٩٠ حيث انها تدعو لحرية التجارة ولكن فى ظل اجراءات وقائية تنظم هذه الحرية من خلال ثلاث اتفاقيات خاصة بمكافحة الاغراق والدعم وتدفق الواردات.

بمعنى اخر تهدف اتفاقية مكافحة الاغراق الى تحقيق التوازن بين المنتج الاجنبى والمحلى بحيث انه إذا هدد المنتج الأجنبى الصناعة المحلية بالضرر أو احدث بها ضررا بالفعل فإن مهمة الجهاز أن يتدخل لحماية الصناعة الوطنية.

التدخل له ضوابط واجراءات منظمة فلكى يثبت فعلا ان هناك اغراقا لسلعة فإن ذلك يستوجب عدة خطوات.

أن يتقدم ٢٥٪ على الأقل من ممثلى هذه الصناعة المنتجة للسلعة بالشكوى الى الجهاز.

● يبدأ الجهاز بحث الشكوى عن طريق دراسة حالة الشركات المنتجة ومظاهر الضرر التى تتمثل فى قلة المبيعات من السلعة وقلة الارباح وكثرة المخزون وتكدس العمالة (احداث بطالة بين العمال).

● عندما يثبت ان كل او بعض هذه الاسباب نتيجة لإغراق السوق بسلعة اجنبية مماثلة وليس نتيجة سوء الادارة فى هذه الصناعة او اختلال هيكل التمويل فيها وان الواردات هى سبب الإغراق يبدأ الجهاز فى رفع تقرير للجنة مكافحة الدعم والاغراق التى تتكون من عدة وزارات هى الصناعة والزراعة والانتاج الحربى والتجارة ويراسها رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

● تقوم اللجنة ببحث الحالات التى تؤدى لضرر بالصناعة الوطنية ترفع تقريرها لوزير التجارة الذى يتخذ القرار النهائى سواء بإقامة الدعوى القضائية او حلها بالتراضى بين الدولتين ويتوقف ذلك على عدة عوامل اهمها مراعاة البعد الاجتماعى اذا كانت السلعة استراتيجية او مراعاة الاعتبارات السياسية بين مصر والدولة او الدول الاخرى.

اجراءات طويلة

وفى حالة إقامة الدعوى القضائية فإن الجهاز يبدأ بعدة اجراءات ومن واقع القضايا التى تم رفعها على مصر من جانب بعض الدول هناك قضايا رفعها الاتحاد الاوروبى ممثلا للدول الاوروبية وقضايا من حكومة جنوب افريقيا .. وفى المقابل هناك قضايا اغراق السوق المصرى مثل

قضية حديد التسليح وبعض شكاوى الاغراق فى سلع مثل المكرونة والسيمولينا والمطابخ الاستنلسيتل وهى مازالت تحت البحث والتاكد من جديتها.

الاجراءات - كما يقول عبد الرحمن فوزى رئيس جهاز مكافحة الاغراق - قد تستغرق عاما واكثر بدءا من اجراءات التحقق ثم اقامة الدعوى والمضى فيها حتى فرض رسوم الاغراق فى حالة ثبوت الضرر.

والمثال الاول القضية التى اقامها الاتحاد الاوربى ممثلا لاتحاد منتجى الاقطان الاوروبيين ضد مصر بتهمة إغراق السوق الاوروبى بالاقمشة القطنية الخام والتى بدات فى يناير ١٩٩٦ من خلال اللجنة الاوروبية الخاصة بذلك.

كانت الدعوى تشمل بجانب مصر كلا من الصين والهند وباكستان واندونيسيا وتركيا ، حيث قامت اللجنة الاوروبية باختيار اربع شركات مصرية كعينة للشركات المصرية فى هذا المجال وقامت بفحص سجلاتها وهيكلها بمعاونة الجهاز ومن خلال استمارات استقصاء موحدة خاصة بذلك.

ثم قامت اللجنة الاوروبية وفقا للمادة ٦ فقرة ٨ من اتفاقية مكافحة الاغراق - بزيادة ميدانية للشركات المصرية للتاكد من صحة البيانات .. ولكن اللجنة قرت مكافحة الاغراق - بزيادة ميدانية للشركات المصرية للتاكد من صحة البيانات .. ولكن اللجنة قررت فرض رسوم مكافحة اغراق مؤقته على للشركات المصرية فى نوفمبر ١٩٩٦ بنسبة ٢٣,٢٪.

ونتيجة لتدخل وزارة الخارجية المصرية وضغوط المستثمرين الصناعيين الاوروبيين ثم استبعاد مصر من الدعوى لاعتبارات سياسية نظرا لعلاقات الشراكة بين مصروالاتحاد الأوروبى والتى تسعى لزيادة الصادرات من الجانبين .. خاصة وان مصر لم تتعد حصتها فى تصدير هذه السلعة وفق اتفاق الشراكة وهى ١٥ الف طن بل هى ايضا لم تصدر كل هذه الحصة فهى تصدر حتى الآن ١٢,٢ الف طن.

والغريب انه رغم استبعاد مصر فى القضية الاولى الا ان الاتحاد الاوروبى اعلن عزم على رفع قضية ثانية ايضا ضد الاقمشة القطنية الخام ضد نفس الدول ومن بينها مصر وسوف يتخذ قرار بشانها خلال الايام القادمة وقد قامت مصر بتوكيل مكتب محام بلجيكى لهذا الغرض .

ويعد الجهاز كما يقول عبد الرحمن فوزى الحجج القانونية والفنية حول هذه القضية والاعتبارات السياسية الخاصة بالشراكة.

قضية الملايات

قضية اخرى ضد مصر والهند والصين وباكستان من الاتحاد الأوروبى حول اغراق السوق الاوروبى بملاءات السراير واكياس الألحفة والوسائد وقد صدر قرار مؤقت بفرض مكافحة رسوم اغراق على صادرات مصر من هذه المنتجات بنسبة ١٢,٥٪ للقطاع و ١٣٪ على القطاع الخاص ومن المنتظر ان يصدر الحكم النهائى خلال هذا العام.

وتختلف القضية التى اقامتها حكومة جنوب افريقيا ضد مصر عن القضايا السابقه ، حيث اضرت هذه القضية بشركات الالومونيوم المصرية ضررا مزدوجا فمن ناحية فرضت رسوم مكافحة اغراق كبيرة على صادرات هذه الشركات من اوانى الطهى الالومنيوم مما سيؤثر على حجم هذه الصادرات وكذلك بمستقبل الشركات التى كانت تنوى التصدير خاصة ان جنوب افريقيا هى السوق الذى كانت ستطل منه الصادرات المصرية على خمس دول افريقية اخرى فى جنوب القارة.

وتبدا القصة باتهام حكومة جنوب افريقيا لمصر باغراق السوق باوانى الطهى الارمنيوم المصرية .. وعندما اشترك الجهاز فى التحقيق فى الشكوى لم يتم التعرف على بعض الشركات التى اتضح انها وهمية حيث يقوم بعض المصريين المقيمين فى دول افريقية بشراء الاوانى الالومنيوم من مصر من الورش الصغيرة ويضعون عليها اسم شركات وهمية وعلامة «صنع فى مصر» ويقومون بالاشتراك بها فى المعارض التى تقام بجنوب افريقيا وتمكنوا من خلال ذلك من عقد صفقات بيع كبيرة بسعر رخيص وكانت النتيجة هى الحاق الضرر بشركتين مصريتين لهما سمعه طيبة فى مجال هذه الصناعة وكانتا تصدران فعلا لجنوب افريقيا وتعرضتا لرسوم اغراق اضافية كبيرة.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبير مصري لـ «الكفاح العربي»:

«التريس» تحرم الشعوب العربية من الغذاء والدواء

القاهرة- كرم جبر

حذر الدكتور ابراهيم أحمد ابراهيم الخبير بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية من الاخطار الكبيرة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية للملكية الفكرية «التريس»، وأكد انها تمنع اصدار براءات اختراع في مجال الاغذية والادوية، وتتعارض مع التشريعات القائمة في كل الدول العربية وتتعارض مع مصالح شعوبها. وقال لـ «الكفاح العربي» ان الغالبية العظمى من افراد الشعب في الدول العربية سيخضعون لسيطرة الشركات والمؤسسات الدولية التي تمتلك البراءات، وستدفع بإرادتها او رغما عنها الاسعار التي تحددها، خصوصاً في مجال الغذاء والدواء، حيث نادراً ما نجد دولة عربية تمتلك براءة اختراع مقارنة بالشركات الكبرى التي تحتكرها، واستغلالها بما يحقق مصالحها وأهواءها، بعد سلب الشعوب العربية ارادتها بقيود التريس، التي يجهل واضعوها تماماً مصالح القطاعات العريضة من الجماهير العربية.

وأضاف الدكتور ابراهيم ان اتفاقية التريس سمحت للدول النامية والدول الاقل نمواً والدول المتحولة من النظام الاشتراكي الى نظام السوق الحرة بتأجيل أحكامها لفترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات وسنة واحدة... الا انها منحت الدول العربية فترة سماح تمتد سبع سنوات ونصف «من أول يناير (كانون الثانى)٩٥» كفترة انتقالية تؤجل خلالها تطبيق احكام الاتفاقية. ولكن يراعى ان الاتفاقية تسمح للدول بتلقي طلبات الحصول على براءات الاختراع في مجال الادوية من المخترعين ووضعها في ما سمي بالصندوق الاسود، تمهيداً لترتيب اولوياتها بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ويجب على الدول العربية ان تستغل هذه الفترة بأقصى استفادة ممكنة، وتهيىء نفسها للنواحي التشريعية والادارية والفنية والمادية بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتتجنب اكبر قدر من شر «التريس».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٧ / ١٩٩٧

والموجـة الثـانيـة لـ«طلائع الجـات» أول يناير سنة 2004 «2-2»

الملابس الجاهزة بانتظار قرارات سيادية

1000 مصنع مسجل و5000 ورشة فى الحوارى

الكبار يتصارعون على الماركات الأجنبية وارتفاع الأسعار يدفع المستهلكين للمستورد

شحاتة صميدة:

الجودة والموضة .. أهم عوامل المنافسة



إيهاب المسيرى:

السوق المحلى لا يستوعب أى مصانع جديدة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:

أحمد غالى

يحيى على:

مع الموجة الثانية من طلائع الجات والتى سيتم فيها فتح باب الاستيراد رسميا للملابس الجاهزة عام 2004 فإن صناعة الملابس الجاهزة فى مصر تواجه تحديا.. فإما أن تدخل المنافسة من خلال الجودة والسعر الأقل وإما أن يتجه المستهلكون إلى المنتجات المستوردة وتتحول الصناعة نفسها إلى مجرد تجميع كما يحدث فى التليفزيونات والسيارات.

وفى الوقت الذى تتصاعد فيه أصوات المنتجين فى مصر مطالبين بمزيد من الاجراءات الحمائية لمنتجاتهم فى مواجهة المنتجات المستوردة تنتظر قطاعات واسعة من المستهلكين، تحرير الواردات فى اطار تطبيق اتفاقية الجات.

ويتوقع المستهلكون ان تحمل اليهم سنوات الجات القادمة بضائع مستوردة على درجة عالية من الجودة وباسعار رخيصة نسبيا.

شحاتة صميدة مدير عام غرفة الصناعات النسجية يقول إنه يوجد حوالى الف مصنع للملابس الجاهزة مسجلة كاعضاء بالغرفة ولكن هذا العدد لايعكس واقع صناعة الملابس الجاهزة فى مصر، بل هناك نحو 5 آلاف مصنع متوسط وصغير وغير مسجلين بالغرفة، بخلاف بعض الورش الصغيرة المنتشرة فى الاحياء الشعبية. وغير المسجلين بالغرفة يمثلون حجما لاباس به فيما هو موجود من ملابس ذات مستويات مختلفة فى الاسواق، خاصة المتوسط والمنخفض الاسعار. لكن القوة الضاربة فى صناعة الملابس الجاهزة على المستوى التصديرى ومستوى الاذواق الراقية يتركز فى المصانع الكبيرة والمتوسطة المسجلة بالغرفة، إذ أن هناك عددا كبيرا منها اصبح ينتج باسماء ماركات أجنبية سواء للسوق المحلى أو للتصدير ويمكن القول إن هذه المصانع تنتج باسماء 300 ماركة أجنبية، منها ما يطرح انتاجه فى الأسواق ومنها ما يصدر بالكامل. إضافة إلى بعض المصانع الكبيرة التى استطاعت أن تجد لنفسها مكانة متميزة باسماء مصرية ومن ثم اصبح سوق الملابس الجاهزة فى قمته ويشهد منافسة ضارية بين هذه الاسماء الاجنبية والمصرية وبالطبع تاتى مسايرة خطوط الموضة والجودة فى المقدمة معا لان فئات المستهلكين التى تتعامل فى فئة من الفئات القادرة فلا يهمها أن يكون سعر البنطلون 150 أو 200 جنيه أو أكثر ولا يهمها إذا كان سعر البدلة 700 أو الف جنيه أو اكثر وهكذا. لكن فى المستوى الذى يلى قمة سوق الملابس الجاهزة فإن مستهلكيها يركزون على الذوق والسعر والجودة كخدمة متكاملة، وعادة ما يؤثر المستوى السعرى على اتخاذ قرار الشراء، وعلى هذا هناك فئة كبيرة من المصانع المنتجة تخاطب هذه الطبقة سواء من شركات قطاع الاعمال العام او شركات القطاع الخاص. اما المستوى الذى ياتى فى قاعدة هرم سوق الملابس الجاهزة، فيعتبر السعر هو المحدد لعملية الشراء، ومن ثم اصبحنا نجد عددا كبيرا من المصانع والورش تنتج لهؤلاء بالاسعار التى تناسبهم دون الاهتمام بعامل الجودة والانتاج من اقمشة مهربة. لكن هذه المصانع لن تتجاهل الذوق الذى يجذب هؤلاء.

ورغم تعدد هذه المستويات فإن شحاتة صميدة يقول ان صناعة الملابس الجاهزة شهدت تقدما كبيرا، واصبح الكثير من المصانع يركز على تطوير انتاجه ومسايرة خطوط الموضة، وفى حين يدخل الاسواق بعض الملابس الجاهزة المهربة او بصحبة المصريين العائدين من الخارج، فقد اصبحت صناعة الملابس الجاهزة تسد احتياجات المصريين تقريبا، فضلا عن التصدير.

فى المقابل يقول ايهاب المسيرى صاحب شركات المسيرى للملابس الجاهزة ان تنوع الانتاج لمستويات مختلفة مؤشر جيد، يجب ان ندعمه خاصة مشروعات الشباب التى دخلت مجال انتاج الملابس الجاهزة. وفى الوقت نفسه قال ايهاب المسيرى ان السوق المحلى لن يستوعب انتاج اية مشروعات جديدة، ولذا لابد من التوسع فى الانتاج من اجل التصدير خاصة ان القيمة المضافة للملابس الجاهزة اعلى من تصدير الاقمشة والغزول.

استيراد الخامات

واشار ايهاب المسيرى إلى وجود مصانع تعمل فى انتاج الملابس الجاهزة من اجل

التصدير فقط حتى وصلت صادرات مصر من الملابس الجاهزة الى نحو 500 مليون دولار معظمها للولايات المتحدة الامريكية ثم اوروبا.

وقال ان السوق المحلى اصبح متخما بالانتاج المحلى من الملابس الجاهزة، حتى ان البعض اصبح يشكو من الكساد لكثرة الانتاج.

واضاف ان الشركات الكبيرة التى تطرح انتاجها فى السوق المحلى، تعمل على مواجهة المنافسة من خلال الاستمرار فى مسايرة احدث خطوط الموضة والارتقاء بالجودة ولا مجال امامها لمواجهة المنافسة فى السوق غير ذلك.

اما اذا تجمدت فانها ستموت.

وعما اذا كان استيراد الاقمشة مهما بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة قال انه مهم لتنويع الاذواق وللحصول على اقمشة باسعار منخفضة حتى يمكن تصدير ملابس جاهزة باسعار منافسة وطرح نوعيات فى السوق المحلى باسعار اقل واذا ما خفضت مصانع الاقمشة المحلية اسعارها فان هذا سيكون ميزة كبيرة لمصانع الملابس الجاهزة بدلا من الاستيراد.

ويؤكد مجدى العارف مدير عام صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ان معظم شركات الملابس الجاهزة التى تنتج نوعيات فاخرة فى السوق المحلى انما تغالى فى اسعارها بصورة جنونية فالقميص الذى يباع على سبيل المثال بـ 80 جنيها انما تصل كلفته بعد اضافة هامش ربح معقول الى 50 جنيها والبنطلون الذى سعره حوالى 100 جنيه انما تصل كلفته بعد اضافة هامش ربح مجز ايضا الى 65 جنيها على الاكثر، وعلى هذا نجد ان كبار المنتجين يغالون فى اسعار المنتجات التى تطرح محليا بينما يصدرونها باسعار اقل بكثير فسعر تصدير ذات القميص لايصل الى 12 دولارا.

ويحذر مجدى العارف من مثل هذه المغالاة فى اسعار المنتجات التى تطرح بالسوق المحلى، لان هذا سوف يدفع المستهلكين الى المنتجات المستوردة حاليا ومستقبلا عندما يتم فتح باب الاستيراد رسميا للملابس الجاهزة عام 2004 وفقا لاتفاقية الجات.

ويقول انه بالامكان ان تتحول مصر الى مصدر كبير للملابس الجاهزة لكن هذا يقتضى اعادة النظر فى استراتيجية وتوجهات صناعة الغزل والنسيج باكملها فى مصر وذلك حتى يمكن التوسع فى انتاج الاقمشة اللازمة لهذا التوسع لان القدرات الحالية لصناعة الغزل والنسيج لاتمكن من زيادة الصادرات النسجية ككل عن 5 مليارات جنيه ولما كانت الدولة تطمع فى زيادتها إلى 10 مليارات جنيه قبل عام 2005، فإن هذا لن يحدث إلا من خلال التوسع فى صناعة الملابس الجاهزة اعتمادا على اقمشة محلية، وإلا كان البديل إقامة صناعة للملابس الجاهزة اعتمادا على اقمشة مستوردة بنظام الدروباك، كما هو حادث حاليا، وهذا لن يؤدى إلى عمق فى صناعة الملابس الجاهزة، وسيكون الأمر مجرد صناعة تجميعية مثل التليفزيونات والسيارات.

وفى جميع الأحوال يقول مجدى العارف: علينا أن ندرك أن طن القطن الخام الذى يصل سعر تصديره إلى حوالى 8000 جنيه يقابله متوسط حصيلة تصدير الطن من الملابس الجاهزة والتريكو حوالى 35 الف جنيه، الأمر الذى يعنى مزيدا من تشغيل العمالة وزيادة القيمة المضافة، لكن هذا سوف يحتاج إلى استثمارات ومشروعات لزيادة الصادرات النسجية من خلال الملابس الجاهزة.

وبالطبع وكما يضيف، فإن القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على القيام بصناعة الملابس الجاهزة، ويكفى ان نعرف ان صادراته قد وصلت إلى 92٪ بينما لم تتعد فى قطاع الاعمال العام 8٪.

ويعتبر قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة هو اكثر القطاعات المعنية بالاتهام الموجه إلى المنتج المصرى بانخفاض مستوى الجودة وارتفاع الأسعار لأنه أكثر القطاعات الصناعية تمتعا بالحماية الجمركية.. يذكرأنه من المحظور استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة فى مصر وأن المسموح باستيراده فقط هو غزول القطن، فى الوقت نفسه يعتبر قطاع المنسوجات الأكثر تضررا عند تطبيق الجات بسبب الارتفاع فى اسعار المنتجات النسجية فى مصر بالمقارنة بمثيلتها العالمية، ويقود منتجو المنسوجات الآن حملة شديدة للضغط على الحكومة لمنحهم بعض التسهيلات التى يرونها ضرورية للتأهل لمرحلة الجات.

يقول عضو مجلس إدارة غرفة صناعة النسيج باتحاد الغرف التجارية علام عبد العظيم إن مصانع النسيج فى مصر تحملت العبء الأكبر من تبعات برنامج الإصلاح الاقتصادى فقد تحملت ارتفاع أسعار الطاقة خلال برنامج الإصلاح إلى معدلات بلغت 1100٪.. كما تحملت سنوات الكساد فى الأسواق والذى كان إحدى نتائج ندرة السيولة، بالإضافة إلى ذلك فإن منتجى المنسوجات مثقلون بحوالى 14 نوعا من الضرائب، منها 10٪ ضريبة مبيعات بلغت حصيلتها للخزانة العامة 3 مليارات جنيه.

ويعتقد عبد العظيم وزملاؤه من منتجى المنسوجات والملابس أن هذه الأعباء تضعف الموقف التنافسى للمنتج المصرى، ويفسر نائب رئيس غرفة صناعة النسيج عبد الوهاب الشرقاوى سبب ارتفاع أسعار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٧

المنسوجات المحلية إلى الدرجة، التى يشعر معها المستهلك المصرى بالظلم الشديد بأن المنتج المصرى يحصل على الغزول المحلية بأسعار تزيد على الأسعار التى يشترى بها المستورد الأجنبى بنسبة 20٪ فسعر طن قنطار القطن فى مصر يصل إلى 360 جنيها فى حين يصل سعره فى أمريكا إلى ما يعادل 236 جنيها فقط وإلى ما يعادل 241 جنيها فى الهند.. أما بالنسبة إلى بقية الخامات فنجد أن أسعارها تزيد على الأسعار العالمية بنسب تصل إلى 40٪ وسعر طن خامة الفيزكوز - على سبيل المثال - يصل إلى 23 ألف جنيه أى يصل سعر متر القماش المستخدم فى البلوزة الحريمى من الإنتاج المصرى 9 جنيهات مقابل 60 سنتا «حوالى جنيهين» فى المنتج المستورد.

مظلة الجات

والسؤال الآن ماذا أعد صناع المنسوجات فى مصر استعدادا لمنافسة الواردات الأجنبية الرخيصة والجيدة والتى من المنتظر أن تغزو الأسواق المصرية تحت مظلة الجات؟

يجيب الشرقاوى: نحن لا نخشى الجات، بل وقادرون على منافسة المستورد لكن على الدولة أن تراعى مطالبنا بشأن أعباء الضرائب والجمارك على مستلزمات الإنتاج وذلك حتى نتكافأ مع تكلفة المستورد.

وعن تقدم أصحاب مصانع النسيج والملابس إلى مجلس الوزراء بقائمة مطالب تتعلق بالإجراءات التى يتعين اتخاذها لتأهيل صناعتهم لمرحلة الجات.. يقول الشرقاوى إن الإجراءات المطلوبة تتعلق بخفض تكلفة التشغيل وأن مجلس الوزراء لم يقرر بعد بشأن هذه المطالب لكننا نلمس تفهما من جانب الحكومة وحرصها على هذه الصناعة المحورية والتى تستوعب عددا هائلا من العمال كما نعلم أن الاستجابة لمطالبنا تحتاج إلى قرارات سيادية.

من جهة أخرى يدافع نائب رئيس غرفة صناعة النسيج عن الإنتاج المصرى من المنسوجات ويصف الاتهام الموجه لذلك الإنتاج بشأن جودته بأنها اتهامات باطلة ومتجنية.. يقول عبد الوهاب الشرقاوى إن المنسوجات المصرية على مستوى عالمى من الجودة بدليل أنها تلقى رواجا فى الأسواق الأمريكية والأوروبية بل ثبت أن بعض المستوردين الأوروبيين يرفعون العلامة التجارية الخاصة بنا من على المنتج المصرى ويستبدلونها بعلامات تفيد أن المنتج صنع فى أى دولة أوروبية ويعاد تصديره إلى دول الخليج العربى وغيرها، ولو كان المنتج المصرى رديئا لما تعرض لهذا النوع من الغش التجارى.

وينضم فى الدفاع عن جودة المنتج المصرى رئيس الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة السابق د. أحمد عبد الغفار، والذى قال لـ «العالم اليوم» إن قيمة ما تم تصديره من المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى الخارج خلال العام الماضى بلغت قيمته 2 3 مليار جنيه أى ثانى منتج صناعى تحقق صادراته عائدا بعد البترول.. ويستدل د. عبد الغفار على جودة الإنتاج المصرى من الملابس بأن السوق الأمريكى استوعب 12 مليون دستة «144 مليون» قميص مصرى أى أن نصف المجتمع الأمريكى يرتدى القميص المصرى.

وحول الاستعداد لتطوير الصناعة المصرية يقول رئيس الشركة القابضة إن تقنيات صناعة النسيج فى مصر على مستوى مقبول من التطور كذلك المستوى الفنى للعمالة لكننا نحتاج مزيدا من التطور التقنى فيما يتعلق بعمليات التجهيز والصباغة وكذلك التصميم.. ولا مانع من استخدام أسم أحد بيوت الأزياء العالمية.. ففى هذه الحالة يمكن مضاعفة حجم تصديرها من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى 8 مليارات جنيه.

فى الوقت نفسه يثير د. عبد الغفار أمرا مهما يتعلق باستراتيجية الصناعة خلال السنوات القادمة ويقترح ضرورة التكامل بين المنتجين المصريين لتغطية أى عجز فى أى مرحلة من مراحل الإنتاج لأن بعض الشركات لديها أفضل أنواع أنوال النسيج لكن مغازلها قديمة وشركات أخرى لديها العكس.. والتكامل بين هذه الشركات يوجه أفضل الغزول إلى أفضل أنوال النسيج وبالتالى يتحسن الإنتاج.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٧

السيراميك لايخاف الجات والجلود تطالب بالتوطين

الوجه الآخر للصناعة المصرية تمثله صناعة السيراميك فعلى الرغم من انها من الصناعات الجديدة نسبيا فى مصر إلا أن منتجيها استطاعوا ان يحققوا طفرة كبيرة من حيث كم وكيف الانتاج «يقول يوسف نصر الدين مدير المبيعات بشركة ليسيكو» ان السيراميك المصرى لايخاف الجات لان الانتاج المصرى فرض سيطرته على السوق المحلية بفضل الانخفاض الكبير فى اسعاره وجودته بالمقارنة باى مثيل عالمى ويوضح ان السبب فى ذلك يرجع إلى انخفاض التكلفة، من حيث اسعار الخامات المحلية والايدى العاملة.

ويمكن القول إن السيراميك المصرى يتمتع حاليا بموقف تنافسى جيد فى السوق المحلية وذلك على الرغم من فتح باب استيراد السيراميك منذ ثلاثة اعوام تقريبا. ففى حين يتراوح سعر المتر ما بين 26و32 جنيها يبلغ سعر المستورد 80 جنيها لايقابل هذا الفارق السعرى الكبير فارق مماثل فى الجودة او جمال التصميم.

ويؤكد نصر الدين أن السوق المحلية يستوعب 90٪ من الانتاج المصرى ويتجه الباقى إلى التصدير ومن المنتظر ان يتسع حجم السوق المحلى مع تزايد حركة البناء خلال السنوات القادمة. ولن يستطيع المستوردون تقديم منتج ارخص الا اذا لجاوا الى الاغراق. فالاغراق هو فقط ما نخشاه ونطلب الحكومة ان تحمينا منه.

واذا كان هذا هو واقع صناعة السيراميك فان منتجى الجلود لهم ايضا شكاواهم.

وكما يقول كمال حافظ احد منتجى المصنوعات الجلدية فان التكلفة المالية للمنتج المصرى ترتبط بارتفاع اسعار الطاقة والرسوم الجمركية على الواردات من خامات ومستلزمات الانتاج إلى درجة مغالى فيها لكنه يعتبر أن ذلك نتيجة طبيعية للمشكلات التى تواجه الصناعة المحلية ويقول إن التمسك بما هو مقرر فى الجات سوف يحسن مستوى المنتج ويخفض تكلفته وعلينا أن نستعد لتوطين هذه الصناعة فى مصر قبل أن يسبقنا الآخرون ويستاثرون بها.



حول تطبيق إتفاقية الجات وآثارها على الصناعة المصرية فى مجال تصنيع المعدات الإستثمارية .. والتكنولوجيا المصرية المرجوة

الطموحات الإقتصادية وواقعها فى مجال تصنيع المعدات الإستثمارية وقطع الغيار بالتعاون مع المراكز العلمية والصناعية تسجل أهدافاً تنموية مؤثرة داخل الشركة الشرقية إيسترن كومبانى

● رئيس الهيئة العربية للتصنيع ورؤساء لجنة الصناعة والطاقة بالحزب الوطنى والقابضة للتعدين والحراريات ونائب رئيس جامعة القاهرة يشاركون فى الاحتفال ببدء وتشغيل أول خطوط متكاملة لتجهيز الدخان يتم تصنيعها محليا فى مصر

المهندس محمد صادق رجب :

● الوفورات الإقتصادية المترتبة على التصنيع المحلى لخطى تعسيل الدخان تبلغ ٢ر٣٣٦٠٠٠ر٢ مليون جنيه .

● ٥٤ر٢٥٣ مليون جنيه إجمالى الوفورات المحققة للتصنيع المحلى بالشركة إعتباراً من عام ١٩٩١/٩٠ وحتى الآن .

● نجاح تجربة الشركة فى التصنيع المحلى للمعدات الإستثمارية أغرت الشركات الأوربية بالإتجاه لتصنيع قطع الغيار اللازمة لمورديها فى إنجلترا وفرنسا فى مصر بالتعاون مع الهيئة .

● التعاون المثمر بين الشركة وجامعة القاهرة ومصنع الطائرات يحقق نتائج إقتصادية هامة

● الإصرار والتحدى على نجاح التجربة والإيمان بقدرات الإنسان المصرى كانت بمثابة الأسس القوية والثابتة للنجاح .



المصدر : المصـــــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٧/١٩٩٧

●● الشئ المؤكد والذى لا يقبل الجدل اليوم .. أن الصناعة المصرية تواجه العديد من التحديات الإقتصادية سواء ما يتعلق بهذه التحديات من ترتيب لتطبيق أنظمة تحرير التجارة وفتح الحدود «الجات» والتى أصبح فى حكم المؤكد تنفيذ بنودها قاب قوسين أو أدنى والتحديات الأخرى التى تفرزها إيقاعات الحركة السريعة لتغيرات الإقتصاد العالمى التى تؤثر بشكل مباشر فى إقتصاديات الصناعات إزاء هذه التحديات وتناسبا مع أبعاد خطورتها يصبح من الأهمية بمكان الإعداد لتنفيذ وتطبيق إستراتيجية ثابتة للصناعة المصرية على جميع مستوى الصناعات ، إستراتيجية يتحقق لها نوع من التكامل والتنسيق بين جميع الوحدات الإنتاجية بحيث يتحقق بهذه الإستراتيجية الإستثمار الأمثل للقدرات التصنيعية وبصفة خاصة فى المجال الذى نعنيه فى هذا التحقيق ألا وهو تصنيع المعدات الإستثمارية والتى لا يمكن إقرار وتحقيق برامجه إلا بالإستثمار الأمثل للمزايا والقدرات النسبية ومزاياها الإقتصادية النسبية المتاحة فى جميع مصانعنا ، إستراتيجية تقوم على تحديث وتطوير البنية الصناعية المصرية فى أهم محاورها والتى تعد أهداف تصنيع المعدات الإستثمارية أهم قواعدها وذلك تناسباً مع الوفورات الإقتصادية التى تترتب على تنفيذ هذه الإستراتيجية الأمر

الذى يستتبعه بالضرورة إجراء تعديل جوهرى فى مسار تعليمنا الهندسى وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخريج المهندس المصمم وإعداد الكوادر الهندسية القادرة على تأسيس وتطوير مكاتب هندسية للتصميم بتكنولوجيا مصرية نابعة من فكرنا وفكر علمائنا المصريين الذين أكدوا نجاحهم من خلال الإشتراك فى العديد من الإختراعات التى تمت فى العديد من دول أوربا ومع هذا الطرح وهذا التحليل وفى هذا السياق نعرض لمبادرة وتجربة مصرية فى مجال تصنيع المعدات الإستثمارية تجربة كان مصدرها الإيمان العميق والثقة بقدرة الإنسان المصرى على قهر التحديات تجربة مصرية وضعت نصب أعينها إلتقاء الجامعة والمراكز الصناعية مع مختلف الجهات ذات القدرة والصلة بهذه الأهداف لتسجل أهدافاً صناعية غاية فى الأهمية فى توقيت حاسم وبالغ الدقة أيضاً من عمر الصناعة المصرية إنها تجربة الشركة الشرقية «إيسترن كومبانى» بقيادة المهندس محمد صادق رجب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والذى خطت الشركة فى عهده خطوات إقتصادية واسعة ومؤثرة بإتجاه الإعتماد على الذات وإستثمار الطاقات الفائضة بالشركة لإضافة العديد من عناصر القوة الإقتصادية ●●



إعـــداد : رضـــا عـــشـــوش

ولتحقق الوفورات الاقتصادية في عهده في مجال تصنيع المعدات الاستثمارية وحدها إعتبارا من عام ١٩٩١/٩٠ وحتى الآن ٤٫٢٠٢ مليون جنيه مصرى كمردود إقتصادي للتصنيع المحلي وليشهد ويكسب هذا الهدف خطا تصاعديا مستمرا ولم تخلد القيادة الإقتصادية الواعية في هذه الشركة إلى الراحة والإكتفاء بما أنجزته بل حرصت على تحقيق المزيد في هذا المجال الا وهو تصنيع المعدات الإستثمارية ففي الأسبوع الماضي شارك العديد من رجال الصناعة والإنتاج في الاحتفال ببدء تشغيل أول خطوط متكاملة لتجهيز الدخان تم تصنيعها في مصنع الطائرات وكنموذج من نماذج التعاون المثمر بين الجامعة ممثلة في مركز دراسات قطع الغيار بكلية الهندسة جامعة القاهرة والصناعة ممثلاً في الهيئة العربية للتصنيع مصنع الطائرات والشركة الشرقية إيسترن كومباني هذا وقد شارك في هذا الإحتفال الفريق صلاح حلبي رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع والكيميائي محمد سيد دسوقي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتعدين والحراريات وأيضا شارك في هذا الاحتفال الاستاذ الدكتور محمود غريب الشربيني عميد كلية الهندسة جامعة القاهرة ورئيس مجلس ادارة مركز دراسات قطع الغيار والمهندس أحمد السيد رئيس مجلس إدارة مصنع الطائرات والمهندس فؤاد أبوزغلة رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالحزب الوطني والاستاذ الدكتور حسين ربيع نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع والبيئة وأيضاً بمشاركة الاستاذ الدكتور يحيى قابيل أستاذ تكنولوجيا المواد والإنتاج ومستشار مركز دراسات قطع الغيار حيث كان في إستقبالهم جميعاً المهندس محمد صادق رجب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الشرقية إيسترن كومباني لنعرض لأهم ماجاء في هذا الإحتفال والقيمة الإقتصادية لهذا الإنجاز الجديد المتجدد في مجال تصنيع المعدات الإستثمارية والذى نحن بصدده ألا وهو بدء تشغيل أول خطوط متكاملة لتجهير الدخان والمغزى الهام والمرجو تنفيذه لهذا الإحتفال والوفورات الإقتصادية التي ترتبت على تنفيذه والمكونات الهندسية لهذا الإنجاز نقلها إلى الرأى العام الإقتصادى والصناعي في مصر لنقول أن قدرات الإنسان المصرى على النجاح لا حدود لها شريطة أن نوفر له المناخ الأنسب والمناسب لهذا التواصل في النجاح .

نقاط البداية

في بداية هذا الإحتفال في تلك المناسبة ببدء تشغيل أول خطوط متكاملة لتجهيز الدخان والبدايات الأولى التي حكمت نقاط الإنطلاق للشركة الشرقية إيسترن كومباني في مجال تصنيع المعدات الإستثمارية ألقى المهندس محمد صادق رجب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب كلمة أشار فيها إلى أن مسيرة الشركة في مجال التصنيع المحلي سواء لقطع الغيار أو المعدات الإستثمارية قد بدأت منذ عام ١٩٩٢ حيث أدركت الشركة بجدوى وقيمة السير في هذا المجال الحيوى الذى لم يعد مجرد عملية خيار تناسباً مع عائده الإقتصادى والمعنوى الذى يستثمر الطاقات الفكرية المبدعة للإنسان المصرى الذى يستطيع أن يحقق المعجزات من خلال هذا التعاون الرائع واللقاء الصادق المثمر بين الجامعة والصناعة وهو ما نشهده اليوم مجسدا بين مصنع الطائرات أحد روافد الهيئة العربية للتصنيع وجامعة القاهرة ممثلاً في مركز دراسات قطع الغيار بكلية

الهندسة جامعة القاهرة وفي الشركة السرقية «إيسترن كومباني» .

خطى التعسيل .. والمغزى الإقتصادى

واستمرا . لجوانب وابعاد هذا الانجاز الذى يحتفل اليوم بد. تشغيله اكد المهندس محمد صادق رجب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب ان هذا الانجاز الا وهو خطى تغسيل اوراق الدخان قد بلغت التكلفه المحليه له ٢٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه مصرى للخط الواحد وتبلغ التكلفه الإجمالية للخط الواحد ٤٫٠٥٨٫٠٠٠ عند الاستيراد تم تنفيذهما خلال سته عشر شهرا للخطين معاً واستغرق تركيبهما ثلاثه شهور واستغرقت عملية التصميم ستة شهور فقط وتبلغ الطاقة الإنتاجيه للخط الواحد ١٠ طن / ساعة للخط الواحد تضمنت مكونات الخط الواحد تصميم وتصنيع العديد من المكونات للخط الواحد شملت إسطوانة التغسيل . وسير الميزان . وسير الهزاز . واوعية الخلط . وسخن المحلول . ونظام التحكم الاتوماتيكي وكابينه التحكم الآلى والتى تم تضمين عناصر تصميمها فى أكثر من ٦٤٠ لوحة تجميعيه وتفصيلية .

وإستنادا إلى توضيح الاسس التى كانت وراء هذا النجاح الذى سجلته الشركة فى مجال تصميم وتصنيع المعدات الإستثمارية بالتعاون مع المراكز العلمية والصناعية في مصر أشار المهندس محمد صادق رجب إلى أهمية هذه الأدوار فى تحقيق هذا النجاح بداية من دور مركز دراسات هندسة الإحتكاك والتآكل وقطع الغبار بكلية الهندسة جامعة القاهرة برئاسة الأستاذ الدكتور محمود غريب الشربينى وايضا دور مصانع الهيئة العربيه للتصنيع برئاسه الفريق صلاح حلبى وأيضا دور الأستاذ الدكتور فاروق إسماعيل الذى كان أول من رحب بفكرة التعاون بين كلية الهندسة جامعة القاهرة بمراكزها البحثية المختلفه والشركة الشرقية إيسترن كومبانى حيث تعامل مركز دراسات قطع الغبار مع معدات الشركة برؤيه مصريه بدات بفكره نقل التكنولوجيا بدءا بالتصميمات الأجنبية المتاحة بالشركة الشرقية مع إدخال تعديلات جوهرية في التصميم والأساليب الحديثة فى التحكم تدرجاً إلى وضع تصميمات مصرية مائة بالمائة تلائم الإمكانيات والظروف المتاحة بالمصانع المصرية المختلفة أما عن دور الهيئة العربيه للتصنيع بمصانعها المختلفة فقد أشار المهندس محمد صادق رجب محددا فى كلمته إلا أنها لم تبخل بأى من إمكانياتها البشرية والفنية المتقدمة إنطلاقا من إيمانها بثوابت النجاح لهذه التجربة التى تضيف الكثير من العوائد الإقتصادية للصناعة المصرية وليختتم المهندس صادق رجب كلمته بالتوضيح عن اهم عناصر النجاح فى هذا المجال ألا وهى ثقته فى الإنسان المصرى وأيضا ثقته فى المصنع والمصمم والعالم المصرى والمهندس المصرى والذي لا حدود لقدراته.

الثقة والدوافع

وفى الكلمة التى ألقاها الفريق صلاح الحلبى رئيس الهيئة العربية للتصنيع أوضح اهمية الجهد والإصرار الذى لمسه فى قيادة الشركة الشرقية إيسترن كومبانى ممثلا فى شخص المهندس محمد صادق رجب حتى يشارك الجميع ونرى مثل هذا اليوم بعد قناعة ثابتة فى هذه الشركة لنجاح فكرة التصنيع المحلى لقطع الغيار والمعدات الإستثمارية والتى كانت بمثابة الدافع لنا فى الهيئة العربية



للمصنع للانطلاق حتى يتحقق الهدف الذى نصبو إليه وهو الوصول بتكلفة التصنيع المحلى للمعدات إلى ٤٠٪ او ٥٠٪ على أقصى تقدير من قيمة المستورد من الخارج إذا كان ذلك ممكنا والاشراف على الجهات المصنعه لتحقق التعاون مع الشركة الشرقية إيسترن كومبانى مجالاً أرحب ليس فقط مع مصنع الطائرات ولكن مع العديد من المصانع التابعه للهيئه الامر الذى يجعلنى أطالب بالتوسع فى هذا المجال ليصبح مركزا لتصنيع المعدات الإستثمارية بدلاً من أن يكون قاصراً على مركز لتصنيع قطع الغيار وقيامنا بإعداد وتجهيز الكوادر والقاده القادرة على إعداد التكنولوجيا المصرية المتطورة .

وقد ركز المهندس فؤاد أبوزغلة رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالحزب الوطنى على نقاط تكنولوجيه مؤثرة توجب على الصناعة المصرية الاخذ بالعديد من التوجهات العاجلة وذلك رجوعاً إلى تدارك الآثار المتلاحقة لتطبيق إتفاقيات الجات فقال انه لابد لنا من تصويب مسار التعليم الهندسى حتى يمكننا مسايرة المتغيرات العالمية فى هذا الشأن .

وفى معرض تحليله وتقييمه لمعدلات الأداء الحالية وعلى مدى زمنى قوامه أكثر من الثلاثة أعوام فى الشركة الشرقية إيسترن كومبانى أكد المهندس فؤاد أبوزغلة أن التوجه الحادث الآن فى الشركة الشرقية والمبنى على إستثمار الطاقات الفائضة لتصنيع السجائر الأجنبية فى الشركة قد حقق مؤشرات اقتصادية هامة وخلقت الثقة فى قدراتها وساهمت فى زيادة أرباحها وثقة الشركات الأجنبية فى الانتاج بالمواصفات القياسية العالمية وبمعدلات مرتفعة للجودة وهو أمر نشهد له بكفاءة الادارة هنا فى الشركة الشرقية فى تطبيقات الإدارة الإقتصادية الناجحة للموارد الاقتصادية واهم عناصرها العنصر البشرى

الزيارة الميدانية

وبعد التقييم والتحليل لآثار هذا التوجه الخاص بتصنيع المعدات الاستثماريه والتى وردت كما اشرنا اليها فى كلمات المسئولين المشاركين فى هذا الإحتفال قام المهندس محمد صادق رجب رئيس مجلس الإداره والعضو المنتدب للشركة الشرقيه إيسترن كومبانى بمنح شهادات التقدير والميداليات لجميع المهندسين الذين شاركوا فى تركيب وتسليم خطى الإنتاج لتغسيل الدخان سواء من مهندسى مصنع الطائرات التابع للهيئة العربية للتصنيع وكذلك مهندسى الشركة الشرقية إيسترن كومبانى والذين حققا تعاوناً مثمرا لصالح العمل الصناعى فى مصر جودة وتصميما وتصنيعا وأعقب ذلك قيام السادة الضيوف المشاركين في هذا الإحتفال بجولة ميدانية تفقدوا خلالها خطى الخطوط المتكاملة لتغسيل الدخان وشاهدوا على الطبيعة عمليات التشغيل لهذه الخطوط التى تتم وفق أعلى مواصفات الجودة العالميه وتفقدوا أيضا اجزاء ومكونات هذه الخطوط التى تزيد على ثمانيه مكونات تعبر كلها وفى النهاية وبصدق ثابت عن أبعاد الطموحات الإقتصادية المؤثرة تنمويا وصناعيا لهذه التجربة تجربة التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية وتصنيع قطع الغيار التى قادتها الشركة الشرقية إيسترن كومبانى بالتعاون مع جامعة القاهرة والهيئة العربية للتصنيع وفوق كل هذا وذلك بالإنسان المصرى والثقة فى كل قدراته وتهيئة مناخ العمل المناسب والأنسب له ليكون هذا الانجاز.



دراسة : بسبب الجات

خسائر للحكومة والمنتجين والمستهلكين

□ كتب ـ عمرو محمد :

توقع معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، حدوث اختلال في اسعار السلع الغذائية عام 2012. واكد الدكتور جمال صيام في دراسة له حول الامن الغذائي في مصر، ان مصر هي احدى الدول التي سوف تقع عليها خسائر صافية نتيجة لاتفاقية «الجات».

وقالت الدراسة ان خسائر الجات سوف تتوزع بشكل متفاوت على الاطراف الاساسية المعنية في الاقتصاد المصري، وهي المنتجون والمستهلكون والحكومة. أشارت الدراسة إلى ان الدولة ستتحمل المزيد من اعباء الدعم المخصص للغذاء نتيجة لزيادة الاسعار العالمية للغذاء المستورد، وزيادة اسعار المنتج المحلي من الغذاء.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربى
التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

منظمة التجارة العالمية

عقب انتهاء دورة أورجواى فى أبريل ١٩٩٥، أصبحت منظمة التجارة العالمية تمثل القطب الثالث بعد صندوق النقد والبنك الدوليين فى إحكام قبضة الدول الكبرى الصناعية على دول العالم الثانى والثالث.. إلخ.

وتقوم المنظمة على تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التميزية فى العلاقات التجارية الدولية، وإنشاء نظام تجارى متعدد الأطراف يشمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم «الجات»

مهام المنظمة: تنفيذ إدارة إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعزيز أهدافها وكذا الاتفاقيات التجارية الجماعية

- هيكل المنظمة: تتكون رئاسة المنظمة من المجلس الوزارى والمجلس العام، وتتفرع عنهما مجالس نوعية متعددة ولجان متخصصة، ويتألف المجلس الوزارى من ممثلى جميع الأعضاء ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين ويضطلع بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى تنص عليها الاتفاقيات التجارية المختلفة.

ويتألف المجلس العام من ممثلى جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا ويحل محل المجلس الوزارى فى الفترات التى تفصل بين اجتماعاته ويضطلع بمسئوليات جهاز تسوية المنازعات وجهاز استعراض السياسة التجارية.

أما بالنسبة للمجالس النوعية، فهى مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية ويشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذى له حق إنشاء أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك.

العمل داخل المنظمة: تتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع وإذا تعذر ذلك فيتخذ القرار بالتصويت ويكون لكل عضو فى المجلس الوزارى والعام صوت واحد وتتخذ القرارات بالأغلبية.

وللمجلس الوزارى فى الظروف الاستثنائية أن يعفى أحد الأعضاء «الدول الموقعة على الاتفاقية» من التزام مفروض عليه بموجب هذا الاتفاق أو أى من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ما لم ينص على خلاف ذلك ولا يجوز ابداء تحفظات على أى حكم من أحكام المنظمة أو أى حكم يتعلق بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وباعتبار أن اتفاق المنظمة يمثل القانون الأساسى أو الدستور الأعلى فإن أحكامه تهيمن على جميع الاتفاقات الفرعية المنبثقة عنه.

الاتفاقيات التى انبثقت عن المنظمة هى:

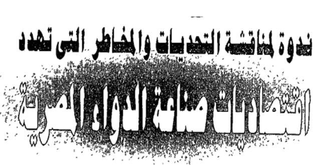
- اتفاق التعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ - .

و وقعت مصر على نتائج مفاوضات دورة أورجواى عام ١٩٩٥ بمدينة مراكش بالمغرب وبذلك أصبحت عضوا مؤسسا فى منظمة التجارة العالمية وبالتالى ملتزمة بكافة مبادئها وقواعدها، ومن بين هذه المبادئ اللجوء إلى جهاز فض المنازعات بالمنظمة عند نشوء أية خلافات مع الدول الأعضاء وأن تتخذ الحكومة المصرية مواقف تتفق مع التزاماتها تجاه المنظمة وتجنب التعرض لأية مساءلة دولية على قدر الإمكان بما لا يضر بالمصالح الوطنية، والاستفادة من فترات التأجيل والتسهيلات المقررة لصالح الدول النامية ومن بينها مصر مع اتخاذ الترتيبات الضرورية للاستعداد لتطبيق الاتفاقيات عقب انتهاء فترة السماح المحددة بعشر سنوات.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧



خبر الأسبوع

د. زكريا جاد

يعقد صباح غد بالقاهرة ندوة عن صناعة الدواء فى مصر «التحديات والمخاطر» وذلك لمناقشة الضغوط الاقتصادية التى تتعرض لها فى ظل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية «تريبس» الموقعة ضمن اتفاقيات الجات الأخيرة، بالإضافة إلى المتغيرات المحلية وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على مستقبل هذه الصناعة.

وتنظم الندوة نقابة الصيادلة برئاسة الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة بالاشتراك مع رؤساء شركات الدواء المصرية فى قطاع الأعمال العام والاستثمارى والخاص لطرح عدد من التصورات المحددة لعلاج المشكلات الحادة التى تعانى منها صناعة الدواء المصرية فى مواجهة النشاط المتزايد للشركات الدولية العملاقة المنتجة للدواء داخل السوق المصرية والأشكال الجديدة لأنشطتها من خلال الوكلاء والموردين، وكذلك الضغوط المتوالية على مصر من جانب الأطراف الغربية والأمريكية للتنازل التطوعى عن مهلة الفترة الانتقالية التى قررتها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية «تريبس».

وتهدف الندوة إلى تحديد قواعد جديدة فى مجال تسجيل الدواء وتسعيره تحقق درجة عالية من الشفافية فى معاملات صناعة الدواء المحلية وتؤكد المساواة بين جميع الأطراف بما يسمح بالمنافسة العادلة بينها فى سوق الدواء المحلية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للسياسات الجديدة التى توسعت فى تسجيل الأدوية للوكلاء والموردين وتأثيرها على عقود التصنيع بالترخيص من الشركات العالمية الكبرى التى تنتج فى نطاقها الشركات المصرية جزءا رئيسيا من إنتاجها يصل لنحو ٥٠٪ حتى لاتتحول شركات الدواء إلى مجرد ورش تصنيع للغير.

كما تناقش الندوة توجهات الملكية خلال الفترة الأخيرة فى نطاق صناعة الدواء وتأثيرات سياسات التخصيصية على ملكية الشركات ودور الشركاء الأجانب فى تحديد توجهات هذه الشركات مستقبلا وتأثيراتها على توقعات أسعار الدواء وتكاليف العلاج والرعاية الصحية فى المستقبل ومخاطر ارتفاعها بصورة حادة فى السنوات القليلة القادمة.

وعلم «الأسبوع الاقتصادى» أن رؤساء شركات الدواء المصرية قد رفعوا - خلال الفترة الماضية - تقريرا مفصلا عن مشكلات صناعة الدواء والحلول المقترحة والإجراءات العاجلة المطلوبة إلى الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة ولم تتم مناقشة تفصيلية بين جميع الأطراف حول هذا التقرير حتى الآن.

وقد تم - خلال الفترة الأخيرة - إعداد تقرير بوجهة نظر صناعة الدواء المصرية فى مقترحات الأطراف الدولية الخارجية بالتنازل عن حق الفترة الانتقالية التى قررتها اتفاقية «تريبس» لصناعة الدواء فى الدول النامية ومدتها عشر سنوات اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ .

وأكد التقرير الذى نوقش فى اجتماعات الشراكة المصرية الأمريكية مؤخرا فى واشنطن ضرورة التمسك بالفترة الانتقالية لتمكين صناعة الدواء المصرية من إعادة تعديل أوضاعها بما يتلاءم مع ظروف المنافسة العالمية الحادة وحساسية الدواء كسلعة ترتبط بتوفير حق أصيل من الحقوق الإنسانية وهو حق توفير الرعاية الصحية وتضمنت المقترحات الرفض الكامل للتنازل عن الفترة الانتقالية وضرورتها لتأهيل صناعة الدواء المصرية للمنافسة وفقا للقواعد العالمية الجديدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

الغاء حظر الاستيراد استجابة للجات

80٪ جمارك على الدواجن المستوردة



□ كتب ـ **خالد حسن وإبراهيم سعيد :**

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة ان الغاء حظر استيراد الدواجن المستوردة هو استجابة لاتفاقية الجات التى وقعتها مصر في ابريل عام 1995 مشيراً إلى انه سيتم فرض رسوم جمركية بنسبة 80٪ على الواردات، بالإضافة إلى رسوم موارد ورسوم خدمات الشحن ومن المتوقع ان يصل سعر الكيلو المستورد من الدواجن إلى 11 جنيها وبالتالى ستكون هناك حماية كبيرة لصناعة االدواجن فى مصر وانه فى حالة ارتفاع الاسعار المحلية عن الاسعار الحالية سيتم الغاء الرسوم الجمركية المذكورة فليس هناك حماية دائمة .جاء ذلك فى تصريحات للدكتور جويلى امس.

واشار إلى انه فى حالة عدم الغاء حظر الاستيراد على الدواجن سوف تتعرض مصر لعدد من القضايا من الدول الاخرى لفرض رسوم وفقاً لاتفاقية الجات وقال الدكتور جويلى انه تقرر عدم التعامل مع الشركات المشبوهة فى استيراد اللحوم سواء اكانت شركات مصرية أم شركات اجنبية وانه تم بالفعل رفض 142 طن لحوم تم استيرادها من بلجيكا.

وتوقع الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة زيادة التجاوزات ومافيا الاستيراد مع زيادة حجم التجارة الخارجية لمصر مشيراً إلى ضرورة التفكير فى تصوير اسلوب المراقبة على عمليات الاستيراد من الخارج وتنبيه جميع الاجهزة المعنية للرقابة على السلع المستوردة.

بالنسبة لمشروع قانون الاغراق ومنع الاحتكار أشار الوزير إلى انه تم الانتهاء من اعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون وانه حالياً فى مجلس الوزراء تمهيداً لمناقشته خلال الدورة القادمة لمجلس الشعب.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٧

تساؤلات

عادت قضية الدواء الى دائرة الضغوط مرة اخرى.. والدواء لايمكن ان يكون تجارة ارباح فى اى بلد فى العالم لانها تتعلق بالحياة او الموت.

وتحاول بعض الشركات الاجنبية بخاصة الامريكية والاوربية اجراء ضغوط حتى تتنازل مصر عن الفترة الباقية من المهلة التى قدمتها منظمة التجارة العالمية للدول النامية وهى ٧ سنوات حاليا.

ويقولون ان هذا هو الطريق لفتح المجال للاستثمار رغم ان هذا الباب لم يغلق ابدا ولا يوجد معوقات امام الشركات الاجنبية للاستثمار فى تصنيع الدواء.

وهذه المهلة التى قدمت هدفها السماح لهذه الدول التى حصلت عليها بتوفيق اوضاعها والاستعداد للالتزام بالقواعد الجديدة التى تحقق حماية براءات الاقتراع لمدة ٢٠ عاما واحترام حقوق الملكية الفكرية امر لاغبار عليه ولكن لماذا تستمر الضغوط والمحاولات التى لم تتوقف على مدى الثلاث سنوات الماضية للتنازل طواعية عن هذه المهلة فلماذا الاعتداء على حق مصر وشركاتها فى هذه المهلة وهى ليست بأى حال اعتداء على حقوق الشركات صاحبة البراءات لان من حق الشركات الوطنية ان تستعد ومن حق المستهلك ان يستعد ايضا لموجة فى ارتفاع اسعار الدواء بعد ٧ سنوات ان هذه القضية ليست مجرد خلاف مع شركات اجنبية ولكنها دخلت دائرة ضغوط عديدة وتدرك ان الحكومة ترفض هذا الاسلوب ولاتقبله ولكننا نخشى ان ينتهى الحوار العلمى من خبراء مصريين وامريكيين الى التطبيق الفورى لاتفاقية التربس فى الدواء وما يؤدى اليه من كوارث للشركات الوطنية والمستهلكين ايضا.

عبدالله نصار



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

رأى 

المستهلك دائما يدفع الثمن!!

فى حرب الدواجن بين المنتجين والمستوردين سيدفع المواطن الثمن. وهو ثمن فادح دون شك..

ذلك اننا طبقا لاتفاقيات الجات لن نغلق الابواب امام واردات الدواجن المجمدة.. والا فالعقوبة جاهزة. وفى نفس الوقت نخشى ان تؤثر الدواجن المستوردة على الانتاج المحلي. أى يمكن ان تضرب هذه الصناعة الوطنية التى نجحت الى حد ما فى توفير احتياجات السوق.. وليس امام الحكومة الا ان تتدخل لحماية الانتاج المحلي بفرض ما تشاء من ضرائب ورسوم وغيرها على الدواجن المستوردة.

●● ولكن المشكلة هى ان سياسة الحماية الجمركية لم تعد تتمشى مع اتفاقيات الجات وحرية التجارة.. واذا استطاعت الحكومة الالتفاف على هذه الاتفاقيات.. فإن النتيجة هى ارتفاع اسعار بيع الدواجن المستوردة.. فهل تقف اسعار الدواجن المحلية عند اسعارها الحالية.. ام يستغل البعض زيادة اسعار المستورد فيرفعوا اسعار الانتاج المحلى.. تلك هى المعضلة!!

●● أى اننا سوف نفاجأ بالامر الواقع عندما ترتفع أسعار الانتاج المحلى حتى تقترب من اسعار المستورد.. وفى هذه الحالة سيكون المستهلك هو الضحية..

ونحن نعلم ان هذه المشكلة سوف تشعل الحرب.. والحل عندنا هو ان تتدخل الحكومة بوضع تسعيرة للانتاج المحلي تراعى فيها التكاليف الفعلية للانتاج والنقل والعلاج مع هامش ربح معقول لكل مراحل العملية.. وفى نفس الوقت تعلن اسعار المستورد بعد تحديد هامش ربح مماثل.. وان تكون العملية كلها تحت الرقابة.. ليس من باب الحد من حرية التجارة.. ولكن من باب حماية المستهلك من استغلال من لا ضمير لهم من الوسطاء والتجار والسماسرة..

●● اننا سوف نواجه مع بدء العمل باتفاقيات الجات بعمليات تهدد الصناعة الوطنية.. وفى نفس الوقت نحن لا نملك حق مقاومة هذه الاتفاقيات مادمنا قد وقعنا عليها ووافقنا. والحل هو البحث عن نظام يحفظ ويحمى صناعتنا الوطنية ولا يحكم عليها بالفناء.. وفى نفس الوقت يفتح الباب امام تجويد وتحسين الانتاج المحلى.. بحيث يؤدى هذا وذاك الى سلعة افضل للمستهلك المصرى.. والى سعر أفضل..

تلك هى القضية الأكثر حيوية الآن.

«الوفد»



المصدر : العربي

التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المعروف أن التعريفة الجمركية عبارة عن تشريع وطني يتضمن - وفقا لترتيب خاص - السلع الأكثر تداولا في التجارة الدولية، في شكل جدول موزع على أقسام وفصول فرعية.. من اجل تحديد السلع التي يشملها الجدول وكذا تحديد المعاملة الضريبية المقررة بتوضيح فئة الرسوم الجمركية المفروضة امام كل سلعة ووفقا للمادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ فإن البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية تخضع لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة.

إلا ما يستثنى بنص خاص، ويكون تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية يتم عرضه على الهيئة التشريعية في دورتها القائمة.

وبالنسبة للعلاقة بين مبادئ منظمة التجارة العالمية والجمارك فإن الأولى تعمل على التخفيف من المغالاة في الرسوم الجمركية وتأثيرها الضار على التجارة الدولية بشكل تدريجي دون مطالبة الدول الأعضاء بإلغائها على الفور مثل قيود الكمية والقيود الأخرى التي تخالف مبادئ الجات ومن هنا كان على كل دولة - تطلب الانضمام للمنظمة أن تقدم قائمة تنازلات تعريفية لسلع تهم الدول الأخرى الأعضاء وتعتبر هذه القائمة تذكرة الدخول الأولية إلى نادي الجات ووفقا للمادة ٢٨ مكرر من الجات فإن تخفيض الرسوم الجمركية يتحقق عن طريق مفاوضات التنازلات التعريفية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ تبادل المزايا المشتركة والذي يترجم عن طريق توازن المزايا المتبادلة، على أن يتكفل شرط الدولة الأولى بالرعاية في توسيع دائرة المزايا المتبادلة بين طرفين متعاقدين إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى في الجات.

وتنظم التنازلات التعريفية التي تم التفاوض عليها قوائم تلحق بالاتفاقية العامة وتعتبر جزءا متكاملا من بروتوكول انضمام كل طرف متعاقد مما يشكل معه تقنين قانوني لهذه التنازلات يتم من خلال المؤتمرات التعريفية المختلفة.

وتلتزم كل دولة بقائمة التنازلات الخاصة بها في مواجهة الدول الأخرى، وإذا ما ارادت تعديلها بشكل أو بأخر، فعليها الدخول في مفاوضات جديدة مع كافة الأطراف المتعاقدة، للحصول على موافقة الدول الأخرى على التعديل المطلوب، والاستثناء على مبدأ الربط ورد في المادة ١٩ من الجات التي تسمح بوقف أي من التنازلات التعريفية، كوقاية للإنتاج المحلي إذا ما ادى تيار السلع المستوردة المخفضة إلى حدوث ضرر لهذا الانتاج المحلي، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة لمعالجة الضرر، مع تقديم تنازل مقابل.

ومن ناحية أخرى ووفقا للمادة ١٨ من الجات فإن الاتفاقية العامة قد اقرت بان التنمية الاقتصادية تستلزم إجراءات خاصة تخرج عن القواعد العامة، مما يسمح بالاحتفاظ بمرونة كافية في هيكل تعريفاتها الجمركية لتوفير الحماية الجمركية اللازمة للصناعات الناشئة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

أغلب المؤلفين والملحنين لا يعرفون عنها شيئا :

الملحن هانى شنودة هو احدث (وليس اول ولا آخر) موسيقار مصرى له مشكلة مع إسرائيل ، فقد فوجىء بان مغنياً إسرائيلياً يغنى لحنه الشهير « زحمة » ، وان مغنياً اسبانياً ومغنية يؤديان نفس اللحن على انه فلكلور إسرائيلى !!

والمشكلة لا تقف عند حدود حالات فردية ظاهرة ، فهناك شىء اسمه حق الاداء العلنى ، من المفترض ان يحصل عليه المؤلفون والملحنون المصريون عن إذاعة اعمالهم فى إسرائيل عن طريق جمعية المؤلفين والملحنين .

ولكن الغريب الذى نكشفه الآن ان بعضهم يؤكد عدم حصوله على هذا الحق ، بينما الغالبية العظمى تحصل عليه دون ان تدرى ودون ان تعرف ـ وهذا هو الأهم ـ هل هذا هو حقها أم اكثر أم اقل !!



□ محمد عبد الوهاب



كما تجبرنا اتفاقيتى برن الدولية ، واليونسكو على سداد حق الاداء العلنى للفنانين الاجانب ، فى حالة استغلال لنا لأعمالهم الفنية .. فإنها - بالمثل - تعطينا نفس الحق فى حالة استغلال اية دولة اجنبية لأعمالنا الفنية .

وإسرائيل عضو فى اتفاقيتى برن الدولية ، واليونسكو لحماية حق المؤلف والملحن .. وبموجب هذه العضوية تسدد الجمعية الإسرائيلية حق الأداء العلنى لباقى الدول التى تستغل اعمالها الفنية ، ومن بينها مصر ، إلى جمعية المؤلفين والملحنين فى فرنسا (ساسم) التى تقوم بتحصيل حق الأداء العلنى للاعمال المصرية التى اذيعت فى مختلف دول العالم .. ثم تقوم الجمعية الفرنسية بإرسال هذه المبالغ - بعد خصم ضريبة المنبع - مع كشف حساب (فابيه) عليه ختم وشعار الجمعية الفرنسية ، فيه اسم الفنان ، وإجمالى رصيده ، وتفصيل البلاد التى اذاعت اعماله ، وكم مدة اذاعت هذه الاعمال .. ويتم إرسال المبالغ وكشوف الحساب كل ثلاثة شهور تقريباً .

وقد بدا - على حد قول محمود لطفى المستشار القانونى للجمعية المصرية - الحصول على حق الأداء العلنى من الجمعية الإسرائيلية - عبر الجمعية الفرنسية - منذ عام ١٩٦٤(!!) .

اى ان مسالة حق الأداء العلنى المستحق للمؤلفين والملحنين المصريين نظير إذاعة اعمالهم فى إسرائيل ، مسالة قديمة ، ويعتبر الموسيقار محمد عبدالوهاب ، وفريد الاطرش ، وبليغ حمدى ، ورياض السنباطى ، ومرسى جميل عزيز ، (كما يقول محمود لطفى) اصحاب اكبر عائد من هذه المبالغ ، نظراً لكثرة إذاعة اعمالهم فى إسرائيل .

ولكن الملحن ، حلمى بكر ، عضو مجلس إدارة الجمعية يقول : كل ثلاثة شهور اتسلم من الجمعية مبلغا غير ثابت ، مرة يكون عشرة الاف جنيه ، او خمسة الاف ، او اثنى عشر الفا .. نظير حقى فى الاداء العلنى فى دول عربية واجنبية ، لكن لم يحدث فى اية مرة ان استلمت كشف حساب فيه اسم إسرائيل .. وطالما ان اسم إسرائيل غير موجود فى كشوف الاداء العلنى الخاصة بى ، فمن اين إذن جاءتنى اموال إسرائيلية هى حق بافتراض وصولها ؟!

كذلك نفى المهندس ، محمد محمد عبدالوهاب ، المفوض الرسمى من ورثة الموسيقار الكبير فى التعامل مع الجمعية ، انه استلم اية مبالغ إسرائيلية المصدر نظير إذاعة الحان والده فيها ، مؤكداً ان الكشوف الخاصة بوالده ، فيها دول كثيرة جداً ليس من بينها إسرائيل .

ولم يختلف الامر بالنسبة لزوجة الشاعر الراحل ، عبدالوهاب محمد ، .. فهى تاخذ حق الأداء العلنى من الجمعية المصرية كل عام ، ويصل المبلغ الذى تتقاضاه إلى ثلاثة وخمسين الف جنيه .. ولكنها لا تعلم شيئاً عن كشوف الحساب التى من المفترض ان تستلمها مع المبلغ .

كذلك الحاج ، حسن درويش ، ابن الموسيقار سيد درويش .. الذى قال : إننى كوريث لسيد درويش استلم نصيبى من حق الاداء العلنى الخاص بوالدى دون ان اعرف مصدره على وجه التحديد ، فانا اتسلم نصيبى كل سنة ، وليس كل ثلاثة شهور ، كما هو متبع ، وهذا بناء على طلب الورثة .. ويكون الاستلام بإيصال فقط ، ولم يحدث ان رايت فى حياتى هذه الكشوف ، وقد اظهر الحاج ، حسن ، إيصالاً يفيد خصم ١٥٪ من جملة المبلغ المستحق فى الفترة من عام ٩٠ ، وحتى يناير ١٩٩٢ .. الخصم وصل إلى ٨٢٥ جنيهاً ، اى ان إجمالى مبلغ حق الاداء العلنى يتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر الف جنيه ، والإيصال تم تحريره فى ١٩٩٣/٦/٦ .



نعود إلى اصحاب «كشوف الحساب».. حيث قال الموجي الصغير: لم يحدث ان استلمت حق اداء علني، الجمعية الإسرائيلية احد مصادره سواء نتيجة لإذاعة اعمال والدى (الموسيقار محمد الموجي)، او اعمالى.. فكشوف الحساب التى تاتينى فيها اسماء دول عديدة، لكن إسرائيل ليست واحدة من هذه الدول.. كما ان المبالغ التى اتسلمها عن حق والدى فى الاداء العلنى - لاحظ ان الموسيقار محمد الموجى كان رئيس مجلس إدارة الجمعية حتى رحيله - تصيبنى بالحيرة، ففى يوليو ٩٦، كان حق والدى من الاداء العلنى الف جنيه، وفى اكتوبر من نفس العام كان خمسة عشر الف جنيه، وفى يناير العام الحالى كان سبعة الاف جنيه تقريباً، اما حق الاداء العلنى عن اعمالى فهو مبالغ زهيدة جداً تتراوح ما بين ثلاثمائة، واربعمائة جنيه بعد خصم الضريبة والدمغات.

وقد اظهر الموجى الصغير ثلاثة من كشوف الحساب الخاصة بحق الاداء العلنى نتيجة إذاعة اعمال والده.. الاول بتاريخ «١٩٨٧/٧/٦»، ومكون من ثمانى ورقات.. وليس به اسم إسرائيل على الإطلاق.. اما الكشف الثانى فهو بتاريخ «٩٥/٤/٥»، مكون من ست ورقات حسب الترقيم الموجود اسفل كل ورقة، لكن لا توجد الورقتان رقما (٣ و ٤)، وفى الورقة الثانية مكتوب اسم إسرائيل، وبجوارها ما يفيد تسديد حق الاداء العلنى عن النصف الاول من سنة ٩٣.. لكن لا يوضح الاغنيات التى اذاعتها إسرائيل، وعدد مرات إذاعتها، وينطبق نفس الكلام على دولة مثل اليونان.. اما الكشف الثالث فهو بتاريخ «٩٥/١٠/٥»، ومكون من سبع ورقات، وفى الورقة الثانية مكتوب اسم إسرائيل بما يفيد تسديد حق الاداء العلنى لسنة «٩٣» كاملة دون تفصيل للاغنيات المذاعة، وعدد مرات إذاعتها، وفى هذا الكشف كانت مصر هى الوحيدة التى تم حصر إذاعة اغنيات الموجى فيها، وعدد المرات التى اذيعت فيها هذه الاغنيات.

الملحن «محمد على سليمان».. قال: لا اتقاضى حق اداء علنى من اية جهة إسرائيلية.. فالكشوفات التى تاتينى كل ثلاثة شهور بها اسماء دول عديدة، ليس من بينها إسرائيل.. وارسل لى الملحن محمد على سليمان عدة ورقات من احد كشوفاته.. الكشف بتاريخ (٩٧/٤/٤) فى الورقة الرابعة حسب الترقيم.. موجود اسم إسرائيل بما يفيد انها سددت حق الاداء العلنى عن عام ١٩٩٤، ولم تشر اية ورقة اخرى إلى تفصيل عدد الاعمال التى اذاعتها إسرائيل لـ محمد على سليمان، وكم مرة اذاعتها.. وكانت مصر هى الوحيدة التى نالت وحددت هذا التفصيل ايضاً.

ويضيف «محمد علي سليمان»: هذا هو كل ماعرفه عن حق الاداء العلنى.. اما مشكلتى الحقيقية مع إسرائيل، فقد بدات مع تالق اغنية «لا ليلى لالى» التى غنتها ابنتى «انغام».. حيث قام مطرب إسرائيلى باداء نفس اللحن على شريط كاسيت مع تغيير الكلمات إلى اللغة العبرية، دون ان يكتب اسمى على اللحن.. فتقدمت بشكوى إلى جمعية المؤلفين والملحنين المصرية، اطالب فيها بالمحافظة على حقوقى المادية والادبية فى الاغنية.. وإلى الآن لم تستطع الجمعية المصرية حسم المشكلة.. المؤلم ان البعض فهم الشكوى التى قدمتها على اننى اسعى للتعاون مع جهات إسرائيلية، رغم ان كل ما فعلته كان دافعه الاول والاخير هو المحافظة على حقوقى.

اما «هانى شنودة»، فقال: لا اعرف شيئاً عن حقوق الاداء العلنى المستحقة لى من إسرائيل، لان كشوف الحساب التى اتسلمها من الجمعية غير مدون فيها اسم إسرائيل على الإطلاق.. وعلى اية حال، لا اهتم كثيراً بحقوقى المادية من إسرائيل، إنما كل ما يهمنى هو الحقوق الادبية.

لذلك تقدمت بشكوى إلى جمعية المؤلفين والملحنين المصرية، عندما علمت بان مطربا إسرائيليا اسمه «سمير شكرى» قام باداء اغنية «زحمة» التى غناها احمد عدوية فى نهاية السبعينيات.. ليس هذا فحسب، ولكن المشكلة ان مطربا اسبانيا قام مع مطربة - لا اعلم جنسيتها - باداء نفس الاغنية.. على انها فلكلور إسرائيلى.. لقد تقدمت بالشكوى إلى الجمعية دفاعاً عن حقى الادبى، اما حقى المادى فهو مسئولية الجمعية.

ملحوظة: فى الكشف الذى جاء للملحن «هانى شنودة» بتاريخ «٩٧/٤/٤»، والمكون من ثمانى ورقات حسب الترقيم الموجود اسفل كل ورقة، ومنزوع منه الورقتان رقما ٣و٤.. كان اسم إسرائيل مكتوبا فى الورقة الثانية، على انها سددت لـ هانى شنودة حقه فى الاداء العلنى عن إذاعة اعماله فى النصف الاول من عام ١٩٩٥.

«اسامة فهمى» ابن شقيقة بليغ حمدى والمفوض الرسمى من الورثة فى التعامل مع اعمال بليغ.. قال: لا اعلم شيئاً عن حكاية إسرائيل، ولا اظن اننى وجدت اسم إسرائيل فى احد الكشوف التى اتسلم صورة منها.. على اية حال فاحد هذه الكشوف وتاريخه (٩٦/١٠/٤) اغلب كشوف بليغ حمدى مكونة من ٦٧ ورقة.. مكتوب اسم إسرائيل فى الورقة الثانية على انها سددت حق الاداء العلنى الخاص بـ «بليغ حمدى» عن عامى «٩٣، ٩٥»، كما وجد اسمها فى اكثر من كشف آخر.. لكن تبقى الملحوظة الدائمة، ولم يحدد فى احد هذه الكشوف عدد الاعمال التى اذاعتها إسرائيل لـ «بليغ حمدى»، وكم مرة اذاعتها مثلما حدث مع مصر.. الامر الذى دفع «اسامة فهمى» لان يقول: لا اعرف على وجه الدقة ماذا اقول، فاسم إسرائيل موجود فى بعض الكشوف، لكنه مجرد إشارة عابرة مثلها مثل دول عديدة لم نسمع عنها او نعرفها.. وهى الإشارة التى تمنعنى من الجزم بقول محدد، فالمشكلة ان هذه الكشوفات شديدة التشابك والتعقيد، وليس بإمكانى فك رموزها كاملة.

□□

امام هذا الخلط والتعقيد ، تظهر عدة ملاحظات لا يمكن تجاوزها .. اولها ان ٩٩٪ من المؤلفين والملحنين يتعاملون مع الكشف بإهمال شديد ، فلا هم اجتهدوا للبحث عن طريقة للتعامل معه ، ولا هم فتشوا عن خطوات لمعرفة مإذا كانت المبالغ التى يتقاضونها هى حقهم بالفعل ، او هى جزء منه .. إنما اكتفى كل واحد منهم بالحصول على العائد سواء كان راضياً عنه لانه حصل على عائد اكثر مما حصل عليه زملاؤه ، او ساخطا عليه ، لانه اقل مما يحصل عليه غيره .. وبالتالى ليس هنك من يراجع او يحاسب او يحقق فى عائده او المصادر التى جاءت منها هذا العائد .

ثانياً : الملحن ، حلمى بكر ، نموذج استثنائى لانه اكد لنا انه يراجع حقه فى الاداء العلنى بضرب الدقيقة فى ١٢ قرشا ـ ثمن إذاعتها ـ ورغم اهمية هذه المعلومة .. إلا انه لا يمكن حساب حق الاداء العلنى الوارد من إسرائيل ، لان الكشوفات ـ طبقاً لما رايناه ونملكه ـ لا توضح الاعمال التى اذاعتها إسرائيل ، ولا كم مدة إذاعتها .

ثالثا : ليس من المنطقى ان يظل المستشار ، محمود لطفى ، هو الوحيد الذى يمتلك القدرة والمعرفة على حل لوغاريتمات هذه الكشوف .

على كل حال ففى لقاء ثان مع المستشار ، محمود لطفى ، واجهناه بان هناك مؤلفين وملحنين ، نفوا تماماً حصولهم على حق اداء علنى من إسرائيل .. فقال : انا قلت انهم اخذوا ـ وياخذون ـ حقوقهم اولاً باول .■

تقرير : حمادة حسين



المصدر : الحيـــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٧

حرية التجارة... وأخواتها

محمود عوض *

■ بطلوع الروح بدأ بعض «الضحايا» في بلادنا يفيقون اخيراً على هول الجحيم الذي يساقون اليه بعيون مفتوحة وفي وضح النهار. جحيم عنوانه «العولمة» والتجارة الحرة وابعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية والانفتاح، بلا ضابط ولا رابط، على ما يسمى «القرية الكونية الصغيرة». فجاة يذهب المواطن المريض الى صيدلية فيجد دواءه الوطني غير موجود، وهناك بدلاً منه دواء اجنبي من دول الشمال وبعشرة اضعاف السعر. ويذهب الشاب المتخرج لتوه من مدرسة متوسطة محاولاً الالتحاق بجامعة فيكتشف اولاً ان الجامعات الحكومية اكتفت بطلبة على قدر امكاناتها المتاحة، بينما المتاح امامه هو جامعات خاصة ظهرت فجاة بشكل شيطاني تدعي تقديم تعليم جامعي بالاجر، ليس فيه تعليم ولا هو جامعي، مقابل آلاف وآلاف الجنيهات قابلة للزيادة في اي وقت. اليس هذا تعليماً خاصاً هدفه الربح؟

فإذا تخرج الشاب من الجامعة في نهاية المطاف، بعد ١٦ سنة تعليم بمصروفات حكومية غالباً واهلية احياناً، فإنه لا يجد فرصة العمل التي يحلم بها. واذا وجدها في مصنع مثلاً، فإن هذا المصنع ياخذه عملياً برخص التراب. فاذا كان المجتمع قد ظل يستثمر في هذا الشاب منذ طفولته لمدة ١٦ سنة حتى الجامعة فإن المصنع الذي يستخدمه معفى من الضرائب مسبقاً لخمس عشرة سنة. ويصبح السؤال الغائب الحاضر بالتالي هو: من اين يستمر الاستثمار في العملية التعليمية اذا كان راس المال متحرراً مسبقاً من اي مشاركة في العبء والمسؤولية، بالرغم من حقيقة انه المستفيد في نهاية المطاف، مستفيد مجاناً وعلى الجاهز؟

اكثر من ذلك فإن «الموضة» الجديدة من «العولمة» واقتياد العالم ليصبح قرية الكترونية صغيرة يظهر الان في ارض الواقع، وبشكل متزايد، في ما يسمى «النقود الالكترونية» حيث يتحول راس المال في لمح البصر وعبر اجهزة كومبيوتر من بلد الى آخر بلا رقيب ولا حسيب، وبالطبع بلا ضرائب. لأن الحكومة في اي بلد لم تعد تعرف بالدقة ما يجري بها وفيها، ولا حركة راس المال منها واليها. وهي معرفة يستحيل من دونها وضع برامج لتحسين مستويات المعيشة او للتنمية الاقتصادية.

وبعد ضجيج الطبول وصخب الموسيقى التصويرية سبقت ١١٤ دولة الى التوقيع المتعجل على آخر طبعة من اتفاقات «الغات»، وبمقتضاها اصبحت هناك منظمة للتجارة العالمية، وهي المكلفة – حالياً باستخدام سوطها لإرغام دول العالم – خصوصاً في الجنوب – على فتح ابوابها امام التجارة العالمية تحت شعار جذاب ومضلل هو «حرية التجارة» الشعار نفسه الذي استخدمته امبراطورية بريطانيا العظمى ابان صعود نجمها في القرن الماضي. ولولا فيلم سينمائي صيني جرى انتاجه اخيرا بتكلفة ١٥ مليون دولار في مناسبة عودة هونغ كونغ الى السيادة الصينية، لما تذكر احد بالمرة ان الصين جرى ارغامها في القرن الماضي على تعاطي الأفيون بشكل مدمر تحت الشعار المضلل نفسه (حرية التجارة).

وحرية التجارة تصبح عسلاً خالصاً لمن اصبح لديهم ما يتاجرون به ويصدرونه الى الآخرين، لكنها السم الهاري لمن يكافحون اولاً لمجرد البقاء على قيد الحياة. وسواء بدانا بحرية التجارة او العولمة فإن النتيجة هنا هي «شكل جديد من الانقسامات الطبقية» على مستوى العالم. لا ليست هذه احدى نبوءات كارل ماركس. لكنها تشخيص محدد من منظرين رصينين للنظام الراسمالي، مثل داني رودريك في جامعة «هارفارد» الاميركية، وايضاً من راسماليين كبار مثل روس بيرو في الولايات المتحدة، او جيمس غولد سميث في الجانب الآخر من المحيط الاطلسي.

ويقال كثيراً ان حرية التجارة كانت احد اسباب الصعود السريع لكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. هذه مقولة صحيحة جزئياً فقط. لكن حتى بافتراض صحتها بالكامل، فإن البليونير غولد سميث مثلاً يرد بقوله ان تلك الحالات الاربع الناجحة تحديداً تجد تفسيرها في منطق سنوات الحرب الباردة قبل اي اعتبار آخر. ثم انها في نهاية المطاف تتضمن عدداً اجمالياً محدوداً من البشر لا يزيد عن سبعين مليوناً. ومقابل ذلك فإن حرية التجارة المطروحة حالياً هي عاصفة تهدد الاف الملايين من البشر لحساب اقلية من اصحاب راس المال، اشخاصاً او شركات عابرة للقارات.

والذين تابعوا مداولات قادة الدول السبع الصناعية الكبرى في دنفر، الشهر الماضي، لاحظوا ان الرئيس الاميركي بيل كلينتون اخذ لنفسه دور الواعظ والمحاضر والمصحح لاجابات القادة الاخرين، من دون ان نلاحظ مع جريدة «لوفيغارو» الفرنسية مثلاً ان الولايات المتحدة تنتحل لنفسها في نهاية القرن العشرين دور وسلطة الامبراطورية الرومانية القديمة التي تتوقع من رعاياها تقديم فروض الطاعة والولاء.

كان المطروح عشية اجتماع دنفر هذا هو تفوق النموذج الاميركي في التنمية مصحوباً باحصاءات جذابة عن معدلات في النمو وتراجعات في البطالة غير مالوفة منذ ٢٥ سنة. وبهذا المدخل يصبح على الآخرين تقليد الطرح الاميركي الجديد: ضرائب اقل على رأس المال وضرائب اكثر على الدخل وحرية كاملة للقطاع الخاص وانكماش للقطاع العام واكثر ترويعاً في اعباء الرعاية الصحية والاجتماعية.

لكن المشكلة هي ان النموذج الاميركي اذا كان ناجحاً فهو كذلك بالنسبة الى الولايات المتحدة وحدها. بل انه حتى على المستوى الاميركي لا يزال الوعي العام في حال استنفار تاريخي للزلزال المدمر الذي احدثته الراسمالية المتوحشة في المجتمع الاميركي حينما ترك لها الزمام في عشرينات ومطلع ثلاثينات هذا القرن. تلك كانت سنوات «الكساد



العظيم» التي خربت بيوت ملايين الاميركيين وافلست الاف البنوك والشركات في غمضة عين، الى ان اصبح فرانكلين روزفلت في السلطة واضطر اضطراراً الى التدخل في سلطة الدولة بمجموعة سياسات هي بذاتها مستعارة من الفكر الاشتراكي.

في الواقع ان احد نقاط القوة في راسمالية القرن العشرين هي انها لم تجد غضاضة - دفاعاً عن بقائها - في استعارة بعض ادوات الاشتراكية، بينما فشلت الماركسية بالضبط لأنها عجزت عن التعلم من نواحي القوة في الفكر الراسمالي.

لكن الراسمالية المتوحشة عادت الى طبيعتها من جديد، مع انهيار الماركسية واختفاء المنافس السوفياتي، مصممة هذه المرة على التخلص من كل مسؤولية اجتماعية قبلت بها لاكثر من خمسين سنة بعد «الكساد العظيم». لقد كان انتهاء الحرب الباردة فرصة ذهبية لكي تخفض الولايات المتحدة من انفاقها العسكري وتحول الموارد المتوفرة هنا للاستثمار في التعليم والتدريب وخفض اعباء الطبقات العاملة. مع ذلك فإن ما جرى هو العكس تماماً إذ قرر الكونغرس الاميركي من جانبه اضافة ستة بلايين دولار الى الميزانية العسكرية، وهي زيادة لم تطلبها وزارة الدفاع ذاتها. وفي اللحظة نفسها بدا التحرك الفوري لاجراء خفض جذري في ميزانيات الرعاية الصحية والاجتماعية.

ولعجزه عن مقاومة هذا التوجه اعتذر روبرت رايك وزير العمل في ادارة كلينتون الاولى عن عدم الاستمرار في منصبه خلال ادارة كلينتون الثانية، لانه راى عملياً عجز الرئيس عن معالجة الهوة المتزايدة بين الاقلية شديدة الثراء في المجتمع الاميركي والملايين شديدي الاحتياج في قاع ذلك المجتمع. لقد رفضت الراسمالية المتوحشة - في طبعتها الجديدة - الاستماع الى اي نصائح من داخل مجتمعاتها ربما لانها ترى الآن، أكثر من اي فترة سابقة من هذا القرن، انها تستطيع التحرك باتساع العالم كله، او بالدقة ذلك العالم المنجذب الى شعارات حرية التجارة والعولمة والخصخصة.

ومع ان الراسمالية الاوربية كانت دائماً اكثر وعياً بالتاريخ من الراسمالية الاميركية الا انها حاولت هي ايضاً مجاورة النموذج الاميركي حتى لا تفقد قدرتها التنافسية معه. فاذا كانت الراسمالية الاميركية تتخفف بسرعة من مسؤولياتها الاجتماعية وتتحلل من المساهمة في تمويل شبكة التامينات الاجتماعية وبرامج الرعاية الصحية فإن الراسمالية الاوروبية تريد هي الاخرى الا تتخلف في ساحة المنافسة.

لكن نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة في بريطانيا، والانتخابات الفرنسية بدرجة اكبر، جاءت لتلقن السياسيين في البلدين درساً موجعاً وملحاً. هذا الدرس هو: ان النمو الاقتصادي له الاولوية المطلقة. لكن النمو في نهاية المطاف يتعلق بالبشر، بالناس، بادميين من لحم ودم ومشاعر، وليس فقط بحسابات تسجلها اجهزة الكومبيوتر. والراسمالية المتوحشة قد تحقق لنفسها ارباحاً اكبر من خلال توحشها لكن الثمن الحتمي هنا هو الخلل الاجتماعي الفادح الذي يقسم البلد الى اقلية راضية ومتخمة مقابل اغلبية ساخطة وغير امنة.

وكما راى جون غراي في كتاب له اخيراً فإن «سياسات السوق الحرة قد عملت على تعميق الشعور بعدم الامن الملازم تقليدياً لحياة الطبقة العاملة، والآن تعمل على توسيع هذا الشعور بالخطر لكي يشمل ايضاً الطبقات المتوسطة».

هناك اذاً سيل من الاحصاءات وبيانات متلاحقة عبر اجهزة الكومبيوتر تتفاخر بها الراسمالية المتوحشة اخيرا للتدليل على ان ما هو صالح لها هو صالح بالضرورة لآلاف الملايين من البشر. لكن الواقع يكنس كل هذا تماماً، ويتوقف فقط عند حقيقة ان الضحايا هم بمئات الملايين، وان التزام الراسمالية الغربية بمسؤوليتها الاجتماعية هو فقط الذي كفل لها ستين سنة اخيرة من الاستمرار والازدهار. وكلاهما اصبح الآن على المحك.

بالطبع، لم يكن هذا هو المطروح بالضبط في اجتماع دنفر الاخير بين قادة الدول الصناعية السبع الكبرى (من دون ان نسحب روسيا التي انضمت اليهم شكلياً من سلم الخدم) لقد استمعوا فقط الى الطرح الاميركي. وهو طرح بدا اخيراً يتبنى شيئاً فشيئاً مقولات الراسمالية المتوحشة التي سبق لفرانكلين روزفلت ان انقذها من توحشها، ومن نفسها، في الثلاثينات.

والآن في سنة ١٩٩٧ تعود الراسمالية المتوحشة الى الانتشار وتهنئة الذات، وتحاضر الجميع في انحاء العالم عن فضائل العولمة والخصخصة وحرية التجارة، خصوصاً - وهذا وجه الكارثة - حرية التجارة بين مجتمعات ضعيفة اقتصادياً (معظمها في الجنوب) ومجتمعات قوية اقتصادياً (معظمها في الشمال). فقط هناك وجه آخر للصورة لا بد من التوقف عنده. انه الوجه الانساني الذي هو اهم الوجوه على الاطلاق. نعم... بالتليفون الرئاسي وبالقوة العسكرية وبحرية الحركة وبالتخفف من الاعباء الاجتماعية قد تستطيع الراسمالية المتوحشة - بطبعتها الاميركية الجديدة - ان تغزو اسواق العالم وتطرد منافسيها بغير رحمة لكنها في الولايات المتحدة نفسها يجب ان تتوقف بخجل عند بعض الحقائق الجارحة.

من تلك الحقائق - مثلاً - انه في مجال الرعاية الصحية كنموذج، فإن ٣٩ في المئة فقط من الاطفال الاميركيين يتم تطعيمهم مجاناً ضد الحصبة وبقية امراض الطفولة. في مقابل ذلك فإن دولة نامية وفقيرة مثل الهند تقوم بتطعيم ٨٠ في المئة من اطفالها مجاناً. دولة اخرى مثل الفيليبين تقوم بتطعيم ٨٨ في المئة من اطفالها. ودولة مثل مصر تقوم بتطعيم ٩٠ في المئة من اطفالها مجاناً. هذا الوعي الطبيعي بالمسؤولية الاجتماعية هو بالضبط ما تريد الراسمالية الاجتماعية ان تدوسه بقدميها في العالم كله، مستحدثة شعارات من نوع «حرية التجارة»... واخواتها.

---

* نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» القاهرية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧

الجات والعمارة المصرية بين التحدى والتوجهات المستقبلية

فى ظل الانفتاح الذى تشهده دول العالم اليوم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وفى ظل تحرير التجارة العالمية والاتفاقية العظمى فى هذا الشأن وهى اتفاقية الجات او اتفاقية القرن - كما يحلو للبعض ان يطلق عليها - اصبحت العمارة شأنها فى ذلك شأن باقى المجالات مجالاً تنافسياً وسلاحاً تسابقياً ومجالا احتكارياً لمن هو افعل فى الاداء واوسع فى الافق ولمن هو أكثر قدرة على التفكير والمبادأة والابتكار وايضا لمن هو أكثر إلماماً بالتقنيات والمواد والاساليب الحديثة فى كافة مجالات التصميم والتنفيذ وادارة المشروعات وماهى إلا سنوات معدودة لن تزيد على أصابع اليد الواحدة ثم يبدأ السباق غير المتكافىء فى السوق المصرية بين كل من الخبرات المحلية فى مجال العمارة والخبرات الاوروبية بكافة جنسياتها فى نفس المجال.

ونقول ان السباق غير المتكافىء لعدم توافر الندية والآلية التكنولوجية والادارة العلمية لكثير من مكاتبنا الاستشارية. فالمعروف أن التفوق المصرى فى مجال العمارة والعمران هو تفوق فردى وشخصى ويرجع اساساً الى كفاءة وأداء وإدارة المعرفة لدى المعمارى المصرى ولا يرجع بالضرورة للنظام الاستشارى الذى يعمل به المهندس، ولن ينجو من هذا المازق إلا القلة القليلة من المكاتب الاستشارية الكبرى والمنظمة تنظيماً جيداً يؤهلها للدخول فى عصر المنافسة الحرة مع المكاتب الاجنبية، والامر الذى لا تدركه المكاتب الاستشارية العربية والمصرية على حد سواء أن المستقبل للكيانات الكبيرة التى تجمع العديد من التخصصات والتى تخضع لإسس الادارة العلمية السليمة فى مجالات ادارة المشروعات ورقابة الجودة على التنفيذ مع الالمام الواعى وبدرجة كبيرة لكافة التقنيات والمواد الحديثة فلا مجال فى المستقبل للكائنات الضعيفة والجهد الفردى غير المؤهل لتصميم وادارة المشروعات الكبيرة اداريا وفنيا فى ظل المنافسة المتوقعة فى السوق المصرية فمازالت الكثير من المكاتب الاستشارية تعمل بانظمة عقيمة عفا عليها الزمن فى علاقاتها وفى تعاملاتها وفى

اساليب ادارتها هذا بالاضافة الى النقص الواضح فى المعلومات والمواد والتقنيات وطرق التنفيذ الحديثة والتى طبقت وجربت فى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٧

الكثيرمن الدول، ومن حسن حظنا وبفضل ثورة المعلومات والاتصالات أصبح العالم كما يقال أشبه بقرية صغيرة واصبحت الاقمار الصناعية وشبكات المعلومات - الانترنت - تنقل لنا دون أدنى مجهود ما يحدث فى الغرب وعلينا أن نتخير من الثقافات الأخرى كلاً من القيم والاتجاهات والسلوكيات الفاعلة والحائة للامام مع الحفاظ على تفردنا الثقافى وخصوصية حضارتنا. فالتعرف والتواصل مع افرازات الثقافات والحضارات الغربية للحصول على التكنولوجيات والفنون الراقية والابتكارات وصولا للفكر المنظم والادارة العلمية.

لقد احست بعض المكاتب الاستشارية فى مصر بهذا الخطر وبدأت فى تكوين كيانات واشتركت من الأن مع مكاتب استشارية اجنبية مكونة شركات واتحادات استشارية كبيرة تجمع بين كل من الخبرة المحلية والمتمثلة فى المكتب الاستشارى المصرى ، والتقنية الحديثة والادارة العلمية المنظمة والمتمثلة فى المكتب الاستشارى الاجنبى وذلك كله تمهيداً للمنافسة المستقبلية المتوقعة وباتت هذه الاتحادات فى انتظار قدوم التنفيذ الالزامى للاتفاقية كى تتبوأ مكان الصدارة وهى فى ذلك متقدمة على المكاتب المحلية المتاخرة علميا ومتفوقة أيضاً على المكاتب الاجنبية عديمة الخبرة المحلية.

لقد بدأ الكثير من المكاتب الاستشارية الاجنبية جس نبض السوق المصرية وسبيلهم الى ذلك هو الحصول على بعض العمليات المحدودة ولا يهم الربح الآن بقدر مايهم النزول الى السوق والتعرف عليها والتعريف باعمالهم تمهيدا للدخول بقوة واحتلال السوق المصرية بل واحتكارها وسد المنافذ امام المكاتب الاستشارية المحلية والتى لن يكون امامها سوى العمل من الباطن لدى هذه الكيانات القوية سواء كمكاتب او كافراد.

إن الوقت مناسب الآن للبداية. بداية الاعداد والتجهيز لخطر قادم له نتائجه السلبية المباشرة والمتمثلة فى الطغيان القادم وطوفان العمارة الاوروبية المتوقع قدومه بتشكيلاته الاجنبية الدخيلة على المجتمع المصرى وهذا الطوفان لن يجد من يوقفه بل سيجد كل مساعدة من القانون الشهير رقم ٩ للمناقصات والمقاولات والمطبق ايضا على الاعمال الاستشارية. أما النتائج غير المباشرة فاولها وليس اخرها هو تفشى البطالة بين الاستشاريين المصريين والذين لن يكون امامهم سوى السعى للحصول على فرصة عمل ولو من الباطن لدى هذه المكاتب والاتحادات الاستشارية الاجنبية.

وعلى الرغم من ذلك فمازالت الفرصة سانحة امام الجميع لتطوير الأداء والارتقاء بالمستوى المهنى فنياً وادارياً وهنا ياتى دور الاجهزة النقابية والجمعيات المعمارية وجمعيات التخطيط أن تستكمل دورها فى عمل الدورات التدريبية وتنظيم الندوات للارتقاء على كافة المستويات فى كافة النواحى المتعلقة بالمهنة. كما أن على الجامعات دورا كبيراً فى الارتقاء المهنى للمهندسين فى مرحلة مابعد التخرج - ولا أقصد هنا الدراسات العليا - ولكنى أقصد دور الجامعة فى متابعة الخريجين وتنظيم الدورات التدريبية اللازمة والمتناسبة مع خبراتهم المكتسبة حسب تقدمهم العمرى والمهنى ولا مانع مثلا من وجود شرط بوجوب تجاوز هذه الدورات للترقية الى الوظائف العليا فى كافة المناصب الفنية بالدولة. والأمل هو الوصول الى التنمية المتكاملة والمستمرة وصولاً للتقدم الحضارى فى كافة انحاء المعمور المصرى،

المهندس المعمارى
مجدى محمد النحاس



في تقرير للمجلس القومي للثقافة والاعلام :

بحث الاجراءات الكفيلة لحماية الملكية الفكرية

الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة «الجات»

كتب محمد عرفة:

طالب المجلس القومي للثقافة والاعلام باتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية الملكية الفكرية في اطار اتفاقات الجات وتطبيق نفس القواعد واللوائح التي تتيح تحصيل عائدات مجزية للمنتجات الوطنية في تلك الاتفاقات وكان المجلس برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة قد ناقش موضوع حماية الملكية الفكرية في اطار اتفاقات الجات في اجتماع حضره أعضاء المجلس الذين أوصوا بضرورة مراجعة وتحديث التشريعات المحلية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفنية والادبية بما يحقق الحفاظ على تلك الحقوق للمبدعين المصريين على المستويين الاقليمي والعالمي.

وأوصى اعضاء المجلس بأهمية التأكيد على الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية في مواجهة المتغيرات والتطورات التكنولوجية المؤثرة على الثقافات من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة مع تدعيم التعاون والتبادل الثقافي بين الدول الشقيقة والصديقة من خلال خطط الانتاج المشترك. كما أوصى المجلس بضرورة تحقيق التواجد المصري المناسب في لجان ومراكز التخطيط الدولي لأعمال حماية حقوق الملكية الفكرية والخدمات الاعلامية والثقافية المتعلقة بها.

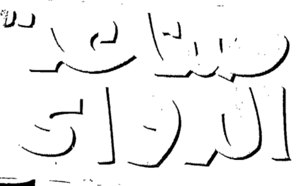


د. عاطف صدقي
حماية حقوق المبدعين



المصدر : الـوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ / ٧ / ١٩٩٧





بشرى للمرضى محدودي الدخل:
عبوة دواء سعرها ١٤ ألف جنيه

تخيلوا، أن فى مصر دواء ثمن العبوة الواحدة منه ١٤ ألفا جنيه و٦٥١ جنيها.. تخيلوا ان فى مصر دواء ثمن العبوة الواحدة منه ٦١٤٥ جنيها.. تخيلوا ان فى مصر دواء ثمنه ٤٩٧٤ جنيها!!

هذه الارقام ليست مبالغة، ولكنها صادرة على رأس قائمة تضم ٧٢ دواء، ارخص عبوة فيها ثمنها ٣٢٢ جنيها!! وهذه الادوية معروفة لدى الاطباء والمسئولين فى وزارة الصحة.

هذه الارقام تكشف حقيقة أزمة الدواء المصرى الذى يواجه بكمية ضخمة من التهديدات الداخلية والخارجية. فاذا كانت التهديدات الخارجية ممثلة فى تطبيق بنود اتفاقية الجات، فإن التهديدات الداخلية اكثر فتكا وأشد أثرا على تلك الصناعة ذات الصلة الوثيقة بالأمن القومى المصرى، ولها صفة استراتيجية.

لقد اصبح حال صناعة الدواء المصرى يسير من سيئ الى أسوأ، والفرصة تقل تدريجيا من يوم لآخر لاصلاح



الاوضـاع.. وقـد اصـبح سـوق الدواء المصرى مفتوحاً امام «تجار» لا دخل لهم بصناعة الدواء، ولكنهم يريدون «الربح» فقط.. والاخطر ان بعض شركات الادوية اصـبحت تعمل من البـاطن لحسـاب شركات اخرى!!

باقى من الزمن ٧ سنوات، وتطبق اتفـاقـيـة «الجـات»، ولابد من وضع استراتيجية واضحة المعالم محدده الاهداف لانقاذ تلك الصناعة الوطنية، ولضـمـان حق المريض المصـرى

مفـارقة غريبة:

وزارة الصحة تسجل الأدوية «ذات الأثـر الطـبى» ومعهد الأغذية يسجل الأدوية «ذات الأثر الغذائى» !!

مصر تنتج ٩٣٪ من احتياجاتنا الدوائية و٥٠٪ منه بتراخيص أجنبية!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ / ٧ / ١٩٩٧

لا يمكن أن يكون الدواء مجرد سلعة تجارية يمكن تركها لآليات السوق ، ويتحدد سعرها حسب العرض والطلب، لان المريض ليس له ارادة فى شراء دواء معين، ولا يعلم اى دواء سيقرره له الطبيب . كما ان احداً لا يعلم حجم الاصابة بالامراض فى وقت ما حتى يمكن زيادة طلب على صنف دواء معين.

ولكن المهم هو توفر جميع انواع الدواء، باسعار معقولة، وباستمرار لمواجهة الاحتمالات بزيادة نسب الاصابة بامراض معينة. وليس معنى ذلك ان يخسر مصنع ما ينتج دواء، والا سيتعرض للاغلاق وتزيد الكارثة.

والحقيقة ان هناك فهما خطأ لصناعة الدواء فى مصر ، فاصبحت تجارة حرة، وحاد البعض بها عن الهدف الرئيسى، واصبح هدفه الربح فقط دون النظر للبعد الاجتماعى، والهدف الرئيسى المنشود من تلك الصناعة الاستراتيجية.

وتتركز التهديدات التى تواجه صناعة الدواء فى مصر حاليا فى ظهور فئة من المستفيدين من نظم السوق الحرة المفتوحة، وقفزوا الى سوق الدواء لممارسة الاتجار وبغرض الربح، وتحول بعض الشركات الى مطابخ لصناعة الدواء من الباطن لحساب شركات اخرى، وارتفاع الاسعار بصورة مخيفة للادوية المستوردة رغم انخفاض سعرها فى بلد المنشأ، وكثرة وتكرار المستحضرات الطبية، ولجوء بعض الاطباء لوصف دواء غير مسجل فى مصر ومهرب من الخارج.

وقد لخص احد صيادلة مصر هذا الوضع بان عدد مندوبى شركات الادوية الذين يقفون امامه فى الصيدلية يكون احيانا اكبر من عدد المرضى الذين يريدون صرف ادوية.

وقد علق الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء ورئيس اتحاد المهن الطبية فى مؤتمر عقد يوم الاحد الماضى حول التهديدات التى تواجه صناعة الدواء قائلاً: ان الحديث عن «الجات» لا ينقطع، وانه مرت ٣ سنوات على منح المهلة حتى عام ٢٠٠٥ ، وأعتقد اننا سنجلس عام



تحقيق:

أسامة هيكل

٢٠٠٥ ايضا لنتحدث عن نفس المشكلة، واستنكر الدكتور حمدى السيد ما يسود شركات الدواء المصرية حاليا من تفتيت لقدراتها بينما يتجه العالم نحو الاندماج لتكوين قوى اقتصادية. واشار الى ان مصر تنتج نحو ٩٣٪ من احتياجاتها الدوائية، ولكن نصف هذه الكمية منتج بتراخيص من شركات اجنبية. وتساءل ماذا سيحدث لو سحبت هذه الشركات الاجنبية التراخيص من الشركات المصرية؟! وقال: اذن نحن فى مشكلة بدون «الجات».

وقال ان هناك عشرات بل مئات الاطباء يسافرون سنويا لحضور مؤتمرات علمية، ويشاهدون عروضا لادوية غير مسجلة فى مصر، ويعودون وهم فى حالة انبهار مما يرونه، وبعضهم - للأسف - يكتب ادوية منها فى الروشتة المصرية للمريض ولا يوجد طبيب ينظر لتكلفة الدواء. واضاف الدكتور حمدى السيد ان كل رئيس شركة ادوية فى مصر يجلس على كرسيه ويهمه البقاء عليه اطول فترة ممكنة، واستنكر عدم وجودهم جميعهم فى هذا المؤتمر، وذكر سبب ذلك قائلا: ان كلا منهم لا يهمه سوى شركته، ويفكر بمفرده، ولو استمر الوضع على ما هو عليه سيغرق الجميع. واستنكر ان معظم الاطباء الصيادلة اصبحوا موجهين حاليا نحو الفئة العليا التى تسكن الساحل الشمالى والقرى السياحية، ونسوا ان ٥٠٪ من هذا المجتمع تحت خط الفقر. وطالب بفض الاشتباك فى سوق الدواء المصرى بين وزارة الصحة ووزارة قطاع الاعمال، وانشاء هيئة عليا للدواء تتولى ادارة سوق الدواء المصرى اداريا وطبيا فى آن واحد.

واكد الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة ان سوق الدواء المصرى حاليا يعانى من تخبط كبير. واشار الى انه شاهد بنفسه زجاجة دواء مستورده من شركة امريكية بولاية الينوى منذ اسبوع، وكان تاريخ انتاجها شهر اكتوبر ١٩٩٧. اى ان التاريخ المطبوع عليها لم يحن بعد. ولم يجد حلا لها سوى ارسالها للوزير لان هناك المئات من هذه العبوة فى الاسواق المصرية حاليا.

وقال ان الشركات العاملة فى مصر تعمل باحدى طريقتين، اما ان تنتج منتجات خاصة بها فى معاملها او تنتج منتجات لشركات اجنبية بترخيص من هذه الشركات، ولكن مؤخرا ظهرت وسيلة جديدة، حيث يمكن لأى شخص ان يشترى شقة، ويشترى تراخيص ثم يقوم بالتصنيع فى احد المصانع القائمة كوسيلة للربح، وبدلا من صرف مبالغ طائلة فى انشاء مصنع. واشار الى ان الدواء ليس مجرد سلعة تجارية، ولكنه سلعة استراتيجية لا يجب ان تخضع لآليات السوق، لان الطبيب هو الذى يكتب الدواء، وللريض وهو المستهلك الفعلى لا يعرف اى دواء سيشتريه، وليس له ارادة في ذلك وقال انه ليس ضد الخصخصة، ولكنه فقط يحذر بعد ١٠ سنوات، وبعد تطبيق الجات ان تكون صناعة الدواء فى مصر تحت سيطرة شركات اجنبية لا يهمها مصلحة الوطن. خاصة وانه لا يوجد ما يلزم شركات الدواء بانتاج ادوية رخيصة الثمن.

الخطر القادم

واكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية انه يستشعر خطرا من الاوضاع الحالية، ويتزايد هذا الشعور اذا وضعنا فى الاعتبار التغيرات المحلية والدولية المستقبلية. واشار الى ان مصر تستهلك حاليا ما قيمته ٣ مليارات جنيه من الدواء، واوضح ان نصف هذه الكمية يتم تصنيعه فى مصر بعقود تصنيع مع شركات اجنبية. وحذر من التسليم بان مصر تنتج ٩٣٪ من احتياجاتها الدوائية، لأن نصف هذا الانتاج بترخيص اجنبى يمكن سحبه في أى لحظه.. وقال الدكتور غراب ان استهلاك الفرد المصرى من الدواء ١٤ دولارا سنويا، وفى انجلترا ٧٠ دولارا وفى بنجلاديش دولار واحدا، وفى امريكا ٥٠٠ دولار، وقال ان هذا المبلغ فى امريكا يكفى لشراء حوالى ٢٥ عبوة دواء فى المتوسط، وهو نفس حجم الاستهلاك فى البلدان المختلفة. أى ان الفارق ليس فى حجم الاستهلاك، ولكن الفرق فى الاسعار، وقال ان حجم الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل ٥ سنوات، وخلال المرحلة القادمة سيزيد هذا المعدل، لانه سيقتضى بالضرورة

استيراد المزيد من الادوية، ودلل الدكتور «غراب» على ان القضية الاساسية هى قضية سعر قائلاً: ان حجم الاستهلاك العالمى من الدواء ٣٠٠ مليار دولار، منها ١٠٠ مليار لامريكا وحدها، و١٠٠ مليار لاوروبا الموحدة، و٢١ مليارا لليابان، وباقى العالم ٧٩ مليارا فقط واشار الى ان الصين بها ١,٢ مليار نسمة واستهلاكها من الدواء ٥ مليارات دولار فقط سنويا.

واكد الدكتور جلال غراب ان العالم اصبح كتلة واحدة، وقال ان سوق الدواء المصرى يعانى من مشكلة انه يعيش منعزلا، وتساءل لماذا نستورد اقراص كربونات الكالسيوم من الخارج بسعر ٢٨ جنيها للعبوة، وهى تباع فى امريكا بلد المنشأ بسعر ٩ دولار لكل ٥٠٠ قرص؟!.. وتساءل لماذا تستورد «خميرة البيرة» من امريكا بـ ١٤,٥ جنيه، وكانت تنتج فى مصر بسعر ١٠ قروش، وثارت الناس لانها اصبحت ١١ قرشا؟! وطالب الدكتور «غراب» بالحد من الخلافات الشخصية والتركيز على حل مشكلات سوق الدواء المصرى حتى يستطيع مواجهة التغيرات القادمة وتساءل عن الادوية غير المسجلة التى تباع بدون تسجيل فى السوق المصرية، وضرب مثالا باعلان عن ١٠ حقن تباع بسعر ١٤٥ جنيها ونشر عنها اعلانات فى الصحف المصرية، وقال: من سجلها ؟! ولماذا؟!



وقال الدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق ان مستقبل مصر مرهون بالعلم، وانه لابد الا نختلف داخليا، واذا اختلفنا لا ينبغي ان يهاجم بعضنا البعض، والا يتحول هذا الخلاف الى اهدار للقوى الوطنية. واشار الى ان الكرة الارضية يعاد ترسيمها حاليا، ولابد ان نشارك فى هذا الشكل الجديد حتى نجد موقعا لنا عليها. ووصف الدواء بانه الذراع الايمن للخدمة الصحية، ولابد من توفيرها بسعر مناسب لخدمة المستهلك. وقال انه لا حياة فى المجتمع الجديد لمن يعيش بمفرده، والعالم يتجه نحو الشراكات المحلية والخارجية، ولابد من الاستفادة من الدول التى كانت تعانى من مشاكلنا، ونطبق تجاربها.. واكد الدكتور «بدران» على تجربة كندا، وقال انها كانت تتمتع بقدرات عالية على انتاج الادوية قبل عام ١٩٩٠، وبعد ١٩٩١ فقدت كندا التراخيص الممنوحة من الشركات الاجنبية، وكان عليها ان تواجه المشكلة.

واستفادت كندا من فترة الحماية، وبدأت فى انشاء شركات محلية لانتاج ادوية باسعار متوسطة، وتوسعوا فى دعم المؤسسات المرتبطة بالانشطة المسئولة عن صحة المواطنين، وقاموا بمراجعة نظم تسعير الدواء، واهتموا بتنمية القدرة الابتكارية بمراكز البحوث بدعم قدره ١٪ من مبيعات الدواء.

وقال الدكتور «بدران» ان الشعب المصرى حاليا ٣ فئات، الاولى تمثل ٥٥٪ وهى تعالج علاجا حكوميا، والثانية نحو ٤٠٪ وتعالج فى مستشفيات التأمين الصحى، و٥٪ هى الفئة القادرة على العلاج فى اى مكان بالعالم، وقال ان صناعة الدواء لابد ان توجه الى الفئات التى تمثل ٩٥٪ من الشعب المصرى. وطالب بتنشئة جيل جديد من المحامين والقضاة يعون بنود اتفاقية الجات القانونية، ووضع خطة استراتيجية لانقاذ صناعة الدواء حتى ٢٠٠٥ او تطوير الدراسة بكليات الطب والعلوم والصيدلة باعتبارها اساس العلم، وانشاء معهد متخصص لبحوث الدواء.

مواجهة تحديات

واكد الدكتور حسين ثروت حجر رئيس مجلس ادارة احدى شركات الادوية انه منذ عام ١٩٥٦ واجهت صناعة الدواء تحديات كثيرة، وتحولت الصيدليات الى معامل لانتاج الادوية، ولم تكن هناك صيدليات تتعارك من اجل الحصول على مخصصات اكبر، وكنا نعانى من نقص بعض انواع الادوية، وكان الصيدلى يسهر ليلا لتصنيع ادوية ضرورية يبيعها طوال النهار.

وطالب الدكتور «حجر» بتحسين صورة صانع الدواء المصرى حتى يستطيع ان يستمر، وقال انه يجب ان نكون موضوعيين، فالدواء صناعة اذا لم تحقق ربحا ستغلق. واذا لم يكن الهدف الربح سيهرب المستثمرون. وقال انه يجب ان نحرر صناعة الدواء من الشعارات وقال ان شركات الدواء المصرية تعانى من ازمات حقيقية، وضرب مثالا بقطع غيار لبعض الشركات لا تستمر فى العمل اكثر من شهرين لانها تصنع محليا وقال انها اصبحت عاجزة عن العمل، والاحلال والتجديد يحتاج استثمارات ضخمة لاستيراد قطع الغيار من الخارج، خطر مشاكل صناعة الدواء الحالية.

التعليم الصيدلى

اما الدكتور وفيق عبدالله رئيس مجلس ادارة احدى شركات الدواء، فقال ان مصر لا تريد العودة الى تعدد اصناف يصل الى ٣٤ الف صنف كما كان فى الخمسينيات، وقال ان تطوير التعليم الصيدلى ضرورة، وقد تطور بالفعل، ولكنه يحتاج المزيد لمواجهة التطور العالمى. وقال ان شركاتنا فى خطر، لانها لم تضف جديدا منذ الخمسينيات وطالب بجمع شتات الشركات فى شكل هيئة واحدة، لانه ليس من المعقول ان يقوم معهد التغذية بترخيص بعض الادوية لأن لها قيمة غذائية، وتقوم وزارة الصحة بالترخيص على بعض الادوية، وأكد ان الصيادلة نجحوا مؤخرا فى انشاء غرفة لصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل فى اتحاد الصناعات.

اما الدكتور محمد عبدالمقصود أمين عام نقابة الصيادلة، فيؤكد ان هناك تحايلا على قرارات التسعير، واشار الى ان بعض الادوية التى تصنع بتراخيص من الخارج تختلف فى اسمائها، ولكنها ذات تركيب واحد نظرا لأن الشركة الأم تمنح الترخيص لأكثر من شركة فى مصر واحيانا كثيرة يحدث تفاوت فى اسعارها رغم انها نفس التركيب، ونفس التشغيلة وطالب بالاهتمام بالصيدليات نظرا لأن اقتصادياتها تنهار.

واكدت الدكتورة جميلة موسى وكيل وزارة الصحة ان المسجل بوزارة الصحة ٤٢٠٠ صنف دواء فقط حاليا. وقالت ان التسجيل للمواد الغذائية لا يحتاج للاشتراطات المطلوبة للدواء، ولذلك تم صدور القرار ١١٣ ليحدد ما يتم تسجيله كدواء، وكغذاء، وسوف يتم التفتيش على كل منها، واكدت الدكتورة جميلة موسى انه لا يتم تسجيل اى دواء بوزارة الصحة الا بتقديم ملف كامل عنه، ودراسة اهميته وجدواه للتوزيع فى مصر.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١ / ٧ / ١٩٩٧

وتبقي كلمة

فالدواء سلعة استراتيجية، لا يمكن الاستغناء عنها.. وإذا كانت آليات السوق تعتمد على العرض والطلب ، فان ذلك لا يمكن تطبيقه على سوق الدواء، لان المريض ليس مستهلكا عاديا ، وإذا كنا قد وصفنا ما يحدث فى سوق الدواء الحالى بانه خطر واضح على الأمن القومى المصرى ، فان ذلك ليس من قبيل المبالغة. لأنه اذا كان سعر الدواء قد بلغ ما يقرب من ١٥ الف جنيه، ولدينا قائمة ٧٢ دواء اقل سعر فيها ٣٢٢ جنيها، فماذا يكون الحال لو ان موظفا مرض ابنه وذهب به للطبيب فكتب له روشتة قيمتها ١٠٠٠ جنيه مثلا؟! الا يشكل ذلك دافعا للجريمة ؟! او الا يشكل ذلك خللا داخليا فى النظام العام؟!.والا يشكل ذلك خطرا على أمننا القومي الداخلى؟!.. ان ما يعانى منه سوق الدواء المصرى ليس قاصرا على العاملين فى مجال صناعة الدواء فحسب، ولكنه يمس الشعب المصرى كله.. ومطلوب ان يتناسي رؤساء الشركات خلافاتهم، ويجلسوا على مائدة حوار واحدة للخروج باستراتيجية محددة المعالم، ثابتة الخطي للخروج من المأزق الذى يبلغ ذروته بعد ٨ سنوات فقط!



المصدر : الوفد
التاريخ : ٣١ / ٧ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة بين نقابة الصيادلة وشركات الدواء

أمين عام النقابة: تسعيرة الأدوية مبالغ فيها ..

بدليل بيع الأدوية بأقل من أسعارها !!....

كتب – مجدى حلمى:

نشبت ازمة عنيفة بين نقابة الصيادلة وعدد من شركات الدواء، قامت الشركات ببيع الادوية عن طريق جهات غير الصيدليات، وباسعار اقل من المباعة للصيدليات. قرر مجلس نقابة الصيادلة والنقابات الفرعية، فرض عقوبات على هذه الشركات. وقررت النقابة مقاطعة أول شركة بدءا من اول اغسطس القادم. طالبت النقابة الصيدليات، بعدم التعامل مع منتجات الشركة وعدم استلام الادوية منها. اتهمت النقابة ١٥ شركة ببيع الادوية للمستشفيات الخاصة والمراكز الطبية باسعار تقل بنسبة ٥٠٪ عن مثيلاتها في الصيدليات.

أكد الدكتور محمود عبدالمقصود امين عام النقابة ان المستشفيات تبيع الادوية للمرضى بسعر الصيدلية وتضيف ١٠٪ خدمة على الدواء. وأوضح ان التخفيض الذى تقدمه الشركات للمستشفيات يؤكد المغالاة فى تسعير الادوية وان اسعار الدواء الحقيقية اقل من السعر الذى تباع به. وطالب عبدالمقصود الشركات بانتاج عبوات مكتوب عليها ادوية مخصصة للمستشفيات. واشار الى ان بعض المستشفيات تقوم ببيع الادوية للصيدليات بتخفيض يصل الى ٣٠٪ ... واعلن ترحيبه بقرار وزارة الصحة بكتابة الإسماء العلمية على ادوية التأمين الصحى. وطالب بالتوسع فى هذا الاتجاه ليشمل المستشفيات الحكومية والخاصة.



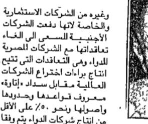
المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

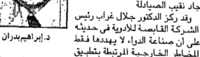
إقتصاديات صناعة الدواء ((تتهاوى)) تحت ضغوط الاستيراد والتهريب وفتح الأبواب لتسجيل الدواء لغير المنتجين

مع ظروف العولمة التى تدق أبواب الدول النامية بكل شدة وبكل قوة فإن مستقبل الصناعة فى جميع الدول النامية يتهدده الكثير من المشاكل وتعترضه الكثير من المعوقات والعقبات ..وفى مقدمة الصناعات التى تكاد تجرفها وتقتلعها الظروف الدولية وضغوط الشركات العالمية متعددة الجنسيات تأتى صناعة الدواء.

ومع الوضع الاستراتيجى البالغ الحيوية والبالغ الخطورة للدواء كسلعة لا بديل عنها ولا استغناء عن استهلاكها للعلاج وتوفير الرعاية الصحية للمواطن فإن مايحيط بهذه السلعة من تحديات ومحاذير لابد وان يكون هاجسا مخيفا لجميع الأطراف الفاعلة . وحول صناعة الدواء فى مصر «التحديات والمخاطر» عقدت خلال الاسبوع الماضى بالقاهرة ندوة شاركت فيها كل الأطراف المرتبطة بصناعة الدواء من المنتجين ومن الصيادلة ومن وكلاء الشركات الأجنبية وايضا من المسئولين بوزارة الصحة . وتحدث خلالها الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة الأسبق والدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء والدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة



د. إبراهيم بدران



وقد ركز الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية فى حديثه على أن صناعة الدواء لا يهددها فقط المخاطر الخارجية المرتبطة بتطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية «تريبس» الموقعة فى نطاق اتفاقيات الجات ولكن يهددها بصورة واضحة وظاهرة مجموعة من الظروف والاوضاع المحلية التى تهدد الصناعة كصناعة وتوجد مستجدات تفرغها من قدرتها الصناعية وتسمح بتحويلها الى مجرد ورش صناعية للغير الذين لا يملكون حرفة ولا يملكون خبرة ولا يملكون صناعة وتصدر باسمائهم تسجيلات براءات الاختراع للأدوية وتقوم الشركات العامة والشركات الاستثمارية والخاصة تحت ضغوط وجود طاقات تشغيل فائضة بها وللرغبة فى تحقيق اية ارباح حتى ولو كانت هامشية بانتاج هذه البراءات لصالح الغير بعقود تصنيع باجر مما يحرم الدواء أيضا كسلعة من الرقابة ويحرمه من مواصفات الجودة ويحرمه من اشتراطات السلامة لان الشركة القائمة بالتصنيع تقوم فقط بالتصنيع وفقا لبراءات الاختراع المسجلة فى وزارة الصحة ووفقا للمواد الخام التى يتم توفيرها عن طريق الوكلاء مما يحول الدواء إلى سلعة بلا هوية وسلعة بلا رقابة وبلا انضباط

ويوضح الدكتور جلال غراب - فى حديث على هامش الندوة - أن هذه الظاهرة التى ترتبت على صدور موافقات بتسجيل الادوية للوكلاء وكل من يقدم ملفا ببراءة اختراع وعددها كبير خلال الفترة الأخيرة قد أدت الى نتائج خطيرة على الكيان الاقتصادى لشركات قطاع الأعمال العام وغيره من الشركات الاستثمارية والخاصة لانها دفعت الشركات الأجنبية للسعى الى الغاء تعاقداتها مع الشركات المصرية للدواء وهى التعاقدات التى تتيح، انتاج براءات اختراع الشركات العالمية مقابل سداد «إتاوة» معروف قواعدها وحدودها واصولها ونحو ٥٠٪ على الأقل من انتاج شركات الدواء يتم وفقا لهذه التعاقدات.

ومع السماح بالتسجيل لغير شركات الدواء وبغرض الانتاج محليا والبيع فى الداخل فإن اقتصاديات صناعة الدواء يمكن ان تتعرض لهزة كبيرة فى الأجل القصير مما يحتم المراجعة السريعة لهذه السياسة وايقاف التراخيص الصادرة بناء عليها ويطالب الدكتور جلال غراب بضرورة تمسك الشركات بتعاقداتها مع الشركات العالمية ومساندة الحكومة واجهزتها للشركات حتى لا يتحول انتاج الدواء إلى فوضى تهدد صحة المواطن وتهدد سمعة الدواء ويتم فتح الأبواب للأطراف الدخيلة لتحويل الدواء إلى سلعة تخضع فقط لمعايير الربح بعيدا عن معايير الجودة والكفاءة.

وأكد رئيس الشركة القابضة - فى حديثه على هامش الندوة الخطورة البعيدة المدى لاتساع نطاق تهريب الأدوية من الخارج وبيعها فى الصيدليات بعيدا عن الرقابة بجميع صورها واشكالها والمغالاة الكبيرة فى أسعارها مع غياب دور الأجهزة المختصة فى القيام بمسئولياتها فى مجال السيطرة على الأدوية المهربة بالاضافة الى تجاوز القواعد السابقة والتى كانت تقضى بعدم تسجيل أدوية منافسة للأدوية المنتجة محليا والمتوافرة بأسعار ملائمة ومعقولة وقيام الشركات العالمية عن طريق الوكلاء بطلب تسجيلها مع القيام بانتاجها بنظام التصنيع باجر فى المصانع القائمة لان ذلك سيؤدى الى فوضى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/ ٨/ ١٩٩٧

سوق الدواء فى مصر.

وطالب الدكتور إبراهيم بدران فى حديثه امام الندوة بضرورة وضع استراتيجية لصناعة الدواء فى مصر وحتمية الاهتمام بالبحث والتطوير ونقل المعارف الفنية والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتحديث صناعة الدواء والدراسة الجادة للواقع العالمى الجديد وتحدياته وتحديد الاسلوب الواقعى والعملى للتعامل معها والاستفادة من الخبرات العالمية وفى مقدمتها الخبرة الكندية وماافرزته من مقترحات وتوصيات لمواجهة التأثيرات السلبية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية تريبس على اسعار الدواء وتكاليف العلاج مع ضرورة الاهتمام بصحة المواطن باعتبارها قضية حيوية وضرورية ومسئولية رئيسية من مسئوليات الدولة فى ظل الظروف المادية للغالبية العظمى من المواطنين وافتقارهم للمقدرة المالية.



د. جلال غراب

وحذرت المناقشات من التأثيرات الخطيرة التى يمكن أن يتسبب فيها الارتفاع الضخم لاسعار الأدوية خاصة الأدوية الحديثة التى تعالج الأمراض التى يتسع نطاقها وان التذكرة الطبية المتضمنة على هذه النوعية من الأدوية تبلغ تكاليفها ارقاما فلكية تقدر بالآلاف مما يفوق القدرة المالية للغالبية العظمى وتتحول معها تذكرة الدواء إلى قضية توتر اجتماعى غير مأمون العواقب.

واكد الدكتور ثروت حجر رئيس شركة دواء خاصة على حتمية مراجعة بيانات تسجيل الدواء بصورة تحافظ على الدواء كسلعة استراتيجية تجمع بين مقتضيات السعر ومقتضيات الجودة مع تطبيق قواعد محددة للتسعير والاسعار تضمن الشفافية وتحقق المساواة بين كافة الأطراف مع النظر الى قضية الدواء من منظور عام وشامل يتفق مع خطورة أوضاعها وحساسيتها وضرورة مساندة صناعة الدواء الوطنية واستثمار ماحققته بالفعل من تقدم ومن قدرة مكنتها من تغطية نحو ٩٣٪ من احتياجات الاستهلاك المحلى من الدواء مع وجود ظواهر مشجعة للقدرة على التصدير للخارج وفتح اسواق جديدة تنامت بصورة واضحة خلال الفترة الماضية.

وتضمنت توصيات الندوة المطالبة بضرورة وضع استراتيجية شاملة للعلاج وأن يتم تحديدها وتحديد السياسات الدوائية من خلال مجلس أعلى للدواء وان قيامه اصبح امرا ضروريا لمواجهة المخاطر والتحديات المحلية تحديات اتفاقيات التجارة العالمية والملكية الفكرية وتوفير الحماية اللازمة للصناعة والمواطن وفقا للآليات الحديثة والعصرية.

وبالنسبة لتسجيل الأدوية للتداول طالبت التوصيات بعدم السماح بتسجيل الأدوية المستوردة الا إذا كانت متداولة فى الدول المتقدمة دوائيا وعدم السماح بتسجيل الأدوية المستوردة التى يتم انتاج بدائل محلية لها على أن يقتصر تسجيل الأدوية للتصنيع المحلى على الشركات الانتاجية وعلى أن يكون المستحضر المسجل للشركة المنتجة مع توحيد جهة التسجيل لجميع المستحضرات الصيدلية والاغذية ومستحضرات التجميل التى لها تأثير علاجى او فسيولوجى أو لها اثار جانبية

و حول ضبط عمليات التسجيل وشفافيتها وطالبت التوصيات بضرورة تحديد فترة زمنية لانهاء اجراءات تسجيل المستحضرات وان يتم فى كافة الاحوال تحديد رقم للتسجيل يحدد اولويات الطلب مع عدم تحصيل أى مبالغ نقدية تحت أى مسمى خلافا لما يحدده القانون.

وبالنسبة للاسعار والتنسيق اكدت التوصيات ضرورة التاكد من صحة المستندات التى يتم بموجبها صدور قرار الاسعار مع تحديد اسعار التداول فى بلد المنشأ والبلاد الأخرى وذلك لضمان ضبط اسعار الأدوية المستوردة وعدم المغالاة فى أسعارها لتعظيم ارباح المستوردين مع الالتزام بالاحكام القانونية المحددة لتشكيل لجان التسعير وخطواته وسلطة الاعتماد وإجراءات النشر حتى لا يأتى التسعير مخالفا لنصوص القانون ومتعارضا مع قواعده وضرورة مراعاة البعد الاجتماعى والعدالة بين المنتجين .



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٧

٣ وزراء في افتتاح مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية:

لا ضرائب جديدة وتخفيضات متدرجة للجمارك

■ انضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية للمكاتب الاستشارية
■ البحث العلمي في خدمة مشروعات التنمية في توشكى وسيناء

أعلن الدكتور محيي الدين الغريب وزير المالية، أنه لا ضرائب جديدة ولا زيادة في معدلات الضرائب الحالية، وأكد أن سياسة الدولة تتجه في المرحلة المقبلة إلى تخفيض نسبة الضرائب من الناتج القومي وإلى التخفيضات التدريجية للتعريفة الجمركية لتتلاءم مع سياسة تحرير التجارة، مشيرا إلى أن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التخفيضات الجمركية المتدرجة على المدى الطويل، لأن الاقتصاد المصري أصبح جزءا من الاقتصاد العالمي، ولكن نضع في اعتبارنا مراعاة القدر المعقول لحماية الصناعة المحلية، تشجيعا للتوسع الصناعي.

وقال وزير المالية - أمس - في الجلسة الافتتاحية الأوسط وشمال أفريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق المال والبنوك، والذي تنظمه جامعة طنطا تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء - إنه بدءا من اليوم سيتم سداد القسط الثالث من ضريبة العاملين في الخارج الملغاة وتصل قيمته إلى ٦٠ مليون جنيه، وقد قدمت الحكومة ميعاد صرف هذا القسط، والذي كان مقررا له أول يناير القادم، وذلك لتوفير السيولة للمواطنين لتمكينهم من شراء احتياجاتهم.

وأضاف أنه ستبدأ قريبا مفاوضات تحرير التجارة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويجري في الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات لتحرير التجارة مع كثير من الدول العربية، مشيرا إلى أن مؤسسة مالية يابانية تعد الآن تقريرا عن مناخ الاستثمار في مصر لجذب مزيد من استثمارات منطقة آسيا، وتعريفها بإمكانات الاقتصاد المصري.

وأوضح وزير المالية، أن مشروعي توشكى وترعة السلام، سيفتحان المجال لجذب مزيد من الاستثمارات في المشروعات الجديدة، مما ينعكس على رفع مستوى الانتاج، وتوفير فرص عمل جديدة.

تابع المؤتمر:
خليفة أدهم
عبد الناصر عارف
وفاء البرادعي

وأكد الوزير أن تشجيع الاستثمار هو التحدي الحقيقي لنجاح السياسة الاقتصادية، مشيرا إلى أن التعديلات التشريعية التي اتخذتها الحكومة، أدت إلى تشجيع الاستثمار الخاص سواء أكان مباشرا في المشروعات أم من خلال سوق رأس المال، وأوضح أن قانون حوافز الاستثمار الجديد أدى إلى مزيد من اطلاق حرية الاستثمار سواء لرجال الأعمال المصريين أو العرب أو الأجانب، خاصة أن هذا القانون قضى على المشكلات البيروقراطية التي كان يواجهها المستثمرون، مؤكدا أنه حدثت زيادة حقيقية في المشروعات الاستثمارية، والمطلوب في المرحلة القادمة جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة في مجال التكنولوجيا المتقدمة نظرا لأهميتها في المرحلة القادمة.

وأشار وزير المالية، إلى النشاط المتزايد في سوق رأس المال، مؤكدا أن التعامل في الأوراق المالية لا يخضع الآن لأية ضرائب، حيث تم الغاء ضريبة الأرباح التجارية لصناديق الاستثمار، كذلك تم الغاء ضريبة الدمغة النسبية على الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية، وأسهم كل ذلك في اقبال المستثمرين على التعامل في البورصة، والحصول على التمويل متوسط وطويل الأجل من خلالها، مؤكدا أن الحكومة ملتزمة بالشفافية وإتاحة المعلومات المستقبلية عن السياسة الضريبية والجمركية للمستثمرين.

وأضاف أن جميع مؤسسات الدولة، تعمل في تنسيق تام لتحقيق هدف جذب مزيد من الاستثمارات لتحتل مصر مكانها البارز اقتصاديا جنبا إلى جنب مع جهودها في إقرار السلام بالمنطقة.

وقال الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين، إن مصر ستستضيف في سبتمبر القادم، مؤتمرا لمنظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الخدمات المالية وتجارة الخدمات والتي تشمل البنوك وشركات التأمين وأسواق المال، مشيرا إلى أن مصر تجري مفاوضات للانضمام إلى هذه الاتفاقية، كذلك ستنضم مصر إلى اتفاقية المكاتب الاستشارية في إطار



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

شطب الشركات التى لايجرى عليها تعامل فى البورصة

منظمة التجارة العالمية، والتى تتيح للمكاتب الاستشارية فرص العمل على المستوى الدولى، خاصة أن لدينا كثيرا من المكاتب الاستشارية المتميزة فى مجال المقاولات وغيرها

وأوضح الدكتور جويلى، أن تحرير التجارة العربية البينية، وانضمام عدد كبير من الدول العربية إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية، سيغير كثيرا من أنماط التجارة الخارجية فى المنطقة سواء فى مجال السلع أو الخدمات، وطالب المؤتمر بدراسة هذه التأثيرات وإعداد الدراسات اللازمة للاستفادة منها.

وقال الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ان الحكومة اتخذت خطوات كبيرة على طريق الاصلاح الاقتصادى، وحققت نجاحا كبيرا سواء على مستوى الاصلاح المالى او الهيكلى، حيث انخفض عجز الموازنة ومعدل التضخم وزاد احتياطى النقد الأجنبى وزاد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى ٤٪ ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٪ و٧٪ خلال السنتين القادمتين مشيرا إلى أن مشروعات التنمية العملاقة فى جنوب الوادى تتطلب الاستفادة من جهود البحث العلمى وخبرات الجامعات ومراكز البحوث المصرية لتكون فى خدمة التنمية.

وأكد الدكتور محمد المختار البديوى رئيس جامعة طنطا ورئيس المؤتمر أن الهدف من هذا المؤتمر هو وضع التوصيات العلمية المدروسة للاستفادة بها فى عملية التنمية، خاصة أن موضوعات وأبحاث المؤتمر تتعرض للتحولات الاقتصادية والتجارية فى العالم وأثرها على الاقتصاد المصرى.

وردا على التساؤلات التى طرحها الدكتور منير هندى استاذ المحاسبة بتجارة طنطا - فى جلسة العمل الأولى للمؤتمر - حول بعض الممارسات الخاطئة فى البورصة قال عبدالحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال انه لن يسمح باستخدام المشتقات فى البورصة المصرية إلا إذا توافرت الظروف الموضوعية المناسبة مؤكدا ان قانون سوق المال يطبق على جميع الشركات دون تفرقة ، وقال انه تم شطب ٨ شركات منذ اسبوع لعدم التزامها بقواعد الافصاح والشفافية وبعضها تم شطبه لانه لم يجر عليه تعامل، وأعلن أنه لن يسمح للشركات التى لا يجرى عليها تعامل فى البورصة بالاستمرار ، خاصة أن القيد فى البورصة اصبح اختياريا والبورصة مكان للبيع والشراء وليس لعرض البضاعة فقط ونفى عبدالحميد ابراهيم بشدة اشاعات تلاعب صناديق الاستثمار فى اسعار التداول او تاثيرها على هبوط الاسعار مؤكدا ان تعاملات هذه الصناديق لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من تعاملات البورصة كما انها تتعامل لحساب افراد وليس لحساب هيئات او مشروعات . وقال ان هناك عددا كبيرا من المستثمرين يقبلون على البورصة الان للحصول على تمويل لمشروعاتهم بدلا من الاقتراض من البنوك ولدينا طلبات كثيرة لشركات ترغب فى توسيع نشاطها من خلال طرح شريحة من أسهمها فى البورصة كما ان شركات التامين دخلت بقوة للتعامل بالبورصة مما يزيد من نشاطها خاصة ان شركات التامين لا تدخل للمضاربة وانما للاستثمار المتوسط وطويل الأجل.

شهد المؤتمر عدد كبير من اساتذة الجامعات ورجال الاعمال والمستثمرين كما شهده الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار والدكتور شوقى خاطر رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات والدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق وتستمر جلسات

السعودية تأمل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية القرن القادم

دبى - رويتر: تنبأ مسئول سعودى ان تصبح السعودية عضوا كاملا فى منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٢ .

وقال اسماعيل ابو داود رئيس مجلس امناء غرفة جدة للتجارة والصناعة ان المفاوضات الجارية بين السعودية ومنظمة التجارة العالمية تسير بصورة سلسة.

واكد ان المفاوضات الجارية بين المملكة والمنظمة تتم فى اطار مدروس وانه ما من صعوبات تعترى المفاوضات. واشار الى ان السعودية تجرى تعديلات على اقتصادها وقوانينها بحيث تتسق مع قوانين منظمة التجارة العالمية.

وان السعودية ابدت تحفظها على قضايا معينة ما زالت قيد البحث. ولكنها لم تعط مزيدا من التفاصيل.

وكانت السعودية اكبر منتج للنفط فى العالم تقدمت فى عام ١٩٩٣ بطلب للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» التى خلفتها منظمة التجارة العالمية . وعقدت ثلاث جلسات من المفاوضات منذ ذلك الحين.

واشار دبلوماسيون تجاريون الى احراز تقدم بعد الجلسة الثالثة من المحادثات فى مايو الماضى ولكن على السعودية ان تفعل المزيد على طريق تقديم عروض مفصلة خاصة بفتح اسواقها. ومن بين المخاوف التى تنتاب الشركاء التجاريين القيود التى تفرضها السعودية على ترخيص الواردات فى مجالات الكيماويات واللبن الحليب المبستر ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والميكنة والمعدات الزراعية.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ٨/ ١٩٩٧

قرار استيراد الدواجن.. طرح السؤال:

كيف نحمي السوق المصرية من سلبيات «الجات»؟!

خفض التكاليف وجودة التصنيع تحمي السوق المحلية من غزو المستورد

الخبراء:

مطلوب تشريعات لحماية المنتج المصري وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص

تطبيق اتفاقية «الجات» هل يضع الأسواق المصرية في مأزق؟! فالجات تفتح المجال للتجارة الحرة بدون قيود جمركية أو موانع للتصدير والاستيراد بمعني أن تتصاعد حدة المنافسة بين الانتاج المحلي وطوفان الاستيراد الذي يهبط علي الأسواق المصرية في ظل تطبيق الاتفاقية!

.. فهل استعدت الأسواق المصرية والانتاج المحلي لمواجهة المنافسة المتوقعة من حيث جودة الإنتاج والأسعار والأسواق المتوقعة؟ هل درس المنتجون ومن قبلهم الجهات المسئولة ما يمكن أن يؤول اليه حال السوق المصرية في ظل الاتفاقية الجديدة؟!.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

الواقع يؤكد أن السوق المصرية تعاني من مشكلات عديدة تظهر آثارها واضحة في حالة الكساد في الأسواق فما بالنا وقد اقترب الموعد المحدد لبدء تنفيذ الاتفاقية العالمية..

فما حدث في سوق الدواجن في مصر خلال الاسبوع الماضي يعطي مؤشرا غير مطمئن للأوضاع المتوقعة فقد أعلن الدكتور أحمد جويلي وزير التموين فتح باب استيراد الدواجن وهو قرار يعني تنفيذا ضمنيا للاتفاقية الا أن حالة القلق التي أصابت منتجي وتجار الدواجن توضح مدي المأساة التي تتعرض لها هذه الصناعة خاصة وأن فرض الجمارك المرتفعة علي الدجاج المستوردة لن يستمر طويلا وسوف تضطر الحكومة لخفض الجمارك لاستكمال بنود الاتفاقية ويسوء حال السوق الداجني أكثر وأكثر.. فهل تصمد الصناعة المحلية أمام الغزو القادم؟! وما هو الحل الذي يراه الخبراء في مسألة تطبيق الجات؟!

الاستعداد للمنافسة

الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق يؤكد علي ضرورة الاستعداد لاتفاقية الجات واستغلال فترة العشر سنوات في توفيق الاوضاع الداخلية ومواجهة السوق العالمية والمسألة لا تقتصر علي الجات فقط بل هناك ايضا مشروع الشراكة الأوروبية الذي بمقتضاه تصدر مصر

تحقيق

حنان عثمان

نادية صبحي

وتستورد في اطار تسهيلات جمركية متبادلة وان كنا الآن في فترة سماح ٥ سنوات لاستقبال السلع المستوردة الا انه بعد ٥ سنوات يفتح باب التصدير علي مصراعيه.. وهنا يؤكد الدكتور حامد السايح علي حتمية الوصول الي القدرة علي المنافسة محليا وعالميا ويكون ذلك بتحسين المنتج المحلي وتقليل تكاليف الانتاج وذلك يتطلب الاستعانة بأعلي مستويات من التكنولوجيا واعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص في مجالات عديدة للاستثمار.

ويضيف الدكتور السايح: اذا كان العاملون في مجال الصناعة يطلبون الحماية فماذا يفعلون الآن استعدادا للمواجهة التي ستنقلب الي صراخ وكوارث اذا مرت فترة السماح ولم تتغير الاوضاع الحالية.. وتحسين الانتاج المحلي لمواجهة المنافسة العالمية وتوسيع فرص العمل الداخلية.

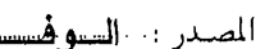
يؤكد محيي قنديل رئيس شعبة المستوردين على ضرورة مسايرة الأسس التي قامت عليها اتفاقية الجات مع الوضع في الاعتبار أن الحديث عن أي حماية لا يتفق مع مبدأ التجارة الحرة التي يتجه اليها العالم حاليا أما بالنسبة للانتاج المحلي فالوسيلة الأهم لحمايته هو خفض تكاليف ومستلزمات الانتاج وتخفيض الجمارك عليها فمثلاً في قضية مثل استيراد الدجاج المثارة حاليا نجد أن معظم أنواع الأعلاف مستوردة في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الجمارك علي الدجاج المستورد بالكامل ٨٠٪..

أما عن تحديد الأسعار كوسيلة من وسائل الحماية يؤكد رئيس شعبة المستوردين انه ضد تحديد الاسعار ولا يمكن ان يتحدث احد عن تحديد السعر في ظل اتفاقية مثل «الجات» ولكن المتاح والمعقول ان نعمل علي خفض التكاليف حماية للمنتج المحلي والمستورد والمستهلك في نفس الوقت.

الالتزام بالاتفاقية

تؤكد الدكتورة سميحة القليوبي أستاذ القانون التجاري أنه طبقا لاتفاقية الجات وباعتبار مصر أحد الموقعين عليها لابد من الالتزام ببنودها ومنها رفع القيود المانعة لتحرير التجارة عالميا بمعني ادخال واخراج البضائع دون قيود ويقصد بذلك المنع من الدخول او منع الاستيراد او وضع جمارك عالية تمنع مرور هذه البضائع وقد وضعت مواعيد تلتزم بها كل دولة موقعة علي الاتفاقية ومنحت مهلة لبعض الدول النامية ودون مدد للدول تحت خط الفقر وبالنسبة لتأثير الاتفاقية علي مصر من الناحية الاقتصادية فإنه كان من المفروض علي الوزارات المعنية وعلي رأسها وزارة التموين والتجارة ووزارة الصناعة كان عليهما عبء كبير في دراسة أثر هذه الاتفاقية علي مصالح المنتجين والصناع والمزارعين والتجار وعليهم عبء أكبر في توعية الجمهور المتعامل والمتأثر باتفاقية الجات ومساعدتهم بكافة الطرق ومنها التشريعات والأخذ بأيديهم وتقديم النصائح ويشاركها في ذلك الغرف التجارية والصناعية وهي لم تقم بالدور الفعال المطلوب منها خاصة وهي الأقرب الي التجار والموزعين والمستوردين والمصدرين وهي التي تشعر بالنبض ومنوط بها مصالحهم ومتاعبهم ومن هذا المنطلق نأتي الي ما حدث لمنتجي الدواجن والواضح ان الدولة والغرف التجارية المعنية لم تقم بواجبها علي الوجه الأكمل نحو توعية هؤلاء وتبصيرهم خاصة وهي



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

تعلم علم اليقين بمشاكل منتجي الدواجن منذ عام ١٩٨٢ وهناك دراسات بالمجالس القومية المتخصصة وغيرها ووزارة الزراعة مليئة بالدراسات التي توضح المشكلات التي يعانيها قطاع الدواجن بل ان البنوك التي قامت باقراض مشروعات الانتاج

الداجني علي دراية كاملة بمشكلاتهم من ناحية الاعلاف وتوفيرها وغيرها.. ولذلك فقد اصبح المنتج المصري في مركز لا يحسد عليه خاصة وأنني لا استطيع في ظل اتفاقية «الجات» فتح الأسواق، واجبار المواطن المصري أن يستهلك الانتاج المحلي لأن ما يحكم إقبال المواطن علي الشراء هو السعر وسوف يبحث عن «الأرخص» دون النظر الي أي جوانب أخري سواء تعلقت بالسلامة الصحية أو الجودة أي أي شئ أخر.

توفيق الأوضاع

ويري الدكتور فتحي النادي استشاري التنظيم والادارة أن ما يحدث الآن بشأن اتخاذ القرارات بفتح الاستيراد لبعض أنواع السلع وهو تطبيق

لاتفاقية «الجات» فإن الحكومة لها العذر في ذلك فقد وقعنا علي اتفاقية عالمية ولابد من العمل بها وهناك مهلة حتي بداية عام ١٩٩٨ للتوفيق أوضاع الدول الموقعة علي الاتفاقية ولم يتبق من الوقت الكثير وبعدها لن يعود هناك أي نوع من أنواع الحماية الجمركية للانتاج المحلي ويفسر ذلك تغيير أو منح أكثر من أعفاء جمركي خلال العام الواحد حتي نمهد السوق المحلية للغزو القادم من الخارج

لاحتياجات هذه السوق من كافة السلع ومنها المواد الغذائية والدواجن علي وجه الخصوص بعد المخاطر التي أحاطت بصناعة اللحوم ومشتقاتها والغش الذي ثبت تورط بعض الدول الأوروبية فيه تحركها مافيا اللحوم فى مصر وغيرها وفي

اغراق السوق ببضاعة ضارة بالصحة ومدمرة واذا تحدثنا عن تأثير اتفاقية الجات علي الحالة الاقتصادية بمصر لقلنا انها ايجابية علي عكس ما يتصوره البعض من انها قد تكون مدمرة والسبب في اعتقادي - والكلام للدكتور فتحي النادي - أن المنافسة والسوق المفتوحة هما السبيل الوحيد والأمثل لحماية المستهلك المصري من الغش حين تتيح له حرية الاختيار بين المنتجات المختلفة دون أن نفرض عليه بضاعة فاسدة بسعر نحدده نحن ولا يدخل في تحديده السوق ثم ان فتح الاستيراد سوف يجبر المنتجين المحليين علي اجادة ومحاولة ارضاء المستهلك ومراجعة السعر لكي يكون واقعيا ومقبولاً بالنسبة للقدرة الشرائية في بلد كمصر ولكن كل ذلك لا ينفي اننا بحاجة الي تشريعات قوية لحماية السوق من النصب والغش وبحاجة ايضا الي جمعيات اهلية قوية لحماية المستهلك تراقب السوق وتبلغ عن المخالفات التي لا ينبغي ان نتهاون في التعامل معها كل ذلك سوف يعطينا في النهاية سوقاً صحية مواتية تعرض فقط ما يحتاجه المستهلك بمستوي الجودة اللازم والسعر المناسب.

سوق السيارات

صناعة السيارات في مصر - محدودة - ولكن لا شك أن سوق السيارات بشكل عام ستتأثر بعد دخول مصر المرحلة التطبيقية لاتفاقية «الجات» ويشير شاكر اباظة أحد وكلاء السيارات في مصر.. الي ان تأثير اتفاقية «الجات» علي صناعة السيارات في مصر محدود جداً الا انه سيظهر علي المدي البعيد متمثلاً في قتل طموحات تنمية

هذه الصناعة محلياً فهناك ٣ مصانع فقط في مصر تنتج اعدادا قليلة جداً فاذا كنا ننتج ٣ الاف سيارة فاننا نستورد ١٠ الاف وبالتالي فإن التأثير الحقيقي سيكون علي امكانيات تطوير هذه الصناعة محلياً علي المدي البعيد وبمقتضي اتفاقية «الجات» سيزداد حجم الاستيراد ويقل التصنيع المحلي. أما عن الأسعار فمن الصعب توقع مؤشرات الصعود والهبوط في سوق السيارات.

لصالح المستهلك

الدكتور هشام حسبو الاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس يشير الي ان اتفاقية «الجات» كاتفاقية عالمية ستكون لصالح المستهلك اذا احسن تطبيقها وهنا يأتي دور المستهلك ليختار السلعة الجيدة وجاء دور القطاع الخاص لاستغلال المزايا المتاحة له حتي يحقق اكبر كفاءة.. وعن المخاوف التي يثيرها المستثمرون من تطبيق «الجات» يقول الدكتور هشام حسبو ان الانتاج الجيد والسلعة الجيدة ستفرض نفسها سواء علي السوق المحلية أو السوق الدولية فالسوق ستمثل «عملية فرز» للمنتج والبقاء والاستمرارية للأجود ويضيف منذ عام ١٩٩١ تحدثت عن قضية «الدجاج» المستورد واكدت علي ضرورة علي فتح باب الاستيراد وكفانا تدليلا للشركات اكثر من ٣٠ عاماً من الحماية الجمركية.. وفي النهاية المستهلك هو الذي يدفع الثمن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربى
التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧



القاموس الاقتصادى

الجات تلزم مصر بالتعريفة الجمركية العالمية عام ٢٠٠٠

وضعت الجات تعريفا موحدا لقيمة البضائع فى الأغراض الجمركية بين الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وهو يعتمد فى الأساس على قيمة الصفقة مع وجود بدائل يتم الرجوع إليها فى حالة عدم الأخذ بقيمة الصفقة أو عدم توافر شروط تطبيقها وقد وضعت هذه البدائل فى ترتيب تدريجى حسب أولوية تطبيقها على النحو التالى:

قيمة الصفقة لبضائع مماثلة، وقيمة الصفقة لبضائع متشابهة والقيمة الاستدلالية، والقيمة السحابية، والتقدير المرن.وللإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق وتعزيز أهدافه تشكلت لجنتان أولاهما لجنة التقييم الجمركى فى إطار منظمة الجمارك العالمية وأعطى هذا الاتفاق للدول النامية - ومن بينها مصر - الحق فى أن تؤجل تطبيق أحكامه لفترة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، وتأجيل تطبيق طريقة القيمة الحسابية لمدة ثلاث سنوات إضافية بعدها تصبح ملزمة بتطبيقه على كافة وارداتها من الخارج، وعلى هذا فإن مصر ستكون ملتزمة بهذا الاتفاق ابتداء من أول يناير عام ٢٠٠٠ كما أعطت الجات للدول النامية الحق فى تحديد القواعد الخاصة بمنشأ البضاعة سواء كانت من المحصولات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو الصناعية من حيث: طلب تمديد مهلة الخمس سنوات والإبقاء على القيم الدنيا المستخدمة على أساس محدود ومؤقت وحقها فى التحفظ على عكس الترتيب التتابعى المقرر للقيمة الاستدلالية والحسابية والتحفظ على تطبيق القيمة الاستدلالية وذلك بموافقة الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية.ونظرا لأن تحديد القيمة للأغراض الجمركية له خصوصية معينة - لارتباطه بتحديد وعاء الضريبة الجمركية لكافة المستوردين للبضائع التى ترد من أنحاء مختلفة من العالم - فإنه قد تم توحيد هذا الوعاء

بالنسبة لقيمة واردات جميع الدول الأعضاء فى المنظمة وغير الأعضاء ما دام هذا الاتفاق سيتم تطبيقه على الجزء الأكبر من الواردات، وهذا الاتفاق سيلزم الحكومة المصرية بتعديل المادة ٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٣٢ من قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بما يتفق واتفاق القيمة، خاصة أن منظمة الجمارك العالمية تقوم بمراجعة تشريعات القيمة فى الدول الأعضاء بمعرفة اللجنة الفنية للقيمة لضمان اتساقها بالكامل مع هذا الاتفاق تحت إشراف المنظمة العالمية.

المصدر : العـــربــى

التاريخ : ٤/٩/١٩٩٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٥/ ٨/ ١٩٩٧

اقتصاديات الوطن

أول الآثار السلبية للتطبيق العملي «للجات»

تشريد خمسه ملايين عامل بسبب الدواجن المستورده

كتب /سمير عبد العاطي

تسبب قرار الدكتور احمد جويلي وزير التجاره برفع الحظر عن استيراد الدواجن في اول صدام علني بين الحكومه ومنتجي الدواجن بسبب التطبيق العملي لاتفاقيه الجات .

واعلن منتجو الدواجن تحذيراتهم الي الدكتور جويلي من انهيار تلك الصناعه بعد ان بدات في الرواج في الوقت الذي سجلت اسعار السوق انخفاضا سريعا في اسعار الدواجن المنتجه محليا من المزارع .

وفي الوقت نفسه يستعد اعضاء مجلسي الشعب والشوري لاثارة هذا الموضوع ، ويطالب اعضاء مجلس الشعب بعقد اجتماع للجنه المشتركه المكونة من لجنتى الزراعه والاقتصاد للاستماع الي بيان الدكتور جويلي لاتخاذ قرار ينهي مخاوف المنتجين ، هذا في الوقت الذي تباينت فيه اراء نواب البرلمان بين مؤيد ومعارض .

وفي الوقت نفسه كشف الدكتور جويلي عن أن قرار رفع حظر الاستيراد للدواجن كان مجمدا منذ عام ١٩٩٥ الا ان الضروره تقتضي التنفيذ الفوري باعتبار ذلك يمثل التزاما مصريا باتفاقيه الجات واوضح الدكتور جويلي في تصريحاته بان العديد من الدول قدمت شكاوي ضد مصر بعدم التزامها بفتح الاسواق امام الدواجن المستورده ، وتعهد بالزام المستوردين بمراعاه المواصفات المطلوبه وتواريخ الصلاحيه لمنع دخول اي سلعه غير صالحه للاستهلاك الادمي وان اي مخطيء لن يفلت من العقاب وقال وزير التجاره انه تم رفع التعريفه الجمركيه علي الدواجن المستورده الي ٨٠٪، ٣٪رسوم وخدمات الي جانب ضريبه المبيعات في الوقت الذي احتفظت فيه الحكومه بحقها في تحديد سعر حاكم في حاله محاوله اية اطراف خارجيه اغراق السوق المحليه وتهديد الانتاج الوطنى

وقد اكدت المذكره التي قدمها المنتجون من اصحاب المزارع الي الدكتور جويلي عدم تكافؤ المنافسه بين المستورد والمنتج المحلى خاصه وان السوق المحليه تعتمد علي خامات ومكونات مستورده من الخارج .

وكشفت المذكره عن ان عوده استيراد الدواجن يهدد باغلاق اكثر من١٥ الف مزرعه علي مستوي مصر كلها وتشريد اكثر من خمسه ملايين عامل .

ورفض المنتجون في مذكرتهم عوده الاستيراد الذي كان محظورا علي مدي الاحد عشر عاما الماضيه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

جمال مبارك: اختيار الأعضاء الجدد بالمجلس الرئاسى مسئولية الحكومة

لم نتبن إلغاء فترة السماح لقطاع الدواء

□ كتبت ـ فاطمة احسان:

أكد جمال مبارك المتحدث الرسمى عن الجانب المصرى فى المجلس الرئاسى المصرى الامريكى أن المجلس لم يتبن من قريب أو بعيد قضية الدواء المصرى ولم يطالب بالتنازل عن فترة السماح المحددة وفقا لاتفاقية «التربس».

وقال فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» إن قطاع الدواء المصرى قطاع حيوى ومهم وأى قرار يتخذ فى شأنه من مسئولية الحكومة وحدها مشيرا إلى أن موضوع الدواء غير وارد على جدول أعمال المجلس المحلى الرئاسى خلال دورته الجديدة التى تستمر طوال العامين القادمين.

ووضع جمال مبارك خلال المؤتمر الصحفى للمجلس الذى عقد أمس الأول النقاط فوق الحروف فيما يتعلق بدور المجلس المستقبلى حيث أكد أن المجلس غير مختص بالترويج لمشروعات بعينها بل يروج لعملية الاستثمار فى مصر بشكل عام.

كما أكد ايضا أن المجلس غير مختص بالنظر فى مشاكل شركات معينة تستثمر فى مجال ما، مؤكدا أن المجلس ليس له دور فى مواجهة مشكلات لمشروعات يقوم بها الجانب الأمريكى فى مصر إلا من خلال دوره الاستشارى لدى الحكومة كما أنه لايصدر عنه أية قوانين وتعديلات تشريعية ودوره تقديم بعض النصائح والاستشارات بناء على طلب الحكومة.

وقال جمال مبارك إن زيادة الصادرات المصرية بشكل عام وللسوق الأمريكى بشكل خاص أحد أهم أولويات المجلس وكذلك تدفق الاستثمارات لمصر خاصة وأن صورة اقتصادنا تزداد تحسنا على المستوى العالمى.

وحول خروج 5 أعضاء من التشكيل الجديد للمجلس وهم محمد أوزالب ومحمد شتا وأحمد أبوالوفا ولويس بشارة وممدوح زهران ودخول 5 اعضاء جدد هم معتز الالفى وأحمد بهجت وأحمد عز وحازم بركات وعبدالسلام الأنور، أكد جمال مبارك أن هذا التغيير تم من خلال الحكومة ولسنا كمجلس طرفا فيه سواء بالتغيير أو الاختيار للأعضاء.

جدير بالذكر أنه تم الابقاء على اللجان التى تكونت وشكلت بالمجلس الرئاسى المصرى ـ الأمريكى وهى:

– لجنة السياسات الاقتصادية برئاسة جلال الزوربا وستتولى دراسة عدد من القضايا المهمة من بينها معوقات التصدير ـ الجمارك ـ التجارة ـ صدور تشريع لمنطقة شمال خليج السويس.

– لجنة فرص الاستثمار الجديدة برئاسة د. أحمد بهجت وتتولى الترويج لقطاعات محددة من بينها السياحة ـ التكنولوجيا المتقدمة مع بحث المزايا التنافسية لهذه القطاعات بين دول العالم.

– لجنة الترويج والتسويق برئاسة د. هانى رزق وتتولى تحسين صورة مصر داخل مجتمع رجال الاعمال الأمريكيين مع التركيز على الخروج عن المدن الأمريكية الكبرى مثل نيويورك وواشنطن إلى عواصم الولايات الأمريكية مع استضافة رؤساء كبرى الشركات بهذه الولايات وعقد لقاءات عمل معهم بمصر مع المنظمات غير الحكومية.

– لجنة الموارد البشرية برئاسة معتز الألفى وتتبنى مبادرة مبارك بإيجاد الكوادر الفنية المؤهلة فى مجالات العمل المختلفة كالمصارف والنسيج والمعلومات من خلال برامج تدريبية متطورة بكبريات الشركات الأمريكية.



نحن ومتغيرات نظام التجارة العالمى

د . صلاح سالم حسن

المتخصص فى التسويق العالمى
بجامعة جورج واشنطن

لكى تتمكن الدول العربية من التنافس دوليا فى مجال التجارة يجب أن يكون لها دور مؤثر للتعامل مع حتميات «عالمية» السوق واقتصاديات النظام العالمى الجديد أن الكثير من دول العالم بنت وحدتها التنافسية على تطبيق مفهوم سياسة الازدواجية، فى التفاعل مع الأسواق العالمية. وهذا يعنى إعطاء نظرة ازدواجية للسوق الداخلية والخارجية فى التعامل بسلاحى الانفتاح والتحفظ أو القبض والبسط المبنى على التفاعل مع وليس الانغلاق الكامل عن الأسواق العالمية.

وعلى سبيل المثال نجد أن دول جنوب شرق اسيا (المعروفة بالنمور الأسيوية)، طبقت مفهوم ازدواجية السياسة التجارية لكى تزيد من الميزة التنافسية لعدد من الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة السيارات والاليكترونيات فى اليابان وتايوان وكوريا فى الوقت الذى كانت فيه هذه الدول تركز على حماية هذه الصناعات الاستراتيجية، تمكنت من تطبيق الازدواجية المتعلقة بترويج التصدير للاسواق العالمية، مع الترويج للاستيراد فى قطاعات الصناعات الأساسية، لكى تنقل التكنولوجيا اللازمة لتشجيع الانتاج ذى الكفاءة العالية (مثل الماكينات المستخدمة فى تصنيع السيارات).

وهنا يجب الاشارة إلى أن فهم السوق العالمية وكيفية صياغة السياسة المتعلقة بالمنافسة التجارية من النقاط الأساسية التى يجب التركيز عليها فإن سياسة الانفتاح المطلق أو سياسة الانغلاق المفرط فيه كما هو سائد فى معظم الدول العربية، التى تأخذ بعضها دور المؤيد للاولى دون تحفظ فى حين يأخذ البعض الآخر دور المعادى للثانية دون تفهم سوف يكون له مردود سلبى على حدية التنافس فى السوق العالمية.

إن الوقت قد حان لكى نتعامل ونتفاعل مع نظام التجارة العالمى الجديد بمزيد من الحكمة وبعدم التعصب لانصار الانفتاح أو لمؤيدى التحفظ. إن الوقت قد حان لتطبيق الوسطية السياسية فى التفاعل مع نظام التجارة العالمية. هذا يعنى أن الوسطية التى تجمع بين الانفتاح والتحفظ يجب أن تمثل الإطار العام الذى تبنى عليه الشركات والمؤسسات العربية حدتها التنافسية الدولية من أجل أن تصل السلع والخدمات، وكذلك الأسواق العربية إلى مستويات التميز العالمى. وهناك عدد من الصناعات العربية التى قد بدأت فعلا فى الوصول إلى العالمية فى مجال التجارة والتسويق. فنجد على سبيل المثال أن صناعة الدواء فى مصر والأردن قد اصبحت منافسا اقليميا للكثير من الشركات العالمية والفضل فى ذلك يرجع إلى دخول المنافس العالمى للأسواق المحلية. وصناعة أخرى قد بدأت تزدهر فى مصر وهى صناعة السيارات، ونجد أن كبرى الشركات الألمانية والأمريكية قد بدأت فى إنشاء مصانع تجميع السيارات فى السوق المصرية

وكذلك يجب الاشارة إلى أن الصناعات البتروكيماوية فى دول الخليج قد بدأت تكون منافسا دوليا.

كل هذه المتغيرات تتم فى الكثير من الدول العربية، وتحت إطار منظومة عالمية جديدة قائمة على الترويج لأسواق مفتوحة، ولكن تحت ظروف محكومة الضوابط

ان التحول الى اقتصاديات السوق له اهمية متزايدة فى نجاح برامج اعادة الهيكلة الاقتصادية اللازمة للعديد من الدول النامية ان احد النشاطات الاساسية التى تقوم بها منظمة التجارة العالمية يتعلق بتقويم سياسة التجارة الدولية للدول الاعضاء ويتم هذا التقويم بصفة دورية كل ست سنوات للدول النامية وكل اربع سنوات للست عشرة دولة الاكثر تقدما وكل سنتين لدول المربع التجارى الكبير (دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان وكندا).

ان حقيقة «العالمية» تحتم على الهيئات والمنظمات العربية وعلى المدير العربى اعادة النظر فى المفاهيم والاستراتيجيات التجارية السائدة كما ان النظام التجارى العالمى الجديد يحتم علينا ان ننتقل بتفكيرنا من المحلية الى العالمية لذلك فانه يتحتم على المدير العربى ان يكون له دور جديد مواكب ومؤثر فى المتغيرات المتعلقة بالتجارة العالمية فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من مركز التجارة الدولية (ITC) المنبثق عن اتفاقية الجات والذى تم تأسيسه فى عام ١٩٦٤ الذى ينظم مجهودات التنمية التجارية والتدريب بين منظمة التجارة العالمية والامم المتحدة من خلال مؤتمر التجارة والتنمية ولقد بدأت بعض الدول العربية فى تشكيل فرق عمل لتنسيق جهود المثلث الذهبى (وزارات الدولة والهيئات الحكومية المعنية بالتجارة والتعاون/ المؤسسات والشركات غير الحكومية/ البنوك وصناديق الاستثمار) وذلك لتحديد الاحتياجات اللازمة لتنمية التجارة الدولية فى القطاعات الصناعية المهمة او الحرجة ووضع خطة للتفاعل مع متطلبات سياسة التقويم المفروضة من جهة منظمة التجارة العالمية كما ان فرق العمل تقوم بوضع استراتيجيات لانقاذ الصناعات المهمة والحرجة (مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة) فى الفترة الاولى من تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

كما ان حقيقة «العالمية» تفترض ان قيام اى دولة بدور فردى فى التفاعل مع اقتصاديات السوق العالمية اصبح غير فعال مهما كان الثقل الاقتصادى لهذه الدولة لذلك نجد ان التحول من المحلية الى العالمية لابد ان يكون عن طريق المرور بالفعاليات الاقليمية التى تتخذ احد اشكال التكتلات الاقتصادية الشائعة (السوق المشتركة واتحاد التعريفات الجمركية واتحاد المناطق الحرة)

انه فى نهاية هذا القرن سوف تصبح معظم الدول العربية اعضاء فى منظمة التجارة العالمية وبذلك تكون الدول العربية قد اقتربت من اعتراف هذه المنظمة الدولية بها ككتلة اقتصادية او تجمع سوق اقليمية ان انضمام اكبر عدد من الدول العربية لهذه المنظمة الدولية سوف يعطينا مزايا جديدة وفرصا اكبر لتنشيط الاستثمار والتجارة الدولية ذات المردود الايجابى على استمرارية عجلة التنمية الاقتصادية.

ان فعالية الدور العربى الجديد لتنشيط العالمية يتمثل فى تنفيذ برنامج عمل مبنى على المحاور التالية.

- انشاء هيئة عربية لتنمية ومراقبة المواصفات القياسية لجودة السلع والخدمات.
- زيادة حجم التجارة العربية البينية متعددة الاطراف.
- تشجيع دور القطاع الخاص فى التجارة العربية البينية.
- تحريك فرص الاستثمار لتنمية اطار عمل عربى مشترك فى مضمار التجارة الدولية.
- بناء تكتل تجارى عربى ذى دور فعال فى منظمة التجارة العالمية.
- بناء فعاليات عربية اقليمية لزيادة فرص تشكيل سوق عربية مشتركة او اى صورة من صور التكتل التجارى العربى.

ان بناء فعاليات التحالف او التكامل بين الشركات العربية او التحالف والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية اصبح حتميا للتفاعل المؤثر فى متغيرات نظام التجارة العالمى ان المنطقة العربية هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى تخلو من وجود تكتل اقتصادى فعال ان هناك توجها متزايدا بين دول العالم المختلفة (المتقدمة منها والنامية) نحو انشاء التكتلات الاقليمية ويجب التنويه هنا بان ان منظمة التجارة العالمية تسمح بانشاء هذه التكتلات الاقتصادية مما يعكس اهميتها البارزة فى النهوض بالتجارة العالمية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحــــرار

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

ضغوط أمريكية جديدة على مصر

واشنطن تطلب تطبيق اتفاقية «التريبس» على الدواء هذا العام

واتحاد الصناعات يحذر من ارتفاع أسعار الأدوية ٩ أضعاف

كتب - رمضان عبدالعال

قامت الادارة الامريكية بممارسة ضغوط جديدة خلال الساعات الاخيرة على مصر لتسهيل دخول الشركات الامريكية إلى الاسواق المحلية واحتكار صناعة وتسويق الدواء .

كشفت مصادر مسئولة ان واشنطن قامت بممارسة الضغوط من خلال عدة قنوات تجارية واقتصادية ودبلوماسية لاجبار الحكومة المصرية على التنازل عن مهلة العشر سنوات التى منحتها اتفاقية الجات للدول النامية لتصحيح مسار صناعاتها الوطنية وتطبيق اتفاقية « التريبس» الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فى صناعة الدواء داخل مصر خلال العام الحالى .

قالت المصادر ان بعض الهيئات والمسئولين المصريين يساندون الضغوط الامريكية ويروجون لها باعتبار ان تطبيق « التريبس» يؤدى إلى حدوث معدلات عالية من تدفقات الاستثمارات الاجنبية .

وحذر خبراء صناعة الدواء واصحاب الشركات من الاستجابة للضغوط الامريكية التى تستهدف « التخديم» على مصلحة كبريات الشركات الامريكية العاملة فى انتاج وتسويق الدواء على حساب الصناعات الوطنية ومصلحة المواطنين.

وكشف الخبراء ان الاستجابة لهذه الضغوط سيؤدى إلى رفع اسعار الادوية تسعة اضعاف على الاقل في بداية تطبيق اتفاقية «التريبس» وزيادة قيمة الاستهلاك السنوي من الادوية الى اكثر من ١٢ مليار جنيه بدلا من ٣ مليارات جنيه في الوقت الحالى .

وأكد المسئولون عن صناعة الدواء باتحاد الصناعات رفضهم لمزاعم الشركات الامريكية وتمسكهم بالمهلة التى تنتهى عام ٢٠٠٤ مشيرين إلى ان اتحاد الصناعات وضع استراتيجية شاملة لاعادة تاهيل صناعة الدواء المصرية خلال ٥ سنوات فقط حتى تكون قادرة على المنافسة بعد تحرير الدواء وتنفيذ «الجات».

واضافوا ان المرحلة الانتقالية كافية لاعادة تاهيل صناعة الدواء المصرية للمنافسة بعد «الجات» خاصة بعد تنفيذ برنامج اتحاد الصناعات لاعادة تاهيلها والذى سيتكلف نحو ١٠٠ مليون جنيه ويطبق على ثلاث مراحل شاملة التاهيل المؤسسى بإنشاء غرفة متخصصة للدواء تبدا تنفيذ البرنامج اعتبارا من اول اكتوبر القادم ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير خطوط الانتاج والاهتمام بالتدريب وبكافة الجوانب الاخرى القانونية والاقتصادية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٧ /٨/ ١٩٩٧

فى مواجهة ضغوط الشركات الأمريكية

تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل الصناعات الدوائية باستثمارات قدرها ١٠٠ مليون جنيه

فى خطوة عملية من جانب اتحاد الصناعات المصرية للرد على مطالب شركات الادوية الامريكية الكبرى بضرورة التنازل الفورى عن المهلة الانتقالية التى تبلغ ١٠ سنوات والتى يبقى منها ٧ سنوات فقط فى اطار «الجات»



لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء وتحريره وضع الاتحاد برنامجاً شاملاً واستراتيجية تنموية لتاهيل صناعة الدواء المصرية بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٠٠ مليون جنيه والتمسك بالمهلة التى منحتها اتفاقية الجات للدول النامية ومنها مصر لتصحيح مسار صناعتها الوطنية استعداداً للمنافسة بعد تحريرر صناعة الدواء العالمية عام ٢٠٠٤. واكد الاتحاد تمسكه بالعمل على افشال مخططات الشركات الامريكية وضغوطها المستمرة على مصر منذ نحو ٣ سنوات للحصول على موافقة الحكومة المصرية بالتنازل الفورى عن المهلة والتطبيق الفورى لاتفاق الملكية الفكرية فى مجال صناعة الدواء. واشار خبراء صناعة الدواء المصرية إلى ان التنازل عن هذه المهلة سيكون فى صالح الشركات العالمية الامريكية وسيجلب الدمار لصناعة الدواء المصرية حيث انه من المنتظر ان يرتفع حجم الاستهلاك وقيمته السنوية من الدواء فى مصر من ٣ مليارات جنيه حالياً الى نحو ١٢ مليار جنيه نتيجة زيادة اسعار الدواء خلال سنة واحدة و٦ اضعاف عن اسعاره الحالية مما يهدد بكارثة اقتصادية واجتماعية ولهذا الهدف رفض الاتحاد الضغوط الامريكية ويتبنى حالياً خطة شاملة لتصحيح مسار صناعة الدواء المصرية وتجديد خطوط الانتاج بها وفق احدث تقنية عالمية لهذه الصناعة معتمدة على التكنولوجية الحديثة فى الالات والتدريب للنهوض بهذه الصناعة استعداداً لمنافسة الشرسة بعد تحرير تجارة الدواء العالمية وانتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاقية الجات . ويرد تقرير اتحاد الصناعات المصرية على مزاعم الشركات الامريكية بان التطبيق الفورى سيجلب استثمارات كبيرة ويصحح مسار الصناعة الوطنية لان تطبيق هذا المخطط فى دول اخرى حقق كارثة للصناعة المحلية مثلما حدث فى كندا حيث ارتفع سعر الدواء اكثر من ٧ اضعاف اضافة الى احتكار الشركات الاجنبية للسوق المحلية فيها مشيراً الى انه اذا كان هذا هو الحال بالنسبة لدولة متقدمة مثل كندا فماذا سيكون الحال بالنسبة لنا فى مصر مؤكداً ان المخاطر ستكون اكبر. واعتمد الاتحاد خطة يتم تنفيذها لجهود مصرية ذاتية تنفذ اعتباراً من اكتوبر القادم تحت اشراف الفرقة الجديدة التى تم انشاؤها بالاتحاد للدواء وتهدف الى تحقيق الآتى:

اولاً: اقامة البيئة الاساسية لمراكز البحوث الدوائية والتطوير لخطوط الانتاج وتجميع جهود البحوث المصرية للنهوض بصناعة الخامات الدوائية الوطنية وتطويرها وخفض تكلفة انتاجه واستنباط خامات محلية تعطى ميزة نسبية للصناعة الوطنية. ثانياً: اعادة تاهيل الشركات المصرية من خلال برامج تدريبية متخصصة وبرامج تكنولوجية تمهيداً لدمجها فى كيانات صناعية كبيرة قادرة على المنافسة. ويتضمن برنامج التاهيل لصناعة الدواء المصرية ايضاً اعداد مركز معلومات دوائى مصرى وربطه بمراكز المعلومات الدوائية العالمية اضافة الى إنشاء مركز للتدريب الدوائى ياخذ فى الاعتبار متطلبات المرحلة القادمة من تنمية القوى البشرية والتدريب المستمر للعاملين الجدد. ويخطط برنامج اتحاد الصناعات للتشغيل الطاقة المتاحة لصناعة الدواء المحلية وفق انسب تشكيلة للانتاج وتعظيم استخدام الخامات المحلية والاجنبية والحفاظ على تداولها واستخدامها وصيانة خطوط الانتاج والتفتيش على جودة المنتجات وادخال نظام الجودة الشاملة «الايزو ٩٠٠٠» فى كل المنشات الدوائية المصرية.



تقرير - رمضان عبد العال

وفى الخطوة السادسة تشجيع الاستثمار الوطنى فى هذا المجال ونقل التكنولوجيا فى مجال صناعة المستلزمات الطبية «الخيوط الجراحية» والاجهزة والمعدات فى العلاج والتشخيص. ويتضمن الجدول الزمنى الذى حدده الاتحاد فى تقرير للنهوض بصناعة الدواء وتنفيذ برنامج التاهيل ان يتم البدء فى تنفيذ البرنامج اعتباراً من اول اكتوبر ١٩٩٧ ولمدة ٥ سنوات يتم مراجعته دورياً وعلى ضوء ما سوف يحرزه البرنامج من تقدم يمكن للقطاع الدوائى النظر فى تقصير الفترة الانتقالية. ويرى الاتحاد ان على الحكومة المصرية دورا مهما فى خطة الاتحاد لمواجهة تنفيذ احكام اتفاقية الملكية الفكرية «TRIPS» يشمل.. أتاهيل مكتب ايرادات الاختراع المصرى ليمكنه التعامل مع متطلبات الاتفاقية وتزويده بالخبرات والمعدات والمراجع حتى يتمكن من فحص طلبات براءات الاختراع المقدمة اليه. ان تقوم الحكومة ايضاً بتشكيل مجلس لمراجعة اسعار الادوية المتعلقة بالحماية طبقاً لنص المادة «٣١» من احكام الاتفاقية والخاصة بالترخيص الاجبارى واعادة تاهيل لجان تسجيل الدواء للتداول وذلك تطبيقاً لنص المادة «٨» من احكام الاتفاقية الدولية وكذلك اعداد الية تنفيذ التدابير المؤقتة طبقاً لاحكام الاتفاقية بنص المواد رقمى «٥٠، ٥١» من احكام الاتفاقية. كما يمكن للدولة ان تساهم ايضاً فى مجال تاهيل المنظمات القانونية وكوادرها لتكون قادرة على الدفاع عن حقوق الشركات المصرية فيما يختص بالنزاعات التى قد تنشا فى مجال حقوق الملكية الفكرية مستقبلاً. واعادة هيكلة نظام التامين الصحى والذى يمثل الدواء عبئاً كبيراً فى هيكل تكلفته وكذا فى اعطاء المواطن المصرى الفرصة حتى يجنى ثمار الاصلاح الاقتصادى الذى يهدف الى زيادة دخله وحتى يكون قادراً على تحمل اعباء ارتفاع اسعار الدواء. ويؤكد تقرير الاتحاد ان هذا البرنامج قادر على اعادة تاهيل الصناعة المصرية فى مجال الدواء خلال المهلة التى حددتها اتفاقيات الجات لمرحلة انتقالية بالنسبة للدول النامية ومنها مصر. واوضح التقرير ان خطة الاتحاد تقوم على محاور ثلاثة منها البرنامج التنموى السابق عرضه اضافة الى محور الاعداد المؤسس لقطاع الدواء المصرى والذى يتضمن انشاء غرفة خاصة للدواء ليصبح عدد غرف الصناعة التابعة للاتحاد ١٤ غرفة تهتم بصناعة الدواء في مصر والدفاع عنها وتنفيذ برامج تطويرها تحت اشراف الاتحاد والتى من المقرر تشكيلها فى دورة الاتحاد القادمة بعد انتهاء الانتخابات الجارية الآن لاختيار تشكيلات مجالس ادارات الغرف الصناعية والاتحاد للمرحلة القادمة. كما يتضمن المحور الثالث الاعداد لتطبيق احكام الاتفاقية وهو يمثل دور الحكومة المصرية ويرى الاتحاد انه يجب التحرك على هذه المحاور الثلاثة لاعادة تاهيل صناعة الدواء فى وقت واحد والوقوف امام الهجمة الشرسة الموجهة من جانب شركات الدواء العالمية الأمريكية منذ نحو ٣ سنوات والتى تستهدف ضرب صناعة الدواء الوطنية فى مقتل واحتكار سوق تجارة الدواء مما يمثل كارثة على المستهلكين والمصانع واسعار نحو ٢٠٠ مستحضر طبى شعبى منتظر ان ترتفع اسعارها فى حالة تنفيذ المخطط الامريكى الى اكثر من ٦ أصناف.:



المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٨

رأي

الصناعة الوطنية واتفاقيات الغات

■ لا بد من ان يدخل لبنان في اتفـاقية تحـرير التجـارة العـالمية «غـات» التي تعتمد بشكل اساسي على التكنولوجيا والمواد الاولية والخبرات الفنية للدول الصناعية المتقدمة التي سوف تحقق نتائج ايجابيـة خصوصاً ان منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية.

لبنان يستطيع الاستفادة من الغات اذا كانت صادراته اكثر من وارادتـه لذا يجب خلق وحـدات تسـويقيـة تـدرس الاسواق العالمية وتروّج الانتاج الوطني وتؤمن النقل البـري والجوي بكلفة معقولة وعـلى الدولة عقد اتفاقات تجاريـة جديدة عـلى اساس المعـاملة بالمثل. كما انه يقتضي اعداد بـرامج لمساعدة المؤسسـات وخصوصاً الصناعية في كـل مستوياتهـا لتحسين انتـاجها وجـودتـهـا للحفـاظ عـلى استمراريتها لأن مجموعة هذه المـؤسسـات تشكـل ثقـلاً اقتصادياً مهماً.

لكن مشكلة الصناعـة في لبنـان هي التمـويـل الـلازم للاستثمار والانتاج وايجاد اليد العاملة الماهرة. ولا يمكن انماء القطاع الصناعي دون تمويل طويل ومتوسط المدى بفـائدة منخفضة وبشروط تكون بمتناول الصناعي الفرد. ومن الضروري تحديث برامج التعليم المهني وتكييفها مع الحاجات الحقيقية للقطـاع الصناعي ومتطلبـات التكنولوجيا المتقدمة.

وعـلى الدولـة السعي الى انعاش هذا القطاع بكل قوتها. وان تبدأ تدريجياً بالتخلص من اعتمادها على الرسوم الجمركية وسيلة وحيدة لتغذية ضريبتها لأن اتفاقية الغات تنص على الغاء الحواجز الجمركيـة في التجارة الدولية. فلا بد للدولة من دعم القطـاع الصنـاعي بمشاركة جمعية الصناعيين من اجل ان يكون القرار لمصلحة الجميع قوياً ونافذاً والمسيرة مشتركة وشاملة تؤمن مستقبل لبنان والصناعة الوطنية.

عصام شلهوب



في ندوة الهندسة الوراثية

يوسف والي يعترف بعجز الحكومة عن مواجهة الجات

اعترف الدكتور يوسف والي وزير الزراعة واستصلاح الاراضي بعجز الحكومة عن مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات.

واشار الوزير في كلمته امام ندوة مخاطر المنتجات الزراعية المنتجة بطريقة الهندسة الوراثية الاسبوع الماضي بكلية زراعة القاهرة الي ان الوزارة اتخذت التدابير اللازمة للحاق بركب التطور العلمي والفني في مجال الهندسة الوراثية بانشاء مراكز علمية متطورة والتنسيق مع الجهات العلمية المختصة بالهندسة الوراثية للحيلولة دون وقوع مخاطر من استخدام الهندسة الوراثية علي صحة المواطنين.

واكد انه تم انتاج مبيد حيوي ضد آفات القطن والبطاطس وجار تطبيق استخدامه في الحقول علي نطاق واسع.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١١

رئيس الشركة القابضة للأدوية:

نحن على أتم الاستعداد لتطبيق اتفاقية الجات قطار التطوير يشمل جميع الشركات التابعة لنا

حول الملكية الفكرية لاتفاقية الجات واثرها على اسعار الدواء فى مصر عند تطبيقها ومايثار عن اسعار الادوية حاليا وتطوير مصانع الادوية.. كان للاحرار هذا الحوار مع الدكتور جلال غراب رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للادوية.

● ماهى استعداداتكم لتطبيق اتفاقية الجات ومدى تعاون المسئولين بالدولة معكم فى هذا الشان؟!

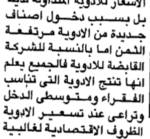
●● د. جلال غراب: سبق لنا الحديث مرارا وتكرارا عن الملكية الفكرية لاتفاقية الجات والتى تؤثر على اسعار الدواء عند تطبيقها وطلبنا التمسك بفترة السماح التى تتيحها الاتفاقية حتى عام ٢٠٠٥ وشرحنا وجهة نظرنا فى اننا نحتاج هذه المهلة لتوفيق اوضاعنا والبدء فى عملية التطوير والتحديث مع بذل كل الجهود لنصبح مالكين للتكنولوجيا ومنتجين لها ولانصبح مستهلكين لها فقط وبالفعل استجابت الدولة لوجهة نظرنا بقرار رئيس الجمهورية بالتمسك بفترة السماح ومنذ ذلك الوقت ونحن نجند انفسنا وامكانياتنا لنخرج الاداء والانتاج فى افضل مستوى حتى نكون عند ثقة الرئيس وابناء الشعب المصرى بنا ونحن نحاول بقدر الامكان العمل على رفع قدرتنا على المنافسة فى الاسواق المحلية والعالمية ...يساعدنا فى ذلك التعاون المخلص والصادق الذى نلقاه من جانب رئيس الوزراء والسادة وزراء قطاع الاعمال العام والتموين والتجارة الخارجية والعاملين بالتمثيل التجارى.

● فى رايكم ماهى اسباب ارتفاع اسعار الدواء فى مصر؟

●● د. جلال: حتى العام الماضى كان سعر الدواء فى مصر يعتبر اقل الاسعار العالمية بدليل ان متوسط سعر علبة الدواء كان يوازي دولارا واحدا فى حين يبلغ متوسط السعر فى الولايات المتحدة الامريكية ٢٠ دولارا ومتوسط السعر العالمى فى الدول المتقدمة ١١ر٣ دولار ومع ذلك لابد ان نسلم بان هناك موجة من التصاعد والارتفاع فى الاسعار وهذا ليس بسبب رفع الاسعار للادوية المتداولة لدينا بل بسبب دخول اصناف جديدة من الادوية مرتفعة الثمن اما بالنسبة للشركة القابضة للادوية فالجميع يعلم انها تنتج الادوية التى تناسب الفقراء ومتوسطى الدخل وتراعى عند تسعير الادوية الظروف الاقتصادية لغالبية الشعب المصرى.



د . جلال غراب



● ماهى آخر خطوات تطوير مصانع الادوية بالشركة؟!

●● د.جلال: الشركة بدات منذ زمن فى تطوير جميع شركاتها بدليل حصول ثلاث شركات للادوية تابعة للشركة القابضة للادوية على شهادات الايزو فى يوليو الماضى وسوف تحصل ثلاث شركات اخرى على نفس الشهادة خلال شهر سبتمبر القادم.. هذا علاوة على استكمال المنشات البحثية الجديدة بالشركة وادخال نظم الحاسب الآلى فى جميع الشركات التابعة والعمل على رفع المستوى المهنى والاقتصادى والعلمى للعاملين بها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١١

الامارات تسجن احد مخالفى حقوق الاستنساخ

قالت اتحاد الافلام السينمائية ان محكمة فى الامارات العربية المتحدة اصدرت حكما بالسجن لاول مرة على احد مخالفى حقوق النسخ بعد ادانته ببيع شرائط فيديو منسوخة·

واضاف الاتحاد انه حكم على المتهم الهندى الجنسية بالسجن لمدة شهر بعد مداهمة متجر الفيديو الذى يخصه والمكان الذى يقوم فيه بنسخ الشرائط فى وقت سابق من هذا الشهر حيث عثر بحوزته على ٣٧٠ شريط فيديو منسوخ بصورة غير قانونية·

وقال سكوت بتلر المدير العام لمكتب الشرق الاوسط الخاص بالاتحاد يجب ان يكون هذا تحذير لكل المتورطين فى هذه السرقة·

وقال عصام التميمى مدير مكتب التميمى القانونى وشركاه الذى يمثل اتحاد الافلام السينمائية فى الامارات ان هذه القضية توءكد على حقيقة ان المحاكم توقع عقوبات غليظة واعرب عن اعتقاده ان الحملة ستستمر·

ورفعت الشركة قضية مدنية ضد المتهم للحصول على حق التعويض عن اى خسائر قد تقع فى المستقبل·

وتبنت الامارات قانون حقوق الاستنساخ فى عام ١٩٩٢ فى اطار مساع لجعل البلاد اكثر جاذبية للمستثمرين الاجانب· وفى الاعوام الاخيرة عززت السلطات التدابير الرامية لانفاذ القانون وتقوم بصورة منتظمة بمداهمة للمتاجر والشركات التى يشتبه بانها تبيع شرائط منسوخة بصورة غير قانونية وهى ممارسة متفشية فى الخليج·



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

الدول النامية وربط التجارة الدولية بمعايير العمل

د . صلاح أيوب
منظمة العمل الدولية سابقا

منذ ان إنتهت دورة اوروجواى وتوقيع إتفاقية الجات فى عام ١٩٩٤ يدور نقاش حاد بين الدول النامية والدول المتقدمة فى كل من منظمة التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية حول ربط التجارة الدولية بمعايير العمل. فالدول النامية تعارض هذا الربط بحجة انه شكل اخر من أشكال الحماية الجمركية التى تفرضها الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية بينما تصر الدول المتقدمة على هذا الربط بحجة حماية حقوق الانسان والقضاء على المنافسة غير العادلة بين الدول.

وفى رأيى ان هذه المناقشة تتسم بالنفاق بين الجانبين وان الدول المتقدمة أوقعت الدول النامية فى فخ كبير مستغلة المنافسة الحادة بين الدول النامية لجذب الاستثمارات الاجنبية.

هى مناقشة تتسم بالنفاق من الدول المتقدمة لانه فى الوقت الذى تفتخر فيه هذه الدول وخاصة اصحاب العمل فيها بعولمة الاقتصاد الذى نتج عن ثورة الاتصالات والمواصلات والتقدم التكنولوجى فإنهم يشكون من عدم قدرتهم على المنافسة فى الاسواق العالمية بسبب ارتفاع تكلفة العمل إذا قورنت بتكلفتها فى الدول النامية التى تسود فيها معايير عمل متدنية. وفى الوقت نفسه تستغل الشركات المتعددة الجنسية هذا التدنى فى مستويات الاجور وشروط وظروف العمل والتامينات الاجتماعية فينقلون اجزاء من العمل الإنتاجية إلى هذه الدول لتعظيم ارباحهم غير عابئين بما إذا كانت مثل هذه السياسة تسبب بطالة فى بلادهم أو إستغلالا للضعفاء وتعطيلا للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية.

وهى مناقشة تتسم بالنفاق من الدول النامية وخاصة الشمولية وشبه الشمولية منها والتى تتباهى بانها تحمى عمالها لان حكام هذه الدول يخشون من الحريات النقابية وحق الاضراب والمفاوضة الجماعية والمحافظة على حقوق الانسان التى يتصورونها كاليات تؤدى إلى إنهيار انظمتهم الشمولية، وهم لذلك يفضلون ان يعمل عمالهم باجور منخفضة ولساعات عمل طويلة وفى ظروف عمل غير إنسانية فى سبيل جذب استثمارات اجنبية لاتحترم ادمية عمالهم آملين ان يؤدى ذلك إلى زيادة صادراتهم والتخفيف من حدة البطالة. والتجربة العملية تشير إلى ان زيادة الصادرات لن تتحقق إلا إذا زادت الإنتاجية وارتفعت جودة المنتجات التى بدورها لاتحدث إلا إذا تحسنت شروط وظروف العمل. وهم يتناسون ان الاستثمارات الأجنبية ليست أبدية وسريعة التنقل من دول نامية إلى اخرى واينما وجدت شروط وظروف عمل متدنية، وبعبارة أخرى فإن معظم فرص العمل التى يخلقونها هى فرص عمل مؤقتة قد تختفى بانسحابهم. ومن جهة اخرى يتناسى المسئولون فى الدول النامية ان نقل التكنولوجيا التى يأملون فى الحصول عليها عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية لن يتحقق إما لأن الشركات المتعددة الجنسية ليس من سياستها أن تنقل هذه التكنولوجيا والذى يتمثل فى إصرار هذه الشركات على الاحتفاظ بوظائف الادارة العليا والوظائف الإشرافية لمواطنيها او لأن العمليات الإنتاجية التى تقوم بها هى عمليات تجميعية يمكن أن يقوم بها عمال نصف مهرة. وهو المشاهد حاليا فى مصر فى جزء كبير من صناعة السيارات. وفى الحالات القليلة التى تتفضل فيها المؤسسات الأجنبية بنقل التكنولوجيا فإن هذه التكنولوجيا ليست هى الأحدث، فهذه لا تنقل إلا بعد سنوات متعددة تكون تكنولوجيا جديدة أفضل واسرع منها ومكثفة لرأس المال قد ظهرت.

والذى يلفت النظر ان كلا من الدول النامية والدول المتقدمة بصفتهم اعضاء فى منظمة العمل الدولية قد وافقوا ثم صدقوا بمحض اختيارهم على كثير من معايير العمل الدولية بعد أن مرت على كل من سلطاتهم التنفيذية والتشريعية، وانهم بحكم انضمامهم وقبولهم لدستور منظمة العمل [illegible] الاتفاقيات التى صدقوا عليها وذلك



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٧

بتعديل قوانينهم بحيث تتفق مع نصوص هذه الاتفاقيات. فلماذا هذا الخوف والتردد من جانب الدول النامية خاصة إذا ما عرفنا ان هناك سبع إتفاقيات دولية فقط صدقت عليها ما لا يقل عن ٨٠٪ من الدول التى تعارض ربط التجارة الدولية بمعايير العمل التى اقترحت كمقياس؟ فهناك الاتفاقيتان الخاصتان بمنع أعمال السخرة وهناك الاتفاقية الخاصة بحرية التنظيم (والمقصود هنا حرية تنظيم النقابات والمؤسسات المدنية) وإتفاقية رابعة تتعلق بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية اما الاتفاقية الخامسة فتعالج موضوع الأجر الواحد للعمل الواحد وأما السادسة فخاصة بالتفرقة بسبب الجنس او الدين أو الأصل العرقى في الاستخدام والمهنة والاتفاقية السابعة تعالج موضوع تحديد حد أدنى للسن للعاملين، هنالك تفسير واحد لهذا الخوف والتردد وهو أن هذه الدول قد صدقت عليها لتظهر وكأنها تحترم الحقوق الأساسية للعمال دون أن تكون لديها النية لتطبيقها.

والذى لاتشعر به الدول النامية هو أن الدول المتقدمة تستدرجها عاما بعد عام لمناقشة هذا الموضوع لا لتحصل على موافقتها وإنما لتصر على رفضها، الأمر الذى يحقق لها أغراضها ولتساعد الشركات المتعددة الجنسية على تعظيم أرباحها على حساب العمال الضعاف فى الدول النامية. هذا هو الفخ الى وقعت فيه الدول النامية دون ان تشعر بذلك ربما لأنها اندفعت فى طريق لا تريد أن تتراجع عنه.

ربما يكون من المفيد فى ختام هذه العجالة أن نذكر الدول النامية باربع عبارات وردت فى دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلاديلفيا الملحق به لعلها تعيد النظر في موقفها. العبارة الأولى تقول: «إن السلام العالمى والدائم لايتحقق إلا إذا بنى على أساس من العدالة الاجتماعية». اما الثانية فنصها كالآتى: ولما كان فى تخلف اى امة عن توفير ظروف عمل إنسانية عقبة فى جهود غيرها من الامم الراغبة فى تحسين شروطها فى بلدانهم...» والثالثة تقول: الفقر فى اى مكان يشكل خطرا على الرفاهية فى كل مكان». أما الرابعة فتنص على أن: «العمل ليس سلعة». ما أصدق هذه العبارات التى كتبت عامى ١٩١٩ و١٩٤٤ فهى مازالت صحيحة فى عالمنا هذا الذى يتغير بسرعة لا مثيل لها والذى يرى كل يوم محاولات للنيل من حقوق العمال التى اكتسبوها منذ عام ١٩١٩ عام إنشاء منظمة العمل الدولية.



المصدر : اللواء العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٣

مسئول سعودى:

السعودية ستنضم لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٢

صرح مسئول سعودى بأن السعودية ستصبح عضوا كاملاً فى منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٢.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية إلى إسماعيل أبو داود رئيس مجلس أمناء غرفة جدة للتجارة والصناعة قوله إن المفاوضات الجارية بين السعودية ومنظمة التجارة العالمية تسير بصورة سلسة.

كما نسبت الوكالة إليه تأكيده على أن المفاوضات الجارية بين المملكة والمنظمة تتم فى إطار مدروس وأنه ما من صعوبات تعترى المفاوضات.

وقالت إن أبا داود أشار إلى أن السعودية تجرى تعديلات على اقتصادها وقوانينها بحيث تتسق مع قوانين منظمة التجارة العالمية.

غير أن الوكالة نقلت عن أبى داود قوله إن السعودية أبدت تحفظها على قضايا معينة مازالت قيد البحث. ولكنها لم تعط مزيدا من التفاصيل.

وكانت السعودية أكبر منتج النفط فى العالم قد تقدمت فى عام ١٩٩٣ بطلب للانضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» التى خلفتها منظمة التجارة العالمية. وعقدت ثلاث جلسات من المفاوضات منذ ذلك الحين.

وأشار دبلوماسيون تجاريون إلى إحراز تقدم بعد الجلسة الثالثة من المحادثات فى مايو الماضى ولكن على السعودية أن تفعل المزيد عن طريق تقديم عروض مفصلة خاصة بفتح أسواقها.

ومن بين المخاوف التى تنتاب الشركاء التجاريين القيود التى تفرضها السعودية على ترخيص الواردات فى مجالات الكيماويات واللبن الحليب المبستر ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والميكنة والمعدات الزراعية.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول أوروبا تعارض إنضمام السعودية الى اتفاقية «الغات»

الرياض - طلب العاهل السعودي فهد بن عبدالعزيز من الحكومة السعودية اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن وزير التعليم العالي وزير الإعلام بالنيابة خالد بن محمد العنقري ان فهد أشار خلال اجتماع لمجلس الوزراء السعودي في جدة «ان من بين المهام الجديدة التي أسندت لوزارة التجارة اتخاذ الخطوات اللازمة لانضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية».

وكان وزير الصناعة والكهرباء هاشم اليماني قد أعلن الأسبوع الماضي أن موعد انعقاد الجولة الرابعة من المحادثات بين منظمة التجارة العالمية والسعودية لم يحدد بعد لكن من المتوقع أن تعقد في الخريف المقبل.

وكانت الجولة الثالثة من المحادثات بين المنظمة والسعودية قد عقدت في ايار الماضي في مقر المنظمة في جنيف وتناولت حقوق الملكية الفكرية وحقوق المستثمرين الأجانب والزراعة والصناعة. وترغب المملكة العربية السعودية في الإنضمام الى المنظمة لفتح الاسواق العالمية أمام صناعتها البروكيميائية القوية الممثلة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

ويعارض الصناعيون الأوروبيون انضمام المملكة الى المنظمة مؤكدين ان سابك تستفيد من مساعدات من قبل الدولة السعودية على شكل تخفيضات في أسعار غاز النفط المسال الذي تشتريه الشركة من شركة النفط السعودية أرامكو.

وتؤكد سابك أن هذه التخفيضات تمثل أسعار التخزين والنقل والخدمات الأخرى التي تقدمها أرامكو الى زبائنها الأجانب وأنها لا تستفيد منها لكونها شركة صناعية محلية. - -



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٨ / ١٩٩٧

١٦ مليار جنيه مخزون سلعي راكد لا يجد أسواقا لتصديره

وكيل أول وزارة الاقتصاد:

انخفاض الجودة وارتفاع تكلفة السلعة والمعوقات الإدارية ابرز مشاكل التصدي

الاقتصاد بتجارة اسيوط انه لابد من دعم الصناعات المحلية لزيادة قدرتها التنافسية امام المنتجات الاجنبية حتى يزداد نصيب الصناعة فى الصادرات وهذا سيؤدى إلى التوسع فى الصناعات التصديرية وتشغيل العمالة فيها وتجنب الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية مؤكدا ان الصناعة المصرية تحتاج إلى اعادة النظر فى مستوى الجودة والتكلفة حتى يمكن التوسع فى الصناعات التصديرية ويحدد د. عبد النبى الطوخى المطالب حتى تنعكس آثارها الايجابية على الصناعة التصديرية وتجد لها أسواقا جديدة وهى خضوعها لقيود الحصص كما هو الحال فى اتفاقية الألياف والمنسوجات وقد كانت صادرات مصر من المنسوجات والغزل والملابس تمثل من ١٣ - ١٦٪ من اجمالى الصادرات الصناعية او ٢٧٪ من الصادرات السلعية بدون البترول.

كما ان التوسع فى الصادرات سوف يترتب عليه زيادة الطلب على العمالة فى الصناعات التصديرية ولكن المشكلة الاساسية قد لا تكمن فى الأسواق بقدر ما تكمن فى قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى الأسواق الاجنبية وهذا يتطلب دعم القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة المصرية.

●● دور البنوك

ويؤكد صالح الحملاوى الخبير الاقتصادى والمصرفى على دور البنوك فى عملية التصدير من خلال تمويل المستورد الخارجى للصادرات المصرية والمساهمة فى تمويل انشاء المناطق الحرة المشتركة ومنح تيسيرات لتمويل المشروعات المقامة عليها بهدف تشجيع التصنيع والتصدير وكذلك التمويل المباشر للصادرات إما قبل الشحن عن طريق توفير راس المال العامل اللازم لانتاج او تخزين السلع المعمرة للتصدير او التمويل بعد الشحن والقيام باعمال الوساطة المالية المرتبطة بالتجارة وتقديم خدمات التحوط من مخاطر تقلبات اسعار الصرف والفائدة عن طريق تنشيط العمليات خارج الميزانية وتمويل مشروعات الشحن والنقل الجوى والبرى والبحرى والمساهمة فى رءوس أموال المؤسسات التى لها ارتباط مباشر بالعملية التصديرية خاصة شركات ضمان الصادرات ورفع مستوى الخدمات المصرفية التقليدية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ودعم المساهمة فى اقامة وتمويل المعارض الداخلية والخارجية.

●● الجات

ويشير الدكتور حامد احمد رمضان استاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة بجامعة القاهرة فرع بنى سويف إلى اتفاقية الجات التى وقعت عليها كثير من دول العالم ومنها مصر وهذا يعنى دخول كثير من السلع والخدمات السوق المصرية لمنافسة المنتجات الوطنية وهذا سيلزم الشركات الوطنية بضرورة تطوير منتجاتها وخدماتها حتى تستطيع ان تنافس منتجات الشركات العالمية التى ستدخل الأسواق العالمية.

ويضيف الدكتور حامد احمد: انه لابد من اتخاذ خطوات استراتيجية وفى هذا المجال وذلك بالاهتمام بالبحوث وتطوير السلع المنتجة والخدمات المقدمة وذلك لان اساس المنافسة العالمية حاليا يقوم بدرجة كبيرة على تقديم سلع وخدمات جديدة ذات خدمات افضل للعميل ويمكن شراء حقوق براءات الاختراع او الدخول فى تعاقدات او مشاركات مع الشركات العالمية التى لها الريادة فى البحوث او التطوير هذا علاوة على زيادة جهد البحوث والتطوير على مستوى منظمات الأعمال وعلى المستوى القومى المصرى والعربى.

●● تجمع عربى

ويطالب الدكتور بدر بسرعة التفكير الجدى فى ايجاد تجمع اقتصادى عربى والدخول فى مشروعات انتاجية وخدمية بشكل مشترك على مستوى العالم العربى حيث ان صناعات مثل الحديد والسفن والسكك الحديدية والمنتجات الحربية وصناعة الحاسبات الآلية وكثيرا من الصناعات الاخرى يوجد اتجاه عالمى لقيام شركات ضخمة عالمية لانتاجها.ويؤكد انه لم يعد هناك مكان للشركات الصغيرة فى مثل هذه الصناعات وحتى يمكن للعالم العربى الوقوف بجدارة فى السوق العالمى ومنافسة الشركات العالمية يلزم وجود مثل هذه الشركات العربية المشتركة خاصة مع وجود رءوس الأموال وتوافر الموارد البشرية مما يعتبر من عوامل نجاح هذه الشركات.



بعد «الجات»:

الفيلم المصرى يطلب الحماية فى الخارج

□ كتب ـ إبراهيم سعيد:

طالبت غرفة صناعة السينما بضرورة قيام جهاز التمثيل التجارى ومكاتبه المنتشرة فى دول العالم بمتابعة حماية الافلام المصرية فى الخارج من خلال الشهادة التى تصدرها الغرفة بحقوق الاستغلال فى جميع الدول والاتصال بالمسئولين بهذه الدول بعدم اصدار أى تصاريح لتداول أى فيلم مصرى ما لم يقدم شهادة رسمية صادرة من غرفة صناعة السينما تؤيد هذه الحقوق ونوعها وفترة سريانها.. والاستفادة من شهادات المنشأ التى ستصدر وفقا لاتفاقيات الجات والشراكة الاوروبية فى حماية الفيلم المصرى حيث يجب حظر تداول أى فيلم مصرى فى أى دولة إلا من خلال شهادات المنشأ.

كما طالبت الغرفة بعمل اتفاقيات ثنائية مع الوزارات المعنية بالسينما فى مختلف دول العالم لإضفاء الحماية والشرعية على تداول الأفلام المصرية بهذه الدول من خلال شهادة غرفة صناعة السينما المصرية.

